



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

مسلك الذهب
في
الأمم والفرع والفرع

تأليف الشيخ العلامة الفقيه
محمد بن شامس البطاشي

الجزء الرابع

سلامة  ات
وزارة الصحة
ومي
سبب
~~١٩٦٦~~
الرقم العام :
الرقم الخاص :

بسم الله الرحمن الرحيم

في المال حقاً وبه قد ارتضى
طهارة للمال من كل درن
عطية للفقرا هنيئاً
بينها سبحانه تبييناً
عبادة تنسب للأبدان
بالمال والأبدان في الإلزام
وطاعة الله غدا محالفا
وكفر اليمين إن حث صدر
وإن منها نعمة الأنعام
ونأكلن ولحمها ندخر
ما بين ذى ندب وذى إلزام
وألزم الأولاد حقاً لا يحد
والضيف والجار معاً والرحم

الحمد لله الذى قد فرضاً
قدره سبحانه مولى المنن
جعله عبادة مالىة
فى مال أرباب الغنى الثرينا
وجعل الصيام للإنسان
وأوجب الحج على الأنعام
طوبى لمن بما عليه قد وفا
وقد وفا بنذره إذا نذر
نحمده جل على الإنعام
نركبها لحاجتنا وننحدر
وبين الحقوق للأنعام
قد ألزم الوالد حقاً للولد
وأوجب الحقوق للمعلم

كتاب الزكاة

وبالصلاة فى الكتاب قرناً
قد قرن الزكاة بالصلاة
على الصيام فى تأليفهم
خالصة لخالق البريه
عبادة تنسب للأبدان
بعد الصلاة للصيام رسماً
تطلق والنمو والطهارة

أما الزكاة فهو فرض بينا
فى غير موضع الآيات
لأجل ذاك وضعها قد قدموا
لو أن ذى عبادة مالىة
والصوم والصلاة للإنسان
وإنه لذاك بعض العلمما
ولغة فهي على الزيادة

فالمال ينمو ويزيد المؤمن
يباركن في عمره وماله
تثمر في النفس فضيلة الكرم
من الذنوب ومن البخل فلا
وحدها في الشرع جزء مال
لفرقة مخصصة قالوا على
بها تهاب الأغنيا ويقع
وتسترق عنق الأحرار
لكنما صاحبها لا يقصد
إلا رضا الله ذي الجلال
ولا صلاة لامرئ لها ترك
ومانع لها من الإمام
فإنه يقتل حين منعاً
لقوله جل فإن تابوا إلى
فإنه غيا قتال الشرك
ولم يكن بنفس الإيمان اكتفى
وقاتل الصديق من لها منع
لو منعوا منى عقالا قالوا
يعنى بعيراً باسم ما قد يعقل
أو أنه نفس العقال يعنى
لأنما العامل يأخذن معا
وقال بعضهم زكاة سنة
وقد روى بعضهم لو منعوا
وإن من غير أهلها دفع
وفي الذي عن بعضهم قد ينقل

خيراً بها وال حال منه تحسن
ويرزق النجاح في أعماله
وتغسلن صاحبها من كل ذم
يعد من يزكين في البخل
عن بدن يخرج أو أموال
وجه يخص بنبيات أولاً
تألف والشمل أيضاً تجمع
وكم لها فضائل كبار
حين يؤديها كما تحدد
وحط فرض عنه بالكمال
لو عبد الله بدمع منسفق
أو عامل الإمام ذي المقام
حتى يتوب ويؤدي مسرعا
آخر ذي الآية فيما أنزلا
بالتوب والصلاة والتزكى
وبالصلاة بل بها قد أردفا
وكلهم صوبه فيما صنع
قاتلنهم أو يدفعوا العقالا
به لقد سماه ذاك العبهل
بذاك في الكلام لا يكنى
بعيرهم عقاله إذا سعى
أراد بالعقال في التسمية
منى عناقاً ولها لم يدفعوا
فحكمه حكم من لها منع
بأنما المانع ليس يقتل

إلا اذا يـمنعها جـودا
فإن يكن يـمنعها فسقاً فلا
لكنها تؤخذ منه قهرا
ويـزجـرن ويؤد بنا
وإن من ضيعها حتى هلك
فها لك وقيل مهما دخلا
وكان في الدفع على إمكان
وإن من أخر عن وقت الأدا
ومن أبى من دفعها تصور
يطوقن في عنقه تفور
يوكلن بـعـذابه إلى
يقول إني يا شـقى مالكا

فهو يصير مشركاً لدودا
يصح قتله لما قد فعلا
ويجبرن على الأداء جبرا
عن فعله أو يرجعن هنا
ولم يكن أوصى بها فيما ترك
حول الى حول ولما ييـذلا
فها لك بذلك التـوانى
زكاته فذاك عاص ارتدى
في الحشر ثعباناً عظيماً يظهر
من فمه السموم والشرور
أن يفرغن من حساب جعل
ذاك الذى منعت في زمانكا

فيمن تجب عليه الزكاة

تـلزم بالغاً موحداً عقل
وذاك إجماع وفي لزوم
معاهد وناقص الملك كمن
مثاره هل هي في الصفات
لزومها على المكلفينا
أو انها حق لمحتاج على
لكنما الصحيح في ذا المذهب
كذلك المجنون تخرجنا
وقيل بل تـلزم في المال
إذا أفـاق فليؤدى ما لزم

يملك للنصاب ملكاً قد كمل
ذى جنبة والعبد واليتيم
عليه دين أو له خلف زكن
عبادة كالصوم والصلاة
لا تـلزم الطفل ولا المجنون
أخى غنى في المال قد تحصلا
وجوبها على اليتيم والصبي
من مالهم في حين تـلزمنا
مع صحوة أو حلم الأطفال
عليه والطفل كذا إن يحتلم

تلتزم فيما أخرجته الأرض
غير النقود وهو غير ما غبر
أو غائب أو ذى جنون عرضا
زكاة هذا المال حيث تقع
يحسبها بل يترك مالها
أى بين أن يدفعها فى الحين
بأمرها وكيف عدها جرى
وغائبا بالأمر لا يدرونا
مسافر أو صحة المصاب
عليهم فيما لهم قد بينا
إن لم يكن قد استريب فيها
إلا إذا العدلان فيها شهدا
من غاب والمجنون والأطفال
لأنه وماله للمولى
يعطى له فإنه قد ألزما
لأنهم قد خطبوا بالجزية
وقربة لذى الجلال الأعظم
تؤخذ من أمواله هنيئا
إن كان قد شراه من مصلى
فى الحكم بل تؤخذ أموالهم
وبينهم وذى الجلال تلتزم
فإنما الزكاة فيهم تضعف
والعشر فى مواضع النصف وقس
كذلك فى الأنعام هذا الوصف
تلتزم شاتان لا دونهما

وجاء فى قول رواه البعض
وقيل فى جميع ما كان ظهر
فمن مال ذى الصبى قد قبضا
أو مال مفقود فقيل يدفع
وقل لا يخرجها ولا له
وقيل بالتخير فى أمرين
وبين أن يحسبها ويخبرا
ذلكم اليتيم والمجنون
عند بلوغ الطفل أو إياب
وقوله يكون حجة هنا
وجاز أخذ منه إذ يعطيها
وقيل لا يؤخذ منه أبدا
بأنها قد وجبت فى مال
وما على العبد زكاة أصلا
ومن يقل بأنه يملك ما
كذلك لا تلتزم أهل الذمة
وإنها طهارة للمسلم
وبعضهم ألزمها الذميا
وقيل تؤخذ زكاة الأصل
وغير أهل العهد ما عليهم
ويقتلون إن أبوا أن يسلموا
أما نصارى العرب ممن عرفوا
فى موضع الأعمار يؤخذ الخمس
فى موضع الربع يكون النصف
فحيثما تلتزم شاة مسلما

قد أنفوا الجزية بين العرب
غير الزكاة في حديث الناقل
وشوكة معروفة وسطوه
من وائل وقارعوا الأبطال
سياسة للدين منه ونظر
لزومها لو النصاب ما كمل
بل جزية قد بدلوها اسما
والصابئين بهم في المرتب

وأصله أن نصارى تغلب
ومارضوا أن يدفعوا للعامل
وكان فيهم صولة ونخوه
قد مارسوا الحروب والنزالات
فقبل الفاروق منهم ذا القدر
واستظهر القطب إمامنا الأجل
لأنها ليست زكاة حتما
وألحق البعض يهود العرب

ما تجب فيه الزكاة

وفي الزبيب واللجين والذهب
فهذه أصنافها في الخبر
فيها وفي مصنوع فضة ذهب
في كل مقتات به مدخرا
كمثل حمص وفول يثبت
ومثله الأرز متى يكون
وحلبة وغيره عليه قس
كالقطن والكتان عنده ثبت
فليس فيهما وإلا الحطبا
فيها الزكاة في المقال الأعدل
وعائش زوج النبي الأبواب
إن صنعا حليا على فتاة
أو نسجا في ملابس قد انتخب
وكل ما أشبه ما قد يحكى

في البر والشعير والتمر تجب
وإبل وغنم وبقرة
وذرة والسلت عندنا تجب
ومالك والشافعي نظرا
من كلما الأرض لنا قد تنبت
واللوبيا وهكذا الزيتون
والدخن مثله وهكذا العدس
والحنفي في جميع ما نبت
إلا الحشيش عنده والقصبا
أما النقود فهي لو صيغت حلى
ورفعوا عن جابر الصحابي
أن ليس في النقدين من زكاة
أو رجل أو سلاح أو كتب
أو فيه خيطاً أو بهن شكا

أو صنعا مكحلة أو محبره
لكنما الرواية الصحيحة
إيجاب ذى الزكاة فى المصنوع
بأنه قال لها إذ دخلت
حسبك من نيرانها إن كنت
فلتعلمى يا هذه بأنما
وفى رواية السوارين أتى
قال تحبان عن السوار
فقاتلا لا قال فلتؤديا
وما روى أن فتاة دخلت
ووزنه سبعون مثقالا ذهب
أخرج مثقالين إلا ربعا
ومن يقول إنما المصنوع ما
فإنما زكاته عاريتـه
ولا زكاة أبداً فى الجوهر
ولا اليواقيت ولا العقيق
خلفا لبعض قومنا إلا إذا
والدبس لا زكاة فيه والنظر
قال ابن يوسف وقال استحسنا
وعمل ذا إن كان ذاك التمر لم
فيخرجن من تمره والعسل
وعنب حال الدراك أوجباً
والخلف فى الأنعام غير السائمه
وليس للسوم هنا مفهوم
وصحوا لعدم الإلزام

أو قلماً أو صارماً أو مسطره
عن عائش قد وردت صريحه
لما أتى عن سيد الجميع
بافتحات عنده وأقبلت
لا تدفعى زكاتها فى الوقت
فى فتحاتك الزكاة لازماً
تهديده للمراتين مثبتاً
تسوران بسوارى نار
فرضيهما كذا لنا قد روى
عليه عندها سوار حصلت
فقلت أخرج حقه الذى وجب
منه كذا القطب الإمام دفعاً
عليه شىء من زكاة لزماً
يزعم إن صحت له مقالته
ولؤلؤ والمسك ثم العنبر
وعسل النحل على التحقيق
كانت لتجر فزكاتها لذا
يوجبها لأنه جزء الثمر
إخراجها منه خميس ها هنا
يؤد منه فرضه الذى لزم
لأنما الخارج بعض الأول
بعض وبعض بعد أن تربوا
فبعضهم قال الزكاة لازمه
كذلك عن بعضهم مرسوم
فى إيل تقاد بالزمام

تذهب بالقوت وترجعنا
وليس ذكر الجر قيذا يجري
كالحرث والسقى وحمل بالأجر
ولا زكاة عندهم في الكسعة
وهي الرقيق وكذا في الجبهة
وبعضهم قال الزكاة لازمه
وكان منها النسل أيضا يقصد
مثل زكاة فرضت في المتجر
إن بلغت خمسا من الذكران
وقال بعضهم يزكى المختلط
فلا زكاة في الإناث وحدها
وقيل دينار لكل راس
وكل شيء يجعل للتجر
من فرس أو من رقيق أو حمر
ولا زكاة عندهم في الوقت
والبعض من مخالفينا يذهب
وقال بعض إن يكن قد وقفنا
أما الذي يحبس المرء على
إلا إذا أعطى الإناث مثلما
فهو يصح والزكاة تلزم
وإن يكن ذلك منه قد جرى
إلا إذا ما الوارثون قد رضوا
من زوجة وغيرها إذ ليس من
إلا إذا الوالد كان صبره
فإنه يثبت للأولاد

وكسوة والكل تحملنا
فسائر الأعمال مثل الجر
وهكذا تكون أحكام البقر
وهي الحمير لا ولا في النخلة
وهي العتاق الجرد في التسمية
في الخيل إن كانت هناك سائمه
لكنما زكاتها تحدد
بقيمة يخرج ربع العشر
أو من إناث أو من الصنفان
من الإناث وذكورها فقط
ولا الذكور لو توافى عدها
من ذهب فريضة الأفراس
فيه الزكاة وهي ربع العشر
يقومون ويزكى بالقدر
للفقرا وغيرهم من صنف
بأنما الزكاة فيه تجب
على معينين زكى بالوفى
ذكرانه فإنه قد بطلا
يقابل النصف عليهم قسما
إن بلغ النصاب حدا يعلم
وصية فباطل قد هدرا
بما به أوصى ولما ينقضوا
وصية لو ارث كما زكن
من بعدهم لنوع بر ذكره
في قول بعض من أولى السداد

في يدهم ثم لبر ينفذوا
فيه الزكاة إن يكن حل الأجل
من ينكرن وغائب ترحلاً
بالقهر واستيفاءه تعذراً
لنا الثمين الثمين ابن جلا
عليه من دين وما تحتمل
عليه عينا فضة أو ذهباً
والتبر من دينهما المثلث
كالحب والأنعام مهما حصله
منه ولا من النقود الحاصلة
كذلك فيها تجعل الأحكام
وأجل الديون لم يحل
إن حل والزكاة وقتها خلا
شيء من الزكاة لما ينفق
نذكرها عند زكاة الفائدة
وما له يسقطه ويقييه

كذلك إن قال إلى وقت كذا
والخلف في الدين فبعضهم نقل
ولم يكن على مفلس ولا
وغالب عليه قد تجبرا
وذا هو الأصح فيما نقلنا
ويسقط المديان ما قد لزمنا
إن يكن الدين الذي قد وجبنا
وإنما يسقط دين الفضة
وما عداها فلا يسقط له
فدين هذا الحب لا يسقط له
ولا من الأنعام والأنعام
وإن يكن وقت الزكاة حلاً
فلا يزكيه بحينه ولا
إلا إذا حل وكان قد بقى
ففيه أقوال ستأتى وارده
ويلزم المديان أن يزكيه

النصاب وصفة الوجوب

يخرج منه الفرض حتى يصل
عشرين مثقالاً فثم كملاً
من الدراهم بلا نقيصة
لأربعين فالنصاب كملت
إن بلغت خمساً فذا إيجابها
إن بلغت لا دون ذا المقدر

وكل صنف فله حد ولا
فالذهب الأحمر مهما وصل
والمائتان في نصاب الفضة
وهذه الأغنام مهما وصلت
وإبل وبقير نصابها
وخمسة الأوساق في الثمار

وقيل بل تخرج لو عن ذا القدر
قال أبو المؤثر مهما بقيا
ثم من لأصناف ما ميقاته
وذا هو العينان كالأنعام
أما الثمار فالزكاة تجب

ثلاثة من المكايك قصر
صاع فلا يخرجها مستوفيا
حول وبعد حوله زكاته
زكاتها عند تمام العام
فيها مع الإدراك فهو الموجب

زكاة الثمار

العشر فيما سقت الأنهار
وما سقى بالزجر أو بالنزف
وكل ما عن خمسة الأوساق
وقيل لا حتى يتم عدد
وبعضهم عشرون صاعا قالا
واضم ردىء تمر للطيب
فتؤخذ الزكاة من مجموعه
وخذ من الأوسط إن تلفيه
وينبغي أن يدفعن كلا
وإن يكن أعطى عن الجميع
وقد أجاز الدفع بعض من فطن
كمثل أن يلزمه صاع ردىء
وهكذا من وسط وأدون
وقيل لا يودين عن صنف
ويدفع الزكاة مثلما تحدد
إلا إذا ما شاء يعطى الأعلى
ولا يكمل النصاب بالحشف

وما سقاه الواابل المدرار
فإن نصف العشر منه يكفى
زاد يزكى لو قليلا راقى
عشرة من أصوع تحدد
والأول الصحيح لا جدالا
فكملن به النصاب تصب
بقدر كل يؤخذ من نوعه
منوعا من كل صنف فيه
شئ بقدره فذاك أولى
من جيد أحسن فى الصنيع
عن الردىء بقية من الحسن
فيعطى عنه نصفه من جيد
بقيمة يودين عن حسن
من هذه الأصناف حين يوفى
إلا من الصنف بنفسه فقد
عن الدنى ويحوز الفضلا
إن كان قد ميز عن تمر وجف

فلا زكاة في الجميع تجرى
في كل شيء منه حتى الخرت تم
والدفع عنهما يكون منهما
هذا بذاء وهو المقال الأعـدل
تمر إلى زبيبه حتى يتم
يضم والخلاف فيه يجري
شيء لشيء مطلقا بذاء جزم
لبره وأظهر الجـدالا
بعض وبعض قد بقي لم يدركا
فهل تضم للتي تلاهما
تضم أخراهن للأولة
بينهما ربع لعام قد كمل
بغلتين فكهـذي الصـفة
لم يبلغن في غلة نصاب
يلغن في الكل متى أتانا
بحق كل الشركا إن أدركا
أو بعضهم في سهمه لن تجبا
في قول من عليهما لن يوجبا
حصته من ربع أو عشر
غير الذي يلزمه فرض الأدا
وغيرهم من الصنوف الثانيه
نصابه زراعا أتى أو غللا
يحمل سهم فوق سهم مكمل
في مزرع أو أنه في تمر
ما تجب الزكاة في هذا التمر

ولم يكن يبلغ في ذا التمر
وقيل مهما نضج التمر لزم
وحشف ويكملن بهما
والبر والشعير صنف يكمل
أبو زياد قد أجاز أن يضم
والسلت للشعير أو للبر
قال أبو حنيفة ليس يضم
حتى الشعير لا يضم قالـا
ومن له مزرعة قد أدركا
ويبلغ النصاب في إحداها
فقليل مهما أدركا في سنة
وقال بعض لا يضم إن فصل
والنخل أيضا إن أتى في سنة
وهكذا إن يكن النصاب
أى غلة واحدة بل كانا
ويكمل النصاب فيما اشتركا
لو أنهم تفاضـلوا في الأنصبا
كمشرك أو ذى جنون أو صبي
فيدفعن عن سهمه بقدر
وقيل إن كان شريك وجدا
كمثل مسجد ومثل صافيه
فإنه بسهمه لا يكمل
وبعضهم قد أطلق المنع فلا
ومن يكن مشتركا مع نفر
ولم يكن يبلغ مع كل قدر

فليجمعن سهامه فإن كمل
وإن يكن في شركه البعض كمل
وما عليه في سهام لم يكن
وقيل مهما لزم في البعض
لو لم يتم في الجميع إذ يضم
وذي السهام فيها لا يكملوا
وتلزم الزكاة من قد كمل
ويستتم المرء في الآثار
ومال بعضهم لبعض في الذهب
كان له أو لهم الأكثر لا
وذاك مبنى على مقـال
كان غنياً أو فقيراً الأب
وقال بعض إنه لا يستتم
كل امرئ بما له أحق
وتلكم الأقوال في الصغير
وقيل لا يستكملن بمـال
إلا إذا في حجره كان الولد
وقال بعض مطلقاً لا يحمل
والقول في المجنون مهما يصب
أما الذي بعد البلوغ جـنا
وإن يكن تفاوض الزوجان
لو قام بالصلاح منهما نفر
وقال بعض تحمل الأم على
وذاك مهما كان أصل المـال
وبعضهم يقول إن كان الولد

فيها النصاب فليترك ما حصل
يزكى معه سهمه الذي حصل
فيها نصاب من زكاة تلزم
أدى عن الكل بدون رفض
والأول الأصح والقول الأتم
ما كان من وجه سواها حصلوا
في سهمه يدفع مما حملا
بمال أولاد له صغار
وفضة ونعم تمر وحب
فرق كذا إن تساوا مثلاً
مال الفتى لا به بحـال
ولسواء القطب كان يذهب
وذاك مبنى على قول علم
وهو الذي يلوح فيه الحق
موجودة والبالغ الكبير
من بلغ الحلم من العيال
أو منه كان ماله الذي حصـد
مال الكبير عنده بل يعزل
قبل البلوغ كالمقال في الصبي
فهو إلى البالغ يقـربنا
فالمال في الزكاة يحـملان
إذا هما قد جمعا ذاك الثمر
أموالها مال ابنها وتكملا
من عندها في مطلق الأحوال
أنثى فإن الحمل هاهنا فقد

وقد مضى قدر نصاب التمر وإن سقى آونة بالزجر مرة بمطر أو نهر زكاته تأتى على الأساس زكاته بالدرك وهو الأكثر وإذا هو الأدنى إلى الصواب لجملة والبعض منهم يزجر فذلك الخلاف أيضا فيه أن يدفع الساقى بنهر جرى كان سقى يدفع نصف العشر فيها زراعة ففيها العشر أولا فإن فيه نصف العشر لكنه يزيد حين يزجر وقيل بالنصاب يؤخذ القدر عشا على النخل كان يجعل أثمر من سقى لزرعهم فقد والزجر حال زرعهم للصيف لو لم تكن تسقى متى ما ترجر عشر بلا نقص عليها يعلم في أرضها إلا إذا ما ترجر يدفع في زكاتها بلا شطط سقى ففيه العشر حكما لزما زكاته من ماله وينهج ويدعون الله في ذا الحين وإن يصيب الوجه والطريقا ثم يكيل تسع كيلات له

وقد مضى قدر نصاب التمر وإن سقى آونة بالزجر غفى الزكاة الخلف مع أناس وجاء في قول لبعض يؤثر وبعضهم يقول بالنصاب وهكذا إن كان ذاك الثمر وبعضهم من فلج يسقيه وأحسن الأقوال في ذا الأمر زكاة نهر والذي بالزجر والنخل إن كانت بأرض يزجر وإن يك ذا يثمر لو لم يزجر وإن يكن بدون زجر يثمر فقل بالدرك وقيل بالعشر والسقى للصيف فليس يبطل إلا إذا ما بان أن النخل قد وذاك مثل إن سقى بالنزف فإن تكن تلك النخيل تثمر فهذه زكاتها لديهم وإن تكن ذى النخل ليست تثمر فهذه نصف من العشر فقط وكل نخل يثمر بدون ما وينبغي لمن أراد يخرج يصلين لله ركعتين يسأله في دفعهما التوفيقا وتندبن تسمية أو له

ويعزلن للزكاة عاشرا
ويحزن الشيطان فيما ينقل
وإن أبى من عزلها وقد طمح
ويدفعن من الغلال الصدقة
وجاز إجماعا بأن يعطيها
قديمة أو حدثت بهبة
إن لم تكن فيها عيوب وإذا
وقال في الديوان ما ليس يضر
فلا يكون في الزكاة عيبا
وجاز أن يعطى زكاة الزرع
إن كان قاصداً لسد حاجة
وجاز أن تعطى زكاة النخل
وهكذا الأعناب إن لم يبقا
وذا إلى الخرص قريب قالوا
والخلف في التقدير للنصاب
غالباً أكثر من جوزوا إذا ظهر
وبعضهم جوزوه في النخل
والمنع قول الشافعي وأبى
والخلف هل يمنع رب المال
من قبل إخراج الزكاة قبيلاً
وصحوا أن ليس بالمنوع
والخلف في دفع الزكاة بالقيم
كمثل أن يدفع عن عشر التمر
والعكس مثل دفعه عن الإبل
وهكذا من غيرها كمثل أن

حتى يتم كيله مقررا
في حينها عشرة ذا يعزل
فإن إبليس لذا يبدى الفرج
لا غيرها للبركات المغدقة
من غيرها من غلة يلفيها
أو بشراء أو بإرث ميت
ساوت لها في عيها فلينفذا
في أكله وطعمه من التمر
لو كان في باب البيوع عيبا
في الأرض بعد الدرك قبل القطع
ذى الفقر لا التخفيف للمؤنة
من قبل قطعه وقبل الفصل
عليه شيء من زكاة حقا
أو أنه منه ولا محالا
بالخرص في النخل والأعناب
صلاحها وحان إدراك الثمر
وبعضهم يمنع في الكل
حنيفة وصاحبيه النجب
أن يأكلن من ماله بحال
يمنع أن يأكل لو قليلا
بشرط لا يأكل للجُميـح
والمنع فيما عندهم هو الأتم
من فضة أو إبل أو من بقر
أو فضة من ثمر له حصل
يدفع من أصل وعرض بالثمن

وقيل لو من واحد أمين
إن كان ذا عدالة في الوصف
خيانة في ذلك المقوم
يشرط في التقويم والتقدير
لها إماما أو وليا مرتضى
ولا يقومون بغير دين
من الحبوب والثمار عن ردى
كيلة بر عن شعير وقعا
من تمر ومن حبوب علما
بر بقيمة على قول خلا
أن معاذا كان في أرض اليمن
فذا دليل للجواز قد حصل
ودونه النصاب لما يكمل
تمت بدونه فمنه أنفذا
فيه الزكاة من ثمار النخل
موجودة فيه يزكى بالقدر

يكون بالتقويم من عدلين
وقيل تقويم المزكى يكفى
عدالة الأموال عند عدم
والبعض منهم حضرة الفقير
وقيل إن كان الذى قد قضا
وقيل في التقويم بالنقدين
وجائز إعطاء كيل جيد
وذلكم كمثما أن يدفعها
لا عكسه وهكذا غيرهما
وجاز إعطاء شعير بدلا
وقد روى لى بعض أرباب الفطن
يأخذ أثواباً عن الحب بدل
ومن يكن لحشف قد عزلا
فليس فيه من زكاة وإذا
وكل شئ يصلح للأكل
وحشف إن تك طعمة الثمر

وقت وجوب زكاة الحبوب

لا تلزمن قط على أهليها
وذاك بالإجماع بين العلماء
بهائم لا طعم فيها يوصف
ولو قليل من دراك حصلا
ما كان مدركا وما لم يدركا
وجوبها في مدرك وباقي
وليس فيما قد بقى نصيب

أما الحبوب فالزكاة فيها
من قبل إدراك بها قد علما
لأنها قبل الإدراك علف
وهل وجوبها إذا ما دخلا
صار الجميع في الوجوب سالكا
أو بدراك خمسة الأوساق
وقيل فيما أدرك الوجوب

فيدفع الزكاة من ذى الخمسة
وما يزيد فوق خمسة فلا
وقيل بل وجوبها في كلما
فيدفع الزكاة مما قد حضر
بشرط أن يكون ذلك الثمر
أى قدر النصاب فيه وكذا
والنفى للوجوب يصدقنا
فإنه إن لم تك الزكاة
فكل ما أخرج في ذا الوقت
بل إنما ذلك مجرى الصدقة
فائدة الخلاف فيمن أخرج
أو هبة صحيحة أو أكله
وكان قد بدا دراك الغل
يلزم الزكاة رب الأصل
ومن يقل بثالث والثالثانى
من أخذ الغلة مهما ملكا
وإن تكن قد أدركت فقلزم
ومن يكن من ملكه قد أخرج
يسلم الزكاة إن كان يتم
وقيل إن لم يك مدركا فلا
لكنه يلزمه المتباب
وليكن الأدا بقول المنتقل
وإن يكن لعلم ذاك لم يصل
وإن من دل على زرع رجلا
فالعشر فيهما ذكره يلزم

إلى دراك خمسة من بعدتى
زكاة أو لخمسة يستكمل
أدرك لو كان قليلا علما
شيئا فشيئا أو يتم ذا الثمر
بحيث لو أدرك يبلغ القدر
من قال بالأول يشترطن ذا
بعدم الجواز في ذا المعنى
واجبة وهذه الحالات
فليس ذاك عن زكاة يأتى
يجرى فلا يحط فرضا لحقه
ذلك من ملك ببيع منه جا
أبوه في حاجته وبذله
فمن يقل برابع والأول
إذ بالدراك وجبت في الكل
يلزم الزكاة في ذا الشأن
وخمسة الأوساق لما تدركا
زكاتها الأول فهو يغررم
ويقصد الفرار والتولجا
نصابها لو لم يكن الإدراك تم
تلزمه الزكاة عما حولا
من تلکم النية والإياب
إليه إن هكذا منه حصل
فإنه يحتاط حين ينتصل
بعد الدراك فاحتواه وأكل
صاحب زرع فله يسلم

وهكذا ما باعه القاضى الأبر
وهكذا إذا قضاه الزارع
ومن يكن إلى الفرار قصدا
قليل يؤديها وبعضهم عفا
وليس بالهارب من قد أخرج
ومن عليه غلة قد دخلت
تلتزمه على المقال الأشبه
وكان بعض العلماء قالا
فذاك مال لا زكاة فيه
وهكذا لا تلزم للأول
ووجهه بأن هذا الثانى
وإنما لم تلزم الأول
قبل الدراك وهو غير هارب
ومن يمت قبل دراك الغلة
وضمها لغلة لديهم
ويلزم من يكون محتضر
إن يوصى بعشر عليه
وقيل لا يلزمه أن يوصى
لأنه مال بقى وفيه
فيلزم الوارث أن يدفعها
لو أنما مالها الذى ذكر
وليس للوارث أن يضمها
لأنما أمر الزكاة لزما
وقيل ما عليه إخراج إذا
وأنه يضمها لغلته

يقضى به ديناً على رب الثمر
فى دينه الديان إذ تسارعوا
عند قضا ما كان من حاج بدا
وصحح الأول من قد سلفا
من خطر الزكاة إذ تخرجها
قبل الدراك ولديه حصلت
زكاتها إذ حصلت فى جيبه
إن ما عليه من زكاة لا لا
على الذى فى الحال قد يحويه
فصار ذا من جملة المعطل
ليس بحارث له وعانى
لأنه أخرج عنه الغللا
فلا زكاة فيه للمطالب
فالعشر لازم على الورثة
فيكمل النصاب مع مالهم
إن أدركت له غلال وثمر
ويعهدن به لوارثيه
وذا هو الأصح فى النصوص
زكاته كاملة نلفيه
عنه وفى موضعها يرفعها
لم يوص بالدفع لها لما احتضر
هذى لغلة لديه حزم
من مات إذ بعد الدراك اخترما
لم يوص من مات بها أن تنفذ
ويكملن بها نصاب حصته

وقيل لا يخرجها عنه ولا وإن يكن أوصى بها فتدفع ومن جميع المال بعضهم نظروا إذا هو الصحيح أما إن يكن أو بركة حيوان أوصى أو أنه بألف قرش أوصى أو ببيعير أو بشاة قد سمح لأنما بثوته بالإيصاء وفي حقوق الله خلف آتى والحج والنذر وكفارات وكان قد أوصى به فقيهاً وبعضهم حاصصها لديه ويخرجون من ثلث المال على وفي غلال تلفت من بعد ما وقبل إمكان لإخراج بما أو عاصف أو لهب من نار عند جذاذ النخل أو حصاد بدون تفريط هناك آتى وإن بقي بعض يزكى وحده وقيل لو لم يبلغ النصاب وقال بعضهم يزكى عما وإن تكن قد تلفت من بعد فإن تكن بدون ما تفريط كمثل أن يكيلها وفكرا أو لم يجد من يقبلن منه

عن ميت ولا يضم الغلال من ثلث لـاله وترفع إن كان أوصى والثمار في الشجر أوصى بها من بعد ما إن تقطعن أو بركة لنقود أحصى أو ألف دينار زكاة نصا فإنه من ثلث على الأصح وللوصايا ثلث قد خصا كالصوم والصلاة والزكاة وكل ما لا خصم فيه آتى يقدم على الديون قسلا وبعضهم قدمها عليه ما قاله الجمهور ممن قد خلا قد وجب الحق بها وانحتما كسارق أو غاصب قد ظلما أو مطر أو بهيم ضار للزرع عند وقته المعتاد فليس فيها قط من زكاة إن بلغ النصاب فيه حده يخرج منه الفرض إذ يصاب فوات وعن باق لديه حتما إمكان إخراج لها وعد بعد وقوع الكيل والتقسيط فيمن إليه يدفعن العشرا في الحال أو من كان يعطينه

أو أنه من موضع قد نقلا
فالخلف في تضمينه فالأكثر
لكنما الأقوى سقوطه فلن
ويدفع الزكاة عما بقيا
وقيل لا زكاة فيما قد بقى
وإن بتفريط ذهابها عنا
لآخر من قبل دفع حصلا
منهم على تضمينه لا يعذر
تلتزمه الزكاة عما يتلفن
لو قل النصاب لن يستوفيا
إن كان للنصاب لما يلحق
من الزكى فاتفقا ضمنا

ما يأكله رب المال و العمال وقت الحصاد

ويحسبن قد قيل رب المال ما
من الحبوب ومن الثمار
وقبل أن يجذ نخلا بعد ما
كى يعلمن بعد الحصاد قدرا
عما بقى فى يده من الغل
وقيل بل يخرج عما قد أكل
وقيل لا يحسب ما يأكله
وبعد أن يقوم ذا بحصده
إن كان فى الباقي نصيب قد كمل
وجائز لربه أن يأكلا
ويتصدقن بلا إسراف
ويلفن بهائمما ويصلا
بلا حساب قط ما لم يكمل
إلا إذا أذهب فى وقت قدر
وقال بعض إنما يعطى لى
لكل مسكين اتاه مره
يأكله من ماله متمما
قبل حصاد للحبوب جارى
فرض الزكاة فيه صار لازما
غلته فيخرجن العشر
إن فى جميعه النصاب قد كمل
وهو مقل بخلافه العمل
قبل حصاده وما يبذله
يزكين ما بقى فى يده
وقيل لو يكمل بالذى أكل
منه ومن يعوله من الملا
ويطعن الضيف إذ يوافى
رحما وجارا ويداوى العلالا
حصاده لوكله قد أكل
نصابه فمنه يخرج العشر
حصاده مقدار ما يملا اليد
أو مرتين ليزيل ضرره

وكل ما أوصل للأندار
أو أنه في موضع منه اجتمع
لو أنه لأندر لم يصل
إلا إذا ما بحساب أكلا
وقيل لا يأكل لو بحسابه
ويحسبن كل موجود هنا
وجاز للخدام والعمال
في مدة الجذاذ والحصاد
لو أنهم لم يخدموا لديهم
لو أنه قد وصل الأندار
وقال بعض العلماء يحسب
وما لهم في غير يوم الخدمة
وبعضهم رخص إن كانوا على
بعد شروع منهم في الخدمة
ويجعلن لهم من الثمار
من كل ما يعينهم على العمل
وهكذا جميع ما لا يصل
كمثلا أن يشتري لمنجل
أو يشتري بهائم أو يكتري
واختار في الديوان أن لا تelfا
وأنه لا تشتري المناجل
وبعضهم جوزه بشرط أن
وبعد أن يخلص هذا الحب
أو تصل الأغراب والتمر إلى
وكل ما ذكرته إلا إذا

أو وصل المسطح من ثمار
ما تجب الزكاة فيه وتقنع
فما له من ذلكم أن يأكلا
ليدفع الزكاة عما قد خلا
إلا لأجل ضرر يصيبه
ولو دقيقا أو عجينا عجنا
أكل مع الحصاد من ذا المال
لهم وللأهلين والأولاد
لأنهم يشتغلون عنهم
ومشرا بلا حساب صاروا
ما أكلوا من أندر ويضرب
أن يأكلوا منه ولو لتمرة
نية خدمة غدا أو ما تلا
والشغل ماداموا بتلك النية
هناك ما احتاجوه من مقدار
كما إذا احتاجوا للحم أو غسل
لزرعه إلا به فيبذل
أو جولق أو قفة للعمل
ذاك ويعطى أجرة للمشتري
منه بهائم لما قد وصفا
منه ولا الدواب والحبائل
يثمن بعد ويزكى للثمن
من ورق والسوق إذ يصب
بيوتهم فالأكل منه حظا
يحسبه فإن أراد أخذا

وقال بعض باجتماع الثمر
أو موضع الحرث ولو لم يخلصا
وبعضهم يقوله ما لم يجتمع
وإن يكن فماله منه ولا
والخلف فيما كان أعطى الفقرا
أو غير لازم عليه أصلا
لو كان أعطى زرعه أو ثمره
كذلك ما أعطاه لا بنية
بل إنه أعطى بدون قصد
وصحح اللزوم إذ لم يعط عن
وألزموه باتفاق إن قصد
لو كان أعطاه وليا وكذا
أو مشرك بالله ذى الجلال
وتارك غلته لما وجد
أو أنه استرا بها أو حاذرا
من أجلها فالخلف في الزكاة
وبعضهم لم ير أن يغرمها
إلا التى لها استراب فالأصح
ومن بكيل من شعير أجرا
إلا إذا استأجرهم بقدر
وفى مكان واحد فيجمع
وقال بعضهم يزكين على
وإن يكن بفضة أو بذهب
ففى الذى قضاهم الزكاة لو
وإن من لزرعه قد ضيعا

والحب تحت نخله والشجر
من ورق فالأكل لن يرحصا
منه بموضع نصاب مجتمع
من غيره بلا حساب يأكلا
هل يحسبونه ويؤدى العشرا
حساب ما أعطى لوجه المولى
جميعه فلا يؤدى عشـره
وجه الإله وابتغاء القرية
فيه الخلاف بين أهل الرشد
نية مفروض الزكاة حيث من
بها رياء أو ثوابا من أحد
إن كان فى أهل الغنى قد أنفذا
وكل ما كان كهذا الحال
عناها أكثر منها حين عـد
تباعـة تلزمه أو ضرا
ألزمه البعض من الثقاة
والأول الصحيح عند العلما
أن لا لزوم عند ذاك يتضح
فلا زكاة فى نصيب الأجر
ما يبلغ النصاب فيه من جرى
فها هنا فيه الزكاة تقـع
ما كان أعطاهم ولو ما استكملا
أجرهم ثم قضاهم كالعنب
قل وفيه بعد أقوالا حكما
بعد الدراك وله لم يجمع

أو أنه أطلق فيه إبله
أو أنه أتلّفه بمعنى
إلا إذا كان لنفّح الزرع
فلا عليه وإذا خلاه
فالخلف قليل ما عليه فيه
وذلك إن أمكنه الوصول
وما عليه إن يكن قد اشغله
ونحوذا مما إليه الزرع
وعشر ما النمل أو الفار حمل
وألزموه عشر ما يلقط من
وما عليه في الذي قد التقط
إن كان لم يترك سوى ما قد غلب
وألزموه عشر ما كان سرق
وليس فيما تأكل البهائم
وإن من أطنى نخيله إلى
بألف قرش فالزكاة يختلف
يدفعها عاجلة في الحال
وقال بعض العلماء يدفع
وقال بعض منهم في المال
فإن تكن قيمته ستمائة
وهكذا إن زاد عما قد ذكر
وأول الأقوال في الدفّاتر
وآخر الأقوال عندى الحسن

أو إبلا لغيره لتأكله
فعشرة عليه يلزمنه
تاركه فضاع قبل القلع
لشغله عنه بما عداه
وقال بعض عشره عليه
إليه لو بأجرة ينيل
حفر مطامر وحبل فقله
يحتاج أو عناء عنه منع
يلزم أن يجمعه ذلك الرجل
ثمّاره وغيره إذا أذن
بعد فراغ من حصاد منه قط
طاقته وفي الزوايا قد ذهب
منه إذا استرده ممن سرق
في الدوس من عشر وقليل لازم
مضى عام كاملا أو ما علا
فيها فقال بعض من كان سلف
عشرا من الألف على كمال
بعد تمام العام عشرا يقع
يقوم عاجلا في الحال
يدفع ستين وتلكم مجزيه
أو أنه انحط فيعطى بالقدر
عن الإمام اليعزبى ناصر
لأن للأجال قسطا من ثمن

زكاة العمال

في صدقات النخل في مقال
لآخر بالجزء مما حصلا
في ذاك كالنخل بدون منع
يقول إن العشر ما بينهما
من خمس أو ربع مكمل
يلزم رب البذر منهم والثمر
من ثمر أو من نقود جاء
أو ثوره أو جملا أو بغله
بجزء كثلث أو ربع
بنبت حرث وثمار النخل
بجزء من الثمار الياضعة
ربهما يدفعه مكملا
له عناؤها وصاحب الحمـر
وذو المياه فله أثمانها
بينهما العشر على ما فصلوا
زراعة نصفين فيها سلكا
فقليل يقسمان ذا المذكورا
بحسب الشركة بين ذين
هذي الزكاة ويؤدى بالقدر
يدفع ثلث فرضه المذكور
ثلثي زكاة الزرع حين يجنى
بإنما هذي الزكاة هي حق
وذا هو القول الأحق المـرضى

ويتبع العامل رب المال
كمثل من كان لنخل عملا
من ثمر لها وحكم الزرع
فمن يرى جواز ما قد رسما
على الذى تشارطا فى العمل
ومانع من ذاك يجعل العشر
ويجعلن للعامل العناء
كذاك معط عبده أو طفله
أو أرضه أو ماءه لزرع
فمن يقل يمنعه للجهل
أو من قبيل النهى عن مزارعه
يقول عشر النخل والزرع على
وسيد العبد وصاحب البقر
وصاحب الأرض له نقصانها
ومن يقول بالجواز يجعل
كذاك أيضا رجلان اشتركا
وجعلا أثلاثا البذور
ويخرجا زكاته نصفين
وقال بعض تدفعن على البذر
فدافع لثلث البذور
ودافع الثلثين يدفعن
فدل حسبما هنا به نطق
لزرعهم ولم تكن للأرض

وبعضهم يقول حق الأرض
وغاصب لغيره حبا وقد
فذلك الزرع لرب البذر
وليس للغاصب من عناء
وكل ما خسر من مال
والقطب قال ليس للغاصب قط
إلا الذي بعينه قد بقي
وجاء في قول البعض من سبق
فالعشر لازم عليه وغرم
كذلك غاصب لأرض زرعها
فالزرع قد قالوا لرب الأرض
وغاصب الأرض له البذور
وقيل لا شيء له إذا أفسدا
وذلك قول الأكثرين من
وقيل للغاصب ما قد زرع
وألزموه غرم نقص الأرض
وقيل يعطى الفقراء في البلد
وحارث أرضا بإذن ربها
ببذره أو بذر ربها زرع
وإن يكن لم ينبتن بذره
وكان في ثانية قد نبت
والعشر منه لازم عليه ما
أو يمكن في الأرض بذره قدر
فإن يكن ذاك فإن ما زرع
يأخذ جميعه ويدفع

والأول الصحيح فيما نقض
رماه في أرض له حتى حصد
يلزمه فيه أداء العشر
لكن له قد قيل أجر الماء
كأجرة تدفع للعمال
من الذي خسر في المال وحط
فإنه يأخذ مستوفيا
بانما الزرع لعاصب يحق
كالبذر أو قيمته لمن ظلم
لها ببذره إلى أن أينع
ولازم له أداء الفرض
وذا هو الصحيح والمشهور
لبذره في أرض غيره اعتدا
فيما روى عبد العزيز الأسنى
وألزموه عشره أن يدفع
لربها مع دفعه للفرض
وليس فيه عشر على أحد
فليأخذن لزرعها وحبا
وألزموه العشر مما قد جمع
في السنة الأولى وغاب أمره
فذلك الزرع له قد ثبت
لم تحرثن من بعده أو ترصما
ما يفسدن فيها ويذهب الأثر
لرب تلك الأرض كله رجع
من ذلك العشر كما قد يقع

أو ذمته له ووسط داره
وألزموه عشره أن ييـذله
بإذنه حتى له قد قلعا
فهو لرب الأرض حكماً ثبتا
والعشر لازم له فيمما ملك
ما لم تكن تحرث بعد الأمر
ما يفسدن فيلزمه العشر
للزراع لا للأرض حق قدرا
إذن وقد أجازاه وتتمما
والعشر لازم هنا أن يدفعه
آخر بذرا ثم صار يحرثن
ويخرجن العشر مما قد جنى
لربه وأدب التجري
يكون زرعها ودفع العشر
يرده لربه مستوعبا
من أخذ الزرع بذاك يحكم
فالعشر والنقص عليه قد وجب
بعد دراكها وييس السنبل
وتلزم قبل الدراك المعطى

كذلك ما ينبت في انداره
أو حول مطمورته فالزراع له
ومن لأرض رجل قد زرعها
فكلما من بعد ذاك نبتا
لأنه حب بأرضه ترك
وقيل انه لرب البذر
أو يمكن البذر فيها بقدر
وهو على مقال أن العشر
فحارث لغيره بدون ما
غذلك الزرع لمن قد زرعه
وغاصب من رجل أرضا ومن
فصاحب الأرض له الزرع هذا
ويلزم الغاصب رد البذر
وبعضهم قال لرب البذر
ونقص أرض فعلى من غصبا
وقيل نقص الأرض ثم يلزم
وقيل إن زرعها لمن غصب
وواهب زراعة لرجل
زكاتها تلزم من قد أعطى

زكاة النقدين

إن كمل النصاب في ذا القدر
عشرون مثقالا بدون غند
خمس أوراق دون ما شقاق

فريضة النقدين ربع العشر
وقد مضى أن نصاب المسجد
والفضة البيضاء بالأواقى

وذاك من دراهم يقدر
وليس فيما زاد عنها وسما
في الفضة البيضاء وأما في الذهب
فكل أربعين درهما بها
وعشر مثقال نصاب الأربعة
وليس فيما دون هذا القدر
وقيل بالوجوب فيما صعدا
والأول الصحيح فالعشرون
فإن تزد أربعة فعشر
إلى تمام الأربعين فهنا
قال ابن عباد من الأصحاب
يخرج منه لازم الزكاة
لما روى عن ربة السوار
ووزنه سبعون بالمثقال
من ذاك مثقالين إلا ربعا
وفيه وقص وهو مثقالان
وليس للشركة في الزكاة
فلا يتم الفرض في النقدين
والتبر والفضة جنس فيضم
كمن له عشرة المثقل
حال عليها الحول فالفرض هنا
وبعضهم يقول إن الذهب
وهكذا الفضة أيضا تعتبر
فلا يضم واحد لواحد

بمائتين هكذا يعتبر
حتى تتم أربعون درهما
أربعة من المثاقيل حسب
يلزم درهم لدى حسابها
لو بلغت قنطرة مجمعة
شيء من الزكاة عند الأكثر
عن النصاب لو قليلا وجدا
نصيف مثقال لها يرونها
وإن ترد أخرى فخمس قدروا
يكون مثقال لها تعينا
بأن ما زاد عن النصاب
لو أنه كان قليلا يأتى
إذ دخلت به على المختار
فأخرج الهادي من الضلال
عما به من الزكاة وقعا
زادت على السنين والثمان
من أثر في النقد حتما يأتى
بشركة تكون بين اثنين
مالكها هذا لهذا بالقيم
ومائة دراهم في الحاصل
يكون في مجموعها تعينا
جنس بنفسه إذا ما وجبا
بنفسها جنس على هذا الأثر
والأول الصحيح عن أماجيد

زكاة الحلى

ما كان من عين به قد جعلاً
أولا فلنقصان حكم ثانى
قيمته لو زاد عما جعلاً
بوزنه فى كل عام قد كمل
يقول هو العدل عندى المعتبر
هى التى أكثر زكى بالقيـم
زكى على وزانه واعتبرا
ومائتى درهم غير جيد
منها لو الغش بها قد ارتسم
حتى ترى اللجين طراً والذهب
فها هنا فرض الزكاة لزما

أما الزكاة فى الحلى فعلى
إن لم يبين فى العين من نقصان
وقال بعضهم زكاته على
وهكذا إن نقصت وقيل بل
وهو الصحيح ولذى القطب نظر
بأنه إن كانت القيمة ثم
وإن يك الوزن هناك الأكثرا
ومالك عشرين ديناراً ردى
قيل يؤدى فرضها الذى لزم
وقال بعض إنها ليست تجب
لا غش فيه من عيوب سلما

شرط زكاة النقدين

أن يستقر الملك فى اليدين
فى يده النصاب ملكاً وقهر
هما فنفس الملك يكفى تما
ولو على الغير بمثل دين
لو أنه ما حل فيه الفرض
أن يقبضه ربه لو حلا
زكاة فيه كالذى تأجلا
ذمته رواه بعض السلف
على الزمان الماض فليزكه

والشرط للزكاة فى العينين
فيلزم التوقيت من قد استقر
وذاك فى غير النقود أما
فيلزم التوقيت للنقدين
إن كان قد حل وقال البعض
وقيل لا زكاة فيه إلا
وإن يكن على مفلس فلا
لكن زكاته على من هو فى
وإن يحل فعلى مالكة

عليه حول بعد وقت القبض
أعطاه غيره بدين لأمد
لم يبق حولا في يديه مستكن
فقاصد الفرار منه تسلب
وسلم الدين كما قد سطر
وقال بعضهم زكاة سنة
أن ليس فيه قط من زكاة
وذلكم من بعد قبض فيه
منه ولا يعرفه أين احتبس
وليس من ينصفه ويرغم
موضعه فلا زكاة فيه تم
زكاه ربه على ما قد مضى
وقيل بعد الحول بالتمام
سواء عما قد مضى ابن يوسف
فوقته من يوم في الملك ارتمى

وقيل لا زكاة حتى يمضى
حتى لو استوفاه من هذا وقد
وهكذا فلا زكاة فيه إن
أو يقصد الفرار مما يجب
وإن يك المفلس يوماً أيسرا
زكاه ربه لتلك المدة
وجاء عن بعض من الثقة
حتى تحول سنة عليه
وإن يك المديان غائبا أيس
أو كان عاتيا ولا يسلم
أو يكن المال دفيناً ما علم
فإن أتاه بعد ذا وقبضاً
وقال بعضهم زكاة عام
وصحح اللزوم في هذا وفي
ووارث مالا به ما علما

زكاة الصداق والاجارة والحمالة

وصدقات الخود والحمالة
فيه الزكاة نعماً أو ذهباً
من يوم فرض والزكاة تثبت
وبعد حول من دخول تصرف
وتوقف الشطر لمس يطرا
بالعقد أو بالمس هذا يقضى
وبالدخول نصف هذا النقد
بمبلغ النصاب من ذى الفضة

وتلزم الزكاة في الإجارة
غفارض لامرأة ما وجباً
ولم يكن مس فهل توقفت
أو أنها توقتن وتوقف
وقيل إنها تزكى الشطر
مثاره هل تستحق الفرضا
أو تستحق نصفه بالعقد
وهكذا خلافهم في الأجارة

أو أن إذا في عمل قد شرعا
حتى يتم العمل الذي اشترط
يقومنه العـدول الأمنـا
في مال غيره خطأ أو اعتدا
أو بتراض منهما على القيم
يسقط ما عليه منه يلزم
زكاته لأجل ما قد يحملن
ولا بيان أو مفلسا يرى
عليه من دين هناك لزما
ولا تركى ماله ديننا وجب
واستظهر القطب إمام الدعوة
من غير دين إن أراد المتجرا

هل وقتها من يوم عقد وقعا
وبعضهم يقول لا توقيت قط
وهكذا زكاة أرش أو عنـا
أو متعة كمثل من قد أفسدا
فوقته من حينما القاضى حكم
يوقت الآخذ والمسلم
وليس للحميل أن يسقط من
إلا إذا المـديان كان منكراً
وقال في الديوان لا يحط ما
إلا إذا كان لجيناً أو ذهب
إلا إذا من ذهب أو فضة
وجوبها فيما له على الورى

فيما يكون الحول فيه شرطا

والنقد دور الحول بالتمام
في عامه هل تتبعن أصلها
وقت زكاته الذى قد استقر
أصل ولو في غيره حصلها
بشرط حول بعد ما قد فالها
دار عليها حولها فلينفذا
وعائش وعمر الثانى على
صححه القطب الإمام الأطيب
فيها نصاب فهمى للأولى تبع
فإنها لا تتبعن ما أصلا

والشرط للزكاة في الأنعام
والخلف في فائدة حصلها
فيخرج الزكاة عنها إن حضر
فوقته وقت لها وهو لها
أو أنه يستأنف الوقت لها
كان قليلا أو كثيرا فإذا
وهو مـقال لأبى بكر الولى
وأول القولين هو المذهب
قال الإمام أفلاح إن لم يقع
وإن يكن فيها نصاب كملا

ولا تركى معه بل يجعل وقتاً لها وبعد حول تبذل

التوقيت

والواجب التوقيت للزكاة
ولا يوقت للزكاة أحد
وجائز له بأن يوقت لها
وليكن الشهر لها محرماً
فإن أتاه في سواها مال
لغيره مولجاً ويرجع
وجائز يردده أو لغيره
فإن بين هلال هذا الشهر
ولا يكون عندهم مضياً
ولم يقدّم بالدفع للزكاة
فإن مضى الشهر يكون قاضياً
وإن يكن في الشهر ماله تلف
لأنه لما يكن مضياً
وإن يكن لم يعطها حتى ذهب
تلتزمه الزكاة إلا إن منع
وإن يكن في الشهر مال دخله
فما على المفاد شيء لزمها
وبعضهم زكاته قد ألزمها
وشيخنا القطب يقول الأول
وعازل لكنه ما دفعها
فكل ما استفاد فليزكه
وإن من زكاته قد عزلا

إخراجها يكون في الميقات
أكثر من شهر لها يحدد
بعضاً من الشهر لها إذا أتى
أو رجباً أو رمضان الأعظم
أخرجه بهبة يقال
له تمام شهرها في دفع
فيجعلان الشهر وقتاً كله
تعين الأداء لهذا الأمر
إلا إذا الشهر تقضى مسرعاً
فهاهنا التضييع منه أتى
من بعد ذلك الشهر لا مؤدياً
فما عليه فيه من غرم وصف
فالشهر وقت كله قد وقع
ميقاتها والمال ناله العطب
في وقتها بمانع له وقع
من بعد ما أدى الزكاة كاملاً
وقد قضى زكاته وتممها
مادام ذلك الوقت ما تصرفها
هو الذي مضى عليه العمل
لها وقد أمكنه أن يدفعها
ما لم يكن أخرجه من ملكه
وتتلفن فالخلف فيها حصل

فَقِيلَ لَا ضَمَانَ فِي ذَا الشَّانِ
وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِنْ كَانَا
وَقِيلَ إِنْ عِنْدَ الْوَجُوبِ أَخْرَجَا
وَإِنْ يَكُنْ إِخْرَاجُهَا قَدْ أَخْرَا
وَقِيلَ إِنْ فَرَطَ فِيهَا ضَمْنًا
وَالْخَلْفَ فِي تَعْجِيلِهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ
كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ لَا تَوْدَى
وَقِيلَ إِنْ بَقِيَ مِنَ الْعَامِ قَدْرٌ
إِنْ كَانَ قَدْ رَأَى احتِياجَ الْفَقْرَاءِ
وَقِيلَ جَائِزٌ لِأَجْلِ الضَّرَرِ
وَقَالَ بَعْضُ لَانْقِضَا أَرْبَعَةٍ
وَقِيلَ لَوْ قَبْلَ الدَّخُولِ مُطْلَقًا
وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ مَا دَلَّ عَلَى
فَالْمُصْطَفَى مِنْ عَمِّهِ تَعْجِيلًا
وَمَا لَهُ فِيهَا رَجُوعٌ إِنْ تَلَفَ
وَمَنْ يَجِزُ تَعْجِيلُهَا بِالشَّهْرِ
إِلَى زَمَانِهَا عَلَى حَالَتِهِ
وَإِنْ مِنْ زَكَاتِهِ قَدْ مِيزَا
فَجَاءَهَا الْفَقِيرُ بَعْدَ مُسْتَدَلٍّ
فَقِيلَ رَبُّ الْمَالِ مِنْهَا يَبِيرَا
وَقِيلَ لَا وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أَخْذَا
فَمَالَهُ بَرَاءَةٌ غَيْرُ لَزْمٍ
وَيُضْمَنُ الْآخِذُ مَا قَدْ سَرَقَا
وَمَالُكَ عَشْرِينَ دِينَارًا وَلَمْ
غَلِيْدَفْعِ الْعَشْرِينَ كُلِّهَا وَمَا

وَصَحَحُوا الْوَقُوعَ لِلضَّمَانِ
مَا ضَمَّ الْحِفْظُ فَلَا ضَمَانًا
وَتَتَلَفْنَ فَلَا ضَمَانَ فِيهِ جَاءَ
فَتَلَفَتْ غَفَى الضَّمَانِ انْعَقَرَا
أَوْ لَا يَزْكَى مَا بَقِيَ مِنْهَا هُنَا
يَدْخُلُ وَقْتُهَا فَغَفِيلٌ يَمْنَعُنِ
إِلَّا بِوَقْتِهَا الَّذِي قَدْ حَدَا
شَهْرَيْنِ أَوْ شَهْرٍ يَجُوزُ لِلضَّرَرِ
وَقِيلَ لَوْ لَغَيْرِ حَاجَةٍ يَرَى
وَلَوْ بَقِيَ أَرْبَعَةٌ مِنْ أَشْهُرٍ
وَقِيلَ لَوْ عِنْدَ دُخُولِ السَّنَةِ
أَوْ أَنْ يَأْذَنَ مِنْ إِمَامٍ سَبَقَا
جَوَازَ تَعْجِيلِ مَنْ تَعْجَلَا
زَكَاتَ عَامَيْنِ كَذَاكَ نَقْلًا
ذَا الْمَالِ قَبْلَ وَقْتِهِ الَّذِي عَرَفَ
يَشْتَرِطُنَ بَقَاءَ رَبِّ الْفَقْرِ
أَوْ لَا إِعَادَ دَفْعَهَا فِي وَقْتِهِ
وَفِي مَكَانٍ عِنْدَهُ قَدْ أَحْرَزَا
فَحَازَهَا وَقَدْ تَوَلَّى بِعَجَلٍ
إِذَا أَتَمَّ لِلْفَقِيرِ الْأُمْرَا
لَهَا عَلَى تَلَصُّصٍ مُسْتَحْوِذَا
يَنْفِذُهَا ثَانِيَةً وَيَغْنَمُ
إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنْ وَجْهِهَا لَهَا ارْتَقَى
يُؤَدُّ أَرْبَعِينَ عَامًا مَا لَزِمَ
عَلَيْهِ شَيْءٌ فَوْقَ ذَلِكَ لَزِمَا

يدفع أربعين مما قد ملك
فليدفعن عشرة هنالك
فليدفعن نصفها حين يترك
للسنة الأولى وعنه لا يزد
طال الزمان ما عليه يدفعن
بعد أداء النصف من دينار
كذلك في العروض بالتفصيل
فيها لمقدار نصاب كملا
به ولو هذا لتجر ما جعل
لسنة أو كسوة منمقه
هذا وزكى ما لتجر جعل
والدر والياقوت ذى الأثمان
ما كان من عين بها قد جعل
لم تنقصن عما بها قد رسما
ما كان فيها دون شك جعل
زادت هنا أو نقصت في وقتها
وبين مجعول من الكمية
سليل زيد ذى المقام الشاهر
قال لأنها عروض تجر
ما كان من عين بها قد جعل

وإن يكن لها ثمانين ترك
وإن لها عشرين عاماً تركا
وإن يكن لها ثلاثين ترك
وقال بعض نصف دينار يؤد
ثمت لا يلزم شيئا وإن
لنقصها عن النصاب الجارى
وتلزم الزكاة فى الأصول
إن قصد التجر بها وجعلا
أو دونه لكن لديه ما كمل
كمثل ما يجعله لنفعه
فيحمل المجعول للتجر على
وذاك كالحديد والمرجان
والخلف فى زكاتها قيل على
وقال بعضهم على القيمة ما
فإن يك النقصان فيها فعلى
وقال بعضهم على قيمتها
وقيل بالتخير بين القيمة
وثالث الأقوال قول جابر
وهو الصحيح عند قطب الدهر
فلتعتبر قيمتها بالتجر لا

زكاة الأنعام

فى إبل وبقر وفى الغنم
بذمة ففيه لما تلزما
شرط بلا شك ولا ارتياب

وتلزم الزكاة أيضا فى النعم
وشرطها الملك مع القبض فما
والحول مع تكملة النصاب

وذاك في الأغنام أربعوناً
قد قيل بالإجماع والزكاة
من ذلك الحساب والبعض نظر
كذا الخلاف في المقادير التي
وليس فيما زاد عن ذاتيه
فإن تزد واحدة عن العدد
والمائتان بعدهن واحده
إلى ثلثمائة فإن تزد
أعنى إلى تمام أربع المائه
وبعضهم يقول إن زاد العدد
فأربع فيها وإن زادت على
والأول الصحيح والثاني أثر
ويكمل العد بما قد أطلقا
ولو معينة ولو هزيله
والخلف في الصغار هل تعد
ولو سخالا يحملنها الراعى
وعن سواها وحدها تنطلق
أو التي قد جاوزت للوادي
أو إن يكن ماء به أو ما مضى
والمعز للضأن يضم وهما
وقيل لا اتفاق بل خلف ورد
ويكمل الشريك في هذى الغنم
خلفا لمالك ومن له نصر
وكل واحد يؤدى بقدر
لو أنها لم يخلطنها مريض

شاة ولا تلزم فيما دونها
من ذلك المقدار حتما شاة
بأنها من غير ذلك القدر
نذكرها من بعد هذى الصفة
حتى تكون فوق عشرين مايه
ففرضها شاتان عنها لا ترد
فيها ثلاث من شياه زائده
ففرض كل مائة شاة تحد
تكون فيها أربعاً ذى التأديه
فوق ثلثمائة شاة تعد
أربع شاة فلها خمس تلا
عن حسن بن صالح ممن غير
عليه اسم الشاة حيث أطلقا
وهكذا المريضة العليله
مع الكبار ليتم العدد
أو إن تك استغنت عن الرضاع
أو ما عليه اسم شاة يطلق
لو لم يكن عليه ماء بادی
لها من المدة حول وانقضى
جنس يقال باتفاق العلماء
والقول بالضم أصح ما وجد
بسهم من شاركه ويستتم
وهكذا في إبل وفي البقر
نصيبه إن قل يوماً أو كثر
راع ومحلب وفحل يركض

كذلك مهما اختلطت بما ذكر
وقيل إن تم لها عام على
وصحح القطب بأن لا تلزما
قال وقد قال عطاء إن علم
وما لواحد فلا يؤثر
لو كل عشر عند راع أن يتم
ويسقط المتفـاوضان
وشرطها الشركة في الأصول
كمثل أن يشترك الزوجان
ولا غنى يسأل منهم واحدا
فها هنا الزكاة قالوا تحمل
إلا اللجين وكذلك الذهب
ومن تولى أمر زوجه بلا
وعامل للمتفـاوضين
فقال بعض إنه لهم تبع
وقيل في الأنعام والنقدين لا
وقيل لا حمل بما كان ذكر
ويسقط المرء أيضاً بغنم
وهكذا ما بين أطفال له
وقيل ذا إن كان أصل مال
أولا فلا وقيل لا يستكمل
ولا بمال بعضهم لبعض

لو لم يكن فيها اشتراك قد صدر
خلطتها فالفرض فيها حصلا
إلا الذي فيه اشتراك علما
كل مال له فلا شركة ثم
فيه افتراق الرعى لو تبعثر
لذلك أربعون فالفرض لزمت
في نعم وثمر الجنان
وقيل لو في الربح والمحصول
ثمارهم لا يتحاسبان
عن شيء إن ناقصاً أو زائداً
ما لهما كمثل مال يجعل
فلا تفاوض ولا حمل يجب
إذن غذا تفاوض فليحمل
خلافهم فيه على قولين
وقيل لا يتبعهم فيما وقع
حمل به بل في الثمار جعلاً
في النقد والأنعام طراً والثمر
أطفاله فتخرج الزكاة ثم
فمال ذا بمال ذا كماله
أطفاله من عنده بحال
والدهم بماله تمـولوا
كل امرئ بماله قد يمضي

ما يعطى من الغنم

مذبوحة وقيل ليست تجزين
قيمتها فدفعها يصح
داخله تعرف بالثنية
في سنة رابعة قد دخلا
وهو الذى في سنتين قد وفا
معز فلا بأس بذا إن حصلا
والفحل والشارف والهزيل
وهكذا العورا أو ذو الحمل
لنصف شهر هكذا قد حددا
للأكل أو مطلق ما قد يسمن
سمينة فالدفع عنها مثلها
والسخلة الرضيعة الصغيرة
ومثلها عظام الأجسام
حمل بيطن الشاة كان جائى
وارفاً أو عوراً أو هزالاً
وليس يعطى دونها والأرذل
لا يأخذ الدانى وليس العالى
صاحبها ويدفع عن الأكمل
مصلحة خذه بلا توانى
أو الهزيلات كذا السمان
وإن هما تساويا في العدد
في السنة الأولى عن الصنفين
والمعز عن جميع ذا البذول

تعطى من الضأن ثنية وإن
وقيل إن لم ينقصن الذبح
وهى التى في السنة الثالثة
وادفع من المعز رباعياً علا
وجذع الضأن عن الضأن كفى
وهكذا ثنية المعز على
لا تؤخذ ربي ولا أكوله
وسخلة كرائم الأموال
ربي هى التى تربى الولدا
أكولة هى التى تسمن
إلا إذا الأغنام كانت كلها
والشارف المسنة الكبيرة
خيرها كرائم الأنعام
والشاة لا تعطى مع استثناء
وإن تكن جميعها سخلاً
فليعط منها ليس يعطى الأفضل
ويأخذن أوسط الأموال
إلا إذا ما شاء يعطى الأفضل
كذاك أيضاً إن تكن في الدانى
ومن له المعز معاً والضأن
أدى من الأغلب إذ يؤدى
أعطى من الضأن ومن سمين
والسنة الأخرى من الهزيل

وغير ذى شيب وذى تسين
معز وجاز العكس مهما فعلا
كالفحل عن أنثى مع التسوية
والشاة باستثناء شعر كشا
والحمل إن كان بها حمل ظهر
لكنما الأجزاء مع نكريه
بقلع قرن أو بضرس أو إذن
قيمة ذاك العيب معها قسطا
وبعضهم رخص فيها بالقيم
أو لم يكن ما يجزين فيهن ثم
كذاك إن غير مسكك دفع
والحيوان من سوى هذى الغنم

وقيل لا يعطى سوى السمين
واستحسنوا إعطاء ضأن بدلا
إذا هما تساويا فى القيمة
وليس يعطى بخصى خنشى
وقال بعض إن يكن استثنى الشعر
فإنما ذلكم يجزيه
وليس تجزيه معيبة وإن
وجاز أن يدفعها إن أعطى
وليس تجزى العين عن صنف الغنم
إن لم تكن حاضرة هذى الغنم
والقول بالترخيص مطلقا سمع
ورخصوا أجزاء العروض بالقيم

زكاة الإبل والبقر

عشر فشاتان لذكاء جعللا
واغت لعشرين فأربع لذكاء
بنت مخاض بنت عام عينا
فابن لبون ذكر يعتاض
بنت لبونة توافى حدها
وسنة فهاهنا يعطوننا
حتى يوافى بعد ذلك العدد
تدفع جذعة لما تعينا
بنتا لبون فرضها حكما ثبت
فحققتان فرضها يقينا

فى كل خمس إبل شاة إلى
والخمس مع عشر ثلاث وإذا
وإن تزد خمس ففرضها هنا
وإن تكن لم توجد المخاض
وفى الثلاثين وست بعدها
حتى يكون العدد أربعينا
عن ذلك العدد حقة تحد
ستين عند واحد فهاهنا
وإن إلى خمس وسبعين ربت
حتى يوافى عدها تسعينا

وبعدها عشرون فرض الجملة
ففى ثلاثين وعشر رجلا
منها تكون حقة يقينا
لبونة عامين أما الحقة
فأنتها فى السن بنت أربعة
فى الإبل فى الأعداد أخذوا قدر
حولية فى سنها وفى القدر
كذا رباعى مكان الحقة
عن مائة العشرين فى هذا العدد
خمسین باقر رباعى وفى
والإبل سن فرضه الذى ذكر
عينا بقيمة العدول رجلا
ما كان ناقصا بتقويم جعل

وهكذا إلى تمام مائة
وكلما عن ذا العداد قد علا
بنت لبون وعلى الخمسينا
بنت مخاض بنت عام وابنة
بنت ثلاثة وأما البذعة
والحكم فى البقر مثلما ذكر
فيؤخذن على المخاض من بقر
ثنينة عن ابنة اللبونة
وسدس عن جذعة وإن تزد
فالأربعون بثنينة وفى
وإن يكن لم يجدن فى البقر
يأخذ ما فوق ورد الفاضلا
ويأخذ الأدنى وزاد ذو الإبل

من تعطى له الزكاة

أسماءهم وبينت وسطرت
سبيل ذى الجلال والمؤلف
مكاتب وعامل ملازم
قيل هما سيان فى الأمور
للناس لو كان بفقر مبتلى
يسأل للناس بذل هانا
أستطيع أن أذكرها مكملا
الا اذا كان عليها عاملا
كقائم بدولة الإسلام
بعور أو عرج أو بحـدب

أهل الزكاة فى الكتاب ذكرت
الفقراء والمساكين وفى
وابن سبيل وكذاك الغارم
والخلف فى المسكين والفقير
وقيل ذو الفقر الذى لن يسألا
وذلك المسكين من قد كانا
وفيه أقوال كثيرة ولا
وليس تعطى لغنى فى الملا
أو من بمعناه من الأنعام
وليس تعطى لسوى لم يعب

لو لم يكن ذا حرفة الا اذا
أو شاء تزويجا أو التسرى
أو طالبا للعلم كان أو بلى
وليس تعطى باتفاق النبلا
أما الغنى فهو من له قدر
وقال بعضهم ثلاثون وقد
ولم يكن عليه دين لا ولا
وكل ذى الأقوال فيها أثر
وبعضهم قال الغنى من له
لأكل ومسكن وكسوة
وقيل من يملك ما يكفيه
وقال بعض من له نصيب
أن من سوى ذاك من الثمار
ورجحوه لحديث آتى
من أغنيائكم وفي الفقير
فدل حسبا هنا تبينا
لكنه لربما يكون
وذلك النصيب لا يكفيه
وقيل ليس للغنى حد ضبط
ورجح القطب بأن ذا الغنى
لكن مفيد بأن يكفيه
وأنه ليس له عيال
ولا أمرى وجها لها هنا اشترط
حتى ولو كان له عيال
ويفضلان منه لقوت سنة

كان مدينا فهو غارم لذا
واحتاج للزكاة فى ذا الأمر
بدين مخلوق ودين للعلی
لمن بها الأموال قد تأثلا
خمسین درهما بذا جاء الخبر
قيل الذى يملك نصف ذا العدد
له عيال يطلبون المأكلا
عن النبى الهاشمى يؤثر
مال يمونه ومن قد عاله
ومؤنة الى تمام سنة
لسبعة من أشهر تأتیه
من ذهب أو فضة يصاب
أو غيرها يبلغ للمقدار
أمرت أن آخذ للزكاة
أضعها فى الخبر المأثور
بأن مالك النصيب ذو غنى
ذا عيلة ترهصه الديون
الى تمام سنة تأتیه
بل يرجعن لاجتهادهم فقط
من تلزمه الزكاة هاهنا
نصابه لسنة تأتیه
ولم يكن عليه دين قالوا
بل شرط أن يكفيه عاما فقط
أو كان دين يوفينه المال
فذا هو الغنى فى المسألة

وجائز يعطى زكاة المال
وقيل لا وقيل يعطى الأم ان
ولو أباه ولدى أناس
الا اذا صارا بحد من يجب
وقيل لا الا اذا ما حكما
وزوجة الغنى لا يعطيها
وبعضهم أجازة في غير ما
مثل حلى تتجملن به
كذلك لا يعطى زكاة المال
وبعضهم أجاز بالخليفة
أو قائم وبعضهم أباح له
قلت ولكن شرط أن لا يجعل
وجاز أن يعطيها البالغ من
والبنت قيل مطلقا يعطيها
كذلك قيل ابنه البالغ لا
وليعطها لجدده والجددة
ولبنى بنيه أيضا يدفع
ما لم يكن انفاقهم قد حكما
ولواليه ولو صغارا
وان يكن أعتقهم لمعنى
وامرأة لزوجها والآل
فالمصطفى زوج ابن مسعود أمر
قلت ولا دليل في هذا أرى
بالأمر من خير الورى المنتخب
فهو الذى أعطاه للزكاة

لأبيه وأمه بحال
كان لها زوج فقير ممتن
يعطيها ذاك وما من باس
عليه انفاقها حكما وجب
عليه بالانفاق حكما لهما
اذ لازم انفاقه عليهما
كان عليه من حقوق لزما
وكسوة ولم تكن من واجبه
لمن له كان من الأطفال
يعطى لطفل عنده وطفلة
ولو بلا هذين مهما فعله
ذلك فى انفاقهم أن فعلا
أولاده لو أنهى بنت تكن
وقيل ان أحازها يوليها
يعطيه الا أن له قد فصلا
ما لم يكن ملزما بالمونة
ولبنات لبنيه تقمع
به عليه وله قد ألزما
ان كان قد أعتقهم مختارا
كمثل تكفير فيمنعنا
تعطى زكاتها من الأموال
تعطيه من زكاتها وقد أثر
لأنما اعطاؤها قد صدرا
والأمر فى الزكاة كان للنبي
من مال زوجه بأمر آتى

منها لزوجها فما من منع
زكاتها يصرفها فيما لزم
صارت له ملكا كسائر السبب
قريبه ولو نأى ونزحها
لو مانه محتسبا في زمن
يمونه محتسب عليه من
فليس تعطى لو فقيرا نضوا
قط ولا لهاشمى النسب
كذاك مولاهم عليهم فقس
يعطى من الزكاة سهمها حصلا
والقول بالجواز أيضا قد ورد
منها الفتى لجدّه بقسط
ان كان حيا ابنه لم يفنى
الى موافق عديم المال
بشرط كونه ولى الرتب
عند العمانيين من أصحابنا
منه خلاف المذهب المكرم
الى مخالف لنا ما اتبعنا
بأس بأن تعطى له وتبذلا
فامنحه من مال الزكاة الطيب
إلا لذى ولاية ترفعها
لذى ضرورة بها تخلصا
لم يستعن بها على معصية
إمامنا حين إليها ينهض
ثلثي زكاتها لعز الدولة

مع أننى أرى جواز الدفع
وجائز للزوج مهما يستلم
ينفقها منها ويكسوها وقد
وصاحب المال له أن يمنحها
وليس تعطى من يمونه غنى
وبعضهم أجاز أن تعطى لمن
ومن بها على المعاصى يقوى
وليس تعطى لببنى المطلب
إلا اذا ما منعوا من الخمس
وكل من لابنه مال فلا
كان صغيرا أو كبيرا الولد
والخلف في الجد فقيل يعطى
وقيل لا يعطى ويأخذنا
تدفع في الأكثر من أقوال
وأكثر الأصحاب أهل المغرب
وما الولايات بشرط يعتنى
وجوزت لعائل لم يعلم
وقد أجاز بعضهم أن تدفعا
وقيل مهما كان بيننا فلا
وقيل ان كان قريب النسب
وصحح القطب بأن لا تدفعا
قال ولكن اذكرن رخصا
منها أجيّزت لأخى كبيرة
وفي زمان للظهور يقبض
من كل بلدة وكل قرية

والثلث فيها ينفقنه على
وإن رأى الصلاح أخذ كلها
أو بذل ثلثيها وأخذ الباقي
وجاز أن يعطى ولو لمن أخذ
وإن يكن قد عدم الإمام
فليدفعنها حافظ الذمام
وذاك في أهل الولايات وقد
وجائز في قول بعض الصحف
لسترى بها كقرطاس وما
من كلما كان يعينه على
وللفقير جائز أن يطعمها
وليتصدق وليواس أهلها
وقيل لا يصرفها إلا لما
وجائز في قول بعض يجعل
بقدر ما يزيل الاحتقار
قال الإمام القطب تدفعن إلى
فذى وقوف فأخى براءة
لا يطعن غينا فمن قد قلا
فللكتابين للنصــار
فللمجوسى فإن لم يوجد
وإن ذاك كله عند عدم
وعدم الوجود للسبيل
وللفقير أخذها هل حلا
فقيل لا يأخذها منه وقد
وجاز للمحتاج أن يأخذ من

ذى الفقر لو مخالفين فى الملا
أو دفعها جميعها فى أهلها
يفعله فهو الأمين الواقى
منه ولو من ماله الذى نفذ
وخاست العهود والذمام
فى كلما يعز للإسلام
أجيز لو غير ولى ذى رشد
تعطى لمن بما لديه مكتفى
إليه يحتاج الذى تعلمها
نشر العلوم والمقامات العلى
منها سواء لو غنيا أكرما
وحكمها كحكم أموال له
كان عليه من أمور لزما
منها لزوجه حليا تحمل
عنها بدون سرف قد صارا
أخى ولاية فإن لم يحصل
فذى خلاف ورع الديانة
هناك طعنة فمن قد جلا
فالصابئين فاليهود صارا
فصنمى مشرك محــادد
إمكانه وخوف فجاءة العدم
بدفعها وعدم الرسول
من ذى غنى ولم يكن تولى
قيل له يأخذها وهو الأسد
مخالف وغير محتاج زكن

إن يكن الدافع أيضا يعلم
وكره الأخذ إذا لم يعلم
وتدفع الزكاة للعممال
والقاضي والمفتي كذاك الشاري
بقدر العناء والمنفعة
وذاك في الظهور والبعض يرى
يجعل للعامل ما يقوته
أما الذي قد كان للمؤلفه
ولا يعود أبدا إلى الغنا
وإن رأى الإمام ضعفا نزلا
فجائز يدفع بالزكاة
ويدفع منها إلى المكاتب
وغارم وهو الذي قد احتمل
أو بتباعدة لمخلوق لزم
مغلظاً أو مرسلاً أو كان عن
أو لزكاة لزمته لم يجز
وقيل إن الغارم الذي احترق
ويدفع منها إلى العاقلنة
ولشراء كفن لا تدفع
ولا لقبر أو لإصلاح طرق
ولا صديق أو لحج ناقله
يعطى بقصد أنه من أهلها
وعن فتى العباس وابن عمرا
في الفرض والنفل وبنص منعا
للشافعي وأبى شور رفع

خلافه ولم يجزه مسلم
دافعها خلافه فليحجم
ومن بمعناهم كمثّل الوالى
ونحوهم لو كان ذا يسار
في الدين والإسلام والمعونة
لو كان في الكتمان ذا الأمر جرى
لسنة ومن عليه قوته
فمن زمان عمر قد زيفه
مادام عنهم الإمام في غنى
وخاف ركن الدين أن يزلزلا
عن ديننا لمظالم وعاتى
لفك نفسه من المكاتب
دينا بدون سرف لو لم يحل
أو باحتياط أو بتكفير علم
ظهره أو مثل نذر يلزم
أداءها يعطى زكاة ويورد
أمواله أو كان في السيل غرق
فيما عليه لازم من دية
ولابناء مسجد قد يرفع
ولا لإطعام لضيف قد طرق
ورحم يعطى ولكن لأصله
لا لأداء حقه ببذله
تدفع في الحج بإطلاق جرى
في الحج والعمرة من أن تدفع
وابن السبيل فهو الذي انقطع

مبلغه وحاجة في السفر
أو أنه كان مخالفا لناسا
وكل ما كان كهذى الحالة
إذا أتى بلاده ومربعه
لأنه من حله قد ملكه
في طاعة كمثل غزو أو كحج
فليعطه من الزكاة ما أكل
من الزكاة ما أتى وأنفذا
لا ينبغي هناك في أحواله
يشرى بها طيبا ملبوسا حسن
من الزكاة منعه عن سلف
يضيع قبضها ولا يهملها
من كان قائما بها للضبط
يعطى من الزكاة عن أسلافه
تعطى له في الحل والترحال
وهي الغنيمة التي نالوا هنا

عن أهله يعطى له بقدر
لو كان في أوطانه أخا غنى
أو أنه قد كان في البراءة
وينفق الغنى باقيا معه
وقيل جائز له أن يمسكه
وابن السبيل قال بعض من خرج
وإن من عليه ضيف قد نزل
لكنه يعلمه بأن ذا
وجعلها نقيية لئلا
وجائز لاخذ الزكاة أن
لنحو عيود وشراء مصحف
ولتعط للطفل إذا ما كان لا
وإن يكن يضيعها فلتعط
وذو الغنى إن كان ذا أضياف
والغاز في سبيل ذي الجلال
إن لم يكن في غنيهم له غنى

دفع الزكاة

إلى الإمام بيديه قهرها
زكاته بنفسه ولو رقى
لعامل الإمام إن أرادها
أجزاه إن فرقها كما ذكر
أجاز فعله الإمام المعتمد
عليه أن يعيدها مسلما

الصدقات في الظهور أمرها
وليس للغنى أن يفرقها
وإن يكن فرقها أعادها
وإن يكن له الإمام قد أمر
قيل ولو أعطى بلا أمر وقد
من قبل أن تذهب أجزاء وما

من ناب عن إمامه في الأمر
فإنها مجزية في قـال
أجاز فعله له وحسنا
إلا إذا طالبه وضيقا
في كل بلدة متى ما يأخذ
بأنه ينفق نصف ما جمع
وجاز أخذ الكل دون مريـة
لو أنه قد كان ذا إجـرام
ويخلص الدافع من تباـعة
وصولها إلى الإمام بالتما
يصرفها وقد رآه يصرفن
بأخذه لا تبرأـن الذمم
أو يعلمن وصولها مكملـه
إلى فقير أو إلى الخليفة
إذ لم تكن قد وصلت إلى المحل
وقال سلمها إلى أهلـها
فإنها لدافع قد أجزت
ذلك في عصر إمامنا الأجل
فليس تعطى أبدا للعـامل
من عدم الإعطاء ضرا أو تلف
نقية أعادها إلى الولي
يأخذها من الوري بالجبر
في الناس والسلطان إذ تحكما
يعيدها إلى الإمام المؤتمن
بدون ما جبر وقهر فرضا

وقيل تجزيه ولو بأمر
أو أمر من ناب عن العمـال
وقيل تجزيه إذا قبل الغنا
وبعضهم يقول تجزى مطلقا
وقد مضى أن الإمام ينفذ
ثلثا من الزكاة والبعض رفع
ويأخذ الباقي لعز الدولة
وتدفعن لعامل الإمام
إن يكن الإمام في الولاية
وقيل لا إلا إذا ما علما
أو كان آمرا له الإمام أن
لأن ذاك فاسق مجترم
أى ذمة لدافع مشغله
ومرسل زكاته مع ثقة
فتتلفن فضا من غيما فعل
وإن من لثقة يعطيها
فتلفت من عند ذاك الثقة
لو أن دافعا لها كان فعل
وإن يك الإمام غيرما ولي
لو كان ذا أمانة إن لم يخف
وإن يكن يدفعها لعامل
وقيل إن كان إمام الجور
أو جائر قد يدعى التقـدما
فما على دافعها إليه أن
وإن يكن أعطاه ذاك عن رضا

فقد أساء في الذي يأتيه عليه أن يعيدها في أهلها كذاك أن لمشرك قد دفعا ومسلم بأرض حرب مرتضى إذا له رأى وإلا أرسلا أو عامل الإمام مهما وجدا وإن تكن قبل الوصول تلفت وقال بعض إنه لا يضمن وجاعل لها ببيت المال إن كان أخبر الإمام الأروعا أو يكن الإمام ذو المقام من قبل أن يخبره بشأنها وكل ما على الإمام يلزم أو من نقود أو من الأنعام فيجعلونها ببيت المال فيجعلنها حيثما قد توضع وإن يكن بلا حضورهم جعل تعطى الزكاة كل صنف بنظر لا تبعن هدية كلا ولا أو تخبان لامرئ مسافر وإن تكن قد خبأت ووصلت ويخبؤ الإمام للغزاة وفي العطا يفضل الكبير وذو عيال وكذا ذو الفضل وخيرها قد قيل ما أبقت غنى

وذلك الإعطاء لا يجزيه ليسلمن في غد من سؤلها ولو بقهر قبضها قد وقعا يدفعها إلى فقير مسلم بها إلى إمام عدل في الملا أو مسلم لو أنه قد بعدا إليهم يضمنها إذ ما وفت وذلك أقصى جهده والممكن يبرأ منها دون ما جردال من قبل أن تذهب حيث وضعا أنفذها في دولة الإسلام وأمرها الواضع في مكانها من الزكاة من ثمار تعلم يدفعها لصحبه الأعلام أو يرجعونها له في الحال لأنه محلها والموضع لها ببيت المال أجزاما فعل أهل الصلاح من لهم فيها النظر بها يكفي عن جميل فعلا بل تدفعن إلى فقير حاضر أجزت عن الدافع مهما حصلت وعامل الزكاة والقضاة كذا العجوز لهما التوفير في الدين مثل عالم وعدل عن النبي المصطفى روى لنا

منها لقوت سنة تدور
تزوجا يزداد عما قبل حد
له العطا بسبب الذى حصل
لضيعة تغنيه طول العمر
يغنيه ربحها من التفقر
كما يرى بدون حد عرفه
من ثمن بعضهم قد قدرا
فاقته وقدر ما قد عملا

من ثم قالوا يمنح الفقير
وإن يكن عليه دين أو قصـد
وقيل يعطى المراء حتى لا يحل
وقيل قدر ما به قد يشتري
أو يشتري بضاعة لتجر
ويمنح الإمام للمؤلفه
وقيل لا يعطى لجاب أكثرا
وإن يكن ذا غاقة أعطى على

ما يفعله الإمام في الزكاة

شراء خيل وسلاح وعدد
والبيت فيه يخزن الأموال
في عصرنا الذى إلينا وصلا
بها يدافع العدى إن صالوا
والطائرات الجممة الزلازل
منها برأى العلماء في حاله
وآله بدون حد فيه
برأيهم جاز وألزم القضا
يصرفه فليرده الوارث تم
له فإن الرد ليس يلزم
كان بنفسه لذاك يأخذ
علم لهم فرد باق لزم
فيما له استعمل والمحاذر
ما كان صالحاً له أن يشتري
منها ومن لديه من عمال

وللإمام في الزكاة دون حد
ويشتري العبيد والجمال
وذاك في العصر القديم الماضى لا
فالآن لا خيل ولا جمال
بل بالصواريخ وبالقنابل
ومونة الإمام مع عياله
يعطونه مقدار ما يكفيه
وإن عنته حاجة فاقترضا
وإن يمت والمال في يديه لم
وإن يكن أهل الصلاح سلموا
لو أنه مات أو استغنى وإن
بقسطهم أو قسطه أو دون ما
وعامل الزكاة فهو الناظر
في بيع صالح له وفي شرا
ولياكلن في حالة الأعمال

وحاملا لتمرره وحببه
أعطى الإمام وارثيه قسمه
إلا إذا حمى له عن العدى
ومن أتاهاهم من نواحي الأرض
وهكذا الشأن ولا يقصر
يأخذ منهم فوق ما قد حلا
أو بيت ما لنا ضمان علما
أو يوصين به إذا ما احتضرا
يبرىء منه نفسه ويأكله
حتى تلاشى ماله لم ينفق
عليه منها جاز مع بعض وتم
لثقة عدل جليل الشأن
لأنه مثل الإمام المؤتمن
فلا براءة على ذا القيل
لها على الوجه الذى فيها شرع
سواه لو كان بفقر مبتلى
موحد بحسب ما يرى فعل
بها يدارى جائرا فى الفتنة
فى أهلها أجزاء ما كان صنع
من الذين لهم تولى
منه على فعل كبير فليضع
لو لم يكونوا معه فى الولاية
فيما روى لى عنهم البيان
عبيدة وللربيع حاجب
من قادة للمسلمين علموا

وليعلفن ولو جمال صحبه
وإن يمت لم يأخذن سهمه
وليس للإمام يجبى بلدا
يمنع بعضاً منهم عن بعض
يدفعه أيضا بهم ويقهـر
ويحكم بالعدل فيهم ولا
ومن عليه من زكاة لزما
وعدم الإمام أعطى الفقرا
وقيل إن كان أخا فقر فله
وإن يكن على غنى فبـقى
وشاء أن يقاصن بما لزم
وتدفع الزكاة فى الكتمان
ودافع الزكاة منها يبرأ
والقطب قال ذاك كالوكيل
إلا إذا فرقها وقد وضع
وذاك وضعها على الولى لا
أما الإمام فهو يعطيها لكل
وقد أجاز بعضهم للثقة
وإن يكن صاحبها لها دفع
وماله أن يأخذنها إلا
وفى ذوى الحاجة من لم يطلع
من طالب العلم وأهل لفاقة
والمسلمون فى القديم كانوا
يسلمون ما عليهم لأبى
وهكذا من جاء من بعدهم

ضعها بموضع هناك جعله
له إناء من عنده لكي يضع
على من دين لكم تقديماً
فيما له على من ضمان
لا يبرأ أن منها بهذي الصفة
تصرف مادام لما تصله
منها بما ذكرت مما مرا
طفل له أجزاء في مقال
بدون أمر فأجاز ما فعل
باق بعينه يجوز حينئذ
إجازة تصح فيما فعلاً
عمرو ويدفعنها في الحال
أجاز فعله له ولم يرد
يجيز ذو المال وإن يتمن
خليفة أو لوصى عدلاً
أكلاً وما احتاج له يشريه
خلافه يصح ما قد فعلاً
كسوته عليه حتى تذهبها
إلا بأهلها غداة تدفع
نفعاً بها أو يدفعن ضراً
ترفعه صحائح الآثار
نار الجحيم في غد مستقبله
والوقف للمسجد والمقبرة
شابهها مما لأجر قدما
من أهمل الدفع لها وأخرا

ومن يقل لدافع الزكاة له
أو قال ضعها في إنائي أو دفع
أو اقضها عني فيما لزماً
أو قال سلمها إلى فلان
فإنها باقية في الذممة
ومن إليه أرسلت فليس له
وقال بعض العلماء يبرأ
ودافع زكاته من مال
وآخذ الزكاة من مال رجل
فإن يكن أجاز والذي آخذ
وإن يك المأخوذ تالفاً فلا
وآخذ الزكاة من أموال
إلى ولي صاحب المال وقد
يصح لو قد تلفت من قبل أن
ودفعها للطفل جائز إلى
وجاز للدافع أن يعطيه
من هذه الزكاة لو كان بلا
وجاز أن يكسوه مراقبها
وهذه الزكاة ليست توضع
فليس للدافع أن يجبراً
وقد أتى عن أحمد المختار
كم متخوض بمال الله له
وذاك كالزكاة والغنيممة
ومثل أموال المساكين ومما
وليوص بالزكاة مهما احتضرا

من يتولاه يحق وحده
ميتة وليس كالوصى
ولى من قد مات لا يحولا
قدامه وقد برى من يدفع
إلى الذى كانت له ليست تحل
فإنه لا يدركن الردا
وذلك شئ غات منه لا يرد
أو مشركا أو ذا غنى تبدي

وليعطها الوارث قالوا بعده
لا يدفعنها إلى ولى
أما الوصى يدفعنها إلى
ومن أبى من أخذها فتوضع
وإن من تعمد لها بذل
وبعد ذاك الحال توبا أبدى
أى رد ما أعطاه فى حكم الصمد
إلا إذا ما كان أعطى عبدا

الوكالة فى دفع الزكاة

بنفسه وأن يولى دفعها
فى دفعها وصاحب الصيانة
أخو أمانة إذ القصد الأداء
لو مشركا كالعبد أو كذى الصبى
فى مستحقها وعنه نزلت
فى شأن دفعها وفى الأداء
ويقبل الأمين إن قال وفا
إيماله وسؤله لن يلزما
فليمسكن وكيله عن وضعها
يدفعها فى أهلها ولا يبيل
قال له ضعه إلى شخص يحد
من بعده ولا عليه فيه
إلا إذا وارثه قد أذنا
أشرك من وكله أو كان جن

يجوز للغنى أن يدفعها
ويندبن توكيل ذى الأمانة
وجاز غيره ولو قد وجدا
وإن من عاز الأمين انتخابا
وقد برى صاحبها إن وصلت
وليس يجزى قول هؤلاء
وقيل إن صدقهم فقد كفى
مالم يكن يعلم منه عدما
وإن يمت ذو المال قبل دفعها
إلا بإذن وارث وقيل بل
كذلك إن أعطاه ديناراً وقد
غمات قيل إنه يعطيه
وقيل لا يطعنه من بعد الفنا
كذلك لا يدفع للزكاة إن

وإن يقل له إلى فلان
فجنّ ذا الفلان أو تمسّوا
لم يعطى في حاله من يعطى
سلم زكّاتى دون ما توانى
أو بان عبداً أو لدين بدلا
وإن أفاق ذو الجنون أعطى

الاستخلاف على أخذ الزكاة

يأخذها الفقير فيمن أخذ
وأخذ الزكاة من ناس على
فإن أجاز فعله فقد مضى
ويأخذ المأمور للزكاة ما
وقال بعضهم زكاة سنة
يأخذ من جميع ما فيه تجب
وإن يكن الأمر يوماً أحدا
أو أنه استغنى فلا يأخذ
لأن ذاك الأمر زال بعلة
وإن من مأموره قد أخذ
وإن يقل خذلى من زيد وقد
فذلك المأمور لا يأخذ من

أو أنه يستخلفن آخذا
اسم غنى لم يأمره أولا
أولا يردّها بحيث قبضا
لم يمنعنه أمر تقدما
فقط لايزيد عن ذى الصفة
من نعم وتمر ومن ذهب
لما منع كمثل عهد نكثا
لو تاب أودهى بفقر أعضله
أخذ الزكاة عندها ليس بحل
ما رابه غنى الفقير لينفذا
ألفاه جن أو نأى من البلد
خليفة الغائب أو من كان جن

متى يأخذ الإمام الزكاة

إن حدث الإمام بعدما غلب
فليس للإمام أن يجبى النعم
ولا كذاك الحكم في الثمار
وقد مضى أن الامام ليس له
واختلفوا في مدة الحماية

ذو الجور والعدل زماناً قد ذهب
والعين الا بعد حول مستتم
فليأخذنها لو من الأنداد
يجبى بلا حماية متصله
فقال بعض ما لها من مدة

تعرف إلا جريان الحكم
وقال بعضهم سألت لأبى
المسلمون أن يكونوا ظهوروا
هل لهم أن يأخذوا في الحين
قال نعم إذا جرى حكمهم
وقد أتى في بعض كتب الأثر
بيعت عاملا له كان إلى
وقال لا تسلب لأرباب النعم
وإن ذاك القول مبنى على
لا يشرطن في الأخذ للزكاة
بل واجب إذ يملك النصاب
في ذلك المال الذي قد أخذ
وفي مقال غيره لا تستحق
حتى تحول سنة عليه في
أما الثمار يأخذونها متى
قبل الحصاد أو مع الحصاد
وبالذي قلناه قد عملا
وذلكم أن الثمار لم يكن
بل إنها حال الدراك تلزم
قد ظهوروا وقت دراك يعرف
أما النقود وكذلك النعم
وذلك الشرط فإنما يصح
جور وأما إن يكن من قبل
إمام عدل فالإمام الثانى
والقول قول صاحب المال فإن

على الرضا في الناس أو بالرغم
جعفر من أعلام هذا المذهب
على البلاد ولها قد قهروا
للصدقات حالة التمكين
على الورى فجائز أخذهم
أن المهنا المرتضى ابن جيفر
اهل المواشى غنما وإيلا
هل تم حول لهم أم لم يتم
قول ابن عباس الجليل منزلا
حول مع ابتداء أخذ ياتى
تمت لاصدقة نصاب
حتى يحول الحول فيه بعد ذا
زكاة إنعام معا ولا الورق
حماية له وتحت الكنف
ماقطفت كان ظهورهم أتى
فأخذهم حل بلا عناد
أهل عمان الأكرمون النبلا
يشرط في وجوبها حول زكن
فالمسلمون القائمون إن هم
فإنهم وقت الوجوب صادفوا
فدور حول فيهما شرط رسم
إن كان من قبل الظهور المتضح
ظهور ذلك الإمام العدل
يبنى على الماضى من الزمان
يتهمن فإنه يحلفن

مكاتب أو غارم أخو عينا
لا يعط إلا ببيان ظهره
والصوم أعواماً ولما ياتي
ما قد بقى من عمره وينصح
من الفروض عندهم ولاقضا
ومسلم الحبر وموسى بن على
كان قوى الجسم ذا مال رأوا
تعهداً وينبغى أن يبدلا

ومن يقل إنى فقير أو أنا
يعطى من الزكاة والبعض يرى
وتارك الصلاة والزكاة
قيل له يتوب ثم يصلح
وما عليه بدل لما مضى
ذاك قول جاء عن منازل
كأنه أسلم من شرك ولو
ويؤخذن به مع الحاجة لا

الكنز والمعدن

يجوز لكن يدفعن خمسهما
ذاك لمن له الزكاة توضع
ليس به من خمس تعينها
مذهب أصحابنا أولى التفكير
قد حال حول فليزكئنه
حاصله قدر النصاب أو علا
دوانق يخمسن بمرة
لو دانقاً أو دون دانق يحس
علامة لمشرك تلفيئه
لحيوان مطلقاً مسطوره
فى كله أو بعضه تلك تخط
علامة الشرك عليه ظهره
هناك أو آنية ما حـددا
أو مسجد أو فى البرارى مبتعد

الكنز والمعدن إخراجهم
كان قليلاً أو كثيراً يدفع
وبعضهم يقول إن المعدن
وذلك المقال فى المأثور
لكن إذا على النصاب منه
والكنز فيه الخمس مهما وصلا
وقال بعض إن علا عن خمسة
وقال بعض أصحابنا فيه الخمس
وإنما يؤخذ كنز فيه
مثل صليب والصليب صورته
وقيل صورة لإنسان فقط
وقيل لا يأخذ إلا ما يرى
كان متاعاً أو نقوداً وجـدا
فى داره أو دار غيره وجد

بأن غيره له تقدما
أو فوقها يأخذه ويمضي
لا تأخذن له وعنه فابعد
سواه من جملة ما قد حصل
عيسى رسول الله يذكرون
فذاك توحيد لمن أتاه
سواه أو في بيته أو نقض
يكون أخذهم له محلا
مثلهم والمشرک الألسد
ولا يقاتلون إن تمتعوا
يحل أخذهم له يقينا
يجوز إلا امرأة والطفلا
للكنز لما يك بالحلل
في أخذه خلافهم مشتهر
وفضة لا يؤخذن بل يجتنب

يأخذه إلا إذا ما اتهم
ألفاء مدفوناً ببطن الأرض
وما به علامة الموحد
ولو رأى علامة الشرك على
ومن علامة الموحدين
من بعد لا إله إلا الله
وقيل لا يأخذ ما في أرض
وامرأة والطفل والمجنون لا
فيزعن منهم والعبيد
ولا يحل لهم أن يمنعوا
وقال جمهور المخالفين
وقيل أخذ من ذكرنا قبلا
فأخذ ذات الخدر والأطفال
كنز الحديد وكذلك الجوهر
وقال بعض العلماء غير الذهب

زكاة الفطر

في المذهب الحق روته الكتب
باق إلى آخر وقت ينتهي
بالفرض للزكاة لما رسخا
أن صيام رمضان يوقف
وهو دليل لوجوب الأمر
عن صحبنا في الغرب هذا يوجد
وكل من يعوله من المال
ليس عن المبالغ والكبير

ثم زكاة الفطر فرض يجب
وحكمه أي حكم فرضيته
وقيل فرض حكمه قد نسخا
ودل للأول ما قد يعرف
حتى يؤدي لزكاة الفطر
وقال بعض سنة تأكد
يخرجها الإنسان عنه أولا
من زوجة وولد صغير

عنه إلى حليها فليخرج
لو مشركاً فحكمه كمن يلي
في حوزة فكالصغير حددوا
لو كان بالانفاق أمره يلي
وبلغ الأولاد أيضاً حكمه
فما عليه لازم أن يخرجها
ما تلزم الزكاة فيه لو كبر
وقيل في مال أبيه تجب
من ماله عنه ويدفعنها
كدينها لا يلزم في ذمته
حليها من بعد ما بها ألم
زكاتها إلى بلوغ علمها
بقدر الشركة فيه تقسم
وفي عبيد التجار خلف علمها
والصاع أمداد يقال أربعة
لقوت عام دون دين أشركا
وقيل تلزم على الفقير
وقدر ما يعطيه من طعام
لم يعط أو يوص بإعطاء هلك
في عامه وقيل شهر الصوم
وقيل بالتخير في العطيّة
طعامه فقد أتى بالأكمل
إن يعطين ردى قوت أكله
والأقط والزبيب ثم التمر
في دفع ما شاء من المذكور

إلا عن البنت فما لم تخرج
والعبد والأخت كذا كل ولي
والابن قيل لو كبيراً إن غدا
وقبل لا يخرجها عن الولي
وهكذا والده وأمه
لو أنها بنت ولم تزوجها
وإن يكن للابن مال يقدر
يخرجها من حاصل الابن الأب
وقائم اليتيم يخرجنها
وقيل لا يعطى الفتى عن زوجته
وطفلة إن طلقت أو اختـرم
فرجعت إلى أبيها ألزما
والعبد إن مشتركاً فتلزم
وليس يعطى عن نسائه إلا ما
وهى على الإنسان صاع جمعه
على الغنى وهو من قد ملكا
وقيل قوت ستة الشهور
وقيل من يملك قوت عام
ووقتها موسع فمن ملك
يخرجها من غالب المطعوم
وقيل من أوسط قوت السنة
وإن يكن أخرجها من أفضل
وألعكس جائز ولا تجب له
وقيل من شعيره والـبر
وغير ذلك وهو بالتخير

أغلب قوتنا فمنه يدفعن
أو لبناً يدفع ذاك كيـ
لكنما العظام منها تنزع
فالدفع للزكاة أيضاً مثله
فقد أجيز بقياس أحرزه
وثلاث الرطل على كمال
ثلاثة الأمان عن صاع حـ
إلا بكيل الزكاة وتحـ
فينبغي من الحبوب يدفعن
بقيمة الصاع من الحب لبن
وهو بقوت غيره في البيت
وعنه مما كان منه يأكل
نفس كصاع من زبيب ولبن
أجيز أن يعطى لكل قدر مد
كره ذلكم ضمام وانتقد
لكنه من بعد قد بدا له
وابن الرحيل منع ذاك يعلن
يقول لايجزى له إذا فعل
فقد رها صاع ونصف قد وجب
فإنه صاع وذاك القدر
والمنع قول جاء عن فريق
جوازها لغيره من فقرا
ومن وراها أهله بحال
عياله من زوجة ومن ولد
غنى وقيل قوت عام حددا

وحيث صار الأرز في هذا الزمن
وقال بعض العلماء لو بـ
كذلك اللحوم أيضاً يدفع
إن كان ذاك في الصيام أكله
ومن يرد إخراج تمر كنزه
الصاع خمسة من الأبطال
وإن يكن تمرا ثقيلا جـ
وأشهر الأقوال لا تدفع قط
وقيل إن عاش بلحم أو لبن
وإن يكن عاز الحبوب يدفعن
وإن يعيش عياله بقوت
فليعط عن عياله ما أكلوا
ويمنع الإخراج من جنسين عن
والفقراء إن تعددوا فقد
وجوزوا إخراجها نقداً وقد
وأعجب الأعور ما قد قاله
بأنه من الطعام أحسن
لو موضع الصاع لدينار بذل
وقيل من يدفعها من الرطب
والبر صاعان وأما التمر
وجوز الدفع من الدقيق
تدفع للولى والبعض يرى
تعطى لمن يكون في الأميال
يعطى الفتى من الزكاة بعدد
يأخذها الفقير حتى يجـدا

وإن من يخرجها توسلاً
تدفع للإمام والولادة
والفطر إن أدركه في السفر
ولا طعام يعطينه فلا
وقيل بل يخرجها إذا رجع
وإن يكن أخرجها عنه أحد
والخلف في وقت وجوبها ورد
فقال بعض مع هلال الفطر
وقيل مع طلوع شمس اليوم
وقيل نصف شهرنا المحمود
فائدة الخلاف فيمن زاد
ويندبن إخراجها من قبل أن
وليعتها بعد الطلوع قبل أن
وحدها عندهم الغروب
وقال بعض لو لفوت الشهر
وقال بعض لولعيد الأضحى
وإن من في رمضان قد بذل
فإنه كدافع الزكاة
ولا يؤخرها عن الصلاة
وهي كمثل الدين مهما سلما
وإن من في رمضان دفعها
وقبل يوم الفطر صار ذا غنى
وإن يمت من كان قد أعطاهما
صار لها الأخذ ضامناً هنا
إذا درى بأن تلك فطره

جاز له يأخذ منها ما حلا
لتوضعن في موضع الزكاة
ولم يكن في يده ما يشتري
يلزمه هنا لكم أن يبذلا
ويوصين إن خاف موتاً أن يقع
من ماله أجزاء لو كان بعد
وهاك ما قال به أهل الرشيد
وقال بعض بطلوع الفجر
وقيل مع دخول شهر الصوم
وقال بعض بصلاة العيد
من ولدا وزوجة أو بادا
تطلع شمس فطره وتظهرن
يصلى الناس فذا هو الحسن
وبعده صدقة تؤوب
وبعده صدقة قد تجرى
فكله وقت لها قد أضحى
فطرته في وجهها لما عجل
في أهلها من قبل وقت آتى
قد صرحوا إلا لعذر آتى
أجزاء أن أخره أو قدمها
فطرته إلى فقير خنعاً
أو فيه أجزاها أتاه هاهنا
قبيل فطر بعدما أداها
لوارث المعطى كما تعيننا
فليعطها وارثه بمره

وإن يكن لو ارث قد جهلا
إلى ذوى الفقر إذا لم يدرى
وإن يكن عزلها ونلفت
وجائز للمرء أن يعطيها
يعين الدافع إذ يعطى القدر
أو زوجتى فاطمة أو عدى
أو عن ولى فى مقال حبر

لم يبر إلا بأداء حصلا
به وذا له خلاص يجرى
يلزمه أبداً لها إذما كفت
فى دينه على الصحيح فيها
بأن هذا الصاع عن ابنى عمر
خميس أو عنى متى يؤدى
وتم فعله بهذا الأمر

كتاب الصوم

فإنه مطلق إمساك حصل
من فجره لليلة المستقر
يسن والندب وما قد حرما
ولنذكرن الكل عند بابه
حتماً وفرضاً رمضان كله
قد بلغ الحلم وكان آهلاً
فالحيض والنفاس يمنع النساء
عند دخول رمضان الأشرف
وأنه ان لم يصم معاقب
هذا فذاك في الهلاك مرتضى
فهو من الوجوب في أحواله
يكفر بالجهل الذى أزاله
موسع في جهله بأمره
وتركه إن بان فجره الوفى
يحصل أو بروية ونظر
لشهر شعبان ثلاثون انقضت
يلزمه يصومه كمالات
رؤية غيره تفيد الظن
تفيدة علم يقين لا يرد
فلا يصومه ولو رآه
لا يؤخذن به ولو قد رسما
في كفره كفره قوم وكف

الصوم فى وضع اللغات للأول
والشرع إمساك عن المفطرو
والصوم منه واجب ومنه ما
ومنه مايكره أن يؤتى به
فالواجب الذى علينا فعله
يلزم صومه صحيحاً عاقلاً
وكان غير حائض ونفساً
فيلزم العلم على المكلف
بأن صومه عليه واجب
وإن يصم ثيب ومن لم يعلم
وعلمه كيفية امثاله
فحينما يكفر بالترك له
وهو الى وقت طلوع فجره
وضاق جهله على المكلف
والعلم عن دخوله بالخبر
أو بتمام عدة إذا مضت
فمن رأى بعينه الهللاً
لو لم يراه غيره لأننا
ورؤية الإنسان وحده فقد
وقبل أن لم يره سواه
وهو مقال ضعفه العلماء
وآخذ بذا المقال يختلف

لأنه من مشرك قد يصدر
به وفي وكالة تبطل
وكان ذاك في زمان وانصرم
مع مشرك أو خائن أثيم
مع مسلم الناس ومن قد كفرا
جميعه طورا على المذكور
واتصلت به المخاطبات
في صدقه إذ ليس في النقل ركك
وكل شيء فله تمام
وسط النهار فهو غير معتبر
ليس لها في ذاك من إثباتات
وما رآه غيره أفطر سر
نية وحجة لن يقبلا
ومالك وهو ضعيف يوذر
تفيدة علم يقين ثبتا
بنفسه فصومه قد حجرا
يخبر غيره بما لديه
فيقبلن ما قاله الاثنان
غروب شمسنا لمن قد نظره
أبصره فإنه هلال غد
كان يسير خلفها على هذا
قليل يكون حكمه للأولى
والأول الصحيح عند الأكثر
برؤية إن وقعت نهارا
شهود عدلين لصوم فطر

وبكلام السلك لا يعتبر
كذلك في الممات ليس يعمل
هذا الذي قد قاله القطب الأتم
إذ كانت الأسلاك في القديم
والان هذا الأمر شيء كثيرا
وأصبح المدار في الأمور
وقد جرت بصدقه العادات
وصار في الغالب مما لا يشك
وكل وقت فله أحكام
ومن يرى النجوم أو يرى القمر
كذلك الرؤية بالالات
وأن من هلال شوال نظر
إذ مدعى إباحة الجربلا
قال أبو حنيفة لا يفطر
وقد مضى بأن رؤية الفتى
فكيف لا يفطر وهو نظرا
ويلزم من يكن رائيه
لعله يوجد معه ثانى
وإن وقت الرؤية المعتبره
فإن من بعد غروب الشمس قد
وهكذا قبل غروبها إذا
وإن يكن من قبل أن تزولا
وقيل بل ليومه المؤخر
وقال في الديوان لا اعتبارا
ويوجب العلم بهذا الشهر

والصوم بالواحد فيه اختلافا
وهو الصحيح عندنا لما روى
وإنه قد صام أيضاً بأمه
والفطر لا يجزى سوى عدلين
وقال بعض قومنا برؤية
والأول الصحيح والخلف ورد
ويفطروا إن شهد العبدان
ومشرك وذو الصبى والجنّة
والعدل من أهل الخلاف جعلاً
وتقبلن شهادة من شهرة
ثلاثة من الرجال عقلوا
وذاك إن لم يسترابوا وإذا
كمثلما إن ادعوا للرؤية
كذاك كل من يجزى نفعاً
كمن له دين مؤجل إلى
وامرأة قد فقدت حليها
فإنها على انقضاء العدة
وهكذا من كان أكرى أمته
ويقبل النقل من أهل الجملة
كذاك نقلهم عن العدول
أو نقل العدول عن بعضهم
والحاكم العدول إذ يقول
أو شهرة تقبل إن الشهرا
كذاك أيضاً الأمين المقتدى
وإن يكن رأى هلال الشهر

فقل لا يكفى وقيل قد كفى
من صوم أحمد يقول البدوى
كذا رواه بعض من قد علمه
أو واحد عدل مع اثنتين
عدل وقال بعضهم بعدلة
في العبد هل به يصام إن شهد
والقول بالمنع من الديوان
رؤيتهم ليس بها من عبرة
كمثل عدلنا وبعض قال لا
في الصوم والافطار مهما تمت
فضاعدا لو أنهم ما عدلوا
ما كان ريب رد قولهم لذا
في ليلة غائمة مظلمة
بقوله فلتدفعنه دفعا
دخول شهره الذي قد أقبل
أو مات أو خلى لها سبيلها
حريصة ولانتهاء المدة
أو عبده أو بيته أو نعجته
ثلاثة الشهود عن ثلاثة
إن شهدوا فهو من المقبول
فإننا نقبل ذاك منهم
بأنه أخبره العدول
يوم كذا يقبل صوما فطرا
به إذا قال بما قد حددنا
بنفسه لا يقبلن في الفطر

وقيل في السلطان ما يقول
إن قال قد صح هلال الصوم
إن كان قد تعود الصدق كذا
والعدل لو في شدة الغبار
ثم البلاد إن تكن لم تختلف
فواجب يحمل بعضها على
وقيل كل بلد ورؤيته
وهو مقال لابن عباس الأجل
فقد روى أن لكل قوم
ذلك والإفطار والحج وما
فلا يعيد من بحج أحرم ما
لحجه بلاده وقد وجد
وإن يكن حد تواتر وصل
غذاك لا يحتاج للشهادة
بأن هذا الأمر شيء قد وقع
لأنه يوجب علماً وعملاً
بل إنه لعمل قد يوجب
وفيه لا تشترط العدالة
عدالة في اثنين منهم ترسم
والأكثر أن أنه متى يرد
وقيل إنه يفيد النظرى
أى لا يفيد للضرورة ولا
وذاك هو النقل من جماعة
لا يمكن اتفاقهم على الكذب
من أجل ذا مشهور أهل الجملة

لو جائزاً فإنه مقبول
والفطر والحج معى يا قومي
إن كان قد نادى مناديه بهذا
والغيم مقبول بلا إنكار
فيها مطالع بها قد تتصف
بعض برؤية الهلال مقبلاً
لو أنها تقاربت مسافته
لخبر عن الرسول قد نقل
هلالهم فيشملن للصوم
أشبهه من كل أمر علماً
إذا أتى من بعدما قد تم ما
رؤيتهم بغير ماله اعتمد
خبرهم لكثير من له نقل
بل يكتفى منهم بنفس القالة
أو أن هذا لم يقع بل ارتفع
معاً وقيل العلم منه ما حصل
وهو الذى القطب اليه يذهب
وبعضهم يشرط في ذى حاله
أو واحد مع اثنين منهم
علماً ضرورياً يفيد لا يرد
ولا ولا عن بعض أهل البصر
للنظرى ذلكم إن حصل
يكون عن جماعة واسعة
في عادة بدون داع يرتكب
نقبله إن جاعنا في رؤية

هلالنا وهو ثلاثة فمما
ويقبلن كذاك في الأميال
وفي إمامة وغير ما ذكر
وشهرة المخالفين تقبل
فنحن لا نعمل بالتقويم
والخلف في النسوان للأئمة
فقل لا يقبلن وحدهن
وقيل يقبلن مع الرجال
وقال بعض العلماء في الغانية
وقيل تقبل النساء وحدها
ثنتان عن فرد لدى الشهادة
وقال بعضهم ثلاث كافيته
وبعضهم من رجلين يقبل
ومن غدا في الحبس والفلاة
وماله من مخبر بالشهر
إن يك ذا مستوطنا وأهلا
فإن ذا يصوم شهرا ثم قد
ومن بشخص واحد قد أفطرا
فإنه ان وافق الشهر لزم
وان يكن وافق شوالا فما
وان يكن يعلم ما قد رسما
بانما الواحد في الاططار لا
فإنه ان وافق الإعطارا
ويلزمه بعد ذاك الحال
وبعضهم يقول في الاعادة

قد زاد عن ذلك أيضا وسما
وفي إياس ربة الحجال
مما سيأتى ذكره على الأثر
إلا الذي على الحساب يعمل
كلا ولا الحساب والنجوم
هل تقبلن في شهود الشهرة
ولا إذا مع الرجال كنا
ثنتان عن فرد على ذا القال
قامت مقام الفحل في ذى التاديه
لو لم يكن قط رجال عندها
فست نسوة أقل الشهرة
واحدة عن واحد في التاديه
شهادة الشهرة حين تحصل
وليس يدري الشهر حين يأتى
فإنه يصوم كل الدهر
وإن يكن مسافرا وراحلا
يفطر شهرا هكذا طول الأمد
يظن أن ذاك لما يججرا
عليه تكفير وشهر مستتم
عليه الا التوب مما اجترما
في هذه عن الهداة العلماء
يكفى ولو كان أمينا في الملا
يلزمه التكفير لا انكارا
اعادة للشهر بالكمال
يعيد يوما دون ما زيادة

ويوجب العلم بشهر الصوم
فشهرنا تسع وعشرون جعل
فان رؤى هلالنا لتسع
وان يكن غطاه غيم أو فتر
غهم يزدون على ذا العد
وذاك ما يدعونـه لديهم
في صومه ان جاءهم من بعدما
فيحرم مع بعضهم ويحجر
ونجل مسعود وعمار الأبر
وقيل مكروه وبعض قال بل
وبعضهم يصومه للحوطة
ويندب الإمساك يوم الشك عن
إلى ضحى النهار حتى يرجعا
لعله يوجد عندهم خبر
وليسه بواجب وقالوا
وقيل بل يمـسك طول يومه
وان من من قبل ذاك أكلا
وقيل ان الفطر عند الصحو
وان يكن غيم فان الأحوطا
وان من أمسك فيه وظهر
فصومه يصح ان جاء الخبر
وقيل لو في عجزه ان كان قد
وبعضهم يقول لا يعتبر
فلازم له على هذا البـدل
وفاعل بعد مجيء الخبر

تمام شعبان بعد اليـوم
طورا وطور الثلاثين يصل
عشرين فالشهر انقضى بالقطع
أو كان ما رآه من له نظـر
يوما بلا زيادة من بعـد
بيوم شك والخلاف يرسم
شعبان كل فيه قد تكلمـا
قال ابن عباس به وعمـر
ومسلم وجل صحبتنا الغرر
مخير في صـومه اذا نزل
أو ذاك في السحاب عند الظلمة
جميع ما للصوم كان يفسدن
من كان سافر و يأتي من رعى
وهو من السنة في نص الأثر
يمسك حتى ترمض الفصال
تورعا وحوطة لصـومه
ف قيل قد أساء فيما فعلا
أولى اذا لم يك غيم يحـوى
تبيت صومه مخافة الخطا
بأنه من رمضان واشتهر
في صدر ذاك اليوم معهم وظهر
أمسك عن كل مفطر ورد
لو صح في صدر النهار الخبر
وهو أصح ما لنا عنهم نقل
ما يفسد الصيام فليكفر

والشك في النفل يكون مثلما في الفرض فيما اختار بعض العلماء
وقيل لا يكون شك الا من بعدما شعبان قد تولى

النية للصوم

ومن شروط الصوم نية فما
فيلزم الصائم أن يبيت
لو كان للنفل أو التكفير
وقال بعض انها لا تشترط
وقال بعض قومنا اذ فقهوا
الا اذا كان مريد صومه
والأول الصحيح عندنا فمن
وبعده كفارة وقيل بل
ينوى بأنى أصبح صائما
من فجره الى غروب الشمس
ومن نوى بقلبه وما لفظ
وصوبوا القائل بالأجزاء
ومن نوى في أول من شهره
ويندب التجديد كل ليلة
كذا القضا يجزيه للتمام
كذلك من يصوم باقى الشهر
وذا على مقال أن الشهور
والقائلون ان كل يوم
يرون تجديدا لهذا النية
وليس يجزى صوم من أصبح لم

خلا من النية قد تهدما
نيته من ليله مثبتا
صيامه أو كان للنفل
وقيل بل تشترط في الفرض فقط
شرط لغير رمضان لا له
مسافرا أو مدنفا في يومه
أهملها في رمضان يبدلن
يكفى القضا وهو الذى اختار الأول
في الغد فرض رمضان اللازما
بطاعة ونية في النفس
فالخلف في اجزائه لنا حفظ
واللفظ لا يجزى بلا نواء
أجزاه ما نوى الى آخره
ينوى ليومها بهذا النية
إذا نوى في أول الأيام
وكان قد أفطره لعذر
فريضة واحدة قد قرا
فريضة برأسه في الصوم
لكل يوم منه كل ليلة
يعقد له النية ليلا ويهم

للنفل صباحا للذى قد شاءها
أبو حنيفة لفرض علما
معينا بين الشهور كصفر
فيه لغيره اليه يرجع
لغيره في سفر أجـزاه
إن كان صامه عن الظهر
عن صوم شهره الذى قد تـزلا
عن الظهر ان نواه فيه
لو كان في أسفاره قد يوقع
في رمضان ونوى الصياما
ينويه شيئا فذاك منهـدم
وبعده كفارة تجـاء
في خبر عن سيد السادات
أو مهمل النية من ضميره
بأنه لرمضان صائم
أو عن نذور أو لتفكير فعل
لكن لصوم الشهر قليل مجزى
ولا الذى قد كان ينوينه

وقد أجاز بعضهم انشاءها
ولم ير النية شرطا لزمـا
كرمضان وكشهر قد نذر
وقال ان كل صوم يوقع
الا مسافرا اذا نواه
وقال بعض في أخى الأسفار
فليس يجزى عن ظهاره ولا
ومع أبى حنيفة يجزيه
وقيل بل لشهره قد يرجع
والحق أنه اذا ما صاما
لغيره أو أطلق الصوم ولم
يلزمه لذلك القضاء
لأنما الأعمال بالنيات
فمن يصمه ناويا لغيره
لم يصدقن عليه قال العالم
وفى مقيم صامه عن البدل
فليس عن هذى الأمور يجزى
وقيل لا يجزيه هذا عنه

وقت الصوم وموجبه

الى غروب الشمس في شرع الحكم
جميعه كالزور والبهتان
من أى منفذ يكون متصل
أو فضة أو حجر صوف حطب

الصوم امساك من الفجر الأتم
عن الجماع وعن العصيان
وكل وارد الى الجوف يصل
لو أنه غير مغذ كذهب

وذاك عندنا ومالك ولم
فعنده لا بأس ان أساغ ما
وذا المقال عندنا لا يعمل
وبعضهم يقول لا فطر بما
من غير ذاك الموضع المعتاد
لكنما المأخوذ في مذهبنا
وآخر الصوم غروب الشمس
وأول الصيام عند الأكثر
وعند بعضهم ظهور الأحمر
بل ذاك متروك به لا يعمل
واختلفوا في موجب الإمساك هل
وهو الصحيح وعليه الأكثر
فائدة الخلاف فيمن نظرا
وبعد ذاك للطعام أكلا
لأن ذاك من خطاب الموضع لا
ومن هناك أوجبوا القضا على
والقول بالايجاب فيه اختلفا
وهو الصحيح وعليه الأكثر
وقيل ان صومه منهدم
ومن يؤذن لصلاة المغرب
فأفطر الناس به أعاد ما
وما عليهم قط من إعادته
ونائم في ليلة غائمة
قبل السؤال واذا عمدا أكل
يفسد ما من صومه كان مضى

يقبل به أبو حنيفة العلم
ليس مغزيا كعود وحما
به ولكن الصحيح الأول
قد وصل الجوف ولو تمرا وما
لأكله وللشرب العادي
به الذي قدمته عن صحبنا
وذاك اجماع بدون لبس
ظهور فجر أبيض منتشر
أوله وليس بالمشهور
والأول الذي عليه العمل
نفس الطلوع وحده اذا حصل
أو رؤية الفجر لمن ينتظر
وما رأى الفجر وكان انتشرا
فالأولون ألزموه البعد
يسقط لو بخطأ قد فعلا
من ظن غيب الشمس ثم أكلا
فقليل يقضى يومه وقد كفى
وقيل يقضى ما مضى ويجبر
وانه كفارة يلزم
يظنها غابت ولم تغب
مضى وقيل يومه المنهدم
إلا ليومهم بلا زياده
لا يأكلن بعد الانتباهة
فبان أن الأكل بعد الفجر حل
ويومه وهو الأصح المرتضى

على القياس حيث ان الآكلا
وليس من كفارة عليه
وبعضهم رخص في الإعادة
وذا المقال جاء عن ابيان
كذلك الخلاف فيمن لم ينم
ما قد بقى من ليله وما غبر
وناهض من نومه فانطلقا
فانه ان وافق الليل معه
وان يكن وافق للصباح
وقيل ما عليه فيه من بدل
وقال بعض ان من تسحرا
غبان بعد ذاك أنه أكل
يبدل يومه وبعض النبلا
ولم يقل بالإثم في المذکور
والخلف أيضا في الذى تعودا
وذات يوم سمع الصوت نزل
غبان أن الأكل بعد الفجر
وقيل بل قضاء يومه كذا
ويمسكن عن شربه والأكل
وقيل لا يمسك حتى يظهرا
وذا هو الصحيح الا ان طلب
وذاك معنى ما روى في الخبر
لسائل كل أو تشك وأتى
وجاء في أعمى من النوم انتبه
ثم أحس الشمس فوق الأرض

في أمر دينه لقد تساهلا
لأنه لم يتمدد فيه
ليوميه بدون ما زياده
يرفعه القطب عن الديوان
لكن تباطأ ليله وما علم
منه وكان ليل غيم أو فتر
في الأكل دون علمه بما بقا
فبئسما قد جاءه وصنعه
فصومه منكسر الجناح
الا ليوميه الذى فيه أكل
يظنه ليلا ولما ينظرا
بعد الصباح ألزموه للبدل
يقول لا يلزمه أن يبدل
من أحد فضلا عن التكفير
تسحرا مع صوت جار ان بدا
فظن كالعادة هذا فأكل
يلزمه قضاء ماضى الشهر
من عودوه دق بابه لذا
قبل طلوع فجره المستعلى
ضوء الصباح أبيض منتشرا
يحتاط فالحسنة غير ما وجب
عن ابن عباس الامام الأكبر
في خبر أو لا تشك ثبتا
وثم ماء عنده فشربه
يلزمه ليوميه أن يقضى

وقيل ما مضى وبعض ألزما
ولازم ترك جماع الأهل
وقدما يفرغ من تيمما
وللفتاة جائز تمتنع
وجائز لذى العمى أن يفطرا
لو أمة مملوكة أو طفلا
وان يكن لم يجد المخبرا
وجوزوا الأكل بمن ينأدى
وبعضهم قال به لا يؤكل
ومشرك وذو الجنون منهما

كفارة ثم قضاء حتما
قبيل فجره بقدر الغسل
ان كان ذاك فرضه التيمما
ان خافت الفجر عليها يطلع
بكل من صدقه إذ أخبرا
كذا السحور إن أراد الأكل
يحتاط ان أفطر أو تسحرا
في الليل بالسحور في البلاد
إلا إذا كان أمينا يقبل
لا يقبل النداء مع من علما

مباحات الإفطار

الصوم واجب بلا تنازع
في مرض حمل رضاع سفر
وها أنا أذكرها مفصلا
يباح للمريض أن يفطر إن
يكفيه للصوم ولو لم يخشى
وقيل إن لم يشتهي الطعام
وقيل إن أطاق لما يعذر
كمثلما إن خاف موتاً متلفاً
وقيل لا يفطر إلا أن يجد
وبعضهم يقول مهما أطلقا
كان له الفطر ولا يبالى
بأن بعض القائلين قد رعى
وقد أباح فطره لو لم تكن

وينتفى الوجوب في مواضع
جبر وحيض ونفاس كبر
بحملها الأول ثم الأولا
لم يستطع أكلا يقوم البدن
موتاً ولا ذهاب عضو يغشى
يفطر لو أطاق أن يصوما
لكنه يعذر إن لم يقدر
بصومه أو بعضه أن يتلفا
في صومه مشقة على الجسد
عليه اسم مرض تحققا
وسبب الخلاف والجدال
مطلق لفظ مرض إن وقع
مشقة على المريض في البدن

لو لم يجد مشقة من السفر
في قرية شهراً وشهراً ومكث
وجود شدة من السقم تقع
لدفع شدة أو الضرار
قد آلمته في القديم أصعب
فسألوه في الذي منه جرى
إني مريض للذي أتى به
بين مريض ومريض حصلاً
ما شاءه في أيما وقت أتى
لراحة في بعض وقت قد بدا
يعود ما عليه من أسقام
أن يرجع السقم له وينحرف
فصومه منهدم لما فعل
لأجل أكله الذي يأتيه
أجنب في نهاره متى رقد
فقل إن صومه تهدم
فصومه منهدم ولا لعا
إذ لم يراقب صومه ويحفظه
فما له أن يشرب عنده
وبعضهم جوزة وحلله
في واحد من ذين ليس يحجب
يعطى ولو غير أمين قتيلاً
إلا إذا كان أميناً في الملا
في الأرض لا يناولن إياه
آثار سقم فيه غير المؤمن

كما يباح الفطر للذي سفر
ومثل قصره الصلاة لو لبث
وبعضهم راعى وجود السقم مع
فعنده إباحة الإفطار
ونجل سيرين على ما يرفع
في رمضان ولذا أك أفطرا
وكان مما قال في جوابه
وظاهر القرآن لم يفصلاً
وللمريض الأكل والشرب متى
ويأكل المريض لو قد وجدا
إن خاف أنه مع الصيام
وإن رأى لراحة ولم يخف
فما له أن يأكل وإن أكل
وبعد ذا كفارة عليه
وفي مريض كان مفطراً وقد
فضيع الغسل أو التيمم
وقيل لا أما إذا ما جامعاً
وألزمه بعد ذا مغلظه
وإن يك احتياج لأكل وحده
بل إنه يأخذ ما يحتاج له
فليأكلن وليشربن من يرغب
وفي مريض طلب المأكولا
إن كان قد صدقه وقيل لا
وقيل إن أراداه يعطاه
وليس يعطى عندهم من لم تبني

حكم المريض في جميع ما عنا
يعطى لهم إلا الدوا إن حصل
ولا لمشروب نهار الصوم
وقيل يعطى مطلقاً من أشركا
أما الذى راهق لا يعطى له
عن الطعام والشراب كله
فالخلف عنهم جاء هل يعطى له
قالت بأنى حائض فى ذا الزمن
ليس الذى يقول حل الفطر لى
بدون ما منع إلى الكتابى

وحكم ملدوغ ومجروح هنا
وإن هما اضطرا إلى الدوا فلا
ومشرك لا يعطى للمطعموم
إلا إذا كان لذاك ملـكا
وقال بعض العلماء يكره
إن كان فى الوقت الذى فيه نهى
وإن يكن بلوغه يشـتبه
ويطعم المجنون كالمرأة إن
كذاك إنى نفسا إن تقل
وجاز بيع الأكل والشراب

إفطار الحامل والرضع

ومرضع إذا خشى الضرر
فالفطر واجب بدون ما فسد
فلفطرا ما دام يخشى الضرر
لخوف ضرابن لغيرها يرى
أو كان لا يقبل غيرها الولد
وإن أنت بالفطر فالصوم انهدم
كان لها الإفطار فيما عندنا
إطعام مسكين كما تقررا
ثم قضاء بعد ذا يليه
بدون إطعام هناك جاء
ومرضع جميع هذا يلزم
عليهما الإطعام دون ما قضا

وجوزوا لحامل أن تفتطرا
وإن هما تيقناضر الولد
ولو يدور رمضان آخر
ومرضع ليس لها أن تفتطرا
إلا إذا لم يجدوا عنها أحد
وقال بعض مالها الإفطار ثم
ومن أنت بولد من الزنى
ولازم عليهما إن أفطرا
عن كل يوم تفتطران فيـه
وبعضهم قد ألزم القضاء
وقيل تقضى حامل لا تطعم
وابن جبير قال والبحر الرضا

والقطب قال إن ذا لا يعمل
وتطعم المرضع من مال أبي
كذلك من لبن سواها ترضع
وجاء عن بعض من الأئمة
فإنها من مالها تطعم لا
وتطعم الحامل من أموالها
وحامل إذا لها شيء ذكر
يلزمها أن تأخذنه إذا
وهكذا جميع ما قد تحذر
أو أنه كان لحملها يضر
لكنها تقضى ليومها وما
ومن لها ابن لقيط ترضع
وان يكن ليس له مال فمن
وإن يكن ليس لها فتطعم
وحائض ونفسا لن يلزما
أى حال فطرها لإرضاع الولد
وهكذا لا يلزم المسافر
لولد ترضعه فالفطر لا
وأن من جن قبيل الشهر
فما عليه بدل في الوارد
وأن من أغمى عليه بعد ما
إن كان قد بيت للصوم ولم
وإن أتى الإغما له بالليل
يلزمه قضاء ذاك اليوم
والكدمى لم يلزمه البذل

به وعندنا الصحيح الأول
سليها إذ فطرها لذا الصبي
إطعامها من ما له قد يقع
بأنها إن أرضعت بأجرة
من مال من قد أرضعت من الملا
لا يلزم على أبي عيالها
أو سمعته أو ببالحا خطر
خافت عليها أو على الحمل أذى
بأنه يكون منه الضرر
يلزم أن تأخذنه ولا مفر
إطعام هذه بشيء لزما
من ماله الإطعام عنها تدفع
أموالها إن عندها مال يكن
من بيت مال الله فهو القيم
عليهما كأمة أن تطعما
إذ فطرها لما من الحيض وجد
إن أفطرت في سفر مبادره
يلزمها لأجل فطر حلالا
ولم يفتق إلا بعييد الفطر
لأنه للشهر لم يشاهد
أصبح فالصيام لن ينهدما
يأكل ولم يشرب متى الإغما دهم
ولم يفتق إلا مع المقييل
إذا لم يكن مبيتا للصوم
ما لم يكن في ذلك اليوم أكل

لأنه حين له الإغما عنا
وقيل من أغمى عليه وبقي
فما عليه بدل مع بعض
ونجل محبوب يقول بيدل
بصوم ذاك اليوم كان دaina
يومين أو ثلاثة لم يفق
والبعض بالإبدال فيه يقضى
غير الذى أصبح فيه يعقل

الإفطار للكبر

يباح للشـيخ الكبير يفطر
وجائز يجامع الزوجة في
وما عليه من قضاء وكذا
وبعضهم ألزمه الإيصاء
وذلكم هو القضاء ويلزم
عن كل يوم يفطران فيه
وبعضهم يقول لا إطعاما
لأنه لا يلزم الصيام
فدو الصبى من حيث لم يلزما
إن كان للصيام ليس يقدر
نهار صومه بلا توقف
ذو مرض لا يرتجى براء الأذى
لو أنه لا يرتجى الشفاء
على المريض والكبير يطعم
غداء مسكين عشا يليه
عليهما كمثلا لا صياما
فكيف يلزمنهما الإطعام
بالصوم لم يلزمن أن يطعما

الصوم في السفر

وقد أبيح الفطر في الأسفار
وقيل إن الفطر فيه أفضل
وقال بعض العلماء سواء
وللمريض الصوم والمسافر
وخارج في سفر حرام
ومن يكن أفطر في هذا السفر
والأفضل الصوم على المختار
وقيل ما على النفوس أسهل
الصوم والفطر لمن يشاء
لا يجزين في زعم أهل الظاهر
ليس له الإفطار عن إعلام
فصومه منهدم لم يستقر

وألزموه بعد ذا أن يدفعوا
وقيل تكفير ويقضى يومه
ولازم بييت النية من
ويخرجن قبل طلوع الفجر
فإن من أصبح في بلاده
وأن نوى مسافر أن يفطرا
وأكمل الصوم فألزمه البدل
ومن نوى في الليل أن يسافرا
فأصبح الصبح عليه في البلد
وفي نهار ذلك اليوم أكل
وصائم في سفر من بعد ما
فجاء في قول لبعض رسما
وقيل إن صومه ذاك كلا
وقيل مهما كان صوم السفر
فذاك ثابت سواء اتصل
وإن يكن في سفر قد صاما
وكان بعض العلماء قد أثبتا
لو صام يوماً وليوم قد أكل
قال خميس إن ما عليه
كل صيام سفر تلاه
وذا هو القول الذي عليه
وراجع من سفر فدخل
في ذلك اليوم ومهما أكل
وقيل لا يلزمه أن يبدل
إن كان قد أصبح في الأسفار

كفارة لأجل ما قد صنعا
وقيل غير الذنب لن يلزمه
ليلته إذا أراد يفطرن
من عمرانه مريد الفطر
ليس له الإفتار في إبعاده
من ليله لكنه ما أفطرا
لذلك اليوم الذي فيه فعل
ويصبحن عند ذاك مفطرا
وبعد ذاك في مسيره قصد
يلزمه لصومه الماضي البدل
أفطر فيه فيه خلف العلم
بأن صومه له ما انه دما
صوم فلا بد له أن يبدل
متصلا بصومه في الحضر
بأول أو آخر وما انفصل
ما بين فطرين فلا صياما
صيامه لو بين فطرين أتى
فإن ما قد صامه له حصل
أكثر صامنا لكم نرويه
فطر به منتقض نراه
تفريعهم في كتبهم نلفيه
بلاده فما له أن يأكلا
فليبدلن من صومه ما قد خلا
إلا ليومه الذي قد أكلا
وهو على النية للإفتار

وإن يكن في ذلك اليوم أكل فجائز أن يأكلن في بلده وجائز يجامع الأهل إذا أو رجعت من سفر أو أكلت وفي مسافر إذا ما أكل قليل عليه بدل لما غبر وقليل لا يبذل إلا ما أكل وإن نوى مسافر إن قدرا فإن أتم صومه ما أكله وخارج مسافرا من بعد ما وبد ذا أفطر جهلا دون ما وإن يكن يعلم أن الفطر لا يلزمه صيام شهر للقضا وقليل لا يلزمه إلا قضا ومن نوى أن يصبحن مفطرا يتم صومه ولكن لزمه وقليل بل يلزمه أن يبذلا وقليل حكمه كحكم من أكل وما عليه بدل مع بعض وإن نوى الإفطار ليلا ورجع كذاك إن كانا نهارا فهو لا وفي مسافر نوى أن يفطرا في ليلة فصوم ذلك السفر وكان في قول لبعض العلماء وأن يغير نية الإفطار

قبل دخول العمران والحلل ما قد بقى من يومه إلى غده صادفها قد طهرت من الأذى للحمل والرضاع أو تعللت نهاره بدون عذر حلالا بدون تكفير لشبهة السفر وهو مسمى في الذى له فعل صوما غدا صام وإلا أفطرا قالوا فنرجو أنه يتم له صلى الغداة في البلاد والحمى عذر فإبدال لماض لزمنا يجوز ذاك اليوم ثم أكل وقليل تكفير وصوم ما مضى ما مر من صيامه وما انقضى في سفر لكنه ما أفطرا يتوب من نيته المحرمه ما قد مضى من صومه وما خلا تلزمه كفارة مع البذل إلا ليوم واحد فليقتضى ليلا فلا يضره ما قد صنع يضره إلا إذا ما أكل ليلا وبعد للنوى قد غيرا منهدم لأجل ما منه صدر بإنما الصيام لن ينهدما من بعد ما قد صار في النهار

بينهم منهدم بحال
 قد عقد النية في النهار
 من قبل أن يكون أكلاً أبدي
 منهدم وقال بعض يومه
 كذاك أيضاً يومه له يتم
 ثم أتى من بعد بالإفطار
 وصومه الذي مضى في الحضر
 جوع أتى أو عطش أو جبر
 ما صامه في سفر وقيل تم
 صيام حاضر به لن يهدم
 بالجوع أو بعطش جبر حصل
 أو أنه لمكره قد انهدم
 ليس لمضطر الى أن يأكلاً
 ومثله الشرب لمن قد شرباً
 وهكذا إن كان أيضاً في السفر
 أو حلق لحية وضرباً حلاً
 إن خاف من ذا الحال سلب مال
 تلاف نفسه له أن يأكلاً
 ذاك وغير جائز للحاضر
 فالفطر غير جائز بحال
 لا منعه لمن يكون في سفر
 نحو الجماع بعضهم قد حللاً
 أفطر وإلا نقتل الخيلاً
 وإن يكن أفطر فالصوم انهدم
 إن خاف من شرب لضر يعثرو

فإن صومه بلا جدال
 وإن يكن هذا على الإفطار
 لكنه نيته قد ردا
 فقال بعض العلماء صومه
 وقيل إن صومه لا يهدم
 مسافر قد صام في الأسفار
 يهدم الصوم الذي في السفر
 والخلف فيمن يأكلن لضر
 وهو مسافر فقيل يهدم
 لكنه يقضى ليومه كما
 أى إن يك الحاضر أيضاً قد أكل
 بل إنه يقضى ليومه وتم
 إذ جاز أن لا يفطرن فيقتلا
 أو يشربن فالأكل شيء وجباً
 وجوز الأكل لمكره حضر
 إن خاف مثله وخاف قتلاً
 وماله الأكل على مقال
 ورخصوا إن كان قد أدى إلى
 وقيل لا يجوز للمسافر
 لكن يموتان على ذى الفال
 وصحوا جواز ما كان ذكر
 والخلف في الصائم أن يكره على
 وماله يفطر مهما قتيلاً
 أو نأكلن ماله لا نحتشم
 وللذى يعطش يضطر

من قبل سبق شربه بما أكل
 وجاز إن لثمرة يقدما
 وإن يك اضطر لشرب الماء
 فلا يجوز دون ما مرأه
 وإن يك اضطر للأكل وحده
 إلا إذا لم يمكنه الأكل
 وما له أكل وشرب إلا
 وقيل لا يعرف حد للضرر
 وإن يك اضطر إلى الشرب وقد
 وبعد ذا للأكل قد تقدما
 أو أنه إلى الطعام اضطرأ
 وبعد للشراب قد تناولا
 أو نال أكلا أو شراباً للضرر
 أو شرب المريض أو كان أكل
 ولم يخف ضراً غصومه انهدم
 ومن يك اضطر ولما يفطر
 بجسمه لأجل ذاك يكفر
 إن كان موته بذاك حلاً
 ومن رأى من يأكل نهارة
 فإن يكن أقر بالنفسيان
 أو مرض أو مثل ما قد ذكرا
 وإن يكن بالعمد هذا قد أقر
 يضرب ضرباً دون خمسين هنا
 كذاك من أقر أيضاً حين ضل
 لا لضرورة وهل يقدما

أن يخلطنه بدقيق أو غسل
 وليقض ما أفطره متمماً
 ولم يخف مع ذاك ضراً جائئ
 أن يأخذن شيئاً لغير الماء
 فما له أن يشربن عنده
 إلا بشرب بعده أو قبل
 بقدر ما به ينجي أصلاً
 بعطش من دون رى قد ظهر
 أصاب منه حاجة لما وجد
 لعلمه أن القضاء قد لزمأ
 فنال منه ما يكف الضرأ
 بدون ما ضر إليه وصلاً
 وبعد ذاك زاد عن حد القدر
 من بعد ما قد ذهبت عنه العلل
 وألزم التغليظ للذى اجترم
 فمات أو قد حل بعض الضرر
 وقال بعض إنه لا يقرب
 إذ قد عصى خالقه وضلاً
 فإنه يسأله استخبارأ
 أو باضطرار بكجوع عانى
 فإنه يترك للذى جرى
 فإنه ينكلن لما صدر
 ويبرأن منه لما قد كونا
 بأنه مثل دم عمداً أكل
 عند ضرورة عليه تقدم

لحمًا لخنزير وبعده الدما
وبعده الميتة أو ذا يفعل
أو أنه مخير فيما طلب
وهل يقدم أموال الوري
معتقد الضمان ثم يشهد
أو أنه يؤخرن عما ذكر
وذلك الخلاف فيمن صاما
إذ ذاك غير ميت تخرم
عكس الذي قلنا به إذ يأكل
فيأخذن من كل ذاك ما أحب
على الذي قلنا به مسطرا
إن كان للاشهاد حالا يجد
أو ماله يأكله ولو قنبر
وغيره لا فرق فيه قاما

نواقض الصوم

من أدرك الشهر وكان قادرا
يلزمه صيامه وليس له
واختلفوا في مفطر في الشهر
فبعضهم ألزمه صياما
وبعضهم يقول شهر للبدل
وقيل تكفير ويقضى ما سلف
وقيل يبذلن لكل يوم
وقيل لليوم الذي قد أكله
ويبدلن ما مضى من صومه
وذاك للأكل وللشراب
لكنما الجماع في قولهم
لذاك بعض العلماء يحرم
وفي الحديث أن من قد أفطرا
لم يجزه عن ذاك صوم الدهر
وقال بعض العلماء من أكل

ليس مريضا لا ولا مسافرا
إفطاره إلا لأمر عضله
نهاره عمدا بدون عذر
دهر وبعضهم يقول عاما
وصوم شهرين لتكفير حصل
من شهره كذا روى بعض السلف
شهرًا وتكفير لهدم الصوم
يلزمه صيام شهر بدله
وبعد ذا كفارة لهدمه
وللجماع دون ما ارتياب
أشد من أكل وشرب لهم
زوجته بالوطء في صومهم
في شهره بدون عذر ظهرا
وفاته منه عظيم الأجر
جميع شهره بلا عذر نزل

يلزمه لكل يوم قد أكل
وامرأة في أول النهـار
فجاءها الحيض مع العصير
كذلك المفطر في الآخر من
غبان أن اليوم من شوال
والأكل والشرب إذا ما وقعـا
فيه خلاف بين أرباب البصر
وقيل بالنسيان يلزم البدل
وفي الجماع شدة عن الأول
ألزمه بعضهم أن يبدلا
وقيل يقضى يومه كمن أكل
والكذب نسيانا فلا ينتقض
ومن نسي في صومه فأكـلا
فحكمه كحكم من تعمدا
كذلك من أفطـر لاضطرار
والخلف هل يلزمه التكفير
وإن من أسلم من شرك فلا
وهكذا الصبي إذ يحتلم
وإن من أجنب صبـحاً فأكل
ولم يقل عليه إن يكفـرا
ومفطر على طعام حرما
كذلك إن زنى بليل أو حسا
ومن يكن بقى على أسنانه
فمر ريقه عليه فدخل
وإن أساغه بعلم عمدا

شهر وشهران لتكفير جعل
قد أكلت عمدا بلا أعذار
يلزمها القضاء مع التكفير
أيام شهره بلا عذر زكن
وقيل لا تكفير في ذا الحال
منه بنسيان كذا إن جامعـا
فقـال بعض إن ذاك لا يضر
لذلك اليوم الذى فيه أكل
لأنما النسيان في هذا أقل
ما قد مضى من صومه وما خلا
ورخص البعض فقـال لا بدل
به الصيام عندهم ولا الوضو
ثم على الأكل مضى مسترسلا
وما له في ذاك عذر وجدا
فزاد من بعد على المقدار
فقـال بعض إنه معذور
يشرب باقى يومه أو يأكـلا
والأكل لا تكفير فيه يلزم
يظنه كالحيض ألزمه البدل
لعله لجهله قد عذرا
لا نقض في الصوم ولكن إثما
خمرأ فلا نقض ولكن قد أسا
شئ من الطعام أو لسانه
لا بأس إن كان بلا عمد فعل
فحكمه كأكل تعمدا

ومكره شخصا على أن يفطرا
ويلزم الأكل يوما يقضى
وفاعل لموجب التكفير
يلزمه عن كل فعل فعلا
وما لكل والشافعي ألزما
فإن مضى عام ولم يكفر
تلتزمه كفارة أخرى له
ويلزم الزوجة أن تطاوع
فعنده ليس على الفتاة
ومخرج منيه تعمدا
لو أن ذاك جاء عن تفكر
وإن يكن أمذى به لا ينهدم
ومن يقل بالانهدام يوجب
وإن يغيب رأس القضيب تلزم
لو أنه في دبر قد دخلا
وإن يكن لم ينزلن أو لم يلج
وان يكن في غير فرجها دحم
وألزموه بعد هذا الحال
وألزموها ما عليه جملا
وقيل لا يلزمها التكفير
وقال بعض ما عليها يلزم
وإن أتاها في سوى الفرج ولم
وليس من كفارة عليهما
وقيل بيدلان يوما لهما
وامرأة إن نظرت إلى رجل

فيلزم المكره أن يكفرا
في منهج الشيخ خميس المرضى
في الشهر مرات كوطء الحور
واحدة ما لم يكفر أولا
كفارة لكل يوم علما
فأفسد الثانی بفعل منكر
لو لم يكن كفر عما قبله
ما يلزمه عند غير الشافعي
كفارة في هذه الصفات
فحكمه كواطيء قد اعتدى
فأحدث الشهوة أو عن نظر
صيامه وقال بعض منهدم
عليه تكفيرا لما يرتكب
كفارة وصومه منهدم
لو لم يكن لنطفة قد أنزلا
فظاهر الكلام أن ليس حرج
وأنزل النطفة فالصوم انهدم
كفارة لسيء الأفعال
إن طاوخته في الذي قد فعلا
وصومها منهدم يصير
إلا بأن يومها منهدم
ينزل فإن صومهم قد انهدم
وبعضهم كفارة قد ألزما
وقيل إن التوب يكفيهما
أو كيفت ثم أتى منها البلل

فقييل لا نقض بذاك يلزم
ويلزم الزانى بأثنى أو ذكر
بغير إنزال ولا غيبوب
كفارة مع القضاء متممه
وإن من في رمضان قد زنى
كفارة بكل شعرة بها
وقييل بل واحدة وقييل بل
وذلك الأمر إذا لم ينزلا
سواء النساء والرجال
وامرأة إن دخلت في الفرج
تلتزمها كفارة مغظلة
وهكذا إن أدخلت كأصبع
وقييل لا تكفير في الأخير بل
وقييل يومها وبعض قال لا
وراكب بهيمة فأنزلا
وإن يكن مستعملا فألزم
وإن من أجنب ليلا فاضطجع
فما عليه فيه من تكفير
لكنه يبدل ما قد سلفا
وبعضهم كفارة قد ألزما
والقول بالتكفير قال بعضنا
وهكذا من في النهار احتلما
ومثله من نام عن جنابة
فذهب النوم به للفجر
وإن يكن لغسله ما ضيعا

وقييل إن صومها منهدم
في الفرج أو ما دونه من البشر
حشفة من ذلك القضاء
وبعضهم قضاء يوم ألزمه
على بهيمة فألزمه هنا
لو لم يكن أنزل ذا في بابها
تكفيه توبة لما كان فعل
ولم يكن رأس القضاء دخلا
في ذلك الحكم ولا جدال
رأس قضيب لصبي تلجى
مع انهدام الصوم إذ لم تحفظه
أو مرود بلذة في الموضع
صيامها منهدم بما حصل
يلزم إلا الإثم مما حصل
يبدل يوما إن يكن ما استعملا
كفارة مع القضاء المبرم
لم يغتسل حتى إذا الصبح طلع
على الأصح الأعدل الشهر
وقييل يقضى يومه وقد كفى
لو ضيع القليل إذ تغشما
ليس بمأخوذ به قط هنا
فضيع الغسل أو التيمما
وقصده يقوم بعد ساعة
فقام في الحال لغسل يجري
بل انه قام إليه مبرعا

فأسفر الفجر عليه قبل أن
ومن نسي جنابة للفجر
إن قام للغسل متى تذكر
وقال قوم يفسدون صومه
وإن يكن لم ينس أنه جنب
فقام للغسل متى تذكر
فإن حكمه كحكم ما سبق
ومن يكن في جسمه قليل
وقد نسي الإتيان بالتيمة
فقل يقضى يومه وما مضى
ومن نسى جنابة أياماً
وقال بعض لا يعيد أصلاً
كذلك الناس بأن يستنشقوا
وكان ذا جنابة فصومه
وقيل لا بأس لدى النسيان
وإن تغر على أناس غاره
فجائز في دورهم أن يفطروا
كى يجدوا حولا على قتال
كذلك إن جاءهم الخصم الألد
وقيل ليس الأكل بالحلال
وهكذا أيضاً منجى غيره
ومن يكن من هؤلاء أكلاً
وألزمه بعد أن يكفرا
وقيل لا يحل أكل لهم
فإن عند الجهد من لا يفطر

يفرغ يقضى يومه ولا يهن
فصومه يصح عند حبر
لو أن ذاك الفجر كان انتشرا
وقيل لا بل يفسدن يومه
لكن نسي الشهر وفهمه عزب
مسارعاً والفجر كان أسفرا
والخلف فيه الخلف في ذاك يحق
لا يغسلن لمانع يحول
له عقيب الاغتسال الأقدم
وقيل بل يجزيه يوم للقضا
فليعد الصلاة والصياما
وذلك النسيان عذر حلا
أو يتمضمض إلى أن أشرقاً
منهدم وقال بعض يومه
وقيل لو بالعمد والتواني
فتأخذ المال من العمارة
لو أنهم للأكل ما تضرروا
أعدائهم والضرب والنزال
وحاذروا وهناً وضعفاً في الجسد
إلا إذا قاموا إلى القتال
من حرق أو هاوياً في بيره
بعد الفراغ صومه قد بطلا
إلا إذا كان لضر أفطرا
إلا إذا ما بان جهده فيهم
يكفر إن بان عليه ضر

وإن من يرتد بالنهار
فصومه لا يفسدن عليه
لأنه كمن نوى أن يفطرا
ويفسد اليوم إذا ما ارتدا
ومن أساغ مثل ترب أو حجر
أو مثل ريق بائن فالخلف هل
أولا فلا يعيد صومه ولا
أصح ما قالوه في هذا قضا
أكل وشرب وطء استمنا
يلزم من كان عليها قد وقع
وما عدا ذاك فليس فيه
والفطر في الشهر على ثلاثة
فلازم بعمده القضاء
ويلزم القضاء بفعل الثاني
وألزموا بثالث أن يبدلا
وذا كمن ظن دخول ليله
فبان أن الأكل في النهار
وألزموا من قاء عمدا بدلا
بدون تكفير وبعض ألزما
فإن أصل القى أكل ولقد
وجاعل بفيه ماء للوضو
فسبق الماء إلى الحلق وقد
فإنه يلزمه أن يبدلا
وقيل بالإبدال إن كان الوضو
وقيل لو للفرض ألزمه البذل

ثم يفيء للإله الباري
يوم به ارتد ولا ماضيه
نهاره وأنه ما أفطرا
ليلا وبان فجره مرتدا
أو كحديد أو كدمع منحدر
ذاك كمثل شارب ومن أكل
يعيد يومه لما قد فعلا
يوم ويبقى صومه الذي مضى
عمدا نهارا هذه الأشياء
كفر وتكفير وبئسما صنع
إلا انه دام ما مضى عليه
عمد وتضييع معاً وشبهة
كفارة وتوبة تجاء
وتوبة تمحق للعصيان
ليومه فقط لا ما قد خلا
أو عدم صبح فمضى في أكله
يبدل يومه لذا الإفطار
يوم وقيل يومه وما خلا
كفارة لفعله المحرما
علمت حكم الأكل فيما قدورد
أو لاغتسال أو لأمر يعرض
صار إلى الجوف بلا عمد يحد
ليومه وبعضهم يقول لا
للفل لا لما عليه يفرض
إن كان وقت الفرض بعد ما دخل

كان لفرض ذاك أو تتنفل
أورده القطب الإمام المفتي
للطفل أو لصاحب الأسقام
ليعرفن حلوه من مره
ويبلغ الماء بلا تعمـد
لأخروي ما عليه من بدل
إن وجعت ليس به من باس
لم يهبطن لجوفه وينزلا
ما كان في الأضراس منه ولجا
فما عليك فيه بأس أدركا
وبدخول جوفه لم يعلم
وهكذا من لم يكن تمضمضا
لجوفه بشيء من الذى حصل
في فمه إذا أحس بالظما
لكن له أن يغسلن وان يرش
ووسط من المصيف إن أتى
صحيحة شهادة ذباحه
في نزعها فيما لقطبنا ظهر
للضرس إلا بحديد قطعاً
ليومه إذ أدخل الحديداً
فلا يجوز أن يجامعنا
مع الجماع صومه الذى مضى
أو حملت وألقيت على الرجل
أو أنزلوا في جوفه المأكولا
فليس من إعادة ولا ضرر

والبعض لم يلزمه فعل البذل
في الوقت أو قبل دخول الوقت
كذلك الماضغ للطعام
وهكذا من ذاق ما في قدره
وغاطس في البحر أو في المورد
أعاد يومه وقيل إن دخل
وجاعل الطعام في الأضراس
إن يكن الذى له قد جعلاً
كذاك من لم يستطع أن يخرجاً
ومضغك العلك معاً والمطكى
وواجد الطعام صباحاً في الفم
فما عليه من فساد أو قضا
إلا مع الصباح إلا أن نزل
وليس للصائم أن يمسك ما
كذاك لا يعوم في الماء للعطش
ويعذر الأقل في وسط الشتاء
فصومه صلاته نكاحه
ومن أذنته ضرسه فلا ضرر
وإن يكن لم يستطع أن ينزعا
جاز وألزموه أن يعيدا
ومن على الجماع يكرهنا
وبعضهم جوزة وانقضوا
وقيل يومه وأما إن حمل
وأدخلوا في فرجها الإحليل
ولم يكن مستعملاً لما ذكر

وقيل في الجماع يوماً يقضى وإن من في حلقه قد دخلا أو كتراب أو دخان دون ما قال به البحر معاً والحسن وأخذوا به وقد جرى العمل واستحسنوا لمن غدا يعالج يلوى على منخره وفيه وبعد ذاك لا يضر ما دخل أو بان في نخره إذ سكباً وأنه أعذر من ناس غدا وما عليه إن يكن لم يلوى لو ذلك الغبار فيه قد دخل ويفسد الصوم بكل واصل والريق والمخاط أيضاً ولزم ورخص البعض فقال صومه وأول القولين مما ذكروا وليس في المخاط إن يكن نزل وقيل إن صومه منه عدم والخلف في إفطاره بما نزل كذاك أيضاً طالع من صدر وقيل إن كان الذي قد نزل فإنه ينقض للصوم ولا وما أتى منعقداً من صدر وقيل في هذا وذا بغير ما تركته مخافة التطويل

وقيل في الأكل كذاك أيضاً مثل ذباب أو بعوض نزلاً عمد فلا شيء بذاك لزماً وصحبنا لذا المقال استحسنوا عليه هكذا لنا القطب نقل مثل دقيق أو غبار يلج ثوباً لئلا يدخلن فيه ولو رأى الطعم بحلقه حصل لأنه في أمره قد غلبا إلا إذا لبلعه تعمداً ثوباً على منخره ليحوى إن لم يكن بالعمد منه قد حصل للجوف عمداً لو كدمع سائل كفارة به وصومه أنه عدم يتم والتغليظ لا يلزمه هو الصحيح وعليه الأكثر من داخل كفارة ولا بدل بذاك والتكفير ليس يلزم من رأسه لجوفه بين الأول واختير أن الفطر في ذا الأمر من رأسه منعقداً لم يغلبا ينقض للصلاة مهما حصلاً فإنه بعكس هذا يجري ذكرته مما هنا تقديماً إن شئته راجع لشرح النيل

مجرى إلى الحلق أو الجوف يفي
فما به بأس لأنثى أو رجل
فجائز فيه الدواء يجعل
فيه الدوا لأجل ضرر حلال
لا يوصلان للجوف ما قد يجعل
في دبر لمرض قد جاء
فذلك السعوط عندهم يسم
بذيين ما عن ذلكم نجاء
في دين دون نقض صوم فيه
شبهة ذاك السالمى الأنجب
بأس به في قول بعض الفضلا
بكل ما فيه دواء يوكل
وخلطه بأثممد ليس يضر
نهاره يصوم يوماً بدلاً
إن أول النهار أو آخره
وقيل في آخره التكريه
لا لفساد الصوم مع ذا الوصف
إفطاره من بعد ضعف نزلا
حضور ليله الذى قد أقبل
وذاك يروى عن أبى حنيفة
ولهم في ذا حديث يؤثر
ولم يصح ذاك عن إمام
فلهم فيه مقال يرسم
قد صدرت أو نظر لشهوة
يكره أيضا في زمان الصوم

وما له أن يجعل الدواء في
كأذن ودبر أما القبيل
لأنه للجوف ليس يوصل
والأذن قيل جائز أن يجعل
لأنه إلى الدماغ يوصل
والاحتقان جعله الدواء
وإن يكن في انفه ما قد رسم
فيلزم التكفير والقضاء
وبعضهم يقول بالتكريه
وهو الذى رآه شيخنا أبو
والاحتقال في نهار الصوم لا
وبعضهم يقول لا يكتحل
وبعضنا كره مخلوط الصبر
وبعضهم ألزم من تكحلا
والاحتجام في الصيام يكره
وقيل في أوله مكروه
وذلك التكريه خوف الضعف
بل حاذروا من أن يؤديه إلى
أو ليصوم دمه معه إلى
وقيل لا تكريه في الحجامة
وقال قوم إنها تفتطير
بأنها تنقض للصيام
أما حديث أفطر المحتجم
بأنما إفطاره لغيبة
وإن نبذ التفت المعلوم

كالحلق للرأس وتنتف الشعر
إلا إذا زاد على المصافات
ويكره السواك في الموصوف
وذاك في آخر يومه ولا
وبعضهم بيبس أباحا
وبعضهم كره ذاك مطلقا
وإن من أمني متى ما قبلا
وألزموه بعد أن يكفرا
فقال بعض لافساد يلزم
ومن هناك كرهوا لمن يصم
وأوجب البعض به إفطارا
وبعضهم جوز للشيخ ومن
وبعضهم جوز ذاك للفتى
ومن يكن إحليله قد انتشر
ودون ما تفكر فأنزلا
والخلف في النقض بنحو الغيبة
ترك الصلاة نظر لشهوة
فقيل لا ينقض بالكذب
وقيل لا فساد إلا بالكذب
وقيل لا نقض بهذا كله
وصحح النيل انتقاض صومه
والقئ عمدا ناقض وإن غلب
وقيل لا نقض بقئ مطلقا
وقيل إن من تقييا بشبع
ولو بدون شبع لكن يرد

وحلق عانة وقطع الظفر
فحلقه أكد للصلاة
لأجل إفطار على خلوف
بأس بذلك السواك أولا
آخره ورطبه صباحا
وبعضهم أجازه وأطلقا
تعمدا غصومه قد بطلا
والخلف إن أمذى بما قد ذكرا
بالمذى والفساد قول يعلم
تقبيل زوجه ولو شيخا هرم
ولو بلا حدوث مذى صارا
يملك إربه بأن يقبلن
والكبير دون تكريه أتى
بدون ما مس ودون ما نظر
بيدل يومه وبعض قال لا
والكذب والبهتان والنميمة
وحلف كذبا وبالكبيرة
إلا الذى على الإله والنبي
وغيبة نميمة لها ارتكب
لكن يتوب من قبيح فعله
أى ما مضى وقيل نقض يومه
على الفتى فما به نقض وجب
لو أنه تعمدا كان استتقا
أعاد نوميه ومن له ذرع
هذا المقال بحديث قد ورد

للقيء لا المغلوب مما وجدا
لحلقه غلبة وقد بلع
شيئاً بلا تعمد منه وقع
يعيد شيئاً وله عذر حلا
مرت عليه تسحب الإبريسما
يلزمه ليومه أن يبدل
من بدن النساء ثم رجعا
يلزمه ليومه أن يبدل
بنظر تعمداً مكرراً
من صومه إن لمنى أنزلا
فهو كمن قد جامع المكسالا
في منهج الشيخ خميس يذكر
من غير قصد منه للذي حجر
فما عليه قيل شيء هنا
منه يبدل يوماً أكمل

فإنما النقض على من عمدا
وإن يكن من قيئه شيء رجع
فإن حكمه كحكم من بلع
قيل يعيد يومه وقيل لا
ومن يكن لامرأة توسما
ولم يرد أن ينزلن فأنزلا
ونظر تعمداً ما منعاً
فزادت الشهوة حتى أنزلا
وإن يكن أتبع ذاك النظرا
فإنه يبدل ما كان خلا
وان يكن قد قصد الإنزالا
سواء المس هنا والنظر
أما إذا ما كان خطفة نظر
فراذت النطفة حتى أمني
وقيل لو بدون قصد نزلا

قضاء رمضان

يلزمه أن يقضين عنه
تتابع الأيام كالأداء
يأتى به متصلاً مع البدل
إفطاره ولم يكن قد اتصل
يجوز أن يأتى به منفصلاً
بالعمد لم يكفر بما قد جاء
لأجل ما أتاه في المذکور
متى قضاه انحط عن رقبته

وكل من أفطر شيئاً منه
والشرط في الصيام للقضاء
لو وقع الإفطار غير متصل
وقال بعض إن يكن قد انفصل
فإنه إذا أراد البدل
وكل من قد أفسد القضاء
وما عليه فيه من تكفير
لأن ذاك قد بقى في ذمته

وقال بعض العلماء يكفر
ومن عليه صوم شهر فالبذل
إن كان كاملاً ثلاثين يتم
وقيل إن كان ابتداء القضاء
فالشهر عن شهر هناك يكفى
وأول القولين فهو المرتضى
ومن يؤخر بعد عيد الفطر
فصومه عن صالح الدهان
وقال لا ينهدم الصيام
وأول القولين ليس يعمل
ومن يؤدى بدلاً تعمداً
فليبدل الأول ثم الأول
وإن يصم شهرين عن شهرين
أولهما فأولاً أجزاه
وإن يكن فى آخر قد أفسداً
إن لم يفرق بالتوى بينهما
وإن يكن بينهما مفارقاً
ومن يصم ثلاثة الشهور
ولم يكن مفارقاً بنية
ما صامه لبدل عليه
وقيل يجزيه ومهما أفسداً
وقيل إن أفسد فى الثانى فما
وإن يكن أفسد فى الأخير
ورخصوا لصائم تكفيرا
فى غلط اليومين والثلاثة

مفسده تعمداً ويكفر
يلزمه بعد الأيام الأول
أو ناقصاً تسع وعشرون لزم
من أول الشهر الذى قد شاء
إن ناقصاً أو كاملاً فى الوصف
صحح القبط الإمام وارتضى
قضاءه قيل بغير عذر
منهدم قد جاء فى الديوان
عمرو سنا ورجح الأعلام
به كذا بعض الشيوخ ينقل
شهرين أو ثلاثة أو أزيداً
ويستحب كونه متصلاً
ولم يكن ينوى لدى هذين
لبدل ما كان قد آتاه
منها فكل ما قضاه فسد
وقيل يفسد الأخير منهما
يفسد ماله الفساد لحقاً
لبدل الشهر والتكفير
فقل لا يجزيه فى ذى الصفة
ولا لتكفير له يأتيه
لبعضها فالحل منها فسد
قبيله يجزى قضاء لزم
أجزاه الأولان للتكفير
أو بدلاً شهرين أو شعوراً
ويفسد الصيام بالزيادة

وذاك مهما كان للصيام وإن بدا من أول من شهر فإن يكن بغلط قد أكل وإن على الأكل استمر انه دما ومن يؤخر للقضا في الحر أجزاء صومه وبئسما فعل وقيل في المبدل مهما أفطرا فإنه يفسد ما قضااه كمثل ما كان له من عذر وقيل مثله فليس يفسد كذلك الجوع معاً والمرض فما به بأس وأما السفر فإن يسافر فالصيام يلزم ورخص البعض لصائم البدل والأكل نسياناً لدى القضاء وقد أجاز الفطر في القضاء وذلك عن مخالفتنا ثبتا ولا يضر في القضاء الفطر والحيف والنفاس إن تخللا فليين من بعد زوال ما ذكر ويخالف فيمن آخر القضا إلى يفسد ما قضااه إن تعمدا ومن عليه بدل ثم احتضر يصوم عنه الوارثون إن أمر وقيل لا يصح صوم من أحد

معتزلاً بعد الأيام فماله في غلط من عذر يبدل يومه إلى أن يكمل جميع صومه الذي تقدا بدون عذر للشقا والقر إذ لم يسارع للقضا وللبدل لعطش أو عارض له طرا وما له عذر بما أتاه في رمضان قيل ذاك يجري بالأكل بالإكراه حين يوجد وعطش وكل عذر بعرض فليس للمبدل فيه يفطر له وإلا صومه منه دم يفطر في أسفاره إذا رحل فليس في ذاك فساد جائئ بدون ما عذر مع البناء وليس عن أصحابنا لنا أتى ورمضان آخر والنحر وبين أيام القضاء حصلا على الصيام الأول الذي عبر وقت يراه ليس يكفي البدلا وقال بعض إنه لن يفسدا وكان قد ضيعه فيما عبر أو كان قد أوصاهم حين احتضر عن أحد مثل الصلاة ذا يعد

عنه على هذا الذى قد يرسم
صدقة نذراً صياماً يلزم
يلزمهم بأن يصوموا البدلاً
إلا إذا تبرعوا فى العمل
عنه إذا أوصى بصوم لهم
من المساكين عشاء وغدا
وقيل نصفه إلى ذى فقر
إن كان قد أوصاهم بالصوم
إلا إذا لم يستطيعوا الصوم
فى يوم واحد لمن قد راما
ورمضان جبره الإطعام
فى كل يوم لفقر يخنق
أوصى ولا يأتون بالصيام
فى الصوم والإطعام قد تخاصموا
بقدر الميراث بينهم يخط
وإن على القرعة شاءوا أحكموا
فى سفر تم المات حضره
تلتزمه وصيته أن يبدل
أوطانه عليه يومى بالبدل
إن كان فى أوطانه قد احتضر
من ثلث المال وينفذنا
عليهم صوم وطعم لزما
فلا يجزوه على الصوم
وأول أو وسط يجزيهم
من بعد واحد إلى تم الأداء

فمن يكن أوصى بصوم يطعم
وجاء فى الحديث أدوا عنهم
وإن يكن لم يأمرنهم فلا
لو علموا بأنه لم يبدل
والوارثون لهم أن يطعموا
فى كل يوم يطعمون واحداً
وجاز أن يدفع صاع بر
ومالهم أن يطعموا فى يوم
ويمنع الإطعام بعض ثما
وبعضهم قد جوز الإطعاما
وقيل عنه نذره يصام
وقيل مدمن طعام يدفع
وليطعموا إن كان بالإطعام
والوارثون يجبرون إن هم
على الصيام أو على الطعم فقط
وذلك حيثما الخيار لهم
ومن عليه رمضان أفطره
ولم يضيع فى قضائه فلا
وقال بعض إنه إذا دخل
لو لم يضيع القضاء فيما غير
والصوم والإطعام يخرجوا
وإن يكن ليس له مال فما
وإن بقى يوم من الصيام
لكن يصومه الأخير منهم
وإن بصوم فليصوموا واحداً

غذاك لا يصح في التـأدية
بأنه عن صوم فرد منهم
فهو على الجميع بالتمام
في صومهم على اتفاق منهم
فصوم من عاند أمسى فاسدا
فإنه على الجميع فاسد
جميعه إن آخراً أو أولاً
لا يفسدن بفساد اللاحق
أجزى عن الباقي ممن يوجد
يجزى عن الجميع حين يطعم
أولاده عنه بشيء قد زكن
وقيل يعطاه وما أحله
سواه بعد صوم ذا متما
حتى الذي قد جاء بالصيام

ولا يصوموا كلهم في دفعة
وإن يصوما دفعة فيحكم
وما بقى من عدد الأيام
وإن هم لبعضهم قد قدموا
فصام بعد واحد معاندا
وإن يضيع للقضاء واحد
وألزموه وحده أن يبدل
وبعضهم يقول صوم السابق
وإن يكن صام الجميع واحد
كذا إذا أطعم فرد منهم
وإن من أوصى لمن يصوم من
وصام بعضهم فلا يعطى له
وإن بصوم قد بدا وأطعما
فليرجعوا طراً إلى الإطعام

فوائد

فإنه بالصوم ليس يؤمر
كيلا ينال الضعف في الأجسام
لكنه إن صام ليس يزجر
لكنه إن لم يصم لا يزجر
يوم بالصوم فإن لم يفعل
إلا إذا وافى لخمس مع عشر
إلا إذا به احتلام يظهر
أو كان هذا بالفلاة قد سقط

ومن له عام وعشر آخر
بل إنه ينهى عن الصيام
وابن ثنتي عشرة لا يؤمر
وابن ثلاث عشرة فيؤمر
وابن أربع وعشر قد تلى
يضرب وقيل ليس يضرب الذكر
وقال بعض إنه لا يؤمر
وإن يكن على المسافر اختلط

مثل الذى كان بحبس جعل
لكنه للاجتهاد قد عمد
فإن يوافق ما أتى من بعده
وليس يجزيه إذا ما وافقا
وبعضهم يزعم بالأجزاء
وقيل لا يجوز لو وافق ما
إن لم يجد مخبراً وإن هم
وكان هذا رمضان وافقا
ويندب الإفطار من فرض لازم
كرمضان أو كنذر قدما
وكل شيء واجب عليه
وإن يك الصيام للتنفيل
لأن ذاك النفل شيء أوجبا
فلا يقدم فيه إفطارا على
والفطر مندوب بما لم يعمل
يفطر حين يبلغ المؤذن
وقيل حين يبتدى والفطر لا
ورخصوا بكل من قد صدقا
وبجماعة رآهم وهم
ليس بواحد رآه لا ولا
وإن يكن قال أمين لم تغب
وإن يكن قال أمين غابت
إن لم تغب فأكله قد حـ
وليقتصد الصائم فى الأكل إلى
وعجل الإفطار والسحورا

شهر الصيام بسواه مثلا
فصام شهرا كاملا على العدد
يجزيه ما قد صامه بقصده
ما كان قبل شهره قد سبقا
لو وافق الذى قبيلا جائى
كان يليه وكذلك ذو العمى
صاموا تطوعاً لشهر لهم
فالخلف فى أجزاءه تحققت
كان أداء أو قضاء قد حتم
أو مثل تكفير عليه لزما
قبل صلاة مغرب يأتيه
فبعدها إفطاره لا يعجل
هذا لنفسه متى تقربا
فريضة قد لزمته أولا
بالنار كالتمر ومثل العسل
حتى على الصلاة حين يعلن
يكون إلا بأمين قبلا
مخالفا قد كان أو موافقا
قاموا يصلون إلى فرضهم
بمن رآه يأكل من مقبلا
وآخر غابت فأكل لا يجتنب
وقال أيضا غير ذى أمانة
إلا إذا احتاط بأن لا يأكل
ما ليس يبقى فى الضروس مثلا
آخر فذاك سنة مأثورا

فاحرص على المفروض والذي ندب
يفطر بالذكر الذي قد رسما
آمنت بأنى للتمام ذلكا
به ففى ذلك بالخصوص
عن الذى يجعل حيثما وصل
أعلى به أيضا وأغلا ونفذ
لحم وخبز وطعام أشرف
يشرى به ما كان أعلى قدرا
راجحة ويعظم شأنه
ما كان للفقور معهم جعلا

والأكل فى السحور مما يستحب
ويستحب أن يقول حينما
لاهم إنى لك صمت وبكا
وكل شيء للفقور أوصى
يجعل لا بفضل الذى جعل
فإن يكن بفضل من نوع أخذ
فإن يكن بفضل عن تمر ففى
وإن يكن بفضل عما ذكرنا
من مثل حلوا والذى أثنائه
وهكذا يكون حتى يكملا

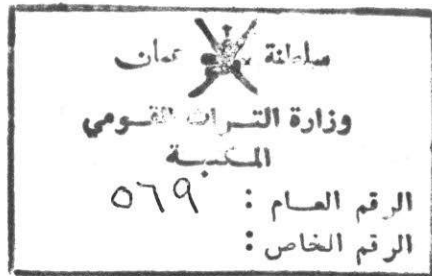
الصوم المسنون والمندوب والمحرم والمكروه

وسابع العشرين من شهر رجب
وأول وتاسع ذو الحجة
سنة أيام على كمال
من شهر ذى الحجة تؤتى عن كمل
وخامس العشر بكل شهر
فى شهر ذى الحجة بعد النحر
اذ صار فى التشريق ذاك يجرى
وقيل تاسع خلاف شاهر
لرمضان قد يشيعونا
 وخمس عشر بعضهم قد ذكرا
يوم ويومان وشهر قد نقل
أكثره يقال فى شعبان

صيام عاشوراء مما قد ندب
وخامس العشرين من ذى القعدة
وسابع منه ومن شوال
ورجب الحرام والتسع الأول
وثالث ورابع مع عشر
ولا يصام ثالث مع عشر
لكن يصام سادس مع عشر
ويوم عاشوراء هو العاشر
وقيل كان السلف الماضون
بسبعة وقيل باثنى عشر
وقيل بل ثلاثة وقيل بل
وكان صوم المصطفى العدنانى

ستين شهرا ما أجل قدرا
ذاك الذبيح من الخليل ذا ورد
بيض كمثل من لدهر صاما
يرويه يوم حشره مولا
يوم النشور يوم يكشف الغما
لوحشة القبور اذ تحل
غواده الإيمان ربطا أكمل
لكنه يكره تأخير البذل
لا صوم فيها من جميع العام
ثلاثة ويوم شك جملا
اذ هالك من صامها بلا غند
للشك أو قد يركب الآثام
صبيحة الفطر فعودا يعصر
لكن على كراهة ان فعلا
لذى تمتع اذا ما صامها
وقد روى صائمه لا صوم له
بدون يوم قبله أو تبعه
لأنه فعل لليهود يأتي
لواقف مخافة أن يضعه
لأنه يكفرن ماضى السنه

وصوم عاشوراء قالوا كفرا
وعتق عشر رقبات من ولد
وقبل أجر صائم أياما
ومعطش للنفس في دنياه
وقد روى صوموا النهار لظما
وهكذا بالليل أيضا صلو
وصائم الجمعة يربطن على
ومن عليه الفرض جاز ينتفل
وسنة من عدد الأيام
الفطر والأضحى وبعده الى
وصوم يوم الفطر والأضحى أشد
والخلف هل يهلك من قد صاما
وكل من لم يلق ما يفطر
والصوم للتشريق بعض حلالا
وقد أجاز مالك صيامها
وصوم كل الدهر نهى حظه
وبعضهم يمنع صوم الجمعة
وبعضهم يمنع صوم السبت
وبعضهم كره صوم عرفة
وغير واقف له ما أحسنه



باب الاعتكاف

في لغة العرب بلا نكران
بالذكر والقرآن والتهجد
عن بعضهم يوما وبعض ليلة
ثلاثة أيامه فصاعدا
وصحح القطب المقال الأول
في كل وقت إن يشاء التقربا
من رمضان فلهما فتاير
تغفل قيامها ولا تهمل
لأنه يحاذرن عدم الوفا
مع أكثر الأصحاب شيء يلزم
ليلا فلا يلزمه فيه الوفا
أصحابنا ومع على والحسن
في رمضان من دليل يعتبر
فيه اعتكافه لأمر عرفا
عبادة والخير فيه يعلن
فلاعتكافه الصيام قد كفى
تطوع من اعتكاف فعلا
بصومه للاعتكاف أولا
فيه جماعة لها يرام
كل فروضهم وهذا أولى
فيه الفروض خمسين أجمع
إلا الذي تقام فيه الجمعة
في أي بقعة وأي بلد

الاعتكاف اللبث في المكان
وشرعا اللبث ببطن المسجد
يوما وليلة وفي رواية
فما علا وبعضهم قد حددوا
وقيل بل عشرة فما علا
والاعتكاف سنة وندبها
لاسيما في عشرة الأواخر
لكي توافي ليلة القدر فلا
ومالك كرهه أن يعتكفا
والصوم عند الاعتكاف لهم
من ثم لو ينذر أن يعتكفا
ودون صوم جاز عند البعض من
وليس في اعتكاف سيد البشر
على اشتراط الصوم لكن صادفا
وذاك أن رمضان زمان
فمن يكن في رمضان اعتكفا
وليس يجزى صوم تكفير ولا
ولينو الاعتكاف لا التنفلا
وشرطه بمسجد تقام
وجمعة لو فيه لم نصلي
وقيل لا إلا الذي قد توقع
جماعة وبعضهم قد منعه
وقال بعضهم بكل مسجد

وقيل بل في مسجد المدينة
 وكونه بمسجد تصلى
 وامرأة بيتهـا يعتكف
 مع زوجها بسرة قد تجعـل
 وبعض قومنا أجاز للرجل
 فينـدبن له بأن يشـمرا
 أو قارئاً هناك أو مصلياً
 والخلف في غساده اذا حضر
 وواجب خروجه للجمعه
 قلت ومن يشـرط صوما فيه
 لأن يوم العيد لا يصام
 وجاز فيه النسخ للعلـوم
 وماله أن ينسخن بالكرا
 وخارج لحاجة يرد
 وصحوا بأنه لن يبطـله
 كحاجة الانسان أو غسل النجس
 وهـكذا اتیانـه لبيته
 أو لوضوء ان يشـا التوضي
 كذا صلاته على ميت لزم
 وولد أو لأخ أو زوجة
 وماشيا يـصافحن اذا خرج
 ويفسد اعتكافه خروجه
 وما له لدنيوى يعمـل
 وجـوزوا بدرهم ليس له
 وليك كل شـغله وهمته

ومسجد القدس معا ومكة
 خمس الفروض باجتماع أولى
 وجاز في المسجد أيضا تقف
 أو محرم وبيتهـا لا فضل
 في غير مسجد عكـوفا ان فعـل
 ولا يكون قط الا ذاكرـا
 أو نائما فلا يكن ملتـهـيا
 جنازة أو عاد ذا سقـم وضر
 وجائر للعيد مع من جمعه
 فان يوم العيد لا يأتـيه
 فيه باجماع روى الأعلام
 كدرسها أيضا وكالتعليم
 الا اذا ما احتاج أن يستأجـرا
 تسليمهم لكنه لا يـيـدو
 خروجه لكل ما لا بد له
 وكطعام لو لأهـله يجس
 لأكله وشربه وقـوته
 حضوره جماعة للفـرض
 حضوره مثل أب له وأم
 بلا وقوف منه للتعـزية
 في حاجة لا يقفن اذا اندرج
 لغير ما ضرورة تحيـجه
 كالبيع والشراء فذاك يحظـل
 عنه غنى ولو لن قد عـاله
 بالقلب والأعضاء في آخرته

وجائز لرأسه أن يغسلا
والاكتحال جائز ولا يضر
كذلك إن تحددوا لديه
وقد أجازوا للفقير يأكل
وذاك مكروه لأصحاب الغنى
وقيل للفقير فيه العمل
ومن نوى بدء اعتكافه بأن
في ليلة في بيته لصنعتة
ولا يكون تحت سقف من عكف
والشافعي ذاك لم يحرم
وقد أجاز لأخى الإحرام
وليقض ما عليه من دين ولا
وإن عناه مرض فليخرج
وإن إلى الأكل هناك اضطررا
كذلك ذات الحيض والنفاس
وعائش كانت تعود ذا مرض
وجائز يعقود للتزويج
وجاز أن يشرط حين يعتكف
إلا الجماع فهو لو قد اشترط
وقاطع اعتكافه لغير ما
وكاذب لكذبة يستغفر
ويقعدن في بيته مقدار ما
تقمصا نسر ولا قطع ظفر
ويصعدن فوق سطح المسجد
وان أذاه القمل فليخرج لى

ويدهننه وأن يرجسلا
إن زاره إخوانه حيث استقر
بما أبيح من كلام غيه
من كسبه في الاعتكاف يعمل
بلا فساد إن أتوه هاهنا
من ذكره تسبيحه لأفضل
يعتكفن نهـاره ويعملن
فذاك جائز له بنيتـه
إلا الذى فى مسجـد به وقف
والقطب قال إنه كالمحرم
يكون تحت السقف فى المقام
يستقضى ما كان له على الملا
لبيتـه وفيه فليعالج
يأكل ولين على ما مـرا
تبنى على الماضى من احتباس
كان لها على طريقها عرض
والطيب ليس فيه من تحريج
يفعل ما يمنع منه المعتكف
ومثله الإفتار فالشرط سقط
عذر قضاؤه عليه لزمـا
مولاه فى الحال عساه يغفر
يأتى الوضوء فيه والتيممـا
وحلق رأس شارب اذا أضر
اذ أذاه الحر للبرد
يقتله وما عليه فيه شى

وبالمعاصي يفسدن وقيل لا والأكل في المسجد إلا أن شرط أن يتعشى عند أهله فقد وما له يغتسلن الا وإن الى الماء البعيد قد ذهب فلا اعتكاف عند ذاك قد فسد وجائز له بأن يعالجها والترك للجماع لو بالليل ومن أتى الجماع عمداً ألزم كفارة التغليظ بالتخيير وقال بعض إنه مرتب وقيل يلزم المجامعين وبعضهم يقول عتق والبدل وإن يكن لم يجدن البدن وبعضهم يقول يكفيه البدل وإن يكن تعمداً الأكل وبعضهم عليه تكفيراً جعل فيبدل اعتكافه وليبدل كذلك الواطئ بالنسيان وقيل بالنسيان لا ينتقض وليس للمرأة حتماً تعتكف وليعتكف بلا رضاها إن ترك وإن تكن قد نذرت فالأحسن وقيل للمرأة تقضى الواجبا ونادر اعتكاف شهر حدداً

بل بالجماع يفسدن ان فعلا في أول اعتكافه حين ارتبط قيل له وقيل شرطه يرد لوأجب عليه حين حلا بدون عذر مع وجود ما قرب لأنه أهمله حين ابتعد طعامه إن لم يجد معالجا شرط وجاز الضم كالتقبييل كفارة وبدلا متمما كرمضان جاء في الشهر كحالة الظهر حين تجب إبداله وبذل دينارين وبدنة إن لم يجد عنها تحل عشرون صاع التمر تكفيه هنا فقط والمتاب مما قد فعل أبدله كعامد لشربه وإن يكن ذاك بنسيان فعل ليومه الذي به قد أكلا يبدل يومه بلا تواني للأكل والجماع حين يعرض إلا بإذن الزوج لو نذراً عرف لها الذي تحتاجه متى سلك لزوجها يتركها ويأذن لو منع الزوج عليها وأبى فليدخلن قبل الغروب المسجدا

من ليلة الشهر ويخرجنا
وناذر كعشرة الأيام
لينبوى الصيام من ليلته
والكث حتى يقضين المغرب
وقيل هذا قبل أن يصلى
وعاكف لرمضان يخرج
وقال بعض إن يكن قد خرجا
وإن من للاعتكاف نذرا
يلزمه أن ييذلن في الفقرا
والخلف في التكفير بعض ألزما
وشرط الاعتكاف فالتتابع
كمريض حيض نفاس فإذا
وحكمة اعتكافه التشبه
في الحبس للنفس عن الفضول
وقصرها عن شهواتها وعن
وبذل كل الوقت في الطاعات
طوبى لمن وفقه مولاه
وعاش في طاعة ذى الإنعام

بعد غروبها متى ما يفنى
يدخل قبل الفجر في المقام
ويخرجن بعد الغروب المنتهى
في ذلك المسجد مما ندبا
للصبح يدخلن في المحل
بعد غروب شمسهن وينهجن
قبل صلاة العيد غالبلان جا
في موضع وصوله تعذرا
مؤنته حال الذهاب والكر
والبعض للمانع لم يلزما
إلا إذا عناه أمر مانع
عوفى بنى كذاك إن زال الأذى
بحالة الأملاك حين نزهرا
وربطها في طاعة الجليل
لذائد وما إليه تطمحن
لله والتفكير فيما ياتى
له ومثلما أتى أداه
وجاء بالمناب في الختام

كتاب الحج

وفي اصطلاح الفقهاء يبدو
وهو بفتح الحاء والكسر حكي
كحالة الصلاة والصيام
أى ليس محتاجاً إلى تلقين
إلا لأمر عارض كنذر
وبعضهم يقول عام تسعة
والأول الأكثر في الرواية
فقال قطب علماء الأمة
ونجل عباس إمام العلماء
فيها يقول مالك المذهب
والأول الصحيح والمتبع
بذكره كلامنا يطول
فجابر يفتى بمنع الصفة
في العام كله وهذا الأكثر
يكررها من لها قد فعلا
إلا التي للحج قد كانت تخط
في أشهر الحج وغير الأشهر

الحج في وضع اللغات المقصد
قصدك للبيت لأجل النسك
والحج من دعائم الإسلام
وعلمه ضرورة في الدين
ومرة وجوبه في العمر
وفرضه قد كان عام سنة
وشذ من قال قبيل الهجرة
والخلف في العمرة للأئمة
بأنها فرض لديننا لزما
وسنة حسنة مرغ
وعن أبى حنيفة تطوع
وكل قائل له دليل
والخلف في تكرارها في السنة
وقال بعض جائز تكرر
إلا التي في أشهر الحج فلا
ففى شهور الحج لا عمرة قط
وبعضهم أجاز للتكرر

الاستطاعة

والعقل واجب والاستطاعة
في الاستطاعة التي تسطر
أو صحة الجسم مع المزاوله

الحج بالبلوغ والحرية
والخلف بين العلماء يذكر
فهل هي الزاد معاً والراحله

أو كل ذا أو مع أمان السبل
قال الثميني وهذا عندنا
وأول الأقوال جاء عن حسن
والثان قول مالك وقد أثر
وقد بالثالث بعض العلماء
والشافعي قال لا حج على
قال لأن البحر أعدى الأعدا
إلا إذا العطف عليه يغلب
وكان لا يستطيع أن يصلح
وإن يك الجائر في العواصم
فمن يفى بذاك ماله فلا
والخلف في الزاد معاً والراحله
وهي سوى الأصول والمتاع
وقيل لو من أصله يبيع إن
إلى فراغه من الحج ولا
إلا إذا ما كان واسعاً ولا
أو أنه يبيعه ويشترى
ومن له ما كان يكفيه معاً
لا يرجع عن إلا إلى السؤال
والقطب قد ألزمه إذ صاراً
ولا يرى المال شيئاً مانعاً
وذو العمى يلزمه إن وجدا
ولو بأجرة وبعض عذرا
يلزمه واليوم لا حج على
لكن على القطار والسيار

ومع وجود لرفيق أمثل
هو الذي الأخذ به تعييناً
وابن جبير وسوى من قد زكن
عن بعضنا وغيرنا ممن غير
من صحننا أهل عمان المقدما
من لم يجد إلا البحور سبلا
وشيخنا القطب لهذا ردا
وكانت الصلاة عنه تذهب
لو قاعداً أو راقدا مستلقيا
يكلف الحجاج بالمغارم
يسقط عنه الحج لو قد ثقلاً
قيل هما من فضلة محصله
في بيته وآلة الصنيع
بقي لمن يعوله ما يكفين
قائل أنه يبيع المنزل
يحتاجه يبيع ما قد فضلاً
منه الذي يكفيه عند النظر
وأهله لكنه إن رجعاً
فالحج عنه ساقط بحال
ذا قدرة إن يبلغ المزارا
وربه أولى به إن رجعاً
لنفسه أو للبعير قائدا
والشيخ إن على الركوب قدرا
خيل ولا على جمال في الملا
والسفن الضخام والطيار

ما لم يكن يعلمه من قد سبق
إذ ذكر الحمير والبغال
أسهل ما كان من الحالات
يبلغ الحج بدون كلفة
به لزوجها وما تحسن
إن كان عندها حليل مبتهج
بلا خلاف وبلا جدال
من نحو كفاراته واجترمه
حتى تلاشى ما له واقتفرا
يوصى به لعل من يقضيه
يهملها ولو فقيرا ممتهن
يكفيه أو تزوج خوف الضرر
أيامه أو أشهر الحج الوفي
فليتزوج بالذى له حصل
إلا إذا ما لا سواء حصل
عليه بعد ذلكم تحتما
كحالة الدين الذى قد لزم
مالا قبيل حجه ولا يصد
مبلغ فلازم عليه
تحج إن هم وجدوا مع مقدم
معهم نساء بهم مستوثقه
كمنعهم لأنفسهم ومن حضر
ومالك والشافعى الطب
إلا مع المحرم أو زوج سعى
عندهما بدون خلف استوى

قد بدل الله الأمور وخلق
يخلق ما لا تعلمون قالوا
وأصبحت طرق المواصلات
غاليوم أدنى المال والمقدرة
وتترك المرأة ما تزين
بدون إسراف وبالباقى تحج
والحج بعد الدين والعيال
ويحسن في الدين ما قد لزمه
ومن عليه الحج لكن أخرا
فالحج دين لازم عليه
ونية الحج فلا يجوز أن
ومن له مال لحج قد حضر
فإنه يحج مهما كان في
وإن تكن أشهر حج لم تصل
وما عليه الحج فيما أقبل
وقيل إن الحج دين لزم
يوصى به إن خاف أن يخترما
وليختلف وليتزوج من وجد
فإن أتى الحج وفي يديه
وامرأة مع زوجها أو محرم
وإن هم لم يوجدوا فمع ثقه
يمنعها الثقاب من كل ضرر
هذا هو المذهب قال القطب
وحسن والحنفى منعها
ومالها تخرج للنقل سوى

فإنه كالفرض في القول الجلى
فرضاً ولا عليه يمضى معها
تجد ثقة أو ولياً محترماً
يلزمها الإيصابه قبل الأجل
تأجيرهم للسير معها في الفلا
فلتذهبن وعندها الأجير
يعبد لو ذاك بإذن قد جرى
إلا إذا أعتق يوم عرفه
يبلغ يعيد حجه إذا احتلم
مقدار ما يسبحن ويحرما
فحجه ماض على ما تذهب
يلزما إعادة بعد الحلم
يرفعه البحر إلى خير البشر
فإنه يعيده متممها
يعيده ثانية ليسبقها
يعيد بعد هجرة مروى
وقيل بالفور والاستعجال
لأنما المختار خير البشر
وقد أتى في خبر مأثور
يوص بحج مثلما كان لزم
علمت تأخيراً ولن ينبهما
كفر نفاق وبذا جاء الأثر
وذا عن الربيع والقطب معا
يقول أمره ولم يستعجل
شخص ولو لم يوص يجزيه

فإن ترد إعادة لخلل
وليس للحيل أن يمنعها
وإن يكن ليس لها زوج ولم
فالحج عنها ساقط وقيل بل
وإن تكن أموالها تقوى على
فإنها يلزمها التأجير
والعبد إن حج وبعد حرراً
إذ فعله الأول ندبى الصفه
كذلك الصبى إن حج ولم
وإن يكن حال الوقوف احتملما
ثلاث مرات قبيل تغرب
أما الربيع وابن محبوب فلم
والكتاب قد ضعف هذا الخبر
أى صبى حج ثم احتملما
وأى عبد حج ثم عتقها
كذلك مهما حج أعـرابى
والحج واجب على الامهال
والأول الأصح عند النظر
أقر صحبه على التأخير
وعيد من مات وما حج ولم
وإن فى الإيضاء بالحج كما
فمن يمت بدون إيضاء كفر
إلا إذا كان لعذر وقعا
ونجى محبوب إلى الله العلى
أهل العراق إن قضاه عنه

بموته بغرق قد غصا
من بعد أن كان صحيحاً منطلق
أو نسي الإيضاء عند المكتنة
دان به وقد نوى أن يوصين
يجزيه إيضاء به تمهلاً
محمد وبعض أهل المغرب
هم بأن يضرب للحج أجل
لحجه تهاوناً وما سلك
لجزية قهراً ونكلوهم
أولئكم بمسالمين مقسماً

وما له عذر بترك الإيضاء
أو خرس أو بجنون أو حرق
وهكذا إن مات موت فجأة
وقيل لا يبرأ إلا إن يكن
ومن يقول الحج غوري فلا
وهو مقال قد رويناه عن أبي
وقد روى أن أبا حفص الأجل
وكتب العمال أن من ترك
من بعد ذلك فاضربوا عليهم
وقال في كلامه والله ما

النيابة في الحج

حياته فاز بخير موقف
أداه عنه غيره وقد كفى
لا يرتجى منه الشفا فيما يرى
فالحج قيل لازم عليهم
عن قادر ولو فتاة توجد
عن أحد إلا عن الأب الولد
يرده فغن أخيه الترمه
أمواله أو نفسه أن يقتلاً
يندب يبعثن به رسلاً
أبو الخليل خير خبر عالم
عمان بعده وأن تنقلباً
من بعده رد له ويملك

الحج واجب فممن أداه في
وإن يمت أو يعجزن قبل الوفا
والعجز شيب أو سقام قد طرا
وان أطلقا بعد حج عنهما
وقيل لا ولا يحج أحد
وقيل لا ينوب في الحج أحد
قلت ولكن حديث شبرمه
وان من يمنعه الخوف على
فالحج لا يلزمه وقيل لا
قد بعث الإمام ذو المكارم
بالحج حين خاف أن تضطربا
ويحدثن حدث لا يدرك

وخائف على العيال ان ترك
فالحج شيء لازم تعيننا
وبعضهم يقول ما عليه
وكل من لم يقض ما قد لزمه
الا فقيرا عاجزا عن الأداء
وقد أجزى في مقال البعض
وقادر قددم للنبيابة
لقابل فحج فالحج يتم
من داره الى محل الحرم
أو يكملن حجا به قد قصرا
أو أنه في مكة يفترق
وان مضى عن مكة لبلد
فجاء منها وهو ينوي النسكا
وقيل قبل ذلك الميقات
ونائب عن رجل وقال قد
بعد الرجوع فالذى يقول
أو لا فإنه مع الاحرام
بأنه أحرم طاف زار عن
وقد قضى الحج تماما ومتى
فانه بحجه لا يحكم
الا اذا كان اطمأن القلب به
وقيل من يستأجرن لحجة
فيرجعن قائللا حجبت
فانه مصدق أمين
الا اذا ما اشترطوا عليه

أو ماله من جائز قد انتهك
عليه لكن يرقبن الماء منا
حج لأجل ما ذكرنا فيه
فلا ينوب لحديث شبرمه
بنفسه ينوب عن وجدا
لقادر ينوب قبل الفرض
ثم أقام بعدها بمكة
لكنما عليه أجر قد علم
به يعين عاجزا عن مغرم
أو لدم يهرق في أم القري
فكل ذاك جائز يتفق
كداره في بعدها المحدد
فما عليه أجره لذلك
يخرج من أى بلاد يأتى
أدبت عنه فرضه كما يحدد
ان كان ذا ولاية مقبول
يشهد والمشاعر العظام
فان وافى عرفات واطمأن
لم يشهدن بما من الحج أتى
من قوله الذى به قد يزعم
وانتفت التهمة عن جوانبه
أو يخرجن لبلد بأجرة
أو ذلك المكان قد بلغت
وما عليه هاهنا يمين
أن يشهدن فى كل ما يأتية

فانه يلزمه أن يشهدا
وجائز لكن على كراهة
لو كان من أهل الخلاف من رسم
وقيل لا تكره فيما ذكرنا
ممن يحج عنه من أبناء
لا تدعون بأخروى لا ولا
وجاء فى قول لبعض من رقى
واختاره بعض يقول التلبيه
وجاز تعطى حجة عن الولى
وليس تعطى جاهلا وقد ظهر
وجاز حج امرأة عن رجل
دليله حديث الخثعميه
وقد روى القطب عن التاج تحج
ومالها بأن تحج عن رجل
ولا يحج العبد عن حر اذا
لكن باذن من مواليه خرج
وذاك قول من يقول حجه
ويخرجن نائب عن أحد
أو من بلاده أو الأميال
وان يكن فى سفر ذا مرتدى
ونائب بأجرة لكى يحج
من بلد أقرب من بلاد
مونة ما بين بلاد منه حج
وذاك مهما أطلقوا فى أجرته
وأن له قد أجروا من حيثما

على جميع ما هناك قد بدا
تحج عن غير أخى ولاية
فأد عنه فرضه الذى لزم
ان لم تجد سواء من هذا المورى
ولاية لكن مع الدعاء
تستغفرون له ولا تبجلا
بالمنع عن غير الولى مطلقا
له ولاية فلا تركيه
من لم يجرحن ولم يعدل
فى الناس جهله وفسقه اشتهر
كعكسه على المقال الأعديل
عن أبها فانظر الى القضيه
عن الفتاة مثلها وتنتهج
وهو يحج عنهما بلا جدل
ما وجد الحر والا أنفذا
والطفل عن سواء جائز يحج
عن نفسه يجزى معا وعجه
من بيته أو قبره أو مسجد
فكل ذاك جائز بحال
فليخرجن من بيته أو مسجد
عن أحد وأن هذا قد خرج
موص فيدفعن بلا تمادى
وبلد الميت الذى عنه خرج
أو شرطوا خروجه من بلدته
حج غما عليه بشئ لزم

بل يؤخذ من مال من قد اخترم
وتنفذ الحجة مهما قلت
وان تكن لم تكفين تشرك ما
وقال بعض بجواز الشركة
ونائب ان مات قبل أن تتم
وأن لها على ضمان أخذا
وليوصين بها اذا ما احتضرا
لأنها دين وحكم الدين
وقيل لو بلا ضمان ان هلك
فأجره له الى حيث وصل
وقيل أجره ولو لم يحرم
ان كان خارجا بها من بلدة
والحج للموصى وللأجير ما
وقيل للخارج أجر الحجة
والأول الصحيح والقطب جنح
ان الجميع شركا في الأجر
لما رواه يدخلن بالحجة
موص ومنفذ ومن بها خرج
ومن يكن من الطريق رجعا
فان يعد من قابل وقد قضى
ومن يكن أوصى بحجة يحج
فمن يراها تتبّع الحج يرى
ودخلت عمرتنا في الحج عن
وان يكن أوصى بعمرة فقط
ومن يصبه بعد احرام مرض

ينفذ في مكة أو يهراق دم
من حيثما تبلغ لو من مكة
بين ثلاثة وعنه أحـرما
من واحد فصاعدا لسبعة
حجته فأجره قد انهـدم
تـلزم في ذمته فـلتنفذ
وهي من الكل اتفاقا صدرا
من رأس مال الميت المرهون
من بعد احرام بها على النسك
واختاره بعض ثقاتنا الأول
له الى حيث ثوى واخترما
موص بقصد نسك وحجة
يأخذه من أجرة متمما
وليس للموصى سوى المعونة
الى مقال ثالث وهو الأصح
والثالث المنفذ قصد البر
ثلاثة تفضلا في الجنّة
من دراه أيضا فأداها وحج
قبل الأداء فلا عنا قد وقع
لحجه فأجره له مضى
عنه وفي العمرة خلف قد خرج
بأنه عايه أن يعتمرا
خير الورى دليل ما هنا زكن
فليعتمر عنه ولا حج يخط
فليأتجر من يكملن المفترض

وماله يستأجرن ان مرضا
 كذا اذا عن الذهاب شغلا
 وآخذ لحجة فليس له
 فليعد الحجة وليدفع الى
 وان أتم وارث أو أذنا
 وان على شرط لها قد أخذ
 فاستاجر الأجير شخصا بأقل
 ان كان قد أعان للأخير
 أو لا فان ما يكون فضلا
 لا لأجير أول أو ثانى
 واستظهر القطب بأن الفاضلا
 من قبله الا باذن ورضا
 لسبب فليعطها من أكمل
 تأجير غيره ومهما فعله
 أجيره أجرا له مكمل
 له فان فعله ماض هنا
 بأنه يستأجرن منفذا
 من أجره فلاأجير ما فضل
 بمثل زاد أو كرا يسير
 يجعل في سبيل ربى ذى العلى
 ولا لو ارث لهذا الفاضلى
 لو ارث يعطى له مكمل

ما ينعله الخارج الى الحج

ومن أراد الحج فلينتقل
 فليقض للدين وللنذور
 ولينفذ ذن عنه كل واجب
 وبعضهم أجاز أن يوصى بما
 ويصلن جاره والرحما
 قالوا فان حاله من لدن
 وتركه للأهل والأولاد
 وقطعة مفاوز الفلاة
 وما يرى هناك من أحوال
 ولبسه إحرامه المخالفا
 ورفع له للصوت بالتلبية
 من كل تبعة الى الله العلى
 وليأت للأيمان بالتكفير
 من الوصيات سوى الأقارب
 عليه وليجعل أمينا قائما
 ويرضينهما ويرضى عنهما
 خروجه من بيته والوطن
 مع ركوبه على الخوادم
 وشقه البحر بماخرات
 يكابدن لها ومن أهوال
 للزى مع ركوبه المخاوفا
 ثم قدومه لنحو مكة

مجتنب المباح بين الناس
شاخصة أبصاره منكسفه
ما بين راكع وبين ساجد
وطائفين في المطاف المحترم
ومتعلقين بالأستار
ساعين في المسيل بالهروالة
يلقاه بعد موته ابن آدم
نعش دخول القبر والكروب
هناك والقيام للمآل
وحشر كل أمة مع راعي
مع الوقوف ورجاء الفضل
وبين محروم وبين فائز
خلقه في الزاد أن يوسعا
غضبان أو مشاحا أو باسرا
أو غاصبا أو خائنا متاعا
أو بيع ما يحتاجه أو الشرا
إن كان يوماً شارياً أو بايعا
بدون كذب كائن ولا غضب
أن يحملن فوقه لو خردله
نهاره يوم الخميس الأكمل
لله ركعتين بالتنفل
بالكافرون ومع الثانية
ثلاث مرات بلا تواني
أن يغسلن قبل ذلك غسلا
فذاك يجزيه متى له فعل

أشعث مخلوعاً من اللباس
ثم وقوفه بأرض عرفه
كل فريق منهم بقائد
وداخلين مكة أرض الحرم
مستلمين أشرف الأحجار
ماشين ما بين الصفا والمروة
جميع ذى الأحوال تمثيل بما
من فرقة الأهل ومن ركوب
وما يلاقيه من الأهوال
ثم إجابة الصريح الداعي
ووجع خوف ذهول عقل
وكونهم هناك بين جائز
ويندبن له لكي يتسعا
وتحسنن عشرته فلا يرى
ولا يكن في صحبه طماعا
ولا يكن مماكسا على الكرا
لكنه له بأن يراجع
بمرة أو مرتين إن أحب
وما اكتراه للركوب ليس له
وينبغي خروجه في أول
من بعد أن يصلين في المنزل
يقرأ في الأولى مع الفاتحة
يقرأ بالإخلاص والمثنائي
ويجزيين غيرهما والأولى
وإن توطأ لهما وما اغتسل

وليدعون بعد بما قد حضرا
وينبغي تقديمه لصدقه
وليصطب مكحلة وجلما
والداو والحبيل وكل ماله
وليصطب تلاوة والذكر
ويخلص النية للرحمن
فإن علا على البعير كبرا
وقال سبحن الذي قد سخرا
وليتل ما يحضره من الدعا
وكلما أشرف فوق تلعة
وحالة الصعود فليح وقل
وهذا يسن ذاك في كل سفر
كطلب العلم وزورة تخط
وأيد الأول ماقد وردا
أتاه إنسان فقال إننى
قال بتقوى الله ذى الجلال
وان على نشز علوت فى السفر
كان الخليلى الإمام يفعل
والذكر مندوب لدى كل شجر
وينبغي له إذا ما نزل
وإن أراد الارتحال ودعه
وإن أتى إلى بلاد أخذا
ويشربنه قبل كل شرب

من الدعا وماله تيسرا
نبيل ركوبه تكون سابقه
وهكذا المرأة أيضا معهما
يحتاج مما يستطيع حمله
لله لا يفتر عنه فترا
بعد وداع الأهل والجيران
ثلاث مرات بذاك أمرا
هذا لنا إلى التمام وجرى
ويسأل التسهيل فيما قد سعى
كبر لله العظيم المنة
وفى الهبوط فليسبح للعلی
أو سفر لله وحده صدر
لرحم أو ذاك فى الحج فقط
أن النبى الهاشمى أحمدا
أحب للأسفار طول الزمن
أوصيك فى الحل وفى الترحال
فكبر الله العظيم المقتدر
ذلك فى الجهاد حين يرحل
ويابس رطب ومع كل مدر
فى موضع صلى اثنتين أولا
بركعتين وتلا ما وسعه
من تربها وفى الشراب نبذا
يسلم من وبائها والكرب

المواقيت

وذاث عرق ثم أرض الحففة
نبينا الهادى لنا وعدها
من بعده الفاروق لما فتحه
مكة ميقات لنجد جعلها
وذو الحليفة لأهل طيبة
وجحفة لمصر ثم الشام
فإنه يحرم منها لا يذر
بد من الإحرام لما وصلا
يحرم من يللم كذا يسن
بمكة إحرامهم منه يكن
أو عمرة يحرم منه ويعج
فأخلف في إلزامه أن يحرم
إن لم يكن كحاطب إلزاما
بأنه يلزمه أن يحرم
لحجة أو عمرة أو لهما
أو نحوه يلزمه أن يحرم
فقد أسالكن دم لن يلزم
وذاك عن ربيعنا المكرم
ومن يكون عندهم قد قطننا
من بطن مكة يكون لهم
يخرج للتنعيم والجعرانة
يحرم يعود نحوه يحرم ثم
حيث يكون لو بطن الحرم

قرن يللم وذو الحليفة
تلك المواقيت التي قد حدها
وقيل ميقات العراق أوضحه
فقرن أقرب المواقيت إلى
يللم لليمن المعروفة
وذاث عرق للعراق السامي
ومن أتى من جهة مما ذكر
لو أنه من غير أهلها فلا
غامدنى إن أتى من اليمن
وجعل التنعيم ميقاتاً لمن
فكل من مر بميقات لحج
وإن يكن لغير ذاك قدما
فبعضهم ألزمه الإحرام
وقال في الخطاب بعض العلماء
وقيل لا إلا الذى قد قدما
وقيل إن كان لتجر قدما
وأنه لم يكن قد أحرم
وبعضهم ألزمه حكم الدم
وإن من بمكة قد سكننا
فإنما إحرامهم إن أحرموا
إن كان للحج وإن للعمرة
وكل من جاوز ميقاتاً ولم
وإن يخف فواته فليحرم

ولو بمكة ويهرقن دما
فلا دم ما لم يواف الحرما
مالم يصل إلى بيوت مكة
وتارك الإحرام أصلا يلزم
وجاء في قول لبعضهم رسم
فإن حجه لذاك فسد
وجائز إحرام من بطيية
وما عليه لازم أن يحرما
لكنما ذلك شيء مستحب
وقال مالك بأن من قدم
وماله أن يتعدى ما ذكر
وإن يكن ميقاته تعدى
فإنه يلزمه لذاك دم
ومن يكن ميقات غيره وصل
وذاك كالشامي والمصري
طريقهم يلزمهم أن يحرما
وذلك قول الشافعي ولقد
وقال صاحب مالك يجوز له
حتى إلى ميقاته قد يصل
أولا فإنه عليه قد لازم
وظاهر الذي نرى عن أصحابنا
من أول الميقات وهو كان له
ويستحبون له أن يحرما
لو أنه لغيره يوافي
وأن من أحرم من ميقات

وقيل إن عادله وأحرما
وقيل لو وصله فلا دما
وقيل لاما لم يطف بالكعبة
عليه عند تركه ذاك دم
بأنه إن كان للحج قدم
والقطب قد صححه وأيدا
من جحفة لومرذا الحليفة
من ذى حليفة متى ما قدما
هذا الذي قد صححوه في الكتب
لحجة ميقاته فليلتزم
لغيره من المواقيت الأخر
التي سوى ذلك مما حدا
والقطب قد مال لما به جزم
من قبل ميقات له كان جعل
إن أخذوا مدينة النبي
بذى حليفة متى ما قدموا
صححه القطب الإمام واعتمد
يؤخرن إحرامه في المسألة
إن كان سيره إليه مقبلا
يجرم من ميقات غيره الأتم
بأنما الإحرام ما تعينا
أو أنه لغيره ووصله
من أول متى إليه قدما
ليخرجوا بذاك من خلاف
سواه أجزاه غداة يأتي

دون المواقيت به فليحرم
وجاء عن مجاهد النحرير
حكاه قطب علماء الأمة
ومن هناك التزم الإحراما
توقيته شيء عن الهادي الوفي
من حيثما كان به ملتزما
ما كان للمحرم طراً مجتنب
أحرم من بيت المقدس الأغر
يكون أن تحرم من دويرتك
والبحر من شام إلى مكتته
وآل لعثمان وما تلعثما
من بيته يحرم في بعض الكتب
لكونه مخالفاً فعل الوري
بل عن قليل من صاحبه الغرر
لنفسه شيئاً له ما لزما
بأنه لا يستطيع للوفى

ومن مقامه بقرب الحرم
وذلك المقال للجمهور
بأنما إحرامه من مكة
ومن ورا الميقات قد أقاما
أو من مكان خلفها ما جاء في
فإنما إحرامه قد لزما
فليبق في إحرامه وليجتنب
وقد روى أن أبا حفص عمر
قال على من تمام حجتك
وأحرم الأسود من كوفته
ومن خراسان يقال أحرم
ومن يكن ماحج قبل يستحب
وكره القطب لنا ما ذكرنا
مع أنه لم يرو عن خير البشر
وليس للإنسان أن يلزما
أيضاً ويخشى للذى قد وصفا

أشهر الحج

شوال والقعدة والعشر الأول
قل جميع الشهر منها قد يعد
وهو مقال لابن عباس جلى
إلى طلوع فجر نحره الأتم
ومن هناك قال بعض العلماء
وإنما رخص في العاشرة

أشهره على أصح ما نقل
وقيل عشرون من الحج وقد
وصحبنا قد أخذوا بالأول
فكل من لم يدرك الوقوف ثم
يفوته الوقوف فيمما رسما
أشهره شهران عند تسعة

في عرفات ليل نحر. ذلكا
والعشر من أيام شهر الحجة
في هذه الثلاث أمرها اتسع
وكالطواف والمبيت بمنى
فعل الطواف لتمام شهره
أشهره أجاز للتأخير
أجازه إلى انقضا العشرين
أجازه إلى انقضا هذا القدر
لاحد بل متى يشاطف وحل
ما لم يصب من النساء الغر
إلا إذا في أشهر الحج ولج
تجزيه عن واجبة إن فعلا
إذ لم يكن لعمره هذا قصد
لأنما الأعمال بالنوى فقد
بأنما ذلك حجا ينعقد

لمن أتى من خارج وأدركا
وقيل شهران إلى الثالثة
لأن أشياء من الحج تقع
كالرمي والعلق ونحر كوننا
فائدة الخلاف في تأخيره
فمن يقل ثلاثة الشهور
ومن يقل عشرون مع شهرين
ومن يقل عند الثلاث وعشر
ومن يقل عشر وشهران جعل
في الشهر أو من بعد ثم الشهر
ولا يصح قط إحرام بحج
وأن يقدم كان عمرة ولا
وقال بعض عمرة لا تنعقد
والقطب قد صحح هذا واعتمد
وفي الذى عن مالك لنا ورد

ما يفعله مريد الاحرام

أو عمرة أو بهما حين خرج
وقال بالوجوب أهل الظاهر
يستنجين من كل رجس ودرن
لو كان قادراً على إتيان ما
بلا وضوء لا ولا طهارة
أو لم يجد ماء بذاك الموضع
ولاغتسال ووضوء جائى

سن لمن أراد إحراما بحج
يغتسل قبل بماء طاهر
وقيل يجزيه الوضوء بعد أن
وبعضهم قد جوز التيمم
وجوز الإحرام بالجنابة
وإن من للغسل لم يستطع
فليتيمم ثم لاستنجاء

أو لوضوئه ولاستنجهاء
وليلبس ثوبين لما يلبس
وجاز إحرام بما قد لبس
ليس بمنجوس وجاز ذاكم
مع من أجاز ذاك وهو جابر
فإنه قد جوز الإحراما
وبالمخيط دون ما جدال
إلا إذا لم يدخلن المحرم
وجائز أن يقصدن أعلى
من دون أن يقصد للإعجاب
وبعد لبس ثوبه يصلى
ويعقد النية للإحرام
ثم ليقل من بعد ما يسلم
بحجة أو عمرة أو بهما
ثلاث مرات بهذى الجلسة
وجاز غير ذلك الكلام
كذاك جائز بأن يزادا
والقطب قال أفضل التلبية
وقال بعض ما سوى المأثورلا
ثم يقوم بعد ما يلبى
وإن يكن قد حان وقت فرض
وإن يكن جاء إلى الميقات
فإنه ينتظرن أو يصلا
وإن يكن خاف هنا فيحرم
وقيل والراكب لا يبدأ في

إن كان هذا للصلاة جائى
أو غسلا من بعد ما قد لبس
وكان فوقه ولو قد دنسا
إن شاء من دون صلاة يحرم
سليل زيد الخير المـ^{ها}هر
بلا صلاة عنده أقاما
يمتنع الإحرام للرجال
فيه فما في ذاك بأس لهم
ثوب لإحرام له وأعلى
بماله من فاخر الثياب
لله ركعتين بعد الغسل
بعد صلاته بهذا المقام
لبيك لبيك كما قد يرسم
إن كان قارناً هناك لهما
والمرتان تجزين كالمرة
مثل حنانيك بلا مـ^{لام}
لبيك سعديك لمن أرادا
ما كان مأثورا لهادى الأمة
يجوز بل نتبع ما قد نقلنا
بخيفة وخشية للرب
فليحرم من بعده ويمضى
والوقت غير وقت ما صلاة
وقت الصلاة فليصلى مقبلا
ويمضين بلا صلاة تعلم
إحرامه تلبية في الموقف

أو أنه يركب للبعير
ومحرم لم يأت بالتلبية
لأنها افتتاحه فلا يصح
وذاك كالتكبير للصلاة
وقيل من يجهل للتلبية
وكان بالتكبير قبلاً قد أهل
وتارك تلبية وقد علم
وقد أجاز الشافعي دون ما
وبعضهم رأى على من أحرم ما
وبعضنا يقول إن التلبية
وجاز بالتفويض أيضاً يحرم
كمثل إحرام لأصحابي وما
لما روى أن علياً إذ قدم
وقد أجاز فعله الهادي وقد
ونية الحج معاً والعمرة
وإن يكن يقرن لفظاً ونية
ورفعك الصوت لدى التلبية
إذا علت شرفاً وكلماً
وهكذا إذا هبطت وادياً
وصح رفع الصوت والخفض معاً
وخائف أن يشغل الناس عن
والحيض والنفاس والجنابه
وهكذا وقت طلوع الشمس
ويكره الإسراف في التلبية
كذلك الإلحاح غير مستحب

ويأخذن بعد في المسير
لم يدخلن في الحج لا والعمرة
إحرامه له بحكم متضح
لأنه أول مما قد يأتى
فلم يلب لتمام الحجة
فليهرقن لدم عما فعل
بأمرها فحجه قد انهدم
تلبية ومالك أن يحرم ما
بدون ما تلبية له دماً
ركن فلا جبر لها بالأضحية
كمثل أن يقول اني محرم
عليه بأس في الذى له سما
من يمن أحرم كالهادي الأتم
أشركه في هديه ولم يرد
تجزى عن اللفظ مع القلبية
فإنه أصح عند التلبية
يندب في الحج معاً والعمرة
سارت بك العيس تؤم الحرما
ومثله أن تسمعن مليباً
والخود خفية تلبى بالدعاء
صلاتهم فماله أن يرفعن
لا يمنعن قط من إصابه
كذا الزوال والغروب المسمى
برفع صوته لحد المكتة
لكن له الإكثار أمر قد ندب

وكان أهل طيبة الزهراء
حتى ييح صوتهم بالتلبية
وهي على مرحلة من طيبة
ولا يرد للسلام أو يتم
وماله يرفع بالتلبية
ومثلها منى ويسمعن في
وأنها لهي شعار الحاج
بها إذا استقبله ركبان
يدعى له ويمنعون عنه ما
وينبغي له بأن يجدد
وعقب الصلاة وقت السحر
مع انتباه من منامه فلا
وكل شيء يسمعه من حجر
وكله يلقاه في صحيفته
ولا يدع تلبية حتى يصل
وعند مالك أبي حنيفة
حين يوافي الحرم الذي اعتمر
وهو الذي مال له القطب وقد
ومحرم بالحج يوم عرفه
وذاك قول لعل يرفع
حتى يوافي جمرة بالعقبه
فقيل عند أول الحصة
وخفض صوت للفتاة أفضل
وإن تكن قد رفعت فالقطب لا

لا يبلغون ساحة الروحاء
لبيك ربى بقلوب راجيه
وذاك منسوب إلى الصحابة
تلبية وقيل لا رد لزوم
صوتاً بمسجد بغير مكة
غيرهما من القرى أن يقف
ونسك العمار والحجاج
يدرى فإنها له بيان
يمنع أن يناله من أحرمها
تلبية مع كل حادث بدا
ومع بيان فجره المنتشر
يكون في هذا الزمان غافلاً
يجيبه ومن تراب أو مدر
يوم الجزا فليغتنم لفرسته
مكة إن بعمرة هذا دخل
بأنه يقطع للتلبية
والشافعي قال إن وافى الحجر
صححه وقال هذا المعتمد
يقطعها عند زوال عرفه
أما مع الجمهور ليس يقطع
ويرمين سبعا بها مرتبه
وقيل إن أتم للرميات
من رفعه فالرفع ليس يجمل
يرى عليها فيه بأسا حصلا



صفة الإحرام

أو قارن لحجة وعمره
حج وهاك حكمها مفصلاً
مكة يبقى محرماً ملتزماً
يكون عن إحرامه منفصلاً
في يوم نحره ويقضى إربه
بالمسجد الشريف أن يبي القرب
للركن حينما إليه يقدم
يلزمه هدى لما قد فعلاً
عليه هدى للذى قد كونا
وقيل لا هدى بهذى الصفة
فها هنا الهدى عليه قد لحق
لو أنه لم يسع مهما طاف تم
طاف يصلى ركعتين بعد ذا
بحجة وعمره تـرام
ونال من زمزم ثم جرعا
ثم يقيم محرماً بمكة
حيث يشافى المسجد العالى المحل
إحلاله يكون قد تعيننا
إحرامه بعمره في الأشهر
أهلاً له بعمره تستقبل
حتى إلى البيت العتيق ياتى
يحلق شعراً ويحلى ثماً
والهدى ما عنه له محال

الحج إما مفرد بحجة
أو متمتع بعمره إلى
غمفرد بالحج مهما قدما
ولا يطف بالبيت أو يسع ولا
أو يرمين جمرة بالعقبه
لكنه له يقيم إن أحب
وهكذا أيضاً له يستلم
بلا طواف وإذا طاف فلا
إلا إذا سعى وطاف فهنا
ويفسخ حجه لعمره
إلا إذا سعى وطاف وحلق
والبحر قد ألزمه لذاك دم
وتركه الطواف أولى وإذا
أما القران فهو الإحرام
فإن أتى مكة طاف وسعى
وهذه أعمال تلك العمرة
ولا يطوف وليلب وليصل
إلى صباح النحر ثم ها هنا
وصورة التمتع المشتهر
وهي على نوعين أما الأول
في أشهر الحج من الميقات
ثم يطوف ثم يسعى ثماً
وبعدها حل له الحلال

عشرة في الآي هذا قد رسم
وسبعة في أهله إذا رجع
هناك فليبق مدى أيامه
ويحلقن ويحسل قطعاً
وبعضه يؤخرنه لأمد
ثمت ينشئ الحج في هذا الأمد
أو مسجد الجن بلا ارتياب
يذبحه والأكل منه فليذر
منه كذا للحنفى نقلاً
لغير مكى ومن بها قطن
هدى ولو تمتعاً لن يلزما
سافر عنها في شهوره السرد
فما عليه عندهم من متعة
قال الإمام القطب بعدما ذكر
لم يك مخطئاً بما يأتيه
كذاك إن أفرد أو إن جمعاً
عليه يوماً وكذا إن جمعاً
ثم يحولنها لعمره
مقلد للهدى حين أحرمها
عليه أن يتم حجا قدماً
عن عائش وجابر الخبر الأبر
حوله لعمره من بعد ذا
لظهر ثامن فبالحج يهل
قبيس والأحمر فلينتصب
جاء بعمره وبعدها قعد

وإن يكن لم يجد الهدى يصم
ثلاثة في الحج حكماً قد شرع
وإن يرد يبقى على إحرامه
ثم يطوف بعد ذا ويسعى
وجائر يفعل بعض ما نعد
وليس في ذلك إلا الحج حد
من عامه من أسفل الميزاب
والهدى شاة أو بعير أو بقر
وقد أجاز بعضنا أن يأكلاً
وذلك الهدى الذى هنا زكن
أما هما فلم يكن عليهما
وإن يك المقيم في مكة قد
ثم أتاها محرماً بعمره
إن قصر الصلاة في هذا السفر
من باللزوم يحكم عليه
وجاز للمكى إن تمتعاً
بلا لزوم الهدى إن تمتعاً
الن أن يفرد ذا بحجة
وشرط ذاك أن يكون غير ما
فإن يكن لديه هدى لزماً
ولا يجوز فسخه لما أثر
فيلزم المفرد بالحج إذا
هدى فإن سعى وقد طاف حل
من موضع البطحاء ما بين أبى
وإن يكن قبل شهور الحج قد

حتى قضى في عامه الحج فما
لو أنه لفعل عمرة أتم
لو كان لم يفعل سوى الإحرام
وهكذا معتمر في زمن
أو لمكان نازح وقد رجع
والحسن البصرى قال العمر
وما على معتمر في الأشهر
والقائلون بوجوب العمرة
والحج في عام عقيها يجي
وإن يشا يقدم الحج على
ولادم إن تكن العمرة قد
وما على معتمر في باقى
وداخل بعمره يقولها
والخلف في تحويله لحج إلى
وصحح الجواز مطلقاً وقد
لما رواه جابر قد سأل
أهذه العمرة تختص بنا
قال نعم ذلكم للأبد
وعمر الفاروق قال فعلاً
وفضلوا تمتعاً بالعمرة
وذلك الأفراد فهو أفضل
والقطب قال لا تجب أبداً
إلا الذى فى رمضان اعتما
والخلف فى القارن هل سعيان
أو واحد يجزى وذا هو الأصح

عليه من هدى لذاك لزمنا
فى أشهر الحج وأدى ما لزم
قبل شهور الحج بالتمام
حج وعاد بعده للوطن
فى عامه ذاك لحج وهرع
فى أشهر الحج دم مقرر
ولم يحج من دم معتبر
يجوزون فعلها فى سنة
أو أى عام بعد تلك الحج
عمرته لو بسنين فعلاً
جاءت لغير من له الحج عقد
أشهر حج من دم مهراق
فى أشهر الحج له تحويلها
عمرته فقل لن يحسبوا
قليل يجوز للصحابى فقد
سراقة المختار لما حولا
أم أنها لنا معاً وغيرنا
هذا هو الصحيح دون فند
ذلك مرة وبعد أبطل
يوماً على إفراده بالحجة
من القرآن للذى قد يفعل
لأحد أن يقرن أو يفردا
أو رجب ولم يواف الأشهر
يلزمه كذا طواف ثانى
إذ فعله فى عهد أحمد اتضح

إن طاف يوماً وسعى للعمرة
بعد تمام السعى فوق المروة
بدون نية لحج قدما
شيئاً وينوى بالذى قد فعلا
إحرامه بعمرة تعينا
أشهر حج فهو بالحج الوفي
بعمرة لا حجة إحرامه
فإنما إحرامه تهدما
واحدة يثبت مما عينا
فعمرة تثبت مما رسما
ثم مشى بعد إلى إمامه
جاء وهكذا إذا تكلمنا
فباع أو شري أعاده هنا
في حال أكل مابه ملام
تلبية بدون عذر يقع
واحدة فقط في المقام
عليه أن يهريق بعد ذا دما
تاركها بعد صلاته دما
من أول الإحرام للتمام

وقيل في القارن بالتلبية
ينشئ إحراما لتلك الحجة
ومن أتى الميقات ثم أحرم
أو عمرة ولم يسم جاهلا
إحرامه كالمسلمين فهنا
وإن يكن لم ينو شيئاً وهو في
وإن يكن في غيرها فحكمه
وإن من بحجتين أحرمنا
كذا بعمرتين والبعض هنا
أى إن يكن بعمرتين أحرمنا
ومن يصل ركعتي إحرامه
أو أكل الطعام ثم أحرمنا
ومحرم بثامن ينبغي منى
وألزموه الدم والإحرام
ولا يصح للملبى يقطع
ومن يلبي أول الإحرام
فقد أسأ وبعضهم قد ألزما
وبعضهم شدد حتى ألزما
يؤمر بأيتها على الدوام

مالا يفعله المحرم

تأتيك في النظم على استيفاء
لبس المخيط الاصطياد والرفث
مورس ومثله المزعفر

ويمنع المحرم من أشياء
وهي اتخاذ الطيب إلغاء التفث
والخف ممنوع كذا المعصفر

للرأس والوجه فكله خطا
إذ لم يكن للطيب هذا ينتسب
أو شعر بعانة مستتر
كفارة النزع كما قد تقع
والالتحاف مثل ذاك إن بدا
لم يجد النعل وبالفخ احتذى
يضره ما تحت كعب حصلا
قطع إذ القطع فساد علما
وشرط أن لا يجد النعل هنا
للرأس لو عمداً فلا يخطا
فإنه يلبس للسروال
لفوق ركبة ويلبسه
وبعريش قبة مظلة
وليحذر مع ذاك كل الحذر
بمسه تعمداً لذاك دم
بالثوب من فوق العصي يثال
وصحح الأول أهل الفطنة
جسده ألقى كثوب مثلاً
لأنما الإحرام فيه عينا
دماً وبالمورس المعصفر
والحمل فوق الرأس مثل الزاد
يدا على الرأس لحر نزل
بجهة من اشتداد الرضا
فويق ثوب من نبات يجد
شيئاً ولا يستره باللباس

وهكذا مطوق كذا الغطا
وبعضهم أجاز ريحان العرب
وإن يطله شاربه أو ظفر
فإنه ينزعه ويدفع
ولا يضر بالمخيطة الارتدا
ويلبس المحرم نعلاً وإذا
يقطعه من أسفل الكعب ولا
وقد أجزى لبسه بدون ما
ولا يصح دون قطع عندنا
وقيل لأبس إذا ما غطى
ومن إزاراً لم يجد في الحال
وقبل لا وقيل يفتقنه
وجوز استظلاله بخيمة
ومثل ثوب بعضى وشجر
من مسه رأساً ووجهاً ولزم
وقيل لايجوز الاستظلال
كذلك لايجوز بالمظلة
وما على المحرم بأس إن على
من غير أن يغطي الرأس هنا
وألزموا باللبس للمزعفر
وجائز توسد الوساد
وقد أجاز قومنا أن يجمعلا
وعاجز عن أن يمس الأرض
فجائز له يقال يسجد
وقيل لا يحمل فوق الرأس

وقيل لا بأس بحمل الراس
وقد مضى أن ليس من بأس متى
إلا إذا ما كان غطى الأكثر
وورد الترخيص في تغطية
كذلك أيضاً للغبار ولما
والوجه من رأس الفتى فيلزم
إلا إذا كان لنتن ستر
وقال جابر أبو الشعثاء لا
من عينه للذقن أما الحاجب
والعنق لباأس به إن ستر
وتحرم المرأة في الوجه فلا
ولا يشد محرم على الجسد
ولو بخيط لا ولا يحترم
ولو بخيط يعقده على
وإن يكن لغير ذاك احتزما
وعندنا لا يعقدن عليه
قال فتى لجابر إزارى
ويمنعن بالسيف من تقلد
ورخصوا في شدة للنفقة
أو عضد أو غيره مما يلى
وسير الهيمان جائز بأن
وبعضهم كره أن يشدا
وإن يكن يجعل هذا في الذكر
ففدية واحدة فيه إلى
إلا إذا ما كان كيساً يدخل

لأنه ليس من اللباس
غطى لرأسه ولو عمداً أتى
فذلك الأكثر لن يغتفر
أنف لأجل نتن ولحية
كمثله من كل مؤذ الماء
بستره وستر بعضه دم
أو ضرر فليس من بأس يرى
بأس إذا ما منه غطى الأسفلا
فصاعداً من رأسه قد يحسب
لأنه ليس من الرأس يرى
تستره والكف خلف حصلا
ولو على أصبعه فلا يجد
وقد أجاز الاحتزام لهم
بطن وحبل إن أراد العملا
ففدية فيه عليه لزما
ثوباً وبعض جائز لديه
ينحل قال اعقده للأستار
وخائف يمسك ذاك في اليد
في حقوه أو صدره قصد التعة
لجلده للحفظ والتحفل
يجعله في ثقبه ويربطن
عليه لوهميانه إن سدا
عصابة لأجل بول إن قطر
إحلاله شاة وبعض قال لا
في ذاك أو خريطة يستعمل

وخرقة يجعل فيها الذكرا
وهكذا لا بأس باحتبائه
ولا بس عمداً لما عنه نهى
وإن نسي فليتز عنه إذا
وما عليه فدية إلا إذا
وإن بنسيان إلى الليل ترك
كذلك إن خلاه من ليل إلى
فإن يكن مثل قميص شقه
يرمي به من أسفل لا من عل
وفدية واحدة إن لبسها
لأن كله مخيط وقعا
وإن يكن لباسه تعددا
ومن يكن متجرحا بمديية
وجعل الحنا بها فإن غدا
وإن يكن فيه جراح كثر
وإن يك الثوب على الرأس وقع
بنزعة وضحت الصلاة له
ولا بس القميص كالعمامة
فإنه في الذكر هذا قد أتى
ففدية إن كان للرأس حلق
فعاصب الرأس منى تسقما
واحدة ولو مراراً فعلا
كنزعه لحالة الصلاة
وإن يك المحل قد يؤثر
وقال بعض إنه يصدق

مع نومه فما بها بأس نرى
بالثوب كالإزار أو ردائه
دم ولو ينزعه من حينه
يذكره ثم ليلب عند ذا
حلاه بعد ذكره لم ينبذا
لو بعد عصر قدم فيه سفك
صباحه فيه دم قد جعل
إن عسر الإخراج ثم عقه
كيلا يغطي رأسه إن يفعل
خفاً وسروالا قميصاً واسا
كما إذا المطوقات جمعاً
أوقاته فكل لبسة فدا
فلف خرقة على الجراحة
جرحاً يسيراً ليس فيه من فدا
فإن فيه فدية تقرراً
حال الصلاة حين قام أو ركع
أولا ففدية عليه حاصله
لأجل عذر يرجع بالفدية
من كان منكم مريضاً ثبتاً
وما كمثل الحلق بالحلق لحق
جاز وفدية عليه لزمها
وينزعن لضرر قد حصل
ورده من بعد ذا المقيات
في محرم فما عليه ضرر
عن فعله لو يسير ينفق

وإن يكن بطيبه يكتحل
وليست المرأة في الإحرام
إذ تلبس لبس حل مطلقا
وتعقدن ما تشاؤنه على
وتلبس الخف ولا تغطى
وجائز أن ترخي الثوب على
وما عليها فدية لو نالا
والسدل كان من مخافة الضرر
ومالها تلبس خزا أو ذهب
فذاك ممنوع ولو بالثوب حل
وما بقى ريح ولو بقى الأثر
بأن مس الطيب لا فدية له
والشم للريحان مكروه كذا
وهكذا تعليقه ولا ضرر
وواجب رائحة الطيب ولم
وإن يك استنشقه فيلزم
والدهن لأبس به وإن غدا
فما له يشمه قط ولا
وإن أتى ذلك بالتعمد
ويغسل الطيب إذا ما وقع
وإن يكن خلاه بعد علمه
وحمله للبيع جائز ولا
وإن يكن أساغه في شربه
فما عليه فيه بأس وإذا
وإن يكن داوى جراحا بدوا

فها هنا صدقة قد تبذل
مثل الرجال في كلا الأحكام
ولو مخطا كان أو مطوقا
جسدها وثوب إحرام حلا
لوجهها ببرقع أو مرط
وجه إذا كان له لم ينالا
بدون عمد وجهها إذ شالا
كالحر أو من خوف فتنة النظر
والطيب لا تقربه بل تجتنب
ولا يضر إن بكثرة غسل
وقيد حكي القطب مقالا في الأثر
بل إنها تكون مهما استعمله
للياسمين الورد والمس إذا
فيما يصيبه إذا مس الحجر
يستشققها ما عليه فيه دم
عليه باستنشاقه ذاك دم
بالطيب مخلوطا فعنه فابعدا
يلتذ بالريح الذى فيه حلا
فإنه يلزمه أن يفتدى
بثوبه أو جسمه ولينزعا
ففدية تلزمه في حكمه
يمسه إلا على قول خلا
بدون قصد وتلذذ به
أساغه في أكله فمثل ذا
وفيه طيب قدم فيه استوى

وقيل إن يحرم لا يقرب
 وقيل يوم واحد وقد نقل
 ولا يجوز قط أن ينالـه
 كذا لا يقيه حين يحرم
 ولا يجوز عندنا التطيب
 وقد أجازـه مع الإحرام
 والشافعي وكذلك حـلـا
 ونقلوا عن ابني الزبير
 واللبس للمنهى عنه كالذهب
 للمنهى في الاحرام عن ترين
 لو خاتماً وألزموه للدم
 لو كان مكروهاً وإن كان ذهب
 ولتنزع عن حليها إن لم تخف
 وإن تخف كسراً فنتقيه ولا
 وليس للنساء ولا الرجال
 والكحل فيه رخصة لو لرجل
 لو كان مخلوطاً بنزروت
 بغير طيب وإذا تكحلت
 فالدم لازم عليها لو غدا
 وليس في النسيان من تلزيم
 وليس للمحرم إلقاء التفث
 كقص شارب وحلق ما ستر
 فإن يزد فوق الذي قد حددا
 والقطب قال لا غدا إذ فعلا
 ويحلقن ما حوالى الشجة

طيباً بثوبه فذاك يندب
 هذا لنا القطب عن البحر الأجل
 من قبل أن يحرم كي يبقى له
 بدون ما غسل وإلا فـدم
 في حالة الإحرام هذا المذهب
 أبو حنيفة بلا مـلام
 إبقاء ما من قبله قد حصل
 جـوازـه في خبر مأثور
 والخز لو خـوداً دم فيه وجب
 وعن لباس الحلى والمستحسن
 إن بسوى الخاتم لا بالخاتم
 ولو لخود فدم فيه وجب
 في نزعـه كسراً لـه ولا تلف
 يلزمها دم لما قد حصل
 ترين لو كان باكتحال
 بأثمـد لوجع بالعين حل
 هناك أو بالصبر المفتوت
 بأثمـد وفيه طيباً جعلت
 لوجع في العين منها قد بدا
 ويلزم الجاهل للتحريم
 ولا زوال وسخ فيه حدث
 وننف إبط وكتقايم الظفر
 من قدر أزاله ثم اغتدى
 شيئاً عليه لازم أن يفعل
 ثم يداوى ويجى بالفدية

وماله أن يغسلان للرأس
وذلك المنع لأجل الحوطة
أو يقتلن قملاً وجاز مطلقاً
وهو مقال صحيحنا وجابر
وماله يرجل الرأس ولا
وناتف لشعرة وقاطع
يلزمه الإطعام للمسكين
وفي ثلاثة فما فوق دم
من قبل تكفير فعن بعض الأول
وبعضهم قال لكل يوم
والراجح الأول وهو قد ذكر
ولا مس لرأسه أو لحيته
ولم يجد مساً له فلا حرج
وقيل لأبأس بقطع الظفر
وحلقه ممتنع ويلزم
وجوزوا له احتطايًا وكذا
وهكذا القيام في ضيعته
وليتق النار ومهما لهبت
وإن يك اضطر لممنوع كما
بفعله ويفتدى كمن بلى
وهكذا قمل برأس قد أذى
ثلاثة من عدد الأيام
يطعم ستة وبعض البصرا
وقال بعض العلماء عشرة
لكل شخص منهم مدان أو

إلا لمثل الحيض والنفاس
كيلا يزيل منه مثل شعرة
لجنب وغيره تحققاً
ونجل عباس الخبير الماهر
يسرحن لحيته أو ينشلاً
لو كان من أطرافها ذا واقع
وفي اثنتين طعم مسكينين
والخلف إن أعاد نتفاً يعلم
واحدة تجزى لكل ما فعل
كفارة فليرجعن باليوم
للشيخ عمروس وكالشعر الظفر
فحز شعر ميت من قبضته
عليه فيه إن بلا عمد خرج
ولا بقطع شارب أن يكبر
عليه مهما يحلقنه دم
شد حمولة وعقد بعد ذا
كالخبز والطبخ لدى حاجته
لشعره فلافتداً فيه ثبت
أن يحزمن عنقاً له سما
بسهر في خرسه فليفصل
يحلقه ثم يصوم بعد ذا
أو أنه يجيء بالإطعام
ثلاثة من المساكين يرى
يطعم لا أقل مما ذكره
بذبح في مكة شاة قد رأوا

أما الصيام وكذا الإطعام
وقال بعض كله بمكة
بأنما الإطعام فيها يوقع
وقد روى بعض بأنه خرج
وقد أذاه القمل قال المصطفى
أو أطعمن ستة مدان
أو اذبحن شاة غائياً تفعل
ومن أراد ينزلن من محمل
فإن ذاك خطأ وفي الدم
ومن يكن أدمى لشخص بخطا
وحاطب وكاسر شيئاً ومن
فسال من مواضع منه الدم
وقيل ما عليه في ذاك دم
وخامش لجأده بالظفر
والخمشتان فيه مسكينان
فمن أراد أن يحك الجسد
وإن يكن لحكه قد انقطع
وكل ما احتاج إليه من عمل
فلا عليه كخياطة وله
ويقلعن الضرس إن أذاه
وإن تلاقى محرمان فصرع
فما به بأس ولو أدمى وإن
فانساخت جلده أو انقلع
وإن تصبه شوكة فنفقشها
فلا عليه وإذا الرجل عصر

فحيثما شاء ولا ملام
وجاء عن بعض من الأئمة
والصوم حيث شاء لا يمنع
كعب بن عجرة مع الهادي لحج
أحلق وصم ثلاثة على الوفا
لكل مسكين بلا توانى
من ذاك أجزاك حديث ينقل
فانجرح يده مهمما ينزل
خلف وفي العمدة دم فالتزم
فالأرش أما الدم عنه سقطا
وطيء لشوك أو حديد حين عن
بخطأ فواحد قد حكموا
والدم في العمدة عليه يلزم
يطعم مسكيناً لهذا الأثر
لو ناسيا كذا يطعمان
فبيديه لا بظفر حردا
شعر فلا عليه فيما قد صنع
فقاله من ذاك جرح متصل
بأن يداوى جرحه ويغسله
وفدية تلزم إن أتاه
كلاهما أو واحد لما سدد
حك على مثل جدار للبدن
شعر فمسكين إذا عمداً وقع
مكانها ففاض دم وغشها
ففدية إذا له الدم انفجر

من قبل ذلك العصر شيء حتما
ما كان فيها داخلا فلا حرج
ففاض منه الدم لما اختلطا
أو أصبعا لاضرر في فعله
فما عليه فيه بشيء قد وجب
أو جلدة من رجله أو ظفرا
زوجته بالآي والاجتماع
هو الجماع مع فتى الخطاب
ما بينهن بالكنى ونشرة
الرفث التصريح بالجماع
بالحج أو بعمرة الإسلام
ألزم بالنسيان في هذا دما
وإن بنسيان إليه ساعى
إن استطاع عند ذلك بدله
في أمره من عرفات مسرعا
ونحوها قبل الغروب يقدم
والهدى طراً لازم في العاجل
ثم يعيده بعام تالى
ورخصة في الشاة أيضاً تذكر
في فرجها قبل وقوف عرفه
قبل الطواف مفسد بمكة
بغير عمد فخلافاً رفعا
أن يرمين الجمرات الأولى
ثم القضاء من قابل محتم
وعند مالك بلا تنازع

وما عليه إن يكن قد أدمى
وناقش لقرحه حتى خرج
وهكذا إن كان قد تمخطا
وجارح لسانه مع أكله
وكل ما ليس له فيه سبب
كعشرة إذا أزال شعرا
ويمنع المحرم من جماع
فالرفث المذكور في الكتاب
وقيل تعريض به وذكره
والبحر قال وهو حبر واعى
وإنه لمبطل الإحرام
عمداً ونسياناً وقطب العلما
فمبطل الإحرام بالجماع
يلزمه من عامه أن يبذله
ولو بأن يخرج حين وقع
لحرم دان ومنه يحرم
وإن يفته فليعد من قابل
وقيل بل يتمه في الحال
والهدى إما إبل أو بقرة
واتفقوا أن غيوب الحشفه
يفسد للحج كذا للعمرة
وذلك بالعمد ومهما وقع
وإن يكن بعد الوقوف قبلا
فالحج فاسد وهدى يلزم
وذلك عندنا وعند الشافعى

والحنفى قال حجه يتم وإن يكن جامع بعد ما رمى فحجه يفسد عند ابن عمر ومفسد لحجة التطوع فالهذى والقضاء عند الأكثر والوطء فى الحج فلا يحرم فقد روى الفاروق عن خير البشر ويلزم الهدى وحج يلزم وليس للمحرم أن يعبت قط وماله تلذذ بنظرة ولا يقبلها ولا يمس ما فإن لشيء منه قد تقدما فليذبحن شاة بمكة وقد إلا إذا أنزل فالإحرام والدم قيل لازم بما غدا ولم يكن يفسد بالإنزال والخلف فى تزوج المحرم قد وصح الجواز فيه لخبر تزوج النبى وهو محرم فجاء عن ميمونة فيما ورد وهكذا يرفع عن عثمانا وسوف يأتى ذكر هذى المسألة وألزموا بكل فسق بين وبكبير وجدال ينتسب إطعام مسكين ومهما غضبا

لكنما عليه هذى قد لزم وقبل أن يطوف ما قد لزما وقد أخذنا بالذى له ذكر بالوطء أو بغير وطء موقع وقيل لا ولا قضاء يعترى زوجته خلفا لمن قد زعموا بأنها لا تحرم بما ذكر عليهما من قابل محتتم بما نهى عنه فإنه غلط وإن لزوجة أو السرية قد كان تحت ثوبها تكتما ولم يكن عن ذلكم محتشما كفى وتم حجه ولا يعد لأجل ذا عراه الانهدام يحرك القضيب إن تعمدا بغير ما وطء على مقال جاء وتزويج وخطبة ورد يرويه خبر الأمة الطهر الأبر ميمونة وفيه قول لهم بأنه كان حلالا إذ عقد بأنه أيضا حلالا كانا فى عقد تزويج النساء مطولة لو أنه كان سباب مؤمن فى باطل إذا نشأ عنه غضب فى جدل أو غيره قد أغضبا

يلزم لو في الحق ذا المراء
لغيره أو وحده قد غضباً
شاة بمكة لذاك تطعم
وإن أراد فليصم لسنة
شخص من الشعير صاع قد جعل
براً فأنصف الصاع منه يكفين
مجادلا لا يلزمه الفدا
إلا إذا أبدى لذاك سبباً
لو غضب من الجدل ما بدا
بالفرض فالنفل كذاك يحكم
ومن تمتع ومن فداء
كمتعة التنعيم في الصوم الأتم

فهاهنا دمان والفدا
وقيل من جادل حتى أغضباً
فكل واحد عليه يلزم
تفرقن في فقراء مكة
في العشر أو أطعم ستة لكل
ومثله من ذرة وإن يكن
واستظهر القطب بأن من غدا
لو من جدال غيره قد غضباً
وقيل بالجدال يلزم الفدا
وكل ما يمنع منه محرم
وكل ما يلزم من جزاء
في الفرض فالنفل كذلك قد لزم

منع المحرم من الصيد

كذلك المحل منعاً قد حتم
وأكله ولو محل قد قهر
يجوز للمحرم منه يأكل
يدفع ما أساغ منه بالقيم
ورخصوا في غيرها من بقعة
وصيد ماء العين ثم البير
لو أنه كان بدلو وجدا
بنفسه وبعد منه أكلا
ثم جزاء الصيد حسبما جعل
بالأكل أو بالضرب أو ما يأكله

ويمنع المحرم من صيد الحرم
ويمنعن من اصطیاد صید بر
لو صاده المحل من حل فلا
وأكل من صيد غيره لزم
يجعله في فقراء مكة
وحل صيد البحر والغدير
وكل صيد في مياه قد غدا
وإن من كان لصيد قتلاً
تلتزمه قيمة ما منه أكل
حرم صيد البرأى تناوله

فالصيد معناه هنا المصطاد
فليكن المنوع قتله هنا
فما على آكله هنا جزا
ودل للأول ما قد وردا
أهدى له حمار وحش محرما
وقال للذى له قد أهدي
إلا لأننا الآن محرمونا
وقيل إن صاد المحل وذبح
وذاك قول قد روى عن عمرا
ومالك والثشافعى قالا
وهذه الأقوال فرعت على
والخلف في المضطر قيل يأخذ
وقيل بل يأكل صيد الحرم
وداخل في الحرم السعيد
فإنه يدفعه وقيل لا
فأكل من لحم صيد الحل
وجاز للمحرم يأكل العسل
ويذبح الشاة معاً والإبلا
ويأكلن ما شاء من لحوم
أما الذى يكون برياً فما
كذلك المفكرون أما السالحفا
فإنه فيه الفدا لو صاده
وقاتل للصيد لو كان خطأ
فإنه يلزمه الجزاء
وجاء أيضاً أن من قد أخرجنا

وقيل بل معناه الاصطياد
وما لصيده يكون مؤذنا
إن لم يكن قد صاده وأحرزا
أن النبی الهاشمی أحمددا
فرد لأهله تكـرماً
إننا اليك لم نرد المهدي
كذلك بعض منهم يروونا
فأكله للمحرمين قد يصح
وعن أبى حنيفة قد أثرا
إن لم يصدله يكن حلالا
خلافهم في الصيد حسبما خلا
من ميتة والصيد عنه يتبذ
وبالجزا من بعد فليلتزم
وكان في يديه لحم صيد
وذاك مبنى على قول خلا
يلزمه الجزاء عند الفعل
ولو فراخه به كان حصل
لحاجة والبقر المذلا
منها فما في ذلك من تحریم
يحل منه فهو مثل طير ما
وكل ما في الأرض والماء طفا
من لجة البحر متى أراده
ومن أشار نحوه فأسقطا
فيه وما عن ذلكم نجاء
من حرم صيد الحل أزجنا

حكومة العدلين فيه فصلا
صيدا بلا عمد لما قد نزل
قيل الجزاء فيه ولو لم بعنمد
صيداً جزاء واحد إذ فعلا
فجاءه الآخر ثم أعطيه
إن لم يكونا اجتمعاً كما مضى

فإنه يـردده وإلا
ولا جزاء لازماً من قتل
من قتل الصيد تعمداً وقد
ويلزم الاثنين مهما قتل
وإن أتاه واحد فضره
فكل واحد جزاء فرضاً

ما يجوز للمحرم فعله

لو أنه قد كان في أرض الحرم
بعضهم وهو الصحيح المتبع
قول الجواز وهو شاة جمعلاً
وكان محرماً ولما يعلم
من قال بالأول بالذى حصل
من أنه أعطى الفدا في الحال
يخبرهم إذ علموا الحكم الأتم
فكيف باحتجام من يحتجم
لو كان قد أخبرهم أن لا فدا
ثلاث شعرات فما منها رقى
والشعرتان اثنان أيضاً ثبتا
حداءة كلباً عقوراً سبعا
بعض إذا جاء لضر طردا
بطرده فلا جزاء فيه حل
فيه دم لمن إليه ساعى
لو أنه في حرم ينال

وجائز لمحرم أن يحتجم
وليس فيه من جزاء ومنع
وألزموا به دماً ولو على
وقد روى أن النبي احتجماً
بأنه أعطى الجزاء واستدل
واعترض الجواز باحتمال
وأنهم لم يعلموا به ولم
إذ الجزاء بالشعر شيء يلزم
وإنما يكون حجة بدا
والدم لازم إذا ما حلقها
وإن في الشعرة مسكيناً أتى
ويقتل المحرم سبعا أفعى
وعقرباً فاراً غراباً ولدى
بدون قصد قتله وإن قتل
وقتله إن كان دون داعى
وكل مؤذ قتله حلال

ولو ذباباً أو بعوضاً لسما
وقيل إن ذاك ليس يقتل
وكل ما ذكرت قيل إن بدا
وإن تكن قتله ابتداء
إلا الذي يعرف بالأذية
فاقتله في الحال ولو لم تخف
واقتل من السباع ما قد قاتلك
وبعضهم أجاز قتل الكلب
وجاز للمحرم بدهن الجمل
وما له يقتله وإن قتل
وجائز لمحرم أن يدهنها
وغمسه للرأس حال الغسل
وإن يكن لذاك يوماً فعلا
وغسله للرأس أو للبدن
وما له يدلك عند غسله
ورخصوا في الأكل من أشجار
وجوزوا نزع السنا المكي
والحطب اليابس لا بأس به
والعود إن سواك ينزعه فلا
ولا يجوز للذي قد نزعا
وقيل إن كان بلا عمد فله
والرعى للأشجار مكروه فمن
ولا يضر حافراً قطع شجر
إن كان قد صادفه في الحفر

كالبق والزنبور والذر معا
كالنمل والبرغوث بل يمهل
منه أذى فاقتله وما فيه غدا
بلا أذى فالتزم الجزاء
والضرر الكبير مثل الحية
منه ولم يؤذ ولا تستنكف
من الوحوش والطيور دون شك
والذئب لو عنك أتى بجانب
بقطران والقراد فليزل
فلقمه ولو خطا ذاك فعل
شقوق رجله ووجهه هنا
يكره كيلا يقتلن للقمل
فلاحتياط يطعمن شيئاً حلا
بالماء لا بأس به في موطن
لرأسه مخافة من قتله
توكل كالنبات في الصحارى
بدون قطع عرقه الأصلي
والتمر الساقط فوق تربه
بأس إذا أخذته ولو غلا
له بعمد قط أن ينتفعما
ينتفعن به وأن يستعمله
يرع فمعروفاً لذاك يصنعن
كان صغيراً لو من الأصل عقر
لا أن يقصه بعمد يجرى

دخول مكة والطواف

أن يدخل الأبطح من ثنية
عن الطريق نحوها إذ دخلا
كذا الرسول يفعلن حين حج
من أى موضع كذاك إن خرج
باب السلام فهناك القطع حل
للحجر الأسود ثم يلتزم
للبيت فالقطع هناك حددا
إن قابل الباب بأى وقت
ثلاث مرات هنا وليذكر
باب بنى شيبه فهو ما يسن
يمسحه بيده اليمين
من تحته أو جانب لا يرتفع
إن شاء تقبيل له لحرمة
ثم ليكبر بثلاث حالا
بحيث لا يصيب شخصاً بضر
ثم يدعو بالدعاء الكافي
للمؤمنين بالذى تسنى
يصلين وآله ومن قفا
مقدار ما لا يبصر الباب الأغر
بعد ثلاثا عند ركن الحجر
وداعياً مهلاً مستغفراً
فى كل مرة وقبل واغتم
فقف حياءه إذن وكبر

يسن للقادم نحو مكة
تدعى كداء فالرسول عدلا
ومن كدى يخرجن إذا خرج
وداخل من غير ذافلا حرج
يدخلها ملبياً حتى يصل
وقيل لا يقطع حتى يستلم
وقال بعض إنه ان شاهدا
ويندب استقباله للبيت
وعند ذاك الحال فايكبر
ويدعون وبعده يدخل من
ثم يجى للحجر الثمين
إن يك للمسح هناك يستطع
كذاك لا يعلوه قط بفمه
وما يشا من الدعاء قالا
ثم ليقف مقابلاً ذاك الحجر
لو كان خارجاً من المطاف
يدعو لنفسه ويدعوننا
ثم على الهادى الأمين المصطفى
فإن يشا الطواف لاذ بالحجر
وخذ إلى اليمين ثم كبر
ودر على البيت العتيق ذاكر
سبعة أشواط وللركن استلم
ولا تراحم فإذا لم تقدر

واستلم الركن اليماني أيضا
قراءة القرآن في الطواف
وقال بعض إنها لأفضل
وليس في الإسراع من تكويه
والأكل والشراب ليس ينقض
وعبث لكن ما كان ذكر
وقد أتى في خبر قد أثرا
كان تحصى في الطواف لبنا
وطائف بلا وضوء أو جنب
طوافه لأجل ذا منه دم
وألزمه أن يعبد الحجا
ولا وقوف حالة الطواف
وبعضهم يقول عند الباب
ومن وراء الحجر الحطيم
وأن من يطوف من داخله
ولا طواف دون ما طهور
وإن عليه ينتقض تطهرا
إلا لقيء خدش رعاف
فايتوضا ثم يأتي الباقي
وبعد سبعة أتى كمالا
خلف مقام لأبيننا الأرشد
أو أي موضع يكون في الحرم
وينبغي بأن تكون الأولى
والركعة الأخرى عقيب الحمد
والفرض عن ركعتي الطواف

وقيل لكل استلام يقضى
كرها بعض من الأسلاف
وبعضنا كره جهرا تفعل
وسائر الأذكار أولى فيه
طوافه وضحك إذ يعرض
يكره في الطواف فعله فذر
أن النبي المصطفى المطهرا
وعمر ماء وكل دوننا
وكل شيء في الصلاة مجتنب
فإن أحل الهدى فيه يلزم
وعمرة والحج ثم التجا
وذاك عن بعض من الأسلاف
وقوفه كذا مع الميزاب
يطوف بالإجلال والتعظيم
طوافه منهدم من أصله
فالطهر شرط ذلك المذكور
وطاف مرة طوافاً آخر
فعندها يبنى على الطواف
له من الأشواط باتفاق
يصلين الركعتين حالاً
أو حيثما أمكنه في المسجد
فكله لها مكان محترم
بالكافرون والمثاني تتلى
يقول هو الله ثلاثا يبيدي
إذا أتى بعد التمام كافي

فإن أقيم الفرض قبل أن يتم
ثم صلى الفرض ثم بينى
وقيل إن الفرض لا يكفيه
وتارك للركعتين يلزم
وإن بين البيت والمقام لا
ومثل ذا من كل جانب قدر
وإن بين البيت والمقام
ثم الطواف من وراء زمزم
ومن يصل الركعتين بعدما
يجوز عند البعض والمشهور
فإن يكن صلاهما أعاد من
أو مغرب وفي الغروب تمنع
وبعد أن للركعتين صلى
يأتى إلى زمزم منها يشرب
ويمسح الذراع والوجه ومن
لأن ما فى الحوض كالمستعمل
ويدعون هاهنا بما حضر
ويدعون بما يشاء حباً له
وذا هو الملتزم الذى ذكر
ويلصقن البطن بالجدار
ويوصلن يده للعتبة
وقيل يستحب مرة كما
وبين ركن اليمين الموجود
هناك موضع بقدر الملتزم
فينبغى لطائف إتيانه

طوافه فليقطع الطواف ثم
على طوافه وليس يثنى
إلا إذا طاف لنفل فيه
عليه فى تركهما ذاك دم
تصل لا فرضاً ولا تنفلاً
عشرة أذرع بذاجاء الخبر
قبور أنبيائنا الكرام
لم يجز إلا لزحام أعظم
صلى لعصر أو لفجر علما
بأنه ممتنع محجور
بعد طلوع شمسه فليركعن
وفى توسط وحين تطلع
خلف المقام وأتم الفعل
ماء وفوق الرأس شيئاً يسكب
دلولها فالمسح أولى إن يكن
ولا يكن مزاحماً فى المحفل
وبعد يأتى إلى ركن الحجر
ولا يطيل هاهنا مقالاً
ما بين بابها وما بين الحجر
ويتعلقن بالأستار
وكرهوا دخوله للكعبة
قد فعل الهادى لنا من العمى
وبابه ذلكم المسدد
والمستجار اسمه الذى رسم
لأنه مما يحل شأنه

وعنده كذاك ينبغي الدعاء
والأصل للطواف لما قال جل
لقولهم أتجعلن المفسدا
إني لما لا تطعمون أعلم
فلجئوا بالعرش ضارعينا
فأنزل الرحمي عليهم ووضع
على أساطين يقال أربعة
واسمه الضراح في المأثور
فأمر الملائك الكراما
يدخله في كل يوم وردا
وكل فرد لا يعود أبدا
وبعد ذا أمرهم في الأرض
وذا هو الكعبة ثم أمرا
من ملك والجن ثم من وجد
بأن يطوفوه ولما حجا
ثالث له ملائك السلام
وجعل الطواف من أركان
والسنة الزهراء بينت لنا
فمن يطف أقل منها ويحل
فحجه يفسد فيما نجد
وضائف بزائد عن سبعة
وراح في التغير ألزمه دما
وجائز عد الطواف يحسب
وإن يكن قبل الخروج منه شك
وتارك طوافه لا حج له

فادع هنا وأكثر التضرعا
للملا الأعلى جوابا قد حصل
فيها وسافك الدما تعمدا
ظنوا هناك غضبا عليهم
لربهم جل وخائفينا
من تحت ذاك العرش بيتا مرتفع
وكان من زبرجد قد وضعه
ويعرفن ببيته المعمور
بأن يطوفوا حوله قسياما
سبعون ألف ملك طول المدى
منهم إليه هكذا قد وردا
يينون مثل طوله والعرض
من كان في الأرض ومن فيها ذرا
من بعد ذا من آدم ومن ولد
آدم بعد ذلكم وعجا
قبلك طفناه بألفي عام
حج وعمرة على الإنسان
بأنه سبعة أشواط هنا
ثم يصيب للنسا متى عجل
وهكذا العمرة أيضا تفسد
ولم يرد به خلاف السنة
وذاك في زيارة تحتما
بأصبع وغيرها لا يذهب
بنى على يقينه حيث سلك
لو حجه قد كان نفلا فعله

والاستلام سنة وقد أثر
كذا مع الركنين والميزاب
كالس للحديد حين يقبض
غير الطواف ودخول المسجد
والنفساء مثلها بلا مرا
تفعله طراً ولا تلام
إلا بما لا بد منه من مهم
كم طاف من شوط وكما باقى
وقيل إن خاف هلاكاً يثب
بدنيوى فى طواف لهم
والرد فرض دون ما كلام
لمثل قىء ورعاف حـ
يلزمه استئناف إذا اندرج
فويق أعواد هناك تجعل
صح عن المختار هذا بسند
يعيده وقيل بل دم يجب
والمصح فى مقال أهل الفكر
وفى الذى يروى لنا عن عمرا
بل بعد مغرب وحين تطلع
إن كان هاهنا الطواف آتى
أو وسط فإنها تمتنع
يمنع عندنا بلا خلاف
بأن ذاك سنة تحتـم
من تلكم الأشواط عند القائل
لا نسخ لكن حكمه قد زالا

وسن إبراهيم بداء بالحجر
كذا الدعا يسن عند الباب
وناقض الصلاة ليس ينقض
وتفعل الحائض دون غـ
فذاك لا يكون حتى تطهرا
فالسعى والوقوف والإحرام
وحالة الطواف يكره الكلم
وذاك كالسـؤال للرفاق
ويستريح إن عى ويشرب
ولا يجوز عندنا التكلم
ورخصوا فى الرد للسلام
ويمنع الخروج منه إلا
ومن يكن بدون عذر قد خرج
وعاجز عن الطواف يحمل
وجاز أن يطوف راكباً وقد
وقادر على الطواف إن ركب
وجائز يطوف بعد العصر
وذاك قول أصحابنا الشـم الذرى
لكنه فى الحال ليس يركع
وجوزوا الإتيان بالصلاة
لا حيثما تغرب أو ما تطلع
والرمل المذكور فى الطواف
وأكثر المخالفين يزعم
وذاك فى الثلاثة الأوائل
وقيل منسوخ وبعض قالوا

فالمصطفى أوقعه لينظروا
أن النبي غير مجهود كما
فعله لعلة وزالا
وليس ذا نسخا ولكن مطلق
واستحسن الجمهور للأصابع
ويكره الطواف بالأخفاف

من كان من أهل الضلال حضرا
قد زعموا ولا أصحاب الكرما
إذ زالت العلة واستحالا
ترك فقول النسخ لا يتفق
لأنه يعين للإسراع
في قول من مضى من الأسلاف

السعى

السعى ما بين الصفا والمروة
فتارك للسعى حجه يتم
وقيل إن السعى مفروض فلا
قال بذاك مالك وأحمد
وقيل نفل لا فساد يلزم
لقوله جل فمن تطوعا
يخرج من باب الصفا إليه من
ومن يكن من غير ذاك يخرج
فيصعدن فوق الصفا والمروة
بلا زيادة وقيل يصعد
وعاجز يقوم في أصل الصفا
ثم ليكبر سبع تكبيرات
وبعدها من الصفا ينحدر
وإن أتى المسيل فليهرول
وإن بلغت إلى المروة
وأمش إليها وأفعلن كمثلما

يسن عندنا وأهل الكوفة
لكنه يلزمه بهريق دم
حج لمن للسعى كان أهلا
وعائش والشافعي الأمجد
بتركه تعمدا ولا دم
عن أنس وابن الزبير رفعا
مقابل الركن غذا مما يسن
أخطا وما عليه فيه حرج
بقدر ما يقابلن للكعبة
فويق خمس درجات يقعد
وهكذا في مروة إن ضعفا
وما يشا من الدعاء يأتى
قصدا إلى المروة وهو يذكر
هناك بين العلمين فافعل
فهاهنا أمسك عن الهولة
فعلته على الصفا متمما

على الذى أنشأنا وكـونا
تقوم لا تصعد من فوقهما
فى كل شوط مثلما فى الأول
حتى تتم سبعة مكمله
رجعت فالرجوع شوط مثل ذا
من الصفا إلى الصفا شوطا يعد
ويختمن بمروة إلى الوفا
يعيده بعد طواف أوقعا
يعيد فالهدى عليه لزما
أو عمرة أخرى له يأتيها
فقال بعض يقطعنه قطعاً
إلى التمام فليقم للفرض
فلينحدر من فوق تلك المروة
وليأخذن من شارب والظفر
وانحل من عمرته متمماً
من حرم والصيد منه فليذر
إحلاله من بعد رمى الجمرة
والحلق والتقصير للمقصر
يسن لا لسرية الحجال
دم لتركه عليه كانا
بدنة والبدون لا يجزيه
بينهما يسرع باستعجال
فما عليه فيه من دم غدا
ومالها أن ترمين ولا تشط
وعد تاركاً لفضل يعلم

من القيام والدعا والثنا
أما النساء فهى فى أصلهما
ثم إلى الصفا تعود وافعل
من القيام والدعا والهروله
فتحسب المسير شوطاً وإذا
هذا هو الحق وفى قول ورد
والأول الصحيح يبدأ بالصفا
وإن من قبل الطواف قد سعى
فإن أصاب للنساء من قبل ما
وحجة من قبل يقضيها
وإن أقيم الفرض وهو يسعى
وقيل لا يقطعنه بل يمضى
وبعد أن يكملن للسبعة
وليحلقن للرأس أو يقصر
وجاز إن لم يأخذن منهما
وبعدها حل له غير الشجر
وقارن ومفرد بحجة
فى يوم عاشر ونحر الجزر
وذلك الإرمال للرجـال
وتارك الإرمال لو نسيانا
شاة فصاعداً وقيل فيه
والعلمان الحد للإرمال
وإن يزد ما فوق ذلك المدا
وتسرع المرأة للمشى فقط
وقيل لا يلزم ناسيه دم

وقال بعضهم يعيد السعي
وإن يقصر بعد ما قد تركا
وإن يكن هذا قليلا قد ترك
فكل شوط يلزم من فيه
وإن يكن لم يأت بالإحلال
ومن نسيه يرجع إليه ما
ومن بدا بمروة ويختتم
وليعد السعي إذا لم يحلفا
وخالف السنة من قد خرجا
فالبعض منهم لدم قد ألزما
والطهر مندوب له وإن فسد
والسعي شيء جائز للحائض
والاكل والشرب يجوز فيه
وإن يكن لم يجدن الماء
والبيع مثله ومهما تعبنا
ويكره الركوب في السعي وصح
ومثله المحمول فوق الراس
والمصطفى قد طاف راكباً بلا
وطاف أيضاً وسعى لشكوى
ومرمل من الصفا للمروة
والحلق سنة وهو أفضل
وإن من قصر في مقامه
وأحسن التقصير حين قصروا
لا محرم وإن هم بمحرم
فإنه يكره في حقهما

ولا يرى بعد عليه شيئا
فإن في ذاك دماً قد سفكا
من ذلك الإرمال حينما سلك
إطعام مسكين كما يكفيه
أعاد للسعي وللإرمال
لم يخط خطوتين حيث تمما
عند الصفا وقد أحل قدم
وما عليه من دم فبهرقا
إلى الصفا من غير بابه وجا
والبعض لم يلزمه في ذاك دما
وضوءه أتمه ولا يعد
وذى جنابة نفاس عارض
والبيع مهما استطاع لا يأتيه
إلا به فليوقع الشراء
فيه استراح وبني مستوعبا
بلا ضرورة وقيل لا ييح
أو بين أيديهم بغير باس
شكية والسعي أيضا فعلا
على بعير كل هذا يروى
فقد أسا بلا لزوم فدية
حتماً من التقصير حين يفعل
لنفسه لا بأس في إحرامه
بأن يكون من محل يصدر
قد فعلوا التقصير في حينهم
وما عليهم فيه شيء لزماً

وقال بعض العلماء الكمله عليهما في ذا دم لا بد له

الخروج إلى منى

منها متى سعى وطاف وابتهل
يهل بالحج معاً والعج
أهلاً له بحجه والتلييه
أو مسجد الجن أو الميزاب
من مسجد الجن يكون لهم
إحرامه يكون إن أتاه
إنشأؤه من مسجد الحرام
فيلبس ثيابه مستقبلاً
صلاهما ولم يطف أجزاءه ذا
أحرم من دون طواف وقصد
أو سنة أجزاءه ما قد ذكرا
لييك لبيك ثلاثاً ربييه
قال بحج كان عن فلان
والرمي والطواف واسم أمه
أولاً فبالكنية يكفي ما وصف
والظهر ينبغي يصلينها هنا
بمكة في خبر مأثور
لثلاث من ليها ثم وقت
خير البرايا جنها والإنس
ثم العشاء والفجر وهو الأصوب
يفسد حجه بإجماع الملا

وداخل بعمره وقد أحل
فإن رأى هلال شهر الحج
وبعضهم يقول يوم الترويه
يحرم بالبطحاء أو بالباب
وأحسن الإحرام حين أحرموا
وقال بعض منه لا سواه
والقطب قال أفضل الإحرام
فيندبن له بأن يغتسل
ثم يطوف ويصلى وإذا
فإن يصل الركعتين ثم قد
أو يحرم بعد فرض حضرا
ويجهن بعد ذا بالتلييه
بحجة وإن تكن عن تاني
وفي الوقوف يذكرنه باسمه
وقيل بل باسم أبيه إن عرف
وبعد ذاك يقصدن إلى منى
وجاء صلاها فتى الزبير
وعائش بمكة تخلفت
وفي منى صلى جميع الخمس
الظهر والعصر معاً والمغرب
لكن من لم يفعلن ذاك لا

ولو لكى فقد تعينا
بسادس أو سابع روى لنا
يحرم فى مكة من حيث يسن
قبيل ثامن ولو قد أحرم
أن يحرم وبعد فيها أحرم
يحسن إذ خالف ما قد نقلنا
يركب قد رواه بعض العلماء
إلى منى عشية التروية
وراجعاً منها إلى المذلفه
جميع ذاك فى الطريق الأعظم
أو بعدو أو بضر شاغب
إلا إذا ما خاف ضرراً أو ردى
من بعد إحرام وبعد التلبيه
أحرم بالحجة فيمن أحرم
ثانية ويلزمه دم
للماء إلا بالشرأ وقد قصد
وما عليه فيه بشئ وجب
عليه والبعض بذاك حكماً
وبات خلفه ولم ينتظر
قبل طلوع شمس للنظر

والجمع للصلاة فى بطن منى
وجوزوا تقدماً إلى منى
عن حسن وعن عطاء بعد أن
وغير ذين يكره التقدم
ومن مضى إلى منى بدون ما
فلا دم عليه لكن ذاك لا
والمصطفى كان يهل حينما
ويندبن مشيه من مكة
ثم لجمع بعد ذا فعرفه
إلى منى إلى المزار الأكرم
إن كان لم يمنع بأمر غالب
ولا يدعه لزحام وجدا
ولا يقف بالببيت يوم الترويه
ومن بيع أو يشتري من بعدما
فإنه يرجع ثم يحرم
وقد مضى بأنه إن لم يجد
فليشتري ماء لكيما يشربا
ومن بيت دون منى فلا دما
كذا إذا جاوز للمحسر
إذ ماله الخروج من محسر

الخروج إلى عرفات والوقوف

لعرفات فى النفر المرتضى
منى إلى بقعتها قد تصلا

وإن بدت شمس النهار فانهض
وسر لها ملبياً رب العلى

فليس من حج لمن لم يقف
فالحج فيما قد رويناه عرفه
فإن أتيتها ففيها فأنزل
وامكث بها إلى الزوال واغتسل
والحيض والنفاس لا يمنع قط
ثم تصلى الظهر والعصر معا
والجمع والتقصير فيها ومنى
ولو لمكى ولكن أنكرا
يقول إن القصر للمسافر
ففى منى لا يقصر المكى بل
فإن قضيت الغرض فانهض واقفا
فتب إلى الرحمن مما قد مضى
فلا تدع خطية جانبيها
واحرص على الخيرات في ذا الموقف
طوبى لمن وفقه الله على
وكن إلى الغروب في تبتل
ثم أفض للمشعر الحرام
فمن أفاض قبل أن تزولا
إلا إذا عاد لها ووقفها
وذلك الوقوف والإحرام مع
لا حج إجماعاً لمن لم يأتى
كذلك إن أفسد منها واحداً
وقد مضى في موضع الإحرام
ومن يمت من بعد ما قد وقفها
وليقتضين وليه المناسكا

بعرفات ياله من موقف
أكرم به من موقف ما أشرفه
وكل ما يحضر من ذكر قل
وذلك الوضوء كاف إن فعل
فلتقفن فالطهر ليس يشترط
خلف الإمام أو بحيث اتسعا
من سنن الهادى كذا روى لنا
ذلك قطب العلماء ولم يرى
لا للمقيم أبداً والحاضر
في عرفات حيث كان القصر حل
تدعو الإله راجياً وخائفاً
وسله في باقى خيراً ورضى
إلا بكيت ندماً عليها
بالذكر والدعاء ولا تخلف
حضور يومها ومنه قبلا
وفي تضرع وفي تذل
بعد غروب الشمس بالتمام
فحججه منهدم قد قبلا
بعد زوالها وقوفاً قد كفى
طواف يوم النحر فرض قد شرع
منها بواحد على الصفات
وبدم لا تجبرن أبداً
وتركه ما فيه من كلام
لو كان لم يتمه فقد كفى
أو من له يستأجرن هنا لكا

وذو السقام يحملن لعرفه
وإن من أغمى عليه أو سكر
وإن يكن أغمى عليه بعدما
حتى انقضت جميع أيام منى
ومن يكن من الزوال سكرًا
فقل لا حج له وقيل له
وقيل من بعرفات نامًا
يغتسلن ويتوضا ويصل
يدعو ويستغفر مما ضيعا
ويلحق الناس بجمع ولزم
وكل أرض عرفات موقف
فواقف بها فحجه فسد
وما لك يقول حجه يتم
وعرفة واد بقرب المسجد
وواقف بغير أرض عرفه
فعندنا ليس له حج وقد
ومن أفاض قبل ما إن تغربا
وقيل حجه يتم ولزم
وقيل تم حجه ولا دما
وإن يفض من قبل ما إن تغربا
إلا متى ما الشمس كانت غربت
والقطب قال لا يتم إن يرد
لأن فرضه الوقوف وهو قد
كحالف لا يذهبن إلى بلاد
وقيل إن من بعمره أهل

كذلك الكبير والمزدلفه
بعد الوقوف حجه صح وبر
زالت وما أفاق من هذا الغما
فإن حجه يتم هاهنا
إلى الغروب فحلاف ذكرا
والنوم مثل السكر في ذى المسألة
حتى أفاض الناس ثم قاما
لمغرب ثم يقوم بيتهل
إلى العشا ويكثر التضرعا
شاة سمينة لجبر ما انهدم
للناس إلا عرفة لا يوقف
فعرنة موقف إبليس تعد
لكن عليه لازم يهريق دم
يعرفه الناس بلا تردد
إلى الغروب حجه قد زيفه
خالفنا في قولنا هذا أحد
فقل إن حجه صار هبا
عليه بعد ذاك أن يهريق دم
عليه بعضهم بذاك جزموا
لكنه عن أرضها ما ذهبوا
فقل إن حجه له ثبت
إفاضة من ذلك الوقت قصد
نقل رحله وسار وابتعد
بحنث إن سار إليها وقصد
وخاف فوت الحج قبل أن يصل
(م ١٠ — سلاسل الذهب)

فليَنو للحج ويأتى عرفه
ويترك البيت ومهما رجعا
وقال بعض يرفض للعمرة
وبعد فعل الحج والتتميم
يطوف بالبيت ويسعى ودم
ومن رأى الهلال وحده ورد
وليَقض كل النسك المحدد
ويستقرن خائف وإن فعل
وإن يكن نادى منادى الحاكم
جاز اتباعه إذا ما اعتيدا
ومن بقى بعد الغروب لم يفض
وها هنا مسائل فى صفة
تركها إذ الزمان اختلفا
فاليوم لا خيل ولا جمال
فالله قد أخرج سيارات
والرأى فى المسير للسائق لا
فإن أتى جمعا يقول ما حضر
وليَجتهد فى ليله بالتلبيسه
لأن أبواب السماء قيل لا
وجاء أمر الواحد العلام
وكل جمع موقف ويستحب
والمشعر اسم جبل وكلها
والجمع ما بين العشا والمغرب
ومع مبيته بجمع يرفع
كل حصاة منه كالبنودة

ويفعل الوقوف مع من وقفه
طاف لحجة وعمره معا
ثم بهل بعد ذا بحجة
يهل عمرة من التتعيم
لرفض عمرة عليه يلزم
مقاله فليقف منفرد
بحسب الروية لا يقلد
خلاف ذا فإن حجه بطل
الحج فى يوم الخميس القادم
بصدقة لو جائراً لـدودا
فإنه لسنة الهادى رفض
مسيره فى حالة الإفاضة
فالحال حال غير ما قد سلفا
كلا ولا نص ولا إرقال
تهوى هوى الريح عاصفات
لمن أفاض لو غدا مستعجلا
من طلب الخير وصرف كل شر
والذكر والدعا لنيل الأمانه
تغلق فى ليلتها فليساء لا
بالذكر عند المشعر الحرام
ما كان من مشعرها ذاك قرب
منه قريب وعرها وسهلها
فى أرضها من سنة المنتخب
منها لسبعين حصاة تجمع
أو كحصاة الخذف أو كالجوزة

وخالف السنة من رمى بماء
وليغسلن لها كما قد غسلا
والغسل سنة وإن لم يغسلا
ثم يصلى مع طلوع الفجر
تمت عند الشعر الحرام
والذكر لله وحيد وقفا
وليهرقن دماً إذا لم يقف
وقبل ان تنتشر الشمس هنا
فيقطعن وادى المحسّر
وتارك المبيت في جمع دم
وجاز للضعيف أن يفيضوا
والذكر والوقوف في جمع يسن
وقيل فرض وهو الصحيح
وواقف إلى طلوع الشمس ثم
وقيل لا لكنه أساء
وجائز لخائف أن يصحبا
ومن أفاض قبل أن يصلى
لو طلع الفجر هناك إلا
ومن يجمع ساعة قد أدركا
فحجه تم وما عليه
ومفرد الصلاة يوم عرفه
أخطأ ولكن لاغساد يلزم
ومن يصل مغرباً أو والعشا
بدون خوف من طلوع الفجر
وقيل لا وفي لزومه أدما

زاد على ما قلته مقسدا
نبينا الهادى لها اذ حملا
لها فلا بأس بما قد فعلا
في أول من وقتها الأغرر
يقوم بالصلاة والسلام
في موضع منها وقوفه كفى
لأنه خالف سنة الوفي
يفيض من جمع إلى نحو منى
قبل ظهور حرمة للنظر
وقيل إن حجه منه دم
بالليل والراعى كذاك أيضا
فتركه بالدم قيل يجبرن
غالاًمر في الذكر به صريح
يلزمه عند أبى المؤثر دم
إذ خالف السنة فيما جاء
ويقفن بعد الطلوع بالضحي
يلزمه دم لهذا الفعل
إن عاد نحوها وفيها صلى
لهم وقام عندهم هنا الكا
لأجل ذاك من دم يأتيه
وهكذا في ليلة المزدلفه
في حجه وليس يلزم الدم
من قبل أن يأتي جمعاً إذ مشى
أجزت صلاته بهذا الأمر
خلف على قولين بعض ألزما

وكل جمع موقف لمن وقف إلا محسراً فدعه وانصرف

الرمي والحلق والنحر

نحو منى تلبية له تلا
وقيل بعد رميها مرتبه
هو الصحيح وبه قد أخذوا
لما رأى الزحام قد غشاها
أن يرمينها من إليها قد مشى
أجزاً ومن أسفل أو أعلاها
بأن يكون من مسيل الوادي
تكبيرة بعدد الرميــــــــــــــــــــــــات
شيء لها قبل وصولها الغرض
أولا فمستكناً يعاني فقراً
من بعد صدها فقليل أجزت
وإن رماها فليول ذاهباً
عند وقوفه عليه يلزم
أعاد رمياً بحصى المزدلفه
إذ بحصى الحل له ليس يتم
به الجمار من حصى ملتئم
من بطن وادي تلکم الجمار
يعيده مكبراً متمماً
عليه شاة وبذاك حكموا
يصنع معروفأ وصار مجزياً
والحلق للذباح صار تالى

ويقطع المفيض من جمع إلى
عند وصول جمرة بالعقبه
يرمى لها من بطن واد بها وذا
وعمر من فوقها رماها
وبعضهم أجاز من حيث يشاء
وإن يكن من جانب رماها
والرمي ينبغي مع استعداد
يرمى بسبع ولدى الحصاة
وإن يكن رمى حصاة وعرض
فليرمى عنها حصاة أخرى
وإن تكن قد وقعت بالجمرة
وجائز أن يرمى راكباً
ولا يقف إذا رمى ولا دم
وإن رماها بحصى من عرفه
أو بحصى يكون من أرض الحرم
وماله يأخذ مما قد رمى
وقد أجازوا اللفظ للأحجار
ومن نسي التكبير حينما رمى
فإن يفته كله فتلزم
وإن يكن تكبيرتين نسياً
ويذبحن من بعد هذا الحال

وإن يكن قبل الذباج خلقاً
وللخطأ يلزمه أيضاً دم
ومن يك الذبج عليه ما لزم
وذابح وحالق من قبل أن
وبعد ذا شاة عليه للنسك
وذبحه من قبل فعل الرمي لا
وذابح وحالق وزائر
يعيد للطواف والسعي معا
ووقت رمي هذه الجمرة من
ومن رماها بعده أو قبله
ومن يؤخرها إلى الليل لزم
وقيل من بعد زوال شمس غد
والذبج والحلق يكون بعدما
والجمع بين الحلق والتقصير
يقص قبلاً ثم يحلفنا
وخذ من الشارب والأظفار
والحلق والتقليم شيء مستحب
وعف عن لحيتك الكريمة
وليس للمرأة حلق الرأس
مقدار أصبعين أو مقدارا
وإن من قد نسيت تقصيرها
تقصرن فيها وتهرقن دما
وخارج لمكة من قبل أن
وقال بعض يرجعن إلى منى
وأول القولين عن ربيعنا

فها هنا دم عليه يهرق
هذا الذي به عليه حكموا
فليحلقن بدون أن يهريق دم
يرمي بعيد رميه ولا يهن
وللخطأ عليه شاة دون شك
يجزيه فليعده كي يمتثلا
من قبل رمي فخطأه ظاهر
ثم دم لنفسك قد ضيعا
طلوع شمس الزوال قد زكن
لم يجزه خلفاً لمن أحله
عليه بعد الرمي أن يهريق دم
يرمي عن ابن عمر هذا وجد
يرمي الجمار حسبما تقدم
فإنه لأفضل الأمور
من بعد قص لينال الأسنى
قلم وأحلق ما الإزار وارى
إن لم يطل ذلك وإن طال وجب
وقيل إن طالت فخذ بعفة
بل تأخذن منه بالقياس
أربعة تقصيرها قد صار
حتى أتت بلادها ومصرها
بمكة أو بمنى جبراً لما
يحلق جاز الحلق فيها يوقعن
فالحلق والتقصير فعله هنا
والثان فهو عن عطاء مينا

وركعتان قبل ذبح بمنى
أما صلاة العيد في منى فلا
حيث وقوف المشعر المجيد
وإن يصليها فذاك حسن
إلا الذي قد كان في الصلاة
وحل بعد الذبح والحق له
إلا النساء والصيد والطيب فلا
والطيب حل في مقال البحر
ومن يجامع زوجته ولم يطف
ولا وجوب في الضحايا وقعا
ومحصر والقطب قال ما على
وبعد تقصير ونحر يمضى
يطوف ثم يركعن وزمزم ما
وهكذا يدخل من باب بنى
والحجر الأسود والملتزما
ومن له من بعد عصر ركعا
ومن أتى إلى الطواف فله
وإن من قد أجزأ الطوافا
فقد أسأما عليه فيه
وإن يك القارن للعمرة لم
ثم سعى بين الصفا والمروة
وطائف لحجه في يوم
يعيده عشية النحر ولا
وإن يكن قد طاف مرتين
لحجة وعمرة أساء

تندب بالمسجد أو حيث بنى
تلزم من كان لنسك وصلا
قد ناب قبلا عن صلاة العيد
لكن بلا تكبير فيها يعلن
من التكبير به فليأتى
كل حلال شاء أن يفعل
حتى يزور بيته المجد
وابن حبيب الربيع الخبر
فحجه منه قدم بما اقترب
إلا لقارن ومن تمتعا
من قرن النسكين هدى جعل
للبيت كى يأتى طواف الفرض
يأتى ويسعى مثلما تقدم
شية وليات لركن اليمين
والمستجار والدعاء المقدما
يعيد للركوع لو كان سعى
شرا طعام بعده أو قبله
لثالث العشر وبعد طافا
والأفضل التعجيل أن يأتيه
يطف وقد طاف الطواف الملتزم
كفاه للحج معاً والعمرة
وروده مكة والقـدوم
عليه بأس في الذي قد فعلا
وقد سعى من بعد ذا سعيين
وقد كفى لعمرة ما جاء

أما الذى للحج لا يجزيه
وبعد أن طاف فلا يعيد
وأخطأ الطائف بعد ذا ولا
فذى الليالى لنى تحتهم
وقيل قد أساو لا عليه
غن ابن عباس إذا رميتا
وحسن كان يبيت بعد أن
وعندنا من بات فى مكة من
يلزمه دم وللسقاة
وهكذا يرخصن الراعى
وما على من نام فوق محمل
أو أنه نام على مخدة
إن كان مغلوباً ولم يستلقى
وإن يكن فى محمل قد وضعاً
وقيل إن نام وكان ينتظر
بدون ما تعمد أو ناماً
وحد مكة مع افتراق
ويوم حادى عشر واثنى عشر
والظهر مندوب لرمى الجمرة
يرمى بسبع ثم للوسطى وعن
ثم إلى جمرة تلك العقبة
وقيل فى الترتيب شىء ما لزم
ومن يرى الترتيب لازماً فقد
ما يلزم التارك للرمى هنا
والرمى من بعد الزوال إلا

عليه يوم النحر أن يأتيه
طواف نفل بعده يزيده
يبىء فى مكة بل يرتحلا
ومن يبت بمكة فيه دم
وأورد القطب مقالا فيـه
لجمرة فبت بحيث شيتا
زار بمكة كذا عنه زكن
بعد مزار أو ينام مطمئن
قد رخص المختار فى البيات
يبىء حيث شاء من بقاع
يسير أو على ظهور الإبل
سيارة مع سيره من مكة
لظهره فى سيره فى الطريق
جنباً فنام فدم إذ ضيعا
أصحابه بمكة فلا ضرر
بمحمل بدون عمد قاما
درب منى والدرب للعراق
للجمرات الرمى فيها منحصر
ويبدأ بالجمرة الشرقية
يمينه يجعلها إذ يرمى
من بطن واديهما كذا مرتبه
فلو بدا بهذه الجمرة تم
ألزم من يتركه كما يحد
وسوف تدرى حكمه مبيناً
بالنحر يوم يرمى الأولى

فالرمى من قبل الزوال يكره
وقيل من طلوعها الرمى إلى
وذاك قول جاء عن محمد
فمن يشاهد حالة الزحام
يعجبه الترخيص لا التشديد
في كل مرة نشاهد التلف
وكل من لم يرم في الحادى عشر
في ثالث والعشر يرمى سبعة
ثم يعيد رميها على الأثر
وقيل يرمى كل جمرة بما
في موقف حتى يتم الحجر
وإن من وضوئه ينتقض
ومن رمى بكله لجمرة
وإن يكن قد غاته الرمى لزم
ولا يجوز الرمى بالدرولا
ولا بشيء قط إلا بالحجر
والحجر الصغير من أوله
وواقف هناك عند الجمرة
يجزى ولا يجزيه إن دنا وقد
وفي طريق الرمى لا يشرب قط
ومن يفته الرمى كله لزم
فعدد الجميع تسع يجزى
فالجمرة الأولى غواتها لدى
وقال بعض بطلوع الفجر
والجمرتان الأخريان فتمى

وإن يكن رماء جاز رميه
غروبها وقت له قد جملا
نجل على فبه خذ تهتدى
ذا اليوم عند الرمى بالأقدام
فالأمر عند رميها شديد
والناس مثل البحر خف فوق خف
والثان فليرم جميع ذا الحجر
سبعة إلى آخره من جمعا
ثلاث مرات ويكمل الحجر
لها من الحصى أعد إن رمى
إحدى وعشرون لكل قدروا
في رميه أتمه لا يرفض
واحدة يعيد فعل الرمية
عليه بعد ذاك أن يهريق دم
بلؤلؤ ولا بعظم فضلا
وجاز لو من حجر ضخم كسر
أفضل فلتسرع إلى أفضله
يطرح فوقها الحصى بمرة
وضعه وضعا عليها متد
إلا إذا ما عطش عليه شط
لكل يوم كل جمرة بدم
والعاشر الرمى بيوم النصر
غروب شمس يوم نحر حددا
من يومها التالى غوات الأمر
ما غربت لليوم شمسه أتى

فجر ليوم بعده منتشرا
كل فوات بـدم ألزمتنا
يرمى ولادم عليه آتى
إلا إذا التشريق طرا غاتنا
بمغرب إن خانت الصلاة
من سبعة الأحجار عمداً قد فعل
وفي الحصاة طعم مسكين لازم
إن ترك الأقل ذا يكون
بزائد إن غات أن يهريق دم
وقد مضى قول الفوات غالتقت
وفي اثنتين لو بعدد آتى
يظنها عقبة في الظاهر
وفي غد له الخطا تحققتنا
ثم يعيد الرمي يوم الثانى
ثم آتى زوجته وقد قتك
بدنة والحج قابلاً بتم
والنفر إلا خائفاً ومن رعى
لو كان بالليل هناك يفعل
يرمى أبوه عنه دون وهم
عليه فيما زاد بشيء لزمتنا
فقد أسا وقيل بالإعادة
فذاك عن واحدة أو أربعاً
لتكمل السبع له في الجملة
أعاد رميه بتكبير سمنا
يلزمه أن يهدين الشاتا

وبعضهم يقول حتى يظهر
فإن حكمنا بالفوات قلنا
وإن نقل بعدم الفوات
وأكثر الأقوال لا فواتنا
والقطب قال عندى الفوات
ومن رمى في يوم نصر بأقل
حتى انقضت أيامه ألزم دم
كل حصاة فلها مسكين
في أى جمرة ويوم ولزم
ويرمين لما مضى إن لم يفت
وبعضهم رخص في حصاة
ومن رمى الوسطى صباح عاشر
فدبح الهدى وبعد حلقتنا
يلزمه دم وقيل اثنتان
وإن قضى ما بعدها من النسك
وبان من بعد خطاه فلزم
والرمي بالنهار والدبح معا
وما يفوت وقته فيعدل
وكل طفل لا يطيق يرمى
ومن يزد في الرمي عن سبع فما
وإن يكن تعمّد الزيادة
ومن رمى اثنتين أو خمساً معا
فليرم ستاً بعد هذى الرمية
ومن نسى التكبير حينما رمى
وإن يك التكبير طراً غاتنا

بتركه وليس هدى فيه
يصنع معروفاً له وقد كفى
في يومه بأنه ما كبرا
رمى بها ثلاث جمرات بقصد
من أى تلك الجمرات قصراً
سبعاً وسبعاً يرمين لتين
برمية واحدة يرميها
لكنه إعادة لم يلزم
كعدم الرمي أتى من صاحبه
أن يخرج من منى فليفع
أدركه فلا خروج بعد ذا
بأصل جمره العقاب ويمر
بعد تمام الرمي أو أعطاها

وقيل لا إعادة عليه
وقيل إن نسيه حتى انصرفا
ولا إعادة ولو تذكر
وأخذ إحدى وعشرين وقد
وبقيت واحدة وما درى
يرمى بها الأولى وللثنتين
وقيل كل جمرة يجز بها
والرمي مكروه بما به رمى
وصحح القطب بأن الرمي به
ومن أراد في النفير الأول
لكنه قبل العشى فإذا
وليدفنن أحجار ثالث العشر
وما عليه إن يكن ألفاهما

فوات الحج

يفعل في منى وفي المزدلفه
والسعى ثم الرمي للجمار
يجزيه عن حج ولو قد فعلا
للصيد والنساء ولا هدى يجب
من قابل والحج يأتى لا يذر
يصنعه الحاج مما لزم
ولم يكن عليه من هدى جعل
ربيعنا ومسلم الحبر الفطن
يودعن بيته المكرم

من فاته الوقوف يوم عرفه
ما يفعل الحاج من مزار
بنية الإتمام للحج ولا
لكنهم لم يلزموه يجتنب
وألزم الهدى عليه ابن عمر
وقال بعض إنه يصنع ما
وينوي به عمرة ثم يحلل
وذاك قول عن أبى نوح وعن
وليمض نحو أهله من بعد ما

إن زار بيتاً وبمكة قعد
قبل وقوف عرفات وذكر
بأنه بعد فوات عرفه
ومن يقل بأول يقول لا
حتى يحج بعد عام وله
ويستر الرأس ويلبس ما
وقيل من في عرفات قد وقف
لو أنه لم يدركن الفجر مع
أدرك للحج وإلا أحرم
فليعتمر والهدى لازم له .
كمحصر من بعد إحرام بحج
وليحج للنسأ والنسأ إلى
وبعضهم يقول في المحصر حل
وقيل من أحرم بالحج وقد
أولا فعمرة أوديه إذا
فحيثما حبست إحلالى يقع
ينحل من إحرامه حيث منع
وإن يكن هدى فحتى يصلا
والحرم المعروف للهدى محل
أو في سوى منى وقيل من حصر
يحل من عمرته أو حجته
وقيل في المحصر عن عمرته
يبعث هديه الى نحو الحرم
وانحل من إحرامه إذا نحو
وإن يكن في حرم قد وصلا

بعد منى أو كان فيها قد وجد
عن بعض أهل العلم قول في الأثر
لأشئ من أفعال حج بالصفه
يصيب صيداً والنسأ مستعجلاً
طيب والقاتفث أشغله
قد كان ممنوعاً على من أحرم
ليلة جمع قبل فجر ينكشف
من كان في جمع هناك مجتمع
بعمرة من موضع فيه ارتقى
والحج بعد عامه يفعل
أو عمرة يلزمه هدى يثج
أن يفعل الحج بعام أقبلا
له النسأ والصيد بعد ما أحل
قال إذا تم له فقد عقد
تمت وإلا إن حبست قبل ذا
صح نواه إن بحبس قد منع
إن لم يكن هدى لديه قد رتع
محله فينحره أولاً
لو قبل أيام منى كان وصل
عن عمرة حج بخضم قد قهر
حيث أتاه الحصر عند بقعته
بمرض أو بعدو يأتته
إن لم يكن فيه فينحرن ثم
في ذلك اليوم الذى فيه عقر
ينحره حيث يكون حظلاً

فليأخذن لكل يوم عرضا
كل الجمار يرمين بما وقع
لذى السقام أو يتم الأمرا
لنفسه جميعها أو تكملا
في كل نسك يفعلن على هذا
يفعلن عن مات أو من مرضا
زيارة عليه يهريق دما
وتم حجه اذا ما أقبلا
ولم يصب صيدا ولم يجامعا
من حجه وقد قضى وابتهجا
قالهدى لازم وحجه فسد
وتوبة يأتى بها في العاجل
عليه أن يعيدها حتى تتم
للهدى أو من قبل حلق الشعر
وقيل ما عليه من دم يعد
تم لذاك حجه لو لم يعد

ومن أراد الرمي عن مرضا
إحدى وعشرين ومثلها ومع
سبع له قبل وسبع أخرى
وقيل يرمى الجمرات أولا
وقيل ذاك للمريض وكذا
يبدأ بنفسه وحينما قضى
وخارج من مكة بدون ما
وليرجعن من مصره لو وصلا
وقد قضى الطواف والسعى معا
أو يعتقد بأنه قد خرجا
وإن يكن أصاب أو ذاك اعتقد
عليه أن يعيده من قابل
ومن يزر من قبل أن يرمى لازم
كذاك مهما زار قبل النحر
وألزمه لدم إن لم يعد
وذلك الطواف يجزيه وقد

الوداع

من مكة بعد التمام والوفا
بجنبه طوافه المعروفا
إذا قضى أشغاله من بيع
والانصراف والخروج قد عزم
فليذهبن إلى الوداع ساعى
لأنه لازم ذاك الموضعا

من لمن أراد أن يفصرفا
أن يأتى البيت وأن يطوفا
وإنما يطوف للتوديع
ومن شرا ومن جميع ما لزم
وما بقى شغل سوى الوداع
وما على المكى أن يودعا

وبعد ما طاف وداعاً وركع
ثم يصب فوق رأسه وما
ثم يجيء بعد ذا الملتزم
فليدعون هنا بماله عرف
ويسأل الرحمن أن يقبل ما
وأن يكون حجه مبرورا
وأن يعيده إلى ذا الموقف
وتارك ركعتي الطواف
لو أنه من عقب الوداع
والحكم في المرأة مثل الرجل
فان تطف وداعها تمت لم
فانصرفت ثم أصابها الرجل
وإن تكن قد ركعت في الحرم
ومن تكن حاضت فلم تودع
وإن أتاها الحيض يحبس الكرى
ولا يبيع بعد الوداع أصلا
وقيل من بعد الوداع ناما
أما التواني فهو لا يفسده
وخارج ولم يعده عامدا
ولم يعده فتنى يلزم
والالتفات عقب الوداع
وعمر الثاني كتابا قد كتب
ورخص الخبر ابن زيد جابر
وعلفا وما عليه يقضى
وإن من ودع بعد العصر

يأتى إلى زمزم كي يحسو جرع
يحضره من الدعاء قدما
يصنع فيه مثلما تقـدما
وليكن على الذى منه سلف
جاء به من نسك وقـدما
وأن يكون سعيه مشكورا
لو كل عام دون ما تكلف
يلزمه دم بلا خلاف
فاحرص على إتيانها وراعى
في كل ما ذكرته من عمل
تركع له حتى لها الحيض دهم
يلزمها دم لأجل ما حصل
من قبل وطئها فليس من دم
يلزمها دم بهذا الموضع
لها الى طهر لها منتظر
أو يشتري لو كان شيئا قلا
أو باع فليات به تماما
ما لم يطل هنا لكم مقعده
أو جاهلا كمثما ان أفسدا
معز وجاز الضأن في قولهم
ليس به بأس لأمر داعى
بعد الوداع فأعاد وذهب
أن يشتري الطعام وهو نافر
على طريقه إذن ويمضى
أو بالزوال أو عقيب الفجر

فماله يذهب من أرجائها
أو يكملن طلوعها اذ تطلع
ثم يصلى وإذا كان خرج
وان يك احتجاج لماء يشرب
ولم يجد ذلك الا بالشرأ
وليقتض ما عليه من دين على
وليوص أصحاباً له من بعدما
وإن يكن ودع ثم ذهباً
بعيدة بعد والا فقدم
كذا إذا فيه لشغل قد قعد
كذا إذا أخلفه الجمال
وقاعد إلى العشى يرحل
وناعس بعد خروج دور
وما على من نام مغلوباً جرم
ومن يكن ودع ثم انتظرا
وآمر بعد الوداع أحدا
وليمض مكموداً أخا أحزان
ويسألن خالقه ونسأل
يقال للولى مهما قفلا
وغيره أحمد الذى سلمكا

حتى تزول الشمس من سماءها
أو ينتهى لها الغروب أجمع
قبل الصلاة فقدم عليه ثج
أو لو ضوء أو لغسل يسكب
فليس فى الشراء بأس إن جرى
طريقه لكن يكون عجلاً
ودع لكن مسرعاً ميمماً
لبيته فنام فيه وكباً
لأجل ما قلنا عليه يلزم
من الغداة للعشى وابتعد
وراح يطلب الكرا يقال
راحلة أجزاه قيل الأول
مكة ما فى ذاك من تقصير
ولا على مضطجع ولم ينم
صلاتهم أعاده مكرراً
أن يشتري له فلا بأس غدا
على فراق البيت ذى الأركان
حسن الختام فهو المؤمل
تقبل الرحمن منك العملا
حتى وصلت سالماً منزلاً

الفدية والجزاء

ومن جنى فى حرم أو لوثاً
فقاتل الصيد وقاطع الشجر

إحرامه جوزى بما قد أحدثا
يلزمه الجزاء مثلماً استقر

بحكم عدلين فقيهيين هما
ولو مخالفين إن لم يجدوا
وبعضهم جاوز عدلتين
ولا يكون حكماً الأولي
وإن يكن لم يجد العدلين ثم
يحكم العدلين في بلاده
فبيعتن ما به قد حكما
وليس يجزى العدل إذ ينفرد
وإن يكن لم يجدن من يحكم
فليحكم بنفسه فيما نزل
والبعض من أصحابنا قد ضعفا
وقيل إن درى بحكم الصحب
في نازل فليحكم عليه
وإنما يحكم العدلين في
وكل ما لا نص فيه رسماً
وليس في إنعامنا له مثل
قومه العـدلان بالدرهم
وكل من ليس له درهم
فليحكم عليه بالإطعام
لكل مسكين فنصف صاع بر
وكل من قد عاز للطعام
لكل مسكين يرون يوماً
وموضع الهدى جميع الحرم
بقيمة الصيد طعام يشتري
يعطى المساكين لكل واحد

حران بالغان حين حكما
موافقين لانساء خردا
ثنتين عند واحد أمين
في الصيد عن جابرنا المفضل
يعود نحو مصره ويلتزم
أو حيث يلقي الحكم في إبعاده
حتى يوافي الحرم المكرم
فالشرط في الحكومة التعدد
عليه وهو الحكم فيها يعلم
وليلتزم بحكمه ولا يمل
حكماً عليه منه وحده وفا
أو غيرهم موضحاً في الكتب
به وما من حرج لديه
ما لم يكن يعلمه في الصحف
عن الرسول المصطفى والعلماء
كمثل عصفور وما منه أقل
ويشتري بها من المطاعم
وكان عنده طعام قوائم
من بعد ما قوم بالدرهم
والتمر والشعير صاع معتبر
فليحكم عليه بالصيام
حتى يتم عد ذاك صوماً
أو في منى موضعه أن يطعم
بسعر مكة الذي تقررا
مدان من بر بغير زائد

والصوم مسكين بكل يوم
يقوم الصيد فينظرون كم
كذلك إن قوم بالدينار
والهدى والصيام والإطعام
ولو غنيا أى ذاك فعلا
وقال بعضهم على الترتيب
والصوم إن لم يستطع أن يطعما
وآكل من الجـزاء اللازم
ولم يلزمه الربيع البـدلا
والذبح لازم له والطعم
وجوز الإطعام حيثما يخط
أما محل الهدى للتمتع
وبعضهم رخص كل وقت
وكل صيد فله جـزاء
لو كان طيراً وأجل الحكم
وطعم مسكين فذلك الأقل
وهكذا نعامة كمن قطع
أو ناقة وقيل إن ذا لم يجد
ووعل ودون دوحـة بقر
وولد بولد وفي الرثـاء
والضب جدى جمع الما والشجر
وأرنب بسـخلة والطير
وكل بيضة ففيها درهم
أولا فنصفه وفي الحمام
والبعض نصف الصاع فيه الواجب

وحكمه يعرف بالتقـويم
فيه من الأمداد يأتى بالقيم
فيشتري لحم بذا المقدار
مخير فيه ولا ملام
أجزا وذا عن الربيع نقلا
فالهدى قبل الطعم في الوجوب
ولم يكن لديه هدى لزما
له يعيده بأمر جازم
إلا لمقدار الذى قد أكلا
بمكة وحيث شاء الصوم
والذبح لا إلا بمكة فقط
ففى منى أيامها فليوقع
فيه وكل موضع أن ياتى
بحكم عدلين ولا مرأء
عندهم البعير دون وهم
فمن يكن حمار وحش قد قتل
لدوحة فحمل في ذا وقـم
فبقر وقيل يجزى لو وجد
وهكذا إلا روى لديهم يعتبر
شاة وفي الأولاد هكذا مشى
وفدية اليربوع معز قد صغر
حمامة شاة لها نصير
إن كان فيها فرخها ملتئم
بعض يقول الصاع من طعام
قال به يعنى واجب

وضبع كبش بذاك قد حكم
وإن في الثعلب شاة تقع
وبيضة النعام مسكين ومع
ورخمة غدانق ان فيها
أو حبة من نحو تين أو عنب
وقال إن القمل فيما ينقل
وقيل ذا إن كان ما تعمدا
وقيل لا شيء على من قتل
ومثله الذر كذاك القمل
وقال بعض ينصر فنا
وفي الجراد بعضهم حكمه
وقيل قبضة من الطعام
وصحبنا قد أخذوا بالقبضة
وليطرحن كل ما به علق
وما له يقتله وإن قتل
ولا يحل قطع أشجار الحرم
وهكذا خلاه وهو الأخضر
وجاز رعيه وبعض منعها
يلزمه الجزا ومهما أهمل
وإن في الأذخر تجويزاً ورد
وورق الأشجار مسكين وفي
وذاك إن لم يغرسن أو يزرع
كذاك ما يخرج فيما قد زرع
وداخل في حرم قد أوثقنا
وإن يكن لديه لحم دفننا

نبينا وعمر حكماً جزم
وقبضة من الطعام الضفدع
بعض جزاها صوم يوم إن وقع
وقملة بثمرة يؤتيها
ولم ير البحر بها شيئاً وجب
أهون هالك غداة يقتل
والعمد فيه دون ما شك فدا
مثل ذباب وبعوض حصلا
عن الربيع جاء هذا النقل
لو بقليل ويكفـرنا
وقيل فيها تمر مرسومه
ودرهم بعض من الأعلام
وذرة ذبابة بلقمة
مثل قراد وكبرغوت وبق
غثمة أو لقمة عنه بدل
لو لحل فهي مما يحترق
من النبات قلع ذاك يحجر
وقيل إن أهدي إليه ما رعى
ناقلته فلا جزاء حصلا
وجاز قطع يابس إذا وجد
عود صغير نصف درهم وفي
وليس في المزروع مهما يقطع
أو تحت نخل من حشيش إن قلع
صيداً من الحل عليه يطلقنا
وبعضهم أجاز أكله هنا

أخرج للحل إذن فليحترق
في الحل فهو يتبعن الأصلا
للحل باختياره لم يزعجا
بقرة أطعم عشرين بعد
فالصوم عشرون من الأيام
بدنة كجمل وناقاة
صيامها أيضاً على هذا الحذا
من حرم المدينة الذي ذكر
وقيل لا جزاء به يلوح
غير إلى شور كذاك يرفعن
من هذه المدينة المصونة
أشجاره وليس يعضدنا
قدر العصى فإنه محلل
ملا كذاك بعضهم قد قدرا
في ذاك فرسخان بالتممام

ولا يحل شجر من الحرم
وهكذا إن كان قد تدلى
وحل صيده إذا ما خرجا
وقاتل كابل ان لم يجدد
وإن يكن قد عاز للإطعام
وفي حمار الوحش والنعامة
والطعم عنها فثلاثون كذا
وقاتل صيداً وقالع شجر
فيه جزاء وهو الصحيح
وحرم المدينة الزهراء من
قيل حمى الرسول كل جهة
قدر بريد ليس يخبطنها
إلا الذي به يساق الجمل
وذلك البريد اثنا عشر
وجاء عن بعض من الأعلام

الهدى

في سنة الهادي وفي آي السور
والهدى ما سبق لكما ينحرا
ولم يكن أشعر لما أوردا
تعليق نعل أو لحى من الشجر
بأنه هدى غداة يوقف
جأدا له أو يفتقنه فتقنا
بأنه هدى يساق لهم

يعم لفظ البدن إبلا والبقرة
وقال بعض لا يعم البقرة
بمكة لو أنه ما قلدا
وذلك التقليد في نص الأثر
أو غير ذا مما به قد يعرف
وذلك الإشعار إن يشقنا
فتخرجن منه الدما فيعلم

وبعضهم قد كره الإشعارا
والمصطفى أشعر وهو لم يكن
في جانب من السننم الأيسر
يقول مع ذلك بسم الله
والمصطفى أشعر في اليمين
والخلف في التقليد للأغنام
وسنة الهدى بأن يساق من
كذا إذا من مكة له شـرى
وإن يكن لذاك يوماً ما فعل
وقيل من ساق لهدى أحضرا
جاز له الرجوع فيه مثلما
ما لم يكن بنطقه قد لفظـا
وشرب دره يجوز مطلقا
وقال بعض إن ذاك يمتنع
والهدى إما واجب وإما
وذلك الواجب إما نذر
أو لقران أو لموجب حدث
فإن يك الهدى أصيب بعطب
أو انكسار فإذا ما كانا
فإنه يلزمه أن يبدله
ولياكلن صاحبه وليطعم
وإن يكن في حرم قد انكسر
وما لمن قد ساقه أن يأكلا
ومن يكن من قبل شهر الحجة
ينحره فيها ولو قد أدنفـا

يقول إنه عذاب صاراً
يفعل مكروها ولا ما يحرم
وفي اليمين فعل خير البشر
ثم ليكبرن بلا اثـتـباه
وقلد الهدى أتى نعلين
وصحح التقليد عن أعـلام
حل ويوم عرفات يوقعن
وقوفه في عرفات ذكرا
يلزمه في قول بعض البدل
وكان ما قلده أو أشـعرا
إيداله بغيره ما حرما
بأنه هدى لرأيه حفظـا
والحمل فوقه كذاك الأرتقا
إلا إذا ضرورة له تقـع
تطوع وأعط لكل حـكما
أو لتمتع ومنه الحصر
كقتل صيد أو كالقاء تفت
كمثل موت أو ضلال فذهب
لفدية أو لجـزاء بانـا
كذاك إن كان لنذر جـعـله
منه إذا أصيب قبل الحرم
لو قبل يأتي البيت أجزا إن نحر
منه وقد أجزاه لما وصلا
بهديه الصحيح جـا لمكة
لو قبل يوم نحره وقد كفى

وليجعلنه صدقات تجرى
من لحمه فإنه قد حظا
فنحره صباح يوم النحر
سمى لمسكين به إذ قدما
أو قد أتى عن حجة أو عمرة
ويأكلن منه ثم يطعم
قبل دخول مكة أو نكبا
بدمه النعل ويضربنا
ليعرفن من كان في مقامه
للأكل أو رفيقه أو صاحبه
فليك عن ذا كله محاذرا
فقدر ما يأكل يجعل البذل
من واجب وليس في النفل بدل
إن شاء أبدا لا وتركا يعذر
فقد أتى محله المحترما
إلا الذي لمتعة كان وفيا
وسط منى وزيد هدى الحصر
حيث يشا صاحبه من بقعة
هدى القران وجزا صيد لزم
لو قيل يوم النحر بعضهم جزم
هذى بل المحصر ذاك يلزم
معقولة اليسار بالزممام
بدمها باركة فلتنتحر
أن يأكلن إن شاء من كفارة
إن لم يكن رفيقه من كفر

لو كان ذاك يوم عيد الفطر
عنه وما له هنا أن يأكلا
وإن يكن قدومه في العشر
وكل ما لله قد أهدي وما
وما لا حصار ونفل مثبت
فنحره صباح نحر لهم
والهدى للنفل إذا ما عطبا
فلينحرنه ثم يغمسنا
صفحته اليمنى لدى سنامه
بأنه هدى فلا يقربه
ولا يكن بالأكل منه آمرا
وما عليه ببدل فإن أكل
وقيل لا يبدل إلا إن أكل
والنفل قيل إنه يخير
وكل هدى كان وافى الحرما
وجاز ثم ذبحه وقد كفى
لابد أن يهراق يوم النحر
وقال بعض جاز هدى المتعة
وليس ينحرن إلا في الحرم
وهدى متعة يجوز في الحرم
والقطب قال ما غلى من قد قرن
وتذبح البدن على قيام
وقال بعضهم حذار أن تضر
وجائز لمن غدا بحاجة
لغيره ويأخذن ما يرى

وجائز إن لم يكن هذا لزم إنفاقه عليه في الحكم الأتم

الضحايا

أما الضحايا فهي في القرى تسن وتلزم المختار من عدنان فمن يشاء في قرية أو مصر فماله أن يحلقن للشعر إن دخل العشر ففى هذا ورد وشرطها بأن تكون من نعم وبعضهم يزعم أن التضحية وقد روى أن بلالا ضحى والبحر قالوا درهمين أرسلوا وقال للرسول قل للناس وجمل أو ناقة لأفضل وبقر من الشاه أفضل وهو من الإناث وهي من ذكر وفي الضحايا فإناث المعز ثم وبقر أفضل من هذى الإبل والاشتراك جائز على البدن بأن يكون ذاك هدياً لهم كذاك مهما اختلفوا كمتعة لا إن هم تخالفوا في الواقع وجذعة من إبل عن خمسة وما يزيد فوقها عن تسعة

وهي من الشعر والفعل الحسن في أيما كان من المكان بأن يضحي عند يوم النحر أو ينتفن أو يقص للظفر نهى ولكن لكرامة فقد فلا يضحي بالظباء والعصم بيقر الوحش يجوز تأديه عنه بديك في صباح الأضحى ليشترى لحماً بها قد فصلا ضحية ذى لفتى العباس من بقر في الهدى حين ييذل وفحل ضأن من خصى يجعل معز ومن أنشاه أولى وأبر أفضل من إبل وبقر النعم وقيل فيها مثلاً في الهدى حل لسبعة تمتعوا ومن قرن أو متعة فإنه يجزيهم وقارن ومحصر ضحية كمنسك وأكل وبائع وإن تكن ثنية عن سبعة عن ابن وصاف أتى في الصفة

عن واحد لا تجزى أبدا
فتلك عن خمس شياه تعتبر
تجزى كذاك ابنة اللبونه
والجذع عن ثلاثة لا زايد
مسنة فصاعداً عن سبعة
وجاز بالأولى لدى الضحية
دون ثنية تكون غنما
وهو ابن عام دون ما نقصان
بسبعة وستة قول وجد
يجزى فيما قال بعض العلماء
كثقبها وقطع نصف إن يكن
أز كل هذه عيوب تحسب
فقييل لا يضر حيثما يكن
كلا ولا العوراء والعجفاء
يمنعها عن رعيها من الكلا
ولا سقوط الضرس من جانبه
ما تأكلن به وما تعانى
أو لم يكن من أصله ينقلع
وكره المخصى بالنار فذر
فيها ككونها بلا أذن تحقق
فإنها تجزى في الحين
كلا ولا مجنونة عيىء
به تذب أجزأت ما علما
من بعد يوم النحر بالتمام
فالذبح في هذى الثلاث حددا

ودون ابنة المخاض وردا
وإن تكن ثنية من البقر
بغت مخاض وابنها لا دونه
وحقة من بقر عن واحد
ثنية مجزية عن خمسة
وكل ذا في هديه والمتعة
وليس تجزى لاولا في الهدى ما
وجاز قيل جذع من ضان
وقيل عشرة الشهور وورد
وهكذا ثنى معز سلما
وليس يجزى قط مشقوق الأذن
كذلك القرن كذاك الذنب
وكل نقص غير عين وأذن
وليس تجزى عندهم عرجاء
ولا يضر عوران كان لا
ورمد أبصرت الرعى به
إذا بقى لها من الأسنان
والقرن إن دارت عليه الأصبع
وقيل مهما يخرج من الشعر
وقيل لا يضر نقصان خلق
أو خلقت بدون ما عينين
وليس تجزى عندنا الجرباء
وإن بقى من ذنب الباقرما
وفي منى ثلاثة الأيىام
وقت الضحايا للذى قد فقدا

وجوزت تضحية بالنحر
وقيل من صبيحة النحر إلى
وقال بعض من صباح النحر
وقبل يوم النحر لا يجزيهم
فإن تلك الشاة شاة لحم
والذبح في الأمصار لن يصح
وقبل أن يذبح من قد صلى
ويذبح البادى إذا ما هجرا
وذو تمتع إذا لم يجد
ثلاثة في الحج وهى سابع
ومن يخف عن الدعا أن يضعفا
وقال بعض ثامن وتاسع
لأن فصل العيد غير مفسد
وقيل في الطريق والصحيح ما
وإن أتى بلاده ولم يصم
ما لم يمت وإن يكن قد احتضر
وبعضهم يقول في الوصية
وقال بعض في الثلاثة الأول
من مستهله ليوم عرفه
والقطب قال الصوم للثلاثة
وقبل إحرام فلا يجوز قط
ومن يكن صبيحة النحر افتقر
لم يجزه صوم لأن الصوم قد
والهدى لازم له في ذمته
ومن يصم ثلاثة الأيام

وبعده يومان أيضا تجرى
زوال رابع لها وقت حلال
وقت الضحايا لتمام الشهر
فإن هم للذبح عنه قدموا
ولم تكن ضحية في الحكم
قبل صلاة العيد يوم الأضحية
بهم فهم لا يذبحون أصلا
مقدار ما تقضى الصلاة في القرى
ذبيحة يصوم عشرة فقد
وثامن وبعدهن تاسع
يصوم سادسا وذاك قد كفى
تمت حادى العشر أيضا تابع
وسبعة إن عاد نحو البلد
قدمته في قول قطب العلماء
فإنها عليه دين ملتزم
ف قيل يوصى بصيام ذا القدر
بالهدى يوصى لا يصوم السبعة
من أول العشر يصوم إن دخل
فحيث شاء الصوم منها أوقفه
من بعد إحرام بهذى الحجة
لأنه في الحج قال واشترط
من قبل أن يذبح هديا استقر
تصرمت أيامه قبل الأمد
يبعثه من قابيل لمكه
لكونه في الحال ذا إعدام

لو للغروب النحر فيه يجرى
في الصوم لا يلزمه نحر لذا
ضحية بما يكون أفضل
عيد بأن يذبحها للأكل
أن يشتري كمثلاً أو أفضل
إلا بما يكون منها أفضل
ذبحها لمثل ضيف نزلاً
وبالذی أفضل منها ما اشترط
في العشر أو ما قبلها وحققا
في عشره ضحية سماها
ضحية للظهر منها يمسح
ذنبها وأن يكون قائلاً
أسألك القبول يا ذا المنّة
أجيز أن يذبحها له أحد
فلاغان يفعل فشة لحم
وليتصدق وله أن يدخر
يعطيه قصاباً بشرط أولاً
له بلا شرط هنا سماه
قد ذبحت أجزته لا يغرم
تموت لا تجزيه للذی زكن
بحيث لا تنظره أو تلمح
على اليسار ويقبلنها
لربه مبسلاً مكبراً
على وضوء فهو نسك متضح
عنها وإن تذبح فليس يقبح

فجاءه مال بيوم النحر
وقال بعض بعدما قد أخذ
والقروى جائز أن يبدل
أو مثلاً وما له من قبل
كذلك لا يبيعها إلا على
والقطب قال لا أرى أن يبدل
قال ومهما حاجه أمر إلى
فليبدلنها لو بمثلها فقط
وتلزم إذا نواها مطلقاً
وقيل لا إلا إذا نواها
ويندبن لمن أراد يذبح
بيده اليمنى من الرأس إلى
لاهم إن هذه ضحيتي
فيذبحنها بيمينه وقد
إن كان مسلماً وأما الذمی
ويأكل الذابح مما قد نحر
وبيعه للجالد مكروه ولا
لكن إذا ما ذبحت أعطاه
وإن تكن قد سرت من بعدما
إلا إذا ما سرت من قبل أن
يحد للشفرة حين يذبح
ويرفقن بها ويضعنها
ويذبحن باليمين ذاكرة
ويستحب أن يكون من ذبح
وامرأة توكلن من يذبح

ذباحهم يجوز لا اضطرار
وبالشمال وبحال الوقفة
فكل ما يكره فاتركه
لذابح أو سـالـخ عطيه
فعندها يذبح ذاك الولد
ينفق في القناع والمسكين
فربع يكون للذى قنع
وربع لبائس ذى فقر
قيل ومن هديك للتطوع
ولا جزاء الصيد دون مرية
بلا خلاف بينهم فنرويه
فبعضهم لبيعه أيضا حجر
وقيل لو بدرهم فقد مضى

وحائض وجنب والعـارـى
وجاز ذبحها لغير القبلة
لكن ذاك عندنا مكروه
وما له يعطى من الضحية
لأنه بيع وحين تلد
ويأكلن الثلث والثلثين
وقال بعض ماله إلا الربع
وربع يكون للمعتر
وكل من أهدى عن التمتع
وما له يأكل هدى الفدية
ولا يجوز بيع لحم الأضحية
وغير ذاك مثل جلد وشعر
وقيل بالعروض ذاك يرتضى

زيارة قبره صلى الله عليه وسلم

لأنه فرض بنفسه علم
قبر النبي الهاشمى الأطهر
من الجفا لسيد الأكوان
يشرع فى الغسل وفى الطهارة
مغرس الهادى لخير أمة
هناك ركعتين للتهجد
فإن يكن بكفيه عما ذكرنا
فليتلون بعد الاستعاذة
آخرها فإن مضى ودخل

الحج من دون زيارة يتم
لكن من حج ولما يزر
جفاه والعياذ بالرحمن
فينبغى لقاصد الزيارة
فإن أتى مسجد ذى الحليفة
فليركعن عن يسار المسجد
إن لم يكن فى الحال فرض حضرا
فإن يقابل لمباني طيبة
لآية التوبة ما كان إلى

إلى تمام آية يقول
يدخل من باب السلام بيتدى
يدخل ثم يمضين مسلما
يقول فيه يا رسول الله
قدر ذراع ويسلمنا
يقول يا خليفة الرسول
فاروقنا يسلمن مقبلا
ينوى لرفع الدين في مدحهم
وقاره معظما مبجلا
جبريل وليدع مع المقام
لنحو وجه المصطفى خير الرسل
يكرن إليه بالتسليم
وصاحبيه بدرى الكمال
أزواجه وابنه قد دفننا
مسلماً ويأتين أحدا
ومسجد الفضيح باستحباب
وليأت للسارية المحبيه
لنفسه حتى متابه هبط
ما استطاع والصلاة في المساجد
إن أمكن الغسل لكيما يمثل
فيه صلى ويسلمنا
وصاحبيه وهو في وقار
وهو على خرافهم مكتئب
وفقنا الله لهذا المجلس

قال لقد جاءكم رسول
وليتوضا وليسر للمسجد
ثم يصلى ركعتين بعد ما
على الرسول الطاهر الأواه
ويدعون ويتأخرون
على أبى بكر الرضى الجليل
ويتأخرون قليلا وعلى
ويمدحون كلا بما شا منهم
وليك في حالته تلك على
وبعد ذا يأتى إلى مقام
وليستلم للركن قبل أن يصل
وينبغى في صبح كل يوم
يسلمن عليه بالإجلال
ويمضين إلى البقيع فهنا
ويأتين إلى قبور الشهداء
ويأتين مسجد الأحزاب
وهكذا قبا وباب المشربه
وهى التى أبو لبابة ربط
وليتبتعن من المشاهد
فإن أراد يخرجن فليغتسل
ثم إلى المسجد يذهبن
على النبی المصطفى المختار
ثم لهم يودعن ويذهب
وينبغى زيارة المقدس

وما على النساء في المأثور
وهاهنا قد تم باب الحج
فالحمد لله على الإتمام
حمداً يفوق البدر في التمام
والعج والعمرة ثم الحج
ترور قبر المصطفى البشير



كتاب الإيمان والكفارات

على اليد اليمين أين تاتى
بذكر اسم الله أو ذكر الصفه
كفارة لأنها ستاره
لكن مع المتاب مما قد جرى
يمين لغو ويمين منعقد
إما مباح أو سواء لا يزد
كذاك لا تكفير فيه أبدا
وغير معتد به ونقله
له اللسان عامداً متى نطق
إذ كان لم يقصده عند الكلم
والله دون قصده قد أرسل
وعند صحبتنا عليه المعتمد
من قاله لأنه لغو خلا
للعقد منه غلطاً قد صادقا
من غلت فيما لنا عنهم يخط
فهو يمينه على قطعى
خلاف ما تنطقه اليمين
لعقده بغلط منه علم
زيد فقال إنه قد ناما
فذاهو المعفو مع بعض بحق
كان بهزل ومزاح علما
لا يعقد القلب عليه أبدا
وغضب بدون عقد قد صدر

وتطلق اليمين في اللغات
والشرع تؤكدك شيئاً تعرفه
وإنما سميت الكفاره
أى تستر الذنب الذى قد صدرا
وتلكم اليمين قسمان تعد
وهكذا أيضا يكون المنعقد
وليس في اللغو آثام وردا
لكون ذاك ساقطاً من أصله
والخلف في اللغو فقل ما سبق
لكن بلا عمد لمعنى القسم
كمثل لا والله أيضاً وبلى
عن عائش وجابر هذا ورد
فليس من كفارة فيه على
ولا على من نطقه قد خالف
لأنه ليس على المسلم قط
واللغو عند البعض في المروى
في ظنه وبعد ذا يبين
وقال بعض إن يخالف الكلم
كأن يريد أن يقول قاما
بحلف يوقعه متى نطق
وجاء عن عائشة في اللغو ما
وفي خصام وحديث وردا
وقيل إنه اليمين مع ضجر

قال فتى المسيب اليمين في
وترك مفروض عليه لزما
وليترك الحرام لا يأتيه
وليعط بعد ذاك للكفارة
وحالف بترك ما قد يندب
فليفعل الذي إليه ندبا
ثم ليكفر عن يمينه وقد
وحالف قيل على معصيه
أما سوى المباح في الأيمان
كحالف بحق مسجد وحق
والأنبياء ملائكة الرحمن
ورأسه وليس فيه أبدا
وقيل بالتكريه في ذاك وفي
وصح التحريم قطب العلماء
والنهي للتحريم ما لم تصرف
لكن تجال الناس قيل الأرفق
في هذه الأمور ليس الحرم
ولا يقول أحد إن الحالف
وبعضهم يقول في الحاكم إن
كالنذر والطلاق والعنق وجب
وذلك المباح والمكفر
أحدها أن يحلفن بالله
كذلك ايم الله ثم ايمن
ورب قرآن ورب المسجد
كذا جلال الله عمر الله

معصية كفعل حجر منتفى
فليفعلن فرضه متما
من كان يوماً حالفاً عليه
وقيل لا تلزمه بحالة
أو أنه المكروه قد يرتكب
وليترك المكروه وليجتنب
يقال لا تكفير في هذا يحد
يحنث حالا وقت تلك الحلفة
فكل حلف بسوى الرحمن
عرش وكرسی وبیت قد عتق
وبحياة زيد الفلاني
كفارة بل فيه كفر واعتدا
قول بعضيان بذاك الحلف
فالنهي في الحديث عنه رسماً
قرينة على الصحيح والوفى
هنا كراهة على ما حققوا
لأنما البلوى به تعم
بذا يجوز دون تكريه عرف
حلف إنساناً بغير ذى المنن
بذاك عزله لجهل ارتكب
أربعة أقسامه سنذكر
تالله والله وهما الله
ورب كعبة ربى يعلى
رب السما والعرش رب المشهد
وعزة الله بلا اشتباه

بصفة ذاتية أو صفة
وقيل لا تكفير مهما حلفا
والثان أن يجيء بالإقسام
والشرط مثل حلف بالحج إن
المشي للبيت إذا أبراه
كذلك أيضا حلف بصدقه
فملزم لنفسه مما ذكر
قال الإمام القطب وهو مقتضى
من ألزم النفس لشيء نلزمه
فذاك عنده لهذا الأمر
قال عطاء من يمشي حلفا
أو نحوذا فيحتمل يلزم
وحلف العتاق والطلاق
والعهد بالله فبعض قال له
وقيل كل حلف وما جرى
إلا الظهار وكذلك القتل
وذا لصاحب السؤالات نقل
وإن يكن لم يصف العهد إلى
فمن يقل بعهد رب العزة
واحدة مغلطا وقيل لا
ويلزم من حلفا خمسينا
وقال بعض العلماء واحده
كذلك إن كرر حينما ذكر
ويجعلن لها جواباً واحدا
وحق مسجد فلا شيء يعد

فعلية وذاك كالأمانة
بصفة عن هاشم قد عرفا
خارجة في مخرج الإلزام
أعطاه مالا ربه مولى المنن
من مرض كان به مولا
وبالعتاق وطلاق أغلقه
يلزمه إن كان في الحنث انعقر
مقال جابر بن زيد المرتضى
له ولو بان أخيراً ندمه
أحكامه كمثله حكم النذر
للبيت أو عهد وحج عرفا
عليه تكفير يمين يعلم
نعمه من حلف الفساق
تكفير تغليظ وبعض مرسله
مجره فإلارسال فيه ظهرا
ففيه تغليظ لنص تنقلوا
واختاره أبو محمد الأجل
ربي فلا تكفير فيه حصلا
كذا وبالميثاق والكفالة
مرسلة كمثلهما في الأولى
عهدا بقدر عدها يرونا
تلزمه لكل ذا لا زايدة
على عهد الله خمسا أو عشر
قيل بتكفير وقيل أزيده
والخلف في وحق مسجد الصمد

ومن له قيل عليك الأحد
إنك هكذا لتفعلنــــــــــــــــا
ثمت لم يفعله فالمغلظه
ومن يقول الله ربى يعلم
وهو خير أنه لم يك قط
وإن يقل قد علم الله بأن
فهاهنا التغليظ يلزمنا
بأنما الأيمان كلها على
وقد أتى في أثر عن السلف
تلزمه رسالة لو كان ما
لأنه أشرك مع مـــــــــولاه
ثالثهما أن يحلفن بما غدا
كمثل أنه من النصـــــــــارى
أو عابد للشمس إن كان فعل
يلزمه التغليظ مهما حنثا
وهكذا أخزاه مولاه كما
وقال بعض إن فيه محتمل
لنفسه فليس من تكفير
وقال بعضهم ولو نوى الدعا
لأنه كبيرة ونقـــــــــلا
ومن يقل عليه لعنة ولم
أو من نبى ملك أو مـــــــــلم
ومن يقل بأنه يصــــــــلى
فإن نوى تحولا عن دينه
وإن نوى بأنه يســــــــافر

يشهد والأملاك طراً تشهد
قال نعم إنى لأفعلنــــــــــــــــا
لازمة إذ قوله لم يحفظه
بأنه كان كذا إذ يقسم
فقيل في ذا مرسل له يخط
كان كذا وذاك أمر لم يكن
إلا على القول الذى أسلفنا
أنواعها طراً تكون مرسل
من بحياة الصلت كان قد حلف
جاء بحنث فى الذى قد أقسما
سواء فالتكفير ذا جزاه
يخرجه عن ديننا مبعدا
أو من يهود عاندوا الجبارا
أو أنه منافق غاو مضمحل
وقيل مرسل لما قد أحدثا
قبحه أدخله جهنمـــــــــا
بأنه يدعو بشر متصل
فيه لأجل هذه الأمور
ففيه تغليظ عليه وقعا
بعض بأنه يكون مرسل
يقول بأنها من الله الحكم
فليس من شئ لهذا الكلم
للشرق إن جاء بهذا الفعل
يلزمه التغليظ فى يمينه
للغرب لا شئ عليه صائر

وإن يقلل لبارك الرحمن إن
وقيل إرسال وبعض قال لا
ومن يقل عبد بنى فلان
ويحثن فإنه يسـتغفر
وإن من يحلف دائماً وقد
كفر أيماناً ثلاثة وقد
وقيل يحتاط إلى أن تذهباً
وبعضهم يقول في الرسالة
وعن جميع حلف قد لفظه
وقال بعض إنه مغلف
وقال بعض إن ذاك مرسل
ولا عن مثل حمار فعلى
ورابع الأنواع فهو إن حلف
لكنه كناية فيرجع
كمثل أقسمت عليك وكذا
ويذكرن بعد جواباً للقسم
أعوذ بالله وحاش الله
وهكذا الله على شاهد
تزمه رسالة إذا قصد
وهو الصحيح عند قطب العلماء
لا حين لم يذكره والبعض يرى
ولا لزوم فيه للكفارة
وكان حائناً وإن لم يقصدا
أما إذا أقسمت بالله نطق
وحق قرآن كذاك قبيلاً

يفعل كذا فيه فتغليظ زكن
شيء عليه في الذي تقولوا
أو أنه عبد لذا الشيطان
وما عليه هاهنا يكفر
يحنت لكن ما درى كم العدد
قيل عليه صوم شهرين تعد
عنه الشكوك في الذي قد كسبا
يأتى بحوطة لحد المكنة
تجزيه في قولهم مغلفه
حتى يبين مرسل ما يلفظ
أو يعلم التغليظ فيما ينقل
ذلك تغليظ وبعض أرسل
بمثل ما ليس صريحاً في الحلف
لنية الحالف حين يقع
إن كان لم يذكر عليك بعد ذا
كذا معاذ الله أيضاً في الكلم
أشهد بالله بلا اشتباه
كذا لعمر الله أيضاً يوجد
به يميناً عند حنت قد وجد
أن ذكر الله متى ما أقسم
أن لا يمين في الذي قد ذكر
لو أنه أراد معنى الحلفة
يمينه فلا يمين أبداً
فهى يمين ولها التكفير حق
لأن في القرآن ذكر المولى

إذا أنا صعدت هذى العقبة
قال أبو يحيى به وأرسله
كذا وذاك لم يكن محالاً
والحج والهدى بحسب النطق
وإن لزوجة بهذا الحال
تلتزمه رسالة لما وقع
تحرم من أجل الذي تقولا
تطليقة يملك ردها الرجل
فبنكاح آخر لها عقد
وقيل إنه ظاهر عائداً
تلتزمه كفارة لما نس
بانت بإيلاء لهذى الحلفة
عليه مع أصحابنا أولى الزشدد
حلاله وبعد يرجعنا
لو أنه لم يرجع إرسال
وكان قاصد الطلاق في البنية
وقيل تكفير وتطليق معاً
بلا طلاق هاهنا قد لزمنا
ثم أريق فهو في الحنث كبج
وذا هو الصحيح قال القطب

ومن يقل على عتق رقبه
فهو يكفرن يميناً مرسلاً
وقيل كل من على قالا
فإنه يلزمه كالعتق
وإن من حرم للحلال
في شأن شيء وإليه قد رجع
وقيل بالتغليظ والزوجة لا
وقال بعض قوله ذاك جعل
وقيل لا يملكها بل إن يرد
وبعضهم يجعلها ثلاثاً
وبعضهم قال يمين إن يمس
وإن يخليها إلى أربعة
قال الإمام القطب هذا المعتمد
يرون أن من يحرمننا
تلتزمه رسالة وقالوا
وإن يحرم زوجة أو سريه
قال ابن جعفر طلاق وقعا
وبعضهم كفارة قد حكما
ومن يحرم شرب ما هذا القدح
وقيل لا حتى يكون الشرب

الاستثناء في اليمين

للبيع من كل إذا ما قد رجع
أو إن أراد الله أو قضاه
يأتي به من عقب اليمين

وذاك الاستثناء إخراج سـمع
كمثل إلا أن يشاء الله
أو نحو ذلك القول والتبيين

فإن تقل إنى لا أقوم
فقد نفيت للقيام إلا
وجاز الاستثنا بذكر الخالق
كقوله بعد يمين جـاها
كذلك ربي وكذا الرحمن
إذا نوى بذلك الاستثناء
بأى اسم وبأى لغة
أو أنه بمفرد قد وضعا
والقطب قال إن فى ذلك نظر
إلا إذا بصيغ الاستثنا
وإن يك اتصال كل منهما
أو أنه نوى للاستثناء
أو حدث نيته من بعد ما
فإن يشا استثناء باللسان
فاختلفوا هل بهدم الاستثنا
مثاره هل ذلك الاستثنا
أو أن الاستثناء حين يقع
فإن يكن يحلها يجوز أن
وجائز حدوثه بعد الحلف
وإن يكن ذلك مانعا فلا
حالا ومقصوداً إليه قبل أن
واختير شرط اللفظ بالاستثنا
وقيل للغير وإن لسانه
ففيه خلف قيل ذاك ينفع
لكن حديث إنما الأعمال

إلا إذا شاء لى القيوم
ما شاء الله العلى الأعلى
إن شابه هدم اليمين السابق
الله أو أستغفرن الله
كذا الرحيم الملك الديان
وهدم ما من اليمين جاء
وأى تعبير أتى بجملة
لذلك الاستثناء أو لم يوضعا
فإن بعضاً لا يجيز ما ذكر
جاء فهذا ما له عرفنا
بآخر يفقد إذ تكلمنا
بقلبه بدون لفظ جائى
قال اليمين ولها قد تمما
أو قلبه بدون ما توانى
يمينه أم ليس يهد منا
يحل عقداً ليمين عننا
من انعقاد لليمين يمنع
يتصلن بها وأن ينفصلن
وقصده لديه حينما حلف
يكون إلا بعده متصلاً
يتم لفظ حلف ويكملن
بأن يكون يسمع الأذنا
حرك لسان يسمع آذانه
وقيل لا ينفعه لو يقع
تكون بالنيات فيما قالوا

دلت على الوقوع للطلاق
بنية لو أنه بذاك لم
لكنه استظهر إن عقدا
يكون من وظائف اللسان
فذلك الحديث لا يفيد
واختير أيضا هدمه إن اتصل
كنحو إن شاء المهيمن العلى
وصحوا أن لا يجوز استثنا
إذ بعضهم قد جوز الاستثنا
كذا الظهار لو بلا تعليق
إلا إذا يشاء ذو الجلال
كذلك إلا أن يشاء الله
وقيل إن ذاك ليس ينفع
كمثل أن يقول إن عدى
إن سار عند خالد إن شاء
لأنه بذلك التعليق
فيه دمه وقيل يهدم
وبعضهم قد جوز الاستثنا
وبعضهم إلى تمام السنة
وقال بعض أبدا وقبلا
إذا نوى ذلك حال الحلف
والقطب قال إن الاستثنا لا
ولا يضر بسعال إن فصل
كذلك أيضا غلط اللسان
وقيل من يحلف وحده بلا

يمينه استثنائه العتاق
يلفظ كذا قال به القطب الأتم
ذاك والاستثناء مما حدا
في لغة والشرع للبيان
هذا هنا فيما روى العميد
لو بتقدم هناك إذ حصل
والله أضربن زيدا أو على
في نية القلب لو اطمأنا
في العتق والطلاق حيث عنا
كنحو عدى أيما عتيق
وزوجه طالقة في الحال
فبعضهم أجاز ما حكاه
إلا إذا التعليق فيه يوقع
حر وما لذاك من مرد
ربى فالتأثير فيه جاء
يصير كاليمين في التحقيق
لو لم تكن فيه يمين تحرم
إلى تمام الشهر في ذا المعنى
وقيل بالشهور من أربعة
بأن فصله غدا مقبولا
ومثل الاستثناء شرطه الوفى
يؤثرن إلا إذا ما اتصل
أو بعطاس أو تثاؤب حصل
ليس يضره مدى الأزمان
تحليف غيره له من المـ

إذ ذاك بينه وبين الـرب
سواه قد حلفه الأيمان
له بظلم جائر تعسفا
في نفسه والظلم عنه يرتفع
بالحق فاستثناء غير صائر
في النفس مطلقاً إذا أتاه
ينفع في شيء مضى وقد خلا
على الذي مضى بأنه وقع
فإنها غاموسه تغمسه
في إثمه وهي كبيرة تحقق
وتهدم العمل انهداما
فإن ذاك ليس يهـدمنا
فإن عذره لذاك وجبـ

ينفعه استثناءؤه في القلب
وغير نافع له إن كانا
وقال بعض إن يكن قد حلفا
ينفعه استثناءؤه إذا وقع
وإن يك استحل غير الجائر
وقال بعض ينفع استثناءه
وقيل لا ينفع مطلقاً ولا
وقيل هذه اليمين إن تقع
وكان غير واقع أو عكسه
أي إنها تغمس من بها نطق
فتنقض الوضوء والصياما
فإن يجي من بعدها باستثناء
إلا إذا لم يتعمد كذباً

موجب الحنث

يمينه التي لها قد ييـدى
أن يترك وعكس ذاك جعلاً
يكون فيه الفعل غير ممكن
قد كان ذا عليه قبل أقسما
بأنه يأكله إلى الوفا
أو ذلك الطعام أيضاً يأكل
أو يلبس هذه الثيابا
فالحنث واقع بكل حال
فذاك غير نافع إن فعله
أن يوقع الغلق غيـه أولاً

وموجب الحنث خلاف عقد
كفعل ما قد كان حالفاً على
إذا تراخى تركه لزمن
أو يسبق الغير إلى فعل لما
كمثل من على رغيـف حلفاً
أو أنه يذبح هذا الجمـلاً
أو أنه يقفل هذا البابا
فيسبق الغير لذي الأفعال
لو فتح الباب وبعد قفله
لأنه لم يحلفن إلا على

كذلك حالف على أن يفعل —
أو أنه لفعله قد جعل —
حتى انتقضى الحد وإن لم يجعل
إلا إذا الترك نوى أو يأتي
وليس فيه قدرة على الوفا
وهكذا إن فات وقت —
وحالف لا يفعلن أبدا
فكلما يفعل يحثن وقد
وحالف يفعل شيئا في الشتا
إن الشتا وقت دخول الناس في
وبحساب فلك لا يعتبر
والقيظ فيه عندهم فالمعتبر
وآخر القيظ فأخر الرطب
وآخر اليوم وشهر والسنة
وآخر الشهر على قول عرف
ولا أرى هذا صواباً فإذا
بل أول القولين هو الأصوب
وقيل بل آخر كل ما ذكر
ولا أرى هذا فإن الشهور
وإن يكن ذلك لعيد علقا
وقيل حتى يرجع الإمام من
وإن يكن علقه للأضحي
وإن يكن إلى انتقضا الأضحي ذكر
وحالف في السوق أن لا يدخل
وقت النهار ثم بات فيه

كذا فخلاه لقوت حصلا
حدا فخلى فعله تمهلا
حدا فلا حنث مع التمهل
عليه حال بعد ذا الميقات
بما به قد كان قبلا حلفا
فإن يفت فالحنث واقعاً غدا
كذا كذا بدون شرط —
قيل بأن الحنث مرة فقط
أو أنه يتبركه إذا أتى
بيوتهم لأجل برد مجحف
والبرد في غير أوان قد ظهر
إن كان مع جميعهم هذا ظهر
وهكذا أول قيظ إن يصب
بعد صلاة مغرب مكونه
بأنه يكون بعد المنتصف
قلنا به فالعام واليوم كذا
ولو أتت بغير ذاك الكتب
قبل طلوع الفجر حين ينتشر
أوله الليل كما قد مرا
فحينئذ على خلاف سابقا
صلاته وفيه توسيع زكن
فلرجوع للإمام صحا
فالיום للغروب كله استقر
إلا نهاراً وبه قد دخلا
بعد دخوله فلا عليه

والدهر إن كان بأل فهو الأبد
والحين قيل ستة من أشهر
وقال بعضهم زمان لا يحدد
أما العتيق والقديم ما كمل
ثم الضحى فهو ارتفاع الشمس
أما الشروق فهو الطلوع
ثم العشى فزوال الشمس
كذا الزمان ليلة ويوم
وقيل أربع من السنين
إن الزمان يطلقن على أقل
وإن يقل في هذه الأيام
إلا إذا ما قال وهو في الأحد
وإن يكن قال إلى أيام
وجاء في قول لبعض يوجد
وإن تكن في ذلكم له نيته
وإن يمت من كان حالفاً على
أو يوفين غريمه للدين
يصير حائثاً وليس يلزم
إلا إذا أوصى بها حين احتضر
واستحسنوا له يقول إن حلف
كذلك الخلاف أيضاً إن حلف
يطن ذاك باقياً كمن حلف
وكان ما في ذا الوعاء قد أكل
واستظهر القطب بأن لا حنث قط
يحلف ناوياً وجود ما حلف

ودون آل فسنة له تحدد
وسنة قول أتى في الأثر
ولو قليلاً وهو ما أرى فحدد
عام له أو زاد عنه لا أقل
ما لم يصير إلى الزوال المسمى
كذا المساء الليل والهجوم
وما تلاء من زمان ممسى
وسنة أيضاً يقول قوم
وقال بعض من أولى التبیین
قليلاً بدون حد قد جعل
ف عشرة الأيام بالتمام
فإنه للأحد الثاني يحد
فتلك عشرة على التمام
بأنها ثلاثة لا أزيد
فهو إلى نيته المنطوية
إن يفعلن كذا بشهر أقبلاً
يوم كذا قبل وصول الحين
وارثه كفارة تحتم
واختير أن لا حنث بالذى ذكر
إن عشت لليوم الذى له أصف
على الذى منعدم وما عرف
ليأكلن ما فى وعاء قد عرف
من قبل أن يحلف ذلك الرجل
لأنه فى حينما اليمين خط
عليه مثل حاله الذى سلف

ومن على الغيب يميناً قد حلف
وقال بعض إنه يحنث إن
كمثل من يحلف أن الجبل
والبحر في مكانه أو تطلع
أو أن في غد يكون المطر
وليس من غيب على ما يعرف
كحالف، والله لو أسلف لى
وحالف على الذى لا يقدر
كحالف ليصعدن للسما
وقيل لا يحنث حتى يهلك
وإنما يحنث حالف بلا
لا إن يكن بغيره قد فعله
كحالف بأننى فلان لا
أو أننى رقبه لا أعتق
فمات موروث له فشارك
أو أنه كأمه قد ورثا
أو فر عنه ذلك المديون
والخلف إن أسر ثم فارقه
واختير أن لا حنث فيه مثلما
لكننى أختار فى الإعسار
وحالف لا يدخلن بيتاً سقط
وقال بعض فيه يحنثنا
وإن يك البيت الذى عنه حلف
فحيثما يدخله ذاك الرجل
إلا إذا كان نوى للبقعة

من حينه يحنث لو كما وصف
خالف ما به اليمين توقعن
ذاك الفلانى لما تنتقلا
فى غدنا الشمس وقد ترتفع
أو الهلال فى غد سينظر
من صدق نفسه غداة يصف
وفيته على الجميل الأكمل
فى حينه الحنث عليه يسطر
أو يحملن الجبل المعظم
فإن يمت فى الحنث حالا سلكا
يفعل ذا إن وحده قد فعلا
وذا على الأصح عند النقلة
أشاركن له بمال حصلا
أو عن غريمى قط لا أفترق
فى ماله الأول من أولئكا
فأعتقت مما عليه حدثا
فليس من حنث هنا يكون
من بعد ذا الأجل عر لحقه
لا يحنثن إن فر ذا منهزما
بأنما الحنث عليه جارى
عليه من كنخلة لا حنث قط
إذ صار فيه داخلا بالمعنى
ينتقلن عن حيثما كان سلف
فإنه فى الحنث حالا قد حصل
فالحنث هاهنا يحسب النية

وإن يكن أدخل فيه قهراً
لا يحثنن بذاك إذ لا فعل له
وإن يكن على الدخول قد قهر
وراكباً أو ماشياً قد دخلاً
وحالف لا يفعلن محمداً
فقيلاً لا يحثن حتى يفعلوا
وقال بعض إنه في الحنث حل
كحالف لا يعرفن مال حمداً
وحالف لا يحفظ القمراً
وحالف لا يحلبن شاة حلب
وحالف لا يشتري عبداً وقد
وحالف لا يخبرن بخبر
قلت وفي مسألة الشاة أرى
وحالف سيفعلن فعلاً فإن
وذاك في معين محمداً
ليأكلن طعام ذا الإناء
وقال بعض إنه بر به
بكل ما قد كان في ذاك الإناء
لأنما اليمين بالمقاصد
وإنما الأعمال بالنيات
إلا إذا في تلكن اليمين قد
فها هنا يكون للفظ النظر
وتحمل اليمين للمعاهدة إن
وتلكن الأسماء قد تعلق
فحالف لا يدخلن بيتاً حنث

بالحمل أو جر إليه جراً
وإنما أدخله من حملاً
فسار من غير رضا منه صدر
فها هنا الحنث عليه حصلاً
ففعل البعض خلاف وردا
كل الذي قال به مكملاً
لو أنه قد كان للبعض فعل
وكان عارفاً ببعضه فقد
ويحفظن البعض هـذا كانا
لبعض ما في ضرعها وما نكب
شري لجزء منه هذا وعقد
فأخبر الناس ببعضه ومر
بأنه لحانث بما جرى
لبعضه يفعل ليس يبرأ
كحالف بالواحد المعبود
فأكل البعض من الوعاء
ما لم يكن ذا جازماً في قلبه
في حينما كان اليمين كونا
تكون لا بحسب نطق وارد
في خبر عن الرسول آتى
تعلقت بعض حقوق لأحد
وقيلاً مطلقاً على اللفظ اقتصر
لم يك للحالف قصد قد زكن
بما به قد سميت اذ تطلق
لو بدخول مسجداً له انبعث

كذلك بيت قصب والشعر والأرجح الحنث بذا ومن حلف يحنث إلا إن نوى بالبيت وحالف لا يدخلن بيتا وقد كذاك ان عليه قد تسورا وحالف لا يأكلن اللحم لم ومن يقل بمقتضى اللفظ يرى وبالكسيف يحنثن والقاشع لأنما الكسيف والقاشع من وحقق القطب بأن السمكا لتأكلوا لحماً طرياً قالوا إلا إذا الحالف كان قصداً أو كان في العادة لا يسمى قلت وفي العادة معنا لا يسم وكالظباء والجمال والبقر فمن يقل بمقتضى اللفظ فمن لا يحنثن ان بعد موته ضرب كحالف يأكل لحم شاة فماتت الشاة بلا ذبح يحل وحالف بأنه قد أوفى أو أنه صلى صلاة الظهر أو أنه لغادة كان نكح فالخلف في الحنث كما قدمنا وحالف ليضربن عامراً فإن يكن بمثل عرجون ضرب

والصوف فيهما خلاف يذكر لا يدخلن بيتاً ويدخلن الغرف هناك غير غرفة كالقنت مشى فويقه فلا حنث يعد ولم يكن من بابه له جرى يحنث بأكل سمك بالعرف ثم وقوع حنثه بما قد ذكرنا من يحلفن عن سمك في الواقع أنواعه وقيلاً ليس يحنثن من اللحم في الكتاب إذ حكى الهنا إذ عدد الأفضالاً خروجه مع حلف قد عقدا ذا السمك المعروف معهم لحماً فاللحم لحم الحيوان كالغنم والإيالات العصم هذا ما ظهر يحلف لا يضرب عبده الفطن والقول بالعادة فالحنث يجب عينها باللون والصافات فجاء للحم ومنه قد أكل دراهاماً فخرجت زيوفاً فخرجت فاسدة في الأمر فخرجت محرمة لما اتضح من اعتبار لفظه أو معنى خمسين ضربة له قد قدرا وكان خمسون به متى حسب

فمن عطاء وابن محبوب الأبر
وقال بعض إنه ليس يبر
وأيد الأول ما قد وردا
وامرأة قد أكلت لتمر
فأقسم الحليل بالتطليق
كم أكلت من عدد قد يحصل
فتطلق منه حسب العرف
وقيل بل تحسب حتى لا تشك
بأن تقول قد أكلت واحدة
أربع خمسا ثم سقا سبعا
عشرا واحدي عشر ثنتي عشر
وهكذا أو يحصل اليقين
دون الذي سمت له في الكثرة
ومن تكن في درج فقـالا
فأنت منى يا سليمـا بائن
فإن هذه الفتاة تثب
أو ينقبن ذلك الجـدار
وان لها من تحت رجليها نقب
وان للحالف ما كان قصـد
وقيل لا يعطى نواه مطلقـا
وقيل مقبول نواه فيمـا
وينظرن للفظ فيمـا فيـه
وذا الخلاف كله ان كان لم
دخوله في تلك اليمين
أما اذا له نوى فالمعتـبر

بأنه يبر بالذي ذكرـ
وذاك عن مجاهد يروى الأثر
في آية الضغث به فاشدد يدا
وألقت النوى بقعر البحر
أن تخبرن له على التحقيق
ولم تكن قد حسبت ما تأكل
إذ لا سبيل أبدا للكشف
في عد ما تقوله أو ترتبك
ثنتين أيضاً وثلاثا زائدة
وهكذا ثمانيا وتسـعا
ثلاث أربعا وفوق ما ذكر
بإنما المأكول والمدفون
فينتفى الطلاق في ذي الصفة
إذا هبطت أو صعدت حالا
فحارت الفتاة فيما كائن
أو أنها تحمـل ثم تذهب
من جانب وتخرجن نـوار
فخرجت برت ولا حنث يجب
ويتركز ودينه فيمـا عقـد
بل انه ينظر لفظ نطقـا
عليه لا فيمـا له مرسـوما
لغيره حق متى يأتيـه
ينوهنا تخصيص أمر ملـترم
أو بخروجه على التعيـين
نيته تلك بتحقيق صـدر

وغيره فهو ضعيف ياتى
قال الثمينى فلو بمقتضى
لصار حائثا فتى كان حلف
أو لا يبيت فى فراش أقسما
أو بات فوق الأرض قال وهو لم
قال الإمام القطب بعض قال
وحالف لا يشرب قط ما
فصبه فى غيره فشربا
كحالف لا يشرب من نهـر
ان كان منه فى اناء شربا
والبعض فى المسألتين قال لا
يشرب من ذاك الاناء الأول
وحالف لا يشرب لبنا
فى كدقيق والعجين أكلا
لا يحثن الا اذا له قصـد
كذاك من على طعام أقسما
وحالف لا يأكل بسرا
كعكسه ويأكل الدبس معا
وحالف عن تمر نخلة وقد
كذاك خل خارج من تمرها
وحالف عن لبن وقد أكل
فقال بعض انه قد حنثا
ومن يذوق ما عليه يأتلى
وحالف عن شرب ما الرمان لا
وإن يكن فى فيه ذاك جمعا

لأنما الأعمال بالنيات
لفظ يكون الحنث شيئا قد مضى
أن لا يبيت أبدا تحت السقف
ان بات بعد قوله تحت السما
يقل به من أحد وقد علم
بأنه يحنث فيما آلى
من ذلك الكوز الذى قد قدما
فاختير أن الحنث فيه وجبا
مثل الفرات وكنيل مصر
أو بيد فالحنث فيه وجبا
يحنث حتى يشرب مقبلا
والنهر فى الثانى بحسب القول
كالماء والخل وبعد عجا
ركان حامدا عليه أقبلا
وقيل ان الحنث فى ذاك يحد
فيشربه فى حليب أو كـما
فليأكلن رطبا وتمرا
والخل حالف بتمر مسرا
عينها فالدبس منع للأبد
وجاز مثل رطب وبسرها
ضرا لشاة فيه ألبان تحل
وقيل لا حنث بذاك حدثا
بحنث لو لجوفه لم يصل
يحنث مهما مصه وأرسلا
ثم أساغه فخلف رفعها

وحالف عن الدقيق أكله
 من كل شيء أصـله دقيق
 وحالف عن أكل شيء فإذا
 وذاك كالجوز والكرمان
 وحالف بأنه لن يأكـلا
 وما له من نية في التمر
 وإن عني بمن هنا ابتداء
 وإن يكن بمن هناك قد عني
 ومن عن التمر يوقع الحلف
 كذاك حالف عن البسر أكل
 وحالف لا يأكلن للحـم
 وذاك مطلقا على اللحم وجد
 وبعضهم يقول لا يأكل ما
 وحالف لا يأكلن لحمـا
 فإن يكن من غيره قد أكـلا
 وحالف لا يأكلن الطـائرا
 يحنث أولا والنعام فيه
 وحالف عن الإدام يحنـث
 والزبد والذي كمثل ذاك لا
 وحالف لا يأكلن شيئا هنا
 فقل لا حنث عليه ولدى
 وحالف عن أكل لحم فأكل
 وإن تكن عادتـهم في الراس
 وحالف عن أكل رأس فله
 والخلف في الفؤاد والحلقوم

يحنث بالخبز وما كمثلـه
 وقيل لا حنث له يعوق
 ما أكل القشر فلا حنث بذا
 وما كمثل هذه الألوان
 من هذه النخلة قولا مرسل
 لا يحنثن بأكل نحو الطير
 فالحنث واقع بما قد جاء
 تبعضها فليس من حنث عنا
 فالخلف هل يحنث هذا بالحشف
 لرطب من غير تعيين حصل
 فليأكلن خالصا من شحم
 أو فوقه أو تحته أو منفرد
 كان على اللحم هناك ارتسما
 وكان ينوى البقر المسمى
 فحنثه فيه خلاف نقـلا
 فالخلف في هذى الدجاج في القرى
 أيضا خلاف العلما نحكيه
 بالخل والزيت وسمن واللبن
 بالجبن والبيض وما قد مائلا
 ذا اليوم ثم قد تحسى لبنـا
 بعضهم الحنث عليه قد بدا
 رأسا ففى الحنث بذا قد دخل
 غير اللحوم لم يكن من باس
 أن يأكل اللحم متى حصلـه
 إن كان حالفا عن اللحوم

حلق ومخ كلوة غضـرروف
وان يكن قد عين اللحم فلا
وان يكن ما عين اللحم فله
وحالف عن لحم شاة عينا
ولبن والشحم فيه اختلفا
وقال بعض إنه لا يمنع
وحالف عن لبن فليشرب
والسمن غير الزبد في حكم الحلف
فإنه لا يحثن بالزبد
وحالف لا يشرب الزبد لا
وذا هو المخيض والعكس يصح
وإن يعين لبنا لا يأكل
والزبد والجبن كذلك الأقط
وحالف لا يأكلن للشوا
وحالف عن لبن الشاة فلا
كحالف عن سمنها أيضاً فلو
والبعض بالجواز في ذا جائى
وحالف لا يأكلن من مال
فليس من حنث إذا ما أكلا
وقيل إن قرب زيد مأكلا
فكل ما من ماله قد أكله
وليس من حنث ولا أراه
من قبل أكل فبذا قد صار له
وان من أعطى طعاما رجلا
لشبع وصار منه يأكل

فقل لا حنث بذا الموصوف
يشرب منه مرقا تحصلا
ان يشرب مرقه ويأكله
فسمنها والزبد ممنوع هنا
والأرجح المنع لدى من سلفا
إلا من اللحم وهذا أوسع
سمننا كذاك عكسه إن يصب
فمن يكن بالسمن يوما قد حلف
والعكس عند حلف قد ييـدى
يشرب ألبانا فذاك حظـلا
ويشرب الحليب فيما يتضح
لخارج منه كسمن يعمل
على خلاف في جميعها يخط
لا يحثن بسمك له شوى
يأكل سمنها إذا ما عمـلا
يجوز أن يأكل منها للبن
وذاك حسب مقتضى الأسماء
عمرو وصار بعد مع هلال
من ذلك المال متى تحـولا
لحالف من ماله لا يأكلـلا
قبضه يأكله وصار له
إلا إذا كان له أهـداه
ملكا فما شاء بذاك فعـله
ويحلفن عليه حتى يأكلـلا
وقال قد شبع هذا الرجل

جاز له تصديقه ولو أكل
وحالف على طعام فخلط
ما لم يكن ذاك الذى عناه
والواضح الحنث ولا أقول
وحالف لا يأكل من جنة
فما له يأكل من ذى الجنة
لأنه علق ذاك الحلفا
وقوله مال فلان إنما
إلا إذا نوى بأن لا يأكلا
فأكله له إذا ما زالا
كحالف لا يدخلن بيتا علم
وبعد ذا مزرعة صار فان
وإن يكن ما عين البيت وقد
ودخل الحرث الذى قد كانا
وحالف معيناً لا يأكلا
فانه بأكل ذلك البـدل
وان يكن قد باعه وأكلا
ومن على حب معين حلف
فما له إن يأكل منـه ولا
وبعضهم جـوزه بدون
لأنه كـحالف ليضرب
فهـل تراه حانثا إن ضربا
وحالف لا يلبسـن بردا
فانه يحنث مهما كـلما
وإن يكن عرفها بأل حنث

شيئا قليلا ومن اليمين حل
فيه سواء فيه خلف قد يخط
فيه هناك كله ألقـاه
بغيره ولو هناك قول
محمد أى تكلم المعـروفة
لو أنها عن أول قد زالت
بنفس ذى الجنة لما حلفا
ذلك تعريف له ليعلمـا
مادام فى ملك فلان حصلا
عن أول وحاله استحالا
لخالد فزال عنه أو هدم
يدخل بها فحانثا هذا يكن
ألى بأن لا يدخلن بيتا فقد
بيتا فلا حنث لـذاك بانـا
وبعد ذا لغيره قد بدلا
يحنث فيما قاله بعض الأول
أثمانه فففيه خلف نقـلا
فهاسه وصار زرعـا وعلف
من ورق وكل ما تحصلا
حنث وذاك ما أرى فى الحـين
زيـدا فجـا زيد بابن ينسب
للابن فالزرع كذاك حـسبـا
أو لا يكلمن رجـالا أبدا
ثلاثة أقل جمع علمـا
بواحد اذ ذاك للجنس حدث

وحالف لا يلبس سروالا
فإن تردى بهما هذا على
وحقق القطب الإمام المنصف
فإنه لا حنث فيه وصفا
كمثلما يلبس ذاك الشيء في
وحالف لا يشتري شعيرا
لم يحنث إن كان ذاك فيه
كمثلما لا يحنث الحالف أن
ثم اشترى بابا به حديد
كحالف لا يشتري قط خشب
أو أنه لا يشتري قط نوى
وحالف بالله أن لا يدخل
فدخلته غنم بصوف
وكلمما كان كهذا الوارد
والقطب قال إن بعضهم نظر
وقيل لا يحنث إلا إن غدا
وبعضهم يقول مهما وجدا
وحالف بأنه ليس يمس
وكان في ذا الكبش صوف وجدا
وحالف أن لا يمس لجسد
يحنث إلا إن نوى المس بيد
كذاك حالف بأن لا يلبس
لا يحنث أو يلبس كساء
وقال بعض حانث إن لبس
وان تك اليمين أن لا يلبس

ولا قميصا هكذا قد قالا
عائقه فالحنث فيه حلالا
بأن من لبس شيء يحالف
أو يلبس الذي عليه حلفا
عادته بدون ما تخلف
ثم اشترى برا له مشعورا
مخالطاً مع زرعه تلفيه
لا يشتري الحديد في طول الزمن
فليس للحنث هنا وجود
ثم اشترى دارا وفي الدار حطب
ثم اشترى تمرا وذا له حوى
صوف ببيته وأن لا ينزلا
فليس من حنث بذ الموصوف
لأنما الأيمان بالمقاصد
بأنه يحنث بالذى ذكر
ما كان حالفاً عليه أزيذا
أكثر أو مسأوياً له بدا
صوفا فإن مس لكبش ولمس
فإنه في حنثه قد ارتدى
فمسه بحجر أو بوتد
فذاك مع نيته التى عقد
من غزل زوجه قميصا وكسا
جميعه من غزلها قد جاء
لو كان بعض غزلها في ذا الكسا
لغزلها فحانث إن لبس

ثوبا به من غزلها شئ بدا
وحالف عن ثوب كتان فإن
وحالف لا يلبس ثيابا
لا حنث حتى يلبس ثلاثه
وقيل بالحنث هنا لأنما
يكون حكمها كمثل حكم الـ
وحالف عن أكل خبز ماريه
وغيرها ألقاه في التتـور
أما إذا عجت والغير قد
وحالف بأنه لا يأكل
ذى الخود فى كنحو قدر قد تعد
وان من على طعام قد حلف
وعمل الطعام فوق النار
وحالف لا يذهب لدار
يحنث إن يخطو اليها قاصدا
وقيل خطوتين والبعض يرى
لو أنه قد كان لما يخرج
كحالف لا يمضين إلى عمر
إليه ماضيا وبعض قال
لو أنه نقل رجلا واحده
وإن يكن ينوى الوصول فهنا
كذلك الذهاب والمرو
وحالف لا يخرج لفرج
من باب داره برجله وقد
وقيل لو برأسه كان خرج

لو ذلك الغزل قليل وجدا
يلحم بغزل غبه لا يحنث
زيد ومنها واحدا أصابا
إن أرسل الكلام حين لائه
هذى الإضافة التى قد رسما
حقيقة وذلك للقطب الأجل
فجنت وقرصته الجارية
فحانث بالأكل للمـذكور
قام بخبره فلا حنث يعد
ما طبخت لا يأكل ما تجعل
مع نحو ماء تحته نار تقـد
تصنعه فجنت كما وصف
هناك غيرها فحنت جارـى
زيد ونحو الدار جاء سارى
ثلاث خطوات هنا أو زائدا
لو خطوة كان اليها قد جرى
من باب منزل به قد ولجا
إذا خطا ثلاث خطوات ومـر
يحنث من موضعه إن زالا
لأنه ماض بهذى القاعده
لا حنث حتى يصلن لما عنى
كذا الرجوع مثله يصير
فإنه يحنث حينما خرج
وقيل ولو واحدة إذا قصد
إليه قاصدا ففى الحنث ولج

وحالف لداره لا يأتى
حتى يجىء داره ويصلا
لأتما حقيقة الإتيان
ليس المسير نحوه كما سبق
وحالف بأنه يسافر
فإن تعدى الفرسخين سافرا
وحالف لا يدخل السوق فمر
وحالف بأنه إليه لا
أى لجنازة وعند ذاك مر
وحالف بالله ذى الآلاء لا
يحنث إن كان أقام فيه من
وقيل للثلث وفى قول ورد
وقال بعض العلماء يحنث
ولو قليلا ورأى القطب بأن
من الزوال وإذا ما كان له
وحالف أن لا يبيت أبدا
يحنث إن بات به أكثر من
وقيل بالنصف وقيل بالثلث
أما إذا أقسم فيه الليلة
لا يحنث حتى يبيت فيه من
وقيل إن نام به فى الليل
وحالف لا يأكلن شيئا كما
فما عليه اسم أكل أطلقا
غالاكل إن يسيغه فى الحلق
وحالف على شراب فإذا

فليس من حنث بذى الصفات
فهاهنا الحنث عليه نزلا
هو الوصول بفننا المكان
فإنه عن ذاك قطعاً افترق
أو أنه يغيب لا يحاضر
وغاب واليمين منها قد برا
عند جنازة به الحنث صدر
يذهب إن سار إليها مقبلا
بالسوق فهو حانث بما ذكر
يمسى بهذا البيت بل يرحلا
غروبها لنصف ليل قد زكن
إلى غيوب أحمر هذا يحد
إن كان وقت الليل فيه يلبث
يحنث بالكثر قليلا من زمن
قصده كعرف فله ما جعله
فى منزل يعرفه قد حددا
نصف من الليل على قول زكن
وقيل لو بات قليلا لحنث
لست أبيت اترك سبيله
غروبها لعجره الذى زكن
يحنث لو قد بات فى القليل
ليس يذوقه إذا ما أقسما
والذوق فالحنث به تحققا
ودون ذا يحصل معنى الذوق
ماذاقه فليس من حنث بذا

يحنث بالذوق إذا له فعل
فإنه بالذوق للحنث اقتراف
أساغه في حلقه وتتمما
بكل ما عاشوا به وانبعثوا
لا حنث بالماء عليه يلزم
فالماء لا يدعى بعيش لهم
فقل ليس الملح منه قاما
فاكهة هل ذا من الطعام
وكل ما يخرج منه وبين
أخيه شيئا عند ضيق الحال
أصاب نبقا فغلاف رسما
سواه لا حنث بهذا الحال
من سهمه فالحنث هاهنا جرى
ونجل محبوب الإمام الحبر
صححه القطب الإمام واعتمد
في ملكه بل فيه حق الأول
لنخلة لخالد أو أحمدا
فليس من حنث بذلك أدركه
ودار شركة له كان دخل
لأنما النخلة ليست تنقسم
فالقول بالحنث هنا المختار
أعنى به ذلكم الدقيقا
أو غير هذين وبعد يعجنا
له بلا شرب فحنثه حصل
بأنه لا يشرب قط ما

إن لم يكن أساغه وقيل بل
ومن يكن عن أكل شيء قد حلف
لو أنه من بعد ذوق كان ما
وحالف عن أكل عيش يحنث
لو كان ماء ويرى بعضهم
وذاك حسب عادة لديهم
وحالف لا يأكل الطعاما
والخلف في البقل وفي الإدام
ومن طعام لهم هذا اللبن
وحالف لا يأكل من مال
وبعد ذا من سدره بينهما
يحنث في قول وفي مقال
حتى تراه أكلا لأكثر
وفي الذي يروى عن ابن الصقر
إنهما للحنث يختارا وقد
لأن ما أصابه لم يدخل
وحالف بأنه لن يصعدا
وقد علا لنخلة مشتركه
وحالف لا يدخلن دار رجل
فقل إن الحنث هاهنا لزم
والعبد كالنخلة أما الدار
وحالف لا يشربن سويقا
يخلط بالزيت أو السمن هنا
فوضع السويق في الماء فأكمل
وهكذا يحنث مهما أقسما

فيشرب السويق في الماء ولا
مع الدقيق وإذا ما قد حلف
وهكذا عن أكله وقد خلط
ولم يبين له هناك أثر
وحالف أن لا يكلمنا
له كتاباً فقراه أو قرى
كذلك إن له رسولا أرسلنا
وذلك الرسول في قولهم
وإن رأى في الدرب إنساناً وقد
قال له أنا فلان وهو من
فإن يكن عن نفسه له سأل
كذلك إن قال الذي قد حلفا
من ذا فقال حالف أنا ذا
ومن يحلفها حليل كانا
فحلفت على امرئ مسمى
فنية اليمين للحليل
إن لها إن كان لما يمنعنا
وحالف أن لا يكلمنا
وبعد ذا كلمه بحيث لا
أو خفض صوت أو لعاصف ولم
وإن يكن بقربه ذاك ولم
يحنث مع بعض وعند البعض لا
وحالف لا يتكلمن وقد
ويحنثن حالف عن الكلام
وقيل لا إلا بما يفيد تم

يأكل زيتاً وله قد أكلا
عن شرب شيء كحليب قد وصف
بغيره حتى ثوى إذ فيه حط
فليس من حنث عليه يذكر
زيداً وبعد ذاك يكتبنا
عليه فالحنث بذاك يفترى
غبلغ الرسول ما قد نقلنا
أقوى من الكتاب حين يرسم
قال له من ذا الذي هنا قعد
قد كان عنه حالفاً لا ينطقن
فذاك تكلم وحنثه حصل
عنه لحالف متى ما صادقاً
فالحنث واقع ولا ملاذا
بأنها ما كلمت فلاننا
كان يواطى اسمه ذا الاسما
ليس لها وقد أتى في قيل
لها قبييل حلف قد وقعا
زيدا لأمر في الضمير جنا
يسمعه لأجل بعد حصلنا
يسمعه لا حنث بذاك قد لزم
يسمع كلامه لأجل ما صمم
يكون حانثا لما قد حصلنا
قرا ففى الحنث به خلف ورد
ولو بحرف لا يفيد قد نغم
وبعضهم قال بكلمة تتم

وحالف عن الكلام فكتب
وقيل لا يحنث لو قد فهمها
كذلك الإيماء والراجع أن
وناصب علامة مثل حبر
فالحلف في الحنث بها ورجحوا
إن كان هذا بالكلام قصدا
وحالف بالله لا يكلمهم
في محفل وكان زيد فيهم
ونحو ذا مما يعم لهم
يحنث حتى يقصدن سواء
وحالف بالله لا يكلمه
وفيه قد كلمه من قبل أن
وقيل لا يحنث إلا إن رجع
وهو مقال لأبي الحواري
وحالف بالله لا يكلمها
على جماعة وذلك فيهم
وحالف بالواحد الفرد الصمد
بالواو لا يحنث أو يكلمها
وإن يك العطف بثم أو بفا
حتى يكلم الجميع بحسب
وإن يقل زيدا ولا سعيذا
فالحنث واقع إذا يكلمهم
لكنه يكفرن على العدد
كذلك إن جاء بأو حين حلف
وحالف لا يلبس نعلين

بدون نطق فله الحنث وجب
ما لم يكن بذاك قد تكلم
لا حنث في إيمائه له يكن
ليعلمن أمر بها قد استقر
بأنه لا حنث فيه يقصد
نطق اللسان مثلما تعودا
زيداً فقام خاطبا يهيمهم
فقال يا قوم اتقوا ربكم
أو أنه يسلمن عليهم
وقيل لا أو يقصدن إياه
ذا الشهر أو ذا العام مما يؤله
يحلف فالحنث عليه يلزم
كلمه بعد يمين قد وقع
وذا هو الصحيح في الآثار
أو بالطلاق رجلا فسلمنا
فحانث وقيل ليس يلزم
أن لا يكلمن صلتا وحمد
جميعهم معاً كما قد أقسم
لا يحنث في الذي قد حلفا
ما تقتضى الفاء وثم من رتب
ولا محمداً ولا رشيداً
لواحد ممن هنا عدهم
إن كلم اثنين فما عنهم يزد
فحكمه كمثما هنا وصف
فقام واقفا على هاتين

لمثل حر حنثه لمن يلزمها
ثمت منها قطع الأقال
فالحنث لا يلزمه لأجل ذا
يصلح للمحالف أن يحتذى
فالحنث لا يزيله قطع حدث
وعن لباسها اليمين أسسا
مول على فاكهة أن لا يصب
ولم يك القثاء منها علما
قد قيل من فاكهة تحد
هذا بعرف بعضهم وإلا
أن النبي المصطفى الهادي السبل
كذلك البطيخ في بعض الكتب
في عرفنا في هذه الناحية
وجزر ونحو ذين أصلا
منها ومنها النبق في ذا الشأن
وعدس تين وأترج حصل
وقد مضى ما قيل أيضاً عنها
ولا يساكنه على محل
ما يقع الاسم عليه ويحل
عندهم في مثل هذا الشأن
أن لا يساكن عرسه أبد
أو نام عندها فحنثه حصل
لديه أو نام فحنث حصل
فالحنث غير واقع عليه
أو في طريق أو سوى بيت يقر

بدون إدخال لرجل فيهما
وحالف لا يلبس نعل
وبعد ذا بما بقي قد احتذى
قلت إذا كان الذي قد بقي
فلا أرى إلا بأنه حنث
لأنه للنعل كان لباسا
ويأكل الرمان قالوا والربط
ويحنثن إن يكن عنا هما
وهكذا البطيخ لا يعد
وقال قطب العلماء علا
فهو على الحديث منها ونقل
يجب من فاكهة هذا العنب
وقال والقثاء من الفاكهة
ولم يكن منها الخيار كلا
ومشمش خوخ كباذنجان
لكذلك الأجاص ثوم وبصل
والنخل والرمان قيل منها
وحالف لا يأوين إلى رجل
فإن هذا يحنثن بأقل
والعرف والعادة في الإسكان
إن حلف الإنسان حينما وجد
فإنه إذا وطئها أو أكل
كذلك غيرها فمها أكلا
وإن يكن لم ينعمن لديه
وهكذا إن كان هذا في سفر

لا يحنثن لو أنه كان أكل
إلا إذا واقع ذا في خيمة
وقال بعض حينما وأكلها
وقال بعض إنه لا يحنثن
وقيل من قد حلفت لا تسكن
فانتقلت عنهم وكانت بعد
وتتعدن معهم أياما
فإن نوت لا تجعلها منزلا
وحالف لا يسكن دارا
وما بقى سكن لهم ثم بنى
أو أنه لخيمة فيها بنى
فليس من حنث هناك قد وصف
وإن تكن سقوفها قد زالت
فإن ذاك حنث إذا سكن
وحالف بالله ذى الآلاء لا
فجاء عن بعض مقال بينه
إذا هما كانا بها لأنهما
إلا إذا الزوج وزوجه معا
وإن يكن جاء إليه زائرا
فبات أو قال لديه أو أكل
وبعد ما قضى شئونه رجع
وحالف لا يجمعنى وعمـر
والحنث فى ظل السحاب إن يكن
وحالف لا يسكن موضعا
حتى ينام فيه أو يجمعها

أو جامع الزوجة أو شرباً فعل
أو كان فى بيت أتى أو قبلة
حنث أو جامعها وتلها
حتى يسكن كمعتاد السكن
دار أبيها أو فتاها لضغن
تزورهم وعنهم تردد
نهارها وليلها تماما
فليس من حنث إليها وصلا
فانهدمت من أسها انهيارا
ثانية بها وأتقن البنـا
واتخذ الخيمة فيها مسكنا
لأنها غير التى عنها حلف
وردها كمثما قد كانت
فيها ولو كان قليلا من زمن
يسكن عمرأ ولا أم العلا
أن ليس فى السفين من مساكنه
ذلك حال سفر قد علما
كانا بها وللجماع أوقعا
أو أنه أتاه طالب القراء
أو نام أو جامع أو شرباً فعل
لمستقره فلا حنث يقع
ظل فظل للسماء لا يضر
واستظهر القطب بأن لا يحنث
وهو به فالحنث لما يقع
أو يأكلن أو يشربن ويرتعا

وقيل إن لم يشرين منه مع
قال وهذا إن يكن قد حلفا
وحالف بأنه لن يصحبا
لو أنه قد كان في حال السفر
وصورة الصحبة أن تكونا
وإن هما توافقا وسط الطريق
فليس من حنث ومها رد له
فليس من حنث بما قد فعله
وحالف بأنه لا ينتقل
فليس من حنث إلى أن ينقلا
وفي سواء من مكان علما
وحالف بأنه لا ينطوق
وفاعلا لذلك الفعل أمر
وحالف بفعله وقد أمر
وحالف لا يحرثن أو يحصد
وفاعلا لذى الفعال قد أمر
وحالف بأنه سيوقع
وحالف أن لا يجاورن رجل
لأربعين من ذراع من لـدن
وبعضهم يقول أربعونا
وفي الفلاة قيل حده قدر
وقال بعض العلماء مقدار ما
وقال بعض هو ما يحمييه
والحنث بالنسيان لا يسقط قط
ومثل ذلك الخطا فيما نقل

فراغه من قوله الحنث يقع
عن القرار فيه حيث وصفا
زيدا فإن صاحبه منقلباً
يصحبه فالحنث ما عنه مفر
بعقده لها يقدمونا
ومشياً معاً بلا عقد سبق
جواب قول أو بشيء سألـه
ولا نحب البدء بالكلام له
من منزل معين ويرتـكـل
متاعه وأهله مرتحلا
يبيت فالحنث عليه لزما
بالبيع والنكاح أولا يعتق
فإن هذا حانث بما ذكر
بذاك فاعلا فإن يفعله بر
أو يحفرن أو بينين أو يوصد
فليس من حنث عليه معتبر
هذا فأمر الغير ليس ينفع
فإنما حد الجوار قد جعل
منزله إلى تمام ما زكن
بيتاً بذا المحل يحسبونا
ما تقبس النار فذاك المعتبر
تدرك فيه ريح قدر أضرمـا
كلب لهم عن كل ما يأتيه
كذاك لا يسقط أيضاً بالغلط
على الصحيح إن به شيئاً فعل

وصححوا سقوط حنث بالغلط
كان يريد ذكر زيد فسبق
بلا إرادة هناك توقع
ويسقطن به وبالنسيان
والحنث من خطاب وضع فيقع
والحنث لا يسقطه الإكراه
فحالف عن فعل شيء وفعل
وهو سواء كان ذا مظلوما
كان محقاً حينما قد حلفا
لأنما الجواز للتقية
خلفا لمن أجازها بالأكل
أو بجماع زوجة سرية
ومن على القتل ومثله الزنى
ما لزم الفاعل مهما فعلا
يقتل في القتل ويجلدا
وليعط للمكرهة العقر وقد
لأن ذاك شبهة والحد
وقال بعض يقتلن المجر
وصح أن الإثم للمأمور
ويقتلن كلاهما بعض نظر
ومن يكن قد أخبر الجبارا
فأكره الجبار إياه على
وإن يكن لم يخبرنه بالحلف
أو أنه أخبره بأغظا
أو قال قد حلفت عنده ولم

إذا به يحلف رفعا للشطط
لسانه لذكر عمرو إذ نطق
كما به الطلاق ليس يقع
إن كان كل الإثم والعصيان
لو لم يكن تعمداً هذا صتغ
إن كان عن تقية أتاه
بالقهر فهو حانث لما حصل
أم ليس مظلوماً ولا مرغوماً
أم مبطلاً في أمره تعسفاً
في قوله ولم يكن في الفعل
في رمضان خشية للقتل
فيه كشرب الخمر للتقية
أجبره فيلزمه هاهنا
بدون إكراه له قد حصل
على الزنى كذاك يرجمننا
يقال لا جلد ولا رجم وحد
يدرأ بالشبهة حين تبدو
ويأثم فقط من قد يأمر
والقتل للأمر بالمذكور
من كان مأموراً ومن له أمر
بحلف يمنعه قد صار
حنث فلا يحنث مهما فعلا
وإن بنسيان لما كان حلف
منها كذا بدونها إن لفظا
يذكر له يمينه ولم يسم

وبعد ذا أكرهه فهاهنا كانت يمينه التي بها حلف أو عن حلال كان يوماً حلفاً فكل فعل جائز عنه الحلف أن لا يكون غافلاً له كما أن يفعلنه وبعد أجبراً من بعد ما قد أخبر الجبار وإن يكن أقسم أن لا يفعل أو يفعل المكروه والمحرم ما يلزمه الحنث لأن القاهرا وإن يكن أكرهه أن يقسما كأن يقول قل ورب العزة ثم على الشرب لها قد ألزما كأن يقول إذ آيت من حلف فليحلفن أنه سيشرب إن لم يجد منه نجاة إلا فما عليه ها هنا حنث لما ليس على المقهور من عمد ولا وهكذا كل مباح طلباً كمن أراد منه جبار بأن أو أنه يفعل ما لا يلزم ولم يجد منه نجاة إلا فما عليه كل شيء عقداً فقد أباح ربنا من فضله وما عليه لازم أن يعطيه

يحنث بالفعل كما تعينا عن طاعة أو عن ضلال مقترف أو عن حرام فسواء عرفاً كالحرم والمباح والكره وصف في النذب والوجوب مهما أقسما إن يحنثن في يمين صدرأ بأمره فليس حنث صاراً لطاعة كواجب على الملا ثم على الحنث بذاك ألزما له بذاك غير ظالم يرى أن يفعلن معصية وألزما لأشربن الخمر بالعشوية حين أبى من حلف وأحجما فأشرب لها الآن بإكراه عرف عمتية وقصده سيذهب بحلف فقاله وولى جاء عن الهادي حديثاً محكما عقد كذاك في الصحاح نقلاً منه بأن يفعلنه وقد أبى يعطيه من ماله شيئاً زكناً وكان بالجبر عليه يحكم بحلف يدفع عنه الختلا لنفسه أن ذاك بالجبر غداً جحوده لخائف من قتله من ماله إلا بنفس راضيه

منه بحلفه لها يصار
بماله الجبار كان ألزما
يحنث في الصحيح عن بعض الأول
أو تركه فإن عليه أقسما
هو عليه كان حقا لزما
بمقتضى الحنث عليه يلزم
بالعتق والطلاق حينما وصف
بحنثه إن حلفا قد ارتكب
تحليف ذاك فلهذا حظلا
وقد مضى من كل فعل حلا
إذا خشي من جائر ضللا
عنك كذا كذا من المعاني
قلت كذا أو قد فعلت وجحد
بأنه ما كان ما قد وصفه
عاقبه ظلما على ما قد صدر
لغير جائز كستم لرجل
عنه فغير حانث مما وقع
يعاقبونه بعقاب متلف
ما كان من ذنب له قد فعلا
ما كان من جرم ومن ذنب صدر
يصير حانثا لأجل ما اقترف
إن خاف قتلا أو كضرب جاء
في السجن في الأكبال والقيود
عليه أو بالسيف حين فكها
والصبر للثاني بحال أضيق

وحينما قد قنع الجبار
فإنه ساغ له أن يقسما
واختير عدم حنثه وقيل بل
وكل شيء فعله قد لزما
يلزمه أن يحنثن ككل ما
وإن لعبد أن له يحلفن
إلا إذا أكرمه على الحلف
فلا طلاق لا ولا عتق يجب
إذ لا يجيز أحد تأولا
كذاك كل ما له قد فعلا
بيده أو باللسان قالا
كمثل أن قال له أتاني
أو أنه يبلغني عنك لقد
ثم على هذى الأمور حلفه
لا يحنثن لأنه لو قد أقر
كذاك مهما كان يوما قد فعل
حلفه ما كان منه ما رفع
إن كان إن أقر أو لم يحلف
أكثر مما يلزمه على
وإن يكن يعاقبونه بقدر
فما له أن يحلفن وإن حلف
وجوزوا للمكره اتقاء
أو مثله تكون كالتخليد
وقيل لا حتى يشار بالعصى
وأول القولين فهو أليق

والكره للبيعة للسلطان أن
أو خارج المنزل أو من سوق
ليس إذا جاء إلى السلطان
فإنه مادام لما يشرع
فغير واسع له أن يقسم
وليس من حنث إذا ما حلفا
ويحنث الحالف قالوا قبلا
أما إذا نودى في الناس ألا
فذهب الذهاب باختيار
فها هنا يلزمه ما قد حلف
وإن يكن نادى منادى الجائر
فإننا نعاقبه مؤلما
بالقتل أو بالضرب أو بسبه ذا
وجاز عند ذلك التقييه
وقال بعض إنه إن حلفا
فحانث وقيل لا وإن يكن
فإنه لا يحنث إذا حلف
وأن رأى الجبار للناس لزم
فغير حانث إذا ما حلفا
وبعضهم شدد في الطلاق
فيلزم وقوع ذاك مطلقا
أو بعده وهو مقال جابر
قال سألت جابراً عن صفتي
أي قطر الباغي فتى مكحول
وكان ذا الجائر بالطلاق

يؤخذ شخص من كمنزل السكن
يؤخذ قهراً أو من الطريق
على اختيار منه في الإتيان
في ضربه والسوط لما يرفع
بما عليه من مقال أرغما
بعد شروع في الذي قد وصفا
وقيل لا يحنث وهو أولى
تقدموا لبيعة عند الملا
إلى يمين ذلك الجبار
عليه إن كان لحنث اقترف
بأن من لم يأتنا بالباكر
حتى إلينا يأتين مرغماً
جاز الخروج نحوه خوف الأذى
وليس من حنث لذي القضييه
بنفسه من قبل أن يستحلفا
هدده وما درى ما يوقعن
لأنه خاف العقاب والتلف
يعاقبن من شاء وبعضهم سلم
لأنه حاذر منه التلف
أن يحلفن به وبالعتاق
قبل الشروع بهما قد نطقا
فيما روى جميل في الدفاتر
أيام كان قطر بالبصرة
من جند أهل البغي والتضليل
يستحلف الناس وبالعتاق

فصدعني جابر فقلت ما
فقال بعد ذلك الطلاق
فواجب عليه ما قد حلفا
وقال بعض إنه قد قالا
وقد أجاز ربنا من لطفه
فليمكن عبده وزوجته
وحالف بنفسه في حضرة
أو أنه قد حلف الجائر له
كأنه بنفسه قد حلفا
وإن يكن ليس بظالم يفي
وإن يكن حلفه عدل حكم
وما على الطفل ولا المجنون
وإن يك الصبي في حال الصبا
وبعد ما وافى بلوغه وقع
وهو الصحيح ويرى بعضهم
وما على المجنون مهما واقعا
وهكذا العبد إذا ما حنثا
ومشرك من بعد ما قد أسلما
على أصح ما روينا عنهم
في واجب التكفير هل يكون
أو أنه بالعقد والحنث معا
فمن يقل بالحنث يلزمهم
وقيل إن العبد لا يحلف قط
وإن يكن بدون إذنهم حلف
لكنه ليس له يكفر

في ذا الزمان ينبغي أن نحجما
من يحلفن به كذا العتاق
به كذاك عن جميل عرفا
ليسا من الكفر أشد حالا
جسوده لخائف من حتفه
وما عليه في الذي قد أفلته
ذي الجور حين خاف سوء النعمة
فهو إلى نيته ما فعله
إن كان ظالما له من حلفا
فنية اليمين للمحالف
فنية اليمين للقاضي الأتم
ثبت حقا عقدة اليمين
أقسم بالله يميناً ركبا
في الحنث فالتكفير عنه مرتفع
بأنما التكفير فيه يلزم
للحنث بعد ما المجنون ارتفعا
من بعد عتق كان فيه حدثا
فليس من حنث عليه لزما
وسبب الخلاف ما بينهم
ذلك بالحنث متى يبين
على كذا خلافهم تفرعا
كفارة لو عقدها مقدم
إلا بإذن من مواليه ارتبط
ويحنثن فالحنث ليس ينصرف
إلا بإذن منهم قد يصدر

لأنه لا يملك فيعتق
والصوم فهو مضعف للجسد
وان يكفر عنه مولاة كفى
وحالف لا يشتري أموالا
فرع على من قال في الاقاله
ومن يقل بأنها فسخ فلا
وان من عن الزنى يوما حلف
والخلف في اليمين الاستعطافى
وقيل فيه الحنث وهو مثل أن
لا تفعلن وهـ كذا سألتكا
وهـ كذا بحق ذى الآلاء
وحالف لا يعلمن كذا وقد
إلا إذا أخبره عدلان
واستظهر القطب إمامنا العلم
بكل من أخبره إن صدق
وها هنا نقتصر المقالا

رقبة أو للطعام ينفق
وذاك تضييع لحق السيد
وأحسن السيد مهما أسعفا
يحنث مهما باع واستقلا
بيع وبعض العلماء قاله
يكون حائثا لما قد فعلا
لايحنثن بعبث ولو قـذف
لاحنث فيه قيل عن أسلاف
يقول بالله عليك ذى المنن
بالله إلا جئت ما أمرتكا
عليك إلا جئت مع ندائى
أخبره عدل فلا حنث بعد
فالحنث لازم لهذا الشأن
بأنه فى حنثه قد ارتطم
هذا له فيما به قد نطقا
على اليمين فالكلام طالا

باب الكفارات

أو صوم شهرين بلا افتراق
غير ظهارهم وقتل متلف
إن لم يجد عتقاً به ينحلاً
إلا إذا يعجز عن صيام
وأمة مشركة تكفيه
مسلمة بعضهم قد أوجبه
غير الولي الظاهر النزيه
فليأت بعد العتق بالصيام
وبعضهم ذات ولاية شرط
قد وردت في سورة المائدة
بالقتل والظهار حينما بدت
مغلظاً وقيل بالمرسلة
وقيل يكفيه متاب بصدق
لزومها في الذكر أو في السنة
وإنما أصحابنا بها أتى
عن تركها عقوبة في الأمر
فغلظوا على ذوى النفاق
أو لصيامه يأكل أفسداً
لصومه وقد أتاه معتدى
تلتزمه كفارة مع البذل
كفارة في طوله والعرض
واحدة لكل ما قد ضيعا
من يترك الصلاة أو يهملها

كفارة التغليظ بالإعتاق
أو طعم ستين على التخيير في
أما الظهار لا يصوم إلا
كذلك لا يجيء بالإطعام
والعتق عبد مشرك يجزيه
وقيل لا تجزيه إلا رقبته
وبعضهم يقول لا يجزيه
والقتل ليس فيه من إطعام
ويعتق مسلمة فيه فقط
كفارة التخفيف في المرسلة
على العموم غير ما قد قيدت
وألزموها الفاعل للكبيرة
وقال بعض العلماء يصدق
كفارة الصلاة لما يثبت
ولا من الإجماع أيضاً ثبتا
وذاك للتأديب بل والزجر
قيساً على الناقض للميثاق
فإن من لتركها تعمداً
أو غيره من كل شيء مفسد
أو كان يحلفن وفي الحنث يحل
وبعضهم قال لكل فرض
وقال بعض العلماء ووسعا
وقيل لا يلزم تكفير على

وقيل خمس ومن الأصحاب لا وتارك كفارة قد لزم كالقتل والصيد وتكفير الحلف ومن يكفر ذا وغيره ترك وقيل لو دان بها ولم يؤد كفارة التخفيف ما قد بينا إطعام عشرة إلى آخر ما وذاك بالتخير في الثلاثة فواجب إتيان واحد فمن عاجز عن واحد أن يأتي ولا يضر فصلها بكمض وبعضهم أجاز فصلا بسفر وبعضهم ألزمه إن أفطرا والخلف في الفصل بشهر الصوم والصوم في القتل وفي الظهار ومن يصم شهرا ويمرضنا حتى يصح ثم يمين على وإن يشا الطعم ثلاثين فقط ومن يصم عن اليمينين هنا فقليل يجزيه وبعض قال لا وعاجز عن عتقه والصوم ما يطعم في مرة واحدة في كل مرة لما قد حصله حتى يكون يكمل الجميع والطعم في التكفير أكلتان

نعلم من هذا المقال عملا من الكتاب حكمها وانحتما فهاك وقيل عاص مقترف فهو على ولاية فيها سلك فإنه ترجى له النجاة غد في سورة المائدة الله لنا بينه رب العلى وألزم الطعم والتحرير ثم الكسوة أتاه أدى واجبا لذى المن صام ثلاثا متتابعات أو بمحيض أو بعيد قد عرض يفطر وليين على ما قدر غير في سفر إعادة لما جرى يجوز عند البعض لا مع قوم فإذا الخلاف فيه أيضا جرى فإن يشاء الصوم يؤخرنا ما قد مضى من صومه وما خلا وقيل ستون وعنه لا يحط أربعة من أشهر ما عينا أو بالنوى ما بينهن يفصلا ولم يكن لديه من مطعموم قالوا له يطعم في ذى الصفة ويقدرن عليه لو قد فصله لو أنه وزعه توزيعا مأدومتان لو بخل غاني

وغيرها مع العشاء بشبع
هل قد شبعتم من هناك أكلا
بينهم وبين ذاك الأكل
يجزى ولو لم يشبعن لهم
في جوهر النظام شيئا الأجل
تجزيه في بياننا مرسومه
مقال بعض والعدا فيما تلا
في عشرة الأيام عن كل العدد
بعضهم ذاك وقال لا يسع
وقيل بالمنع ولو قد فقدا
في حينه عشرة من العدد
كالخلف في إطعام عشرة تعد
إلى أبى حنيفة ويكتب
فإنه ليس له أن يطعما
وهكذا تطعم للسليل
صار على المرأة شيئا لزما
ستون مسكينا فما بقربها
بأقرب القرى إليه حـدا
وآخر الغدا هو الزوال
لثلى ليل إليه جائى
لا تجزيان حسبا في الوارد
لطعم في حينما قد أطعما
غير قليل من طعام لهم
من سنة الحبوب في ذا الشأن
وقد أتى تخرج في الذرة

حال الغدا واحدة لهم تقع
وما عليه لازم أن يسألا
خلفا لبعض القول بل يخلى
حتى يخلوه وبعض يزعم
وليس تجزى أكلة وقد نقل
وقال بعض وقعة مأدومه
والبدء بالعشاء جائز على
وجائز إطعام شخص منفرد
وبعضهم كرهه وقد منع
إلا إذا لغيره لم يجدا
غليوص أو ينتظرن إن لم يجد
والخلف في إطعام ستين ورد
والقول بالجواز مما ينسب
ومن عليه عوله قد لزما
وامرأة تطعم للحليل
وذاك إن لم يك إنفاقها
ومن تكن بلاده ليس بها
كذاك في الكيل يتم العدا
والفجر أول الغدا يقال
وهو يكون أول العشاء
والأكلتان في مقام واحد
وكرهوا تقاربا بينهما
بقصد أن لا يأكلوا إذ طعموا
والكيل فهو عندهم مدان
وأفضل الحبوب حب الحنطة

هناك من تخرج قد علما
فيها باطلاق لمن قد أخرجها
ثلاثة الأعداد منها قسما
وعند آخرين صاع الذرة
لو في الظهار أوقع الإعطاء
يكون في الإعطاء دون شجر
وجيد التمر بالإلزام
مع غير ذى الأنواع قبل يؤتم
هذا الإدام مع طعام لهم
على الطعام وحده وينتفع
والأول الصحيح في السماع
من الفطيم صاعدا من يطعم
لابنه الصغير ثم ينفذ
وهكذا زوجته أيضا تعد
تعطى ولو لم يفطموا في الحال
يعطى من التكفير من لم يفصلا
في صالح له إلى أن يكملا
شيئا قليلا لفراغ يأتي
لا تعطهم ولا امرأ غنيا
مان امرأ تبرعا فاعط لذا
والكيل عند وقعة العشاء
تخالف بكشعير وببر
برأ وللشعير في العشاء
كال لخمسة وأكمل العدد
بر ومن شعيره فيجزين

وإن يكن يخلط هذين فما
وبعضهم يقول لا تخرجها
وقيل في زمانها وتعطى
في قول بعض إن تكن مقشره
والدخن يعطى منه صاع جاء
والعسل الصافي كمثله البر
وليس عند البر من أدام
كذلك جيد الزبيب ولزم
وبعضهم يقول ليس يلزم
وجاز إطعام صغير إن يعيش
وقيل أو به وبالرضاع
وجاء في قول لبعض يرسم
وجائز لرجل أن يأخذ
حيث يشاء من منافع الولد
أما الزكاة فهي للأطفال
تجعل في مصالح لهم ولا
إلا إذا كيل له وجعلا
أو يطعم منه كل وقت
والعبد والمثرك لو ذميا
ومن يملونه لزوما وإذا
ولا يضر الطعم في الغداء
ولا يضر عكس ذا ولا يضر
كمثل أكلهم مع الغداء
كذلك إن أطعم خمسة وقد
وإن يكل لواحد مدين من

وقيل لا وبعضهم قد ذكرا
 إن يعطين تمراً وبراً وكذا
 من كل نوع يعطين مسكينا
 وإن في الكسوة يجزى ما وقع
 وهكذا السروال والخمار
 وليس يجزى خاتم وقال ما
 وقال بعض سائر للعورة
 وقيل لا يصح دفع الكسوة
 ولا يصح يكسون لأحد
 وليعط دفعة لمسكين حضر
 وجوزوا لمن غدا مظاهرا
 إلا إذا كان لأجل العور
 ولا يصم كفارة اليمين
 من يملكن فوق ما لم يكن بد
 وقيل بل ثلاثة تعدد
 وذاك كالثوب ومثل الخادم
 وقال بعض إنما التحرير
 على الغنى وهو من لديه
 ويغنين من له يعول
 وقال بعض العلماء بشرط أن
 أى عوله وعول أهله سنه
 وكل من لم يملكن هذا القدر
 وإن يكن لامرأة زوج وقد
 تبيع مالها لتكفير وما
 واختلفوا هل يلزم الرجل

إن لن عليه تكفير جرى
 من الشعر إن يشأ أن ينفذا
 حتى تتم عشرة يقينا
 عليه اسم لو قميصا ويسع
 عمامة والخف والإزار
 صحت به الصلاة بعض العلماء
 وحدها من سرة لركبنة
 إلا إذا تم لباس القامة
 ويطعمن أحداً من البلد
 من اثنتين أو ثلاث لا ضرر
 من زوجة أن يعتقن أعورا
 على اكتساب العيش لما يقدر
 أو الظهار أو سوى هذين
 منه له عشرين درهما تعدد
 فوق الذى لم يكن منه بد
 ومسكن وسائر اللوازم
 والطعم والكسوة إذ تصير
 من غلة الأموال ما يغنيه
 إلى تمام سنة تحول
 يفضل عن ذا القدر الذى زكن
 خمسة عشر درهما معينه
 فهو فقير فليصم ولا ضرر
 قام بما يمونها بلا نكد
 لها بان تصوم عما لزما
 بأن يبيع أصله المحصلا

وأنه عليه أن يقتصر
من مسكن وملبس وغير
يبيع للفاخر والطيب من
ومن يصم بعضاً واطعاماً وجد
وقال بعض إنه إذا شرع
لايخرجن منه بل يجزيه
ومن توانى في أموره إلى
فإنه يرجع للصوم وما
قالوا وإنه إذا ما أسرا
وصومه عن كل مسكين لازم
ومن يقل لأحد إن واقع
كذلك إن قال تزوج لأحد
فهو على أو إلى الحج فسر
فقال بعض يحكم عليه
كفارة اليمين إنما تجب
لا قبله وذلك إجماع وفي
فقال بعض العلماء تجزى ومع
قال الإمام القطب وهو الماهر
كفارة الظهار لا تكون
وكل حالف يميناً واحده
كعكس ذلك فهنا التكفير
كقائل والله إنى أفعل
والعكس أن يقول والرحمن
كذا عليه عهد ذى الآلاء
ومن يقل عليه ألف لعنة

على الذى يجزيه ما بين الورى
هذين من لوازم الأمور
أمواله ويشترى ما يجزين
أطعم والصوم له نفل يعد
في فعل تكفير كما يجزى صنع
ذاك لأمر لازم عليه
أن زال عنه ماله وانتقلا
عليه في إعساره أن يطعما
من بعده فليطعمن مكفرا
عليه يوم واحد له حتم
حنثك والتكفير خذه من معى
وكل ما عليك من مهر يحد
ومونة الحج على لوكثر
به وقيل لا لزوم فيه
من بعد حنث إن يكن له ارتكب
سقوطها بالسبق خلف السلف
بعض تعاد بعد ما الحنث وقع
بأن هذا القول هو الظاهر
إلا عقيب الحنث إذ يبين
على أمور عشرة أو زائده
بعدد الأيمان قد يصير
كذا وأضربن كذا وأقتل
وأنه من ساكنى النيران
ليفعلن كذا من الأشياء
من ربه يرد للواحدة

وهكذا ألف يمين ييـدى
ولم يقل من ربه أو قبضة
ليس عليه الحنث مما كونا
فى كل تغليظ أتى للعاقـد
فى الشرح قطب العلمـا الأقطاب
وذاك فى غير الظهار قد ورد
يصومها بدون ما نقصان
وذاك فى الذكر أتى مبينا

وهكذا عليه ألف عهد
ومن يقل عليه ألف لعنة
وما نوى بذاك شيئا فهنا
وقيل يجزى صوم شهر واحد
رواه عن بعض من الأصحاب
وهكذا طعم ثلاثين فقد
والقتل فالصوم لها شهران
وهكذا إطعامها ستونا

كفارة الإلزام

يكون مع حنث عليه قد ألم
أو ضعفها أو دون هذى المدة
أو لم يجى بفعلها فى الحال
يلزمه يأتى به متابعا
إبدال شهر الصوم إن يأتيه
أيام حيض ونفاس بـادى
إن يكن الإبدال فيه الترمـه
إن واقع الحنث بهذى المسألة
عليه فى ذا القول شئ يعلم
شهرين فالصوم له لزوم
شهر إذا من بعد حنث صامـا
عن آخر فمابه من حـجر
أيام شهر إن لصومه رقى
أو مرسل على ذا لا اجـترم

كفارة الإلزام فعل ما التزم
فمن يقل عليه صوم سنة
إذا أتى بهذه الفعلـال
فصوم ما قال به وأوقعا
إن واقع الحنث وما عليه
وهكذا الأيام فى الأعياد
وبعضهم أبدال ذاك ألزمـه
وبعضهم قال عليه مرسلـه
وقال بعض العلمـا لا يلزم
وقيل من قال عليه صوم
وماله يفرقن أيامـا
وإن يشا يفرقن لشهـر
وبعضهم اجاز ان يغرقـا
ومن يقل على تغليظ لزم

وهكذا كفارة الظهار لا
فإنه يلزمه ما التزمنا
وإن يقل على حلفة ولا
يلزمه التغليظ في قول وقد
ومن بتكفير الظهار قد حلف
حتى مضت أربعة فزوجته
وحالف يمشي لنحو الكعبة
فإن يكن نوى الركوب يركب
فإنه ليس له أن يركبا
وإن نوى وصوله البيت فقط
وإن نوى للحج أو للعمرة
وما عليه إن يكن قد حلفا
لو أنه لمسجد المدينة
وبعضهم ألزمه إليهما
وقيل لا لزوم في الثلاثة
وحلف الإلزام فيما قالوا
ويلزم الطلاق أن به حلف
ومن بأربعين حجة حلف
فإن يكن عن الأداء عجزا
يصوم شهرين متتابعين
وماله في الفطر عذر إلا
أو رمضان أو لحيض ينفجر
فإن أطاق الحج بعد ما ذكر
بحج كل ما به قد قال
وعاجز عن الصيام يلزم

أفعل هذا وله قد فعلا
به ولو أبدى لذاك الندما
كفارة لها كذاك أرسلا
يقال لأشئ عليه ينعقد
ولم يؤد بعد حنث اقترف
لاتذهبنها بذاك حلفته
يلزمه المشى بحسب الحلفة
وإن نوى بلا ركوب يذهب
بل يمشين إن إليه ذهب
فما عليه فوق ذا شيء يخط
يلزمه ذاك بحسب النية
مشياً لغير البيت شيء من وفا
أو مسجد القدس أنى بالحلفة
وقال بالإرسال بعض فيهما
إلا إذا آلى برب العزة
يأتى بمعنى النذر إذ يقال
مثل الظهار باتفاق من سلف
فإنها تلزمه كما وصف
بالفقر فالصوم له قد جوزا
عن كل حجة على التعيين
لمرض أو يوم عيد جلا
وماله عذر يكون بالسفر
فالحج لازم له ولا مفر
وعده يأتى به كما لا
عليه إطعام كما قد يعلم

عن كل يوم يطعمن مسكينا
وإن يكن من بعد ذاك قد قدر
وقيل بعد الصوم والإطعام لا
وقال بعض يلزمه الحج لا
فلينتظر لعذره وإلا
أو أنه يوصى وقيل إن قدر
وإن على أداء حج ما قدر
وهكذا جميع ما يخرج عن
لقول ذي الجلال لا يكلف
وقال بعض إن من قد حلفا
فيحنتن تلزمه كما جعل
وقيل للجميع شهران فقد
وقيل توبة لذي الجلال
وحالف بالحج راجلا فله
ومعه مملوكه قد ركبنا
ويمشين مملوكه عنه إلى
وليعتق المملوك مهما وصلا
وقيل من يحلف بالمشى إلى
يحج مرتين راكباً وقد
أو أنه يحججن لاثنتين
وذاك إن لم يطق المشى وإن
وصحوا في كل ما قد حلفا
إن يفعلن ما أطاق علنا
تم يصوم بعد ذا أياما
لما أتى عن الرسول الطاهر

فعدد الكل هنا ستونا
للحج فليحج مثلما ذكر
حج إذا كان لعذر فعلا
سواه لو زمانه تطلوا
يستأجرن من يتم الفعل
بنفسه يحج حج واعتمر
فليس من شيء عليه وعذر
طاقته فقيل ليس يلزم
لآخر الآية حيث تعرف
بحج لا يقدرن على الوفا
وبعضهم يقول شهران لكل
وقيل أيام ثلاثة تعد
ويسترن هذا عن الجهال
يخرج ماشياً كما قد جعله
فإن عبي جاز له أن يركبنا
أن يبلغن حجه ويصلا
وبرق يمينه وامثلا
حج ويعجزن عن أن يفعلنا
برمن اليمين حينما قصد
من ماله بالأجر راكبين
أطاقه فالمشى شيء يلزم
به وعن إتيانه قد ضعفنا
ويفعل الباقي كما قد أمكنا
ثلاثة كفارة إلزاما
في أمره لعقبة بن عامر

إذ حلفت بالحج أخت عقبة
فقال مر أختك بالركوب
ثم لتصم ثلاثة وما نطق
فأله ذو الآلاء لن يكلفا
وحالف بماله مما يجد
أو لبنى السبيل فالعشر لزم
وحالف بثالث المال وما
يلزمه إخراج ما قد حلفا
وإن يكن بزائد عن الثلث
فالعشر من جميع ذاك المال
وقال بعض يلزمه كل ما
وحالف قيل بنصف المال
وحالف بثلاثيه فهنا
وحالف بماله وهو غنى
فما عليه قط شيء لزمنا
وحالف بماله للكعبة
ويحثن فكله قد لزمنا
من يحلفن لبنى السبيل
وقال بعض العلماء من جعلنا
ويحثن فليخرجن العشرة
وقيل في المجاهدين يدفع
في مركب وملبس فليجعل
وإن يكن إلى السبيل صيرا
وقيل لا شيء به وذلك إن
وإن نوى سبيل ذى الجلال

حافية كاشفة للهامة
وتخمر الرأس مع الذهب
في السير سارته بدون أن تشق
للنفس إلا وسعها إذ كلفا
صدقة أو لمساكين البلد
عليه أن في الحنث هذا يرتطم
يكون دون الثلث مما علما
لهم مع الحنث كما قد وصفا
قد كان حالفا وبعده حنث
يلزمه فقط في ذا المال
سماه من نصف وما عنه سما
فنصف عشر المال في مقال
من عشره الثلثان أيضا عينا
ويحثن في حال فقر موهن
ويلزم في العكس مهما التزما
أو مسجد أو لأمر قربة
قلت وذا شبيه ما تقدمنا
وفيه قول غير هذا القيل
ما يملكن في سبيل ذى العلى
من ذلك المال لجنس الفقرا
عشرة كمثما قد يقع
وفي السلاح وكذا في المأك
فقيل يعطى عشره للفقرا
لم ينو أنه سبيل ذى المنن
يلزمه عشره بحال

وإن يكن نواه في سبيل
فليس من شيء عليه ولم
وإن نوى سبيل ربه ولم
غفى الجهاد وأنى عن حبر
وجاعل المال لمن ليس يحل
أو المنافقين أو أهل الغنى
وإن يقل للجن والملائكة
أو للرجال أو لنحو ما ذكر
وإن يقل نفسى أو ابنى الأسم
تأزمه بدنه إن إبلا
مع حنثه وبعد يعتقنا
قيسا على تقرب الخليل
وبعضهم يقول كبش لا أجل
وبعضهم مغالاً قد ألزما
وبعضهم يقول ما عليه
ومن يقول هذه الدراهم
أو هذه العبيد هدى منى
أو قيمة الذكور يبعثنا
وقال بعض العلماء من يقل
فإنه يلزمه يهديه
وإن يقل دارى فبيعت الثمن
فتحرر عنه فى مكنه

إبليس أو فى الجور والتضليل
عليه توب من قبيح ما اجترم
ينوبه نوعاً يكون قد علم
فى أى نوع من وجوه البر
لهم كأهل الشرك من أى الملل
فغشره إلى المساكين هنا
أو لبهائم لذيته سالكه
فيدفعن إلى المساكين العشر
هدى يكون هكذا نص الكلم
أو بقرأ جذعة فما علا
رقبة عنه يكفرنا
قد ألزموا القائل بالتنقيـل
وقيل بدنة بلا عتق يحل
وقال بالأرسال بعض العلماء
إلا متأباه إلى باريه
أو هذه الثياب والعمائم
للبيت فليبعث لها بالعين
فى صالح للبيت تجعلنا
غلامه هدى كذا قد جعل
لخدمة البيت إلى باريه
لكة فيشترى به بدن
وأجرها فهو إليه ينتهى

باب النذر

النذر في الأصل هو التخويف
وقد أتى تعريفه للراغب
فنذر يقول للرحمن
مالا أحج العام أو لئن ولد
أو إن أتى فلان من غيابه
لأفعلن هكذا من كل ما
وكان طاعة إذا أعطاه ما
أما الذي ليس يطيقه وما
فحكمها كمثما تقدم ما
وذاك إن كان أراد القسم ما
وحانت في النذر إذ يجعله
قد فاتته ذاك بعمد علما
كفارة النذر وفيها يختلف
أو طعم عشرة على التخيير
وبين أن يطعم أيضاً عشرة
وبعضهم صوم ثلاث ألزما
وذا على التخيير ما بينهما
وقيل تكفير اليمين لزما
وذلك الإطعام في الآراء
وبالعشاء وبكيل قدرا
على الوفاق وعلى الخلاف
في كل يوم أكلتان ونقل
أن يكتفى بأكلة ما دوامة

في لغة العرب كذا معروف
إيجاب أمر لم يكن بواجب
على أن من فضله أعطاني
لى ولد أصوم شهرين تعد
أو إن برى من مرض أعيابه
يطيقه فإنه قد لزما
سأله مولاه لا إن حرما
قد كان فعله له محرما
من قبل في باب اليمين رسما
أولا فلا حنث عليه لزما
بأن يكون فات ما يفعله
أو أنه فات بجهل لزما
فقال صوم عشرة بعض السلف
ما بين صوم العشرة المذكور
كفارة لنذره مقررره
وإن يشاعشرة فليطعما
أيضاً كتخيير الذي تقدما
وقيل بالتغليظ فيما رسما
جميعها يجوز بالغداء
على الذي قد مر فيمن كفرا
جميعه جاء عن الأسلاف
عن حسن وبخل سيرين الأجل
رواه قطب العلماء والأمة

ومن يقل علىّ نذر أن أحج
ولم يقل إن كان ذا لأفعل
وإنما تلك يمين إن حنث
ومن يقل على نذر قد حصل
إذا فعلت هكذا أو فعلا
فقل قوله بذا يسمى
وقال بعض إنه يمين
فيوجب الأول فعل ما التزم
وقيل من قال عليه نذر
فإنما عليه صوم يلزم
كذلك مسكينين أو مسكينا
وإن يقل يا خالقي افعل لي كذا
ولم يجى بفعله ما قد قال
والقول في النذر بما لا يقدر
ومن تقل إن صح ابني من سقم
وصح ثم مات ذاك الولد
فإنها خائفة وإن تتم
وارثها منه لها وناذره
قرطين ثم لم تصفهما إلى
فاختير أن تكفرن لنذرهما
وإن تقل إن سلم الله الولد
كان له جميع مالها وما

أو أن أصوم أو سوى ذاك نهج
كذا فليس ذا بشيء يجعل
كفرها رسالة لما حدث
أو إن أحج أو أصوم أو أصل
مولاي بي وبالعطا تفضلا
نذراً وحكم النذر يعطى نما
فحكمه كحكمها يكون
ولا كذا الثاني فحكمه علم
ولم يقل لله هذا الأمر
يوماً أو يوماً وأما يطعم
إذا أتى بحنثه يقيناً
وأنتى عبدك أغفلن ذا
يكفرن للنذر لا محالاً
عليه ما في حلف يسطر
فإننى أعطيه مالاً علم
ولم تكن أعطت له ما تعد
لوارثي الابن فإنه لهم
بأن تصوغ لابنها مبادره
أن بلغ الابن وقد تحولوا
ولتعطه القرطين حسب ذكرها
فما لها جميعه له يعد
لها رجوع في الذي تقدما

المنذور به

معصية وأعط لكل حكماً وكل واحد له وجوه به الوفاء لامرئ تقرباً إليه من جميع ما يصير ثلاثة الأيام مسجداً عرف كفارة النذر عليه قد تقع وهي عن اعتكافه تأتي بدله بأنها رسالة تحتم تصديقاً بقدر المؤونة في حالة اعتكافه لذى المن عكوفه حيث غدا بمعزل حتى إليه مانع قد وافى أولاً فلما له من عذر وذا هو المختار مع بعض الأول قد بقيت رسومه لو هدماً يجزيه أن يعتكف في المحل ويقصودن خصوص ذلك البناء أو سلم المال الذي قد حصله كذا كذا من درهم مذكوراً لكنما فلان زاره العدم من واحد فما يكون أكثر فحسن إذا لهم قد سلم أصحاب فقر وله أعطاهم

النذر إما طاعة وإما ومنه ما أبيح والمكروه فأول الأنواع منها وجباً إذا قضى ما علق المنذور فنذاذر بأنه سيعتكف فانهدم المسجد أو منه منع لعجزه عن الوفا بما جعل والخلف فيها فرأى بعضهم والبعض في ذى الفقر يلزمونه وفي الذى يأكله ويشربن وقدر الشقة في تحمل وقيل إن ضيع الاعتكافاً تلزمه كفارة للنذر لعدم البقا لذلك المحل وثقل يكفيه اعتكاف فيه ما خارجة عن أرضه وقيل بل إن كان لم ينو مع النذر هنا ونذاذر إن سلم الغائب له أن يعطين فلانا الفقيراً وسلم الغائب والمال سلم يلزمه يتمه للفقرا وإن لوارث الفقير تمماً وإن يكن وارثه كلهم

بقدر الإرث فهذا أحسن وإن يكن أعطاهم ليس على أو أنه أعطى لبعضهم ولم أو كان أعطى غيرهم من فقرا وقيل يعطى وارثيه لو هم وإن يكن من قبل موته سلم لوارثي الفقير قولاً واحداً وجاعل بغيره إذا نطقه فغوفى الابن وقد مات الجمل فإنه إن لم يرد أن ينفذ فلينفذ مثله في الفقرا وما استغله إلى أن هلكاً فما عليه قط من شيء لذا وقد بقى لديه حتى هلكاً وناذر لرجل بمال وقد أحله الذي له نذر وبعضهم يقول لا يجزيه وناذر يصلين في مائة أو لم يعينها يصلى عدماً وإن يكن لم ينوعدا فأقل أى كل مسجد له ثنتان يصلين ذلك المذكوراً وقال بعض إنه في واحد ثم يصلى فيه ما قد اشترط والخط غير لازم عياناً

كأنه إرث لهم يبين مقدار إرث بل لبعض فضلاً يعطى لبعض منهم وقد حرم فكل ذا يجزيه مثلما جرى أهل غنى بقدر ميراثهم من غاب أو ذا المال فالإعطا لازم لو أغنيا بقدر الإرث غداً سليله في الفقراء صدقه من قبل أن ينفذه حيث جعل من بعد ما عوفى ابنه مستحوداً وإن يكن إنفاذه قد أضمر بدون أن يقصرن في ذلكاً وقيل إن أمكنه أن ينفذ فلينفذ مثله هنالكاً ويحثن من بعد هذا الحال فإنه يجزيه والنذر هدر أو يقبض المنذور في يديه من مسجد عنها من جهة قد قاله في واحد منها سما هدى الصلاة ركعتان في محل فمائتان جملة الحسينان في واحد وقد قضى النذورا يخط عد هذه المساجد ولا يخط في سوى المسجد قط وإنما قالوا به استحساناً

قد نذرت للواحد القهار
ولم تكن قد عينت لمسجد
ما تركعنه بكل مسجد
مع مائة بدون خط للعدد
ولم يكن صلى بكل واحد
يطعم تكفيراً له يقينا
في مسجد أو غير مسجد يحد
لابد من صلاتها في مسجد
عليه إن بذى الصلاة قاما
خالقها من سقم دهاها
عافى لها خالقها مما تجدد
وقد أتت ميمونة زوج النبي
صلى فإني قد سمعت سيدي
أفضل من ألف صلاة تجمع
إلا الذي قد كان في أم القرى
عبيدة العلامة المهذب
مساجد البصرة قصد القرية
والضعف والبعد معاً والباسا
واتخذى لأجل هذا الشأن
ما قد نذرت به ذا المحل
على لله ولا أغير
يلزمه الوفاء فيما قبلا
نيته إذ قال ما قد نطقا
أرادَه فلا لزوم عند ذا
على صوم ذلك اليوم لزم

وامرأة في زمن المختار
بأن تصلى ما مضى من عدد
كلا ولم تعين لعدد
فقال صلى مائة فيما ورد
ومن يكن عين للمساجد
فقيل مسكينين أو مسكيناً
وحيثما يشاء صلى ذا العدد
وجاء للقطب الإمام الأجد
وبعضهم يقول لا إطعاما
وامرأة قالت لئن شفاها
تصلين في مسجد القدس وقد
فشأت الخروج للتقرب
فقلت اجلسي وفي ذا المسجد
قال الصلاة فيه حين توقع
فيما سواه من مساجد الوري
ونذرت جهينة بنت أبي
بأنها تصلين في جملة
ثم شكت إلى أبيها الناسا
قال لها ابرزى إلى الجبان
منه هناك موضعاً وصلى
وقائل يوم يجيء منذر
أفعل هكذا فجاء ليلا
فليمضه ليلا إذا ما أطلقا
ولم يرد به النهار وإذا
وإن يقل إذا محمد قدم

وكان في وقت النهار قدما
والخلف في إيداله قد نقلا
وذا هو المختار عند العلماء
وإن يكن في وقت ليل قدما
خلفاً لمن يقوله إنه لم
وإن نوى صوم نهار ليلته
فصوم ذلك النهار لزماً
وإن يقل ياذا الجلال ردماً
من نحو مال وأنا أصوم
فرده ولم يكن ذا مقدره
أو إنه ثلاثة الأيام
وجاء عن بعض من الأعلام
عن كل يوم واحد يقدر
إن كان عاجزاً عن الصيام
وإن أطلق للصيام صاماً
وقيل إن أطاف للصيام
وقال بعض العلماء يطعم
وإن أطاف الصوم صام وإذا
حتى غدا ليس يطيق ألزماً
وامرأة قد نذرت تصوم في
وفي الخروج نحوها ما أذننا
ومن لصوم دهرها قد نذرت
وقال بعض العلماء تبدل
وبعضهم يقول لا تكفير
قلت متى إبدال هذى يجري

فصومه لم يك شيئاً لزماً
فبعضهم ألزمه أن يبدل
وقال بعض إنه لن يلزماً
فليس من صوم عليه لزماً
يصوم يوم ليلة فيها قدم
تلك التي جاء بها من رحلته
إن كان في ليلته قد قدماً
غاب على والذي تصرماً
شهرين هذا لفظه المرسوم
على الصيام يطعم عشرة
يصوم عن ذلك بالتمام
بأنما عليه في الإطعام
وبعضهم ألزمه يكفر
كفارة النذر على التمام
وبعضهم يقول لا صياماً
صام وما عليه من إطعام
عن كل يوم واحداً يلزم
أطلقه وقد توانى بعد ذا
كفارة بكل حال علماً
ناحية وزوجها لم يسعف
في بيتها صيامها يقيناً
أبدلت العيدين ثم كفرت
بدون تكفير عليها يجعل
ولا عليها بدل يصير
مع من يرى ثبوت هذا النذر

فإنها صائمة طول المدى
إلا إذا ما قيل بالإطعام
وبعضهم قال لها تفطر ما
عن كل يوم أفطرت من العدد
وقيل لا شيء على من قد نذر
وقد روى عن ابن عباس الأبر
فإن يكن حج لفرض برا
وإن يكن لحج نذر قدما
وينبغي أن يبدآن بالفرض
بحجة واحدة تجزيه
عن فرضه كلا ولا عن نذر
ومن يصوم أكثر الأيام
وناذر يصوم للأيام
وقال بعض العلماء عشـره
وناذر أعظم نذر وكذا
فليس من شيء عليه يلزم
وناذر صوم غد فوافقا
والخلف في إيداله فقليل لا
وحالف يصوم يوم العيد
وماله يصومه بل يأكل
ولا أرى إلا بدال شيئا بثنا
وبعضهم ألزمه في ذا الحلف
وناذر أن يعتقن رقبته
فصوم شهرين لذا عليه
فالخلف في كفارة النذر فما

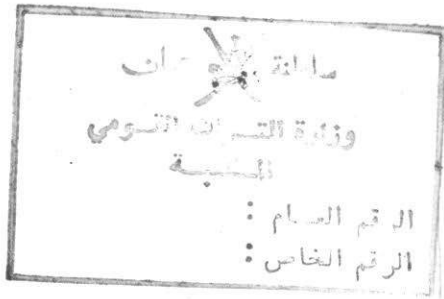
فليس للأبدال وقت وجدا
عن الذي يلزم من صيام
شاءت من الأيام ثم لتعظما
إطعام مسكين عليها قد يجد
يصوم كل الدهر فهو قد هدر
بأن من بالحج كان قد نذر
وقال غيره بعبد النذرا
يعيد للفرض الذي قد لزما
وإن نوى الجميع يوم يقضى
وقال بعض ذاك لا يكفيـه
وهو الصحيح عند قطب الدهر
ينذر صام العشر بالتمام
فستبعة حد لذا الصيام
تأزمه لأجل نذر نذره
أوفاه أو أكمله أو نحو ذا
إذ لم يكن يعرف ذاك الأعظم
عيداً ففطره به تحققا
إبدال والبعض رأى أن يبدلا
فندره لم يك بالسديد
لكنه من بعد ذاك يبدل
لأنه نذر بعصيان أتى
كفارة لأجل ما قد اقترف
فلم يجد رقبة مقتربه
وقيل بل مرسلـة تكفيه
ألزمها بعض وبعض ألزمـا

وناذر بما يكون معصيه
إذ ليس من نذر على الإنسان في
وكلماء لم يك مستطيعه
فالخلف في التكفير بعض ألزمه
وجاء في قوله لبعض العلماء
وهكذا من كان ناذراً بما
وناذر يصوم أياماً تعد
يصوم للأيام بالتوالي
وقيل ما عليه من إبدال
وبعضهم ألزمه إلزاماً
لكنه ليس وفا بالنذر
بل إنه كفارة لما نذر
على طريق الحنث في الإيمان
وقيل لا صوم عليه أصلاً
لأنه نذر على معصية
وهي الوصال وكذا في نذر
وهو الذي أراه في المقام
والعبد أن كان بنذر نذراً
كالطفل إن ينذر وبعد يحتلم
مثل خلاف في اليمين قد سبق
أو حنث الصبي من بعد الحلم
وامرأة صيام أيام تحد
من بعد صوم بعضها فقليل ما
ولا وفا وبعضهم قد ألزمها
ولا أرى إلزامها التكفيراً

فيحرم الوفا به والتأديبه
معصية عن الرسول الأشرف
أو أنه لرحم قطيعه
كفارة اليمين مما اجترمه
بأنها عليه لما تلزمها
لا يملكن فيه أيضاً حكماً
مع لياليها كذاك قد عقد
ويبدلن تلكن الليالي
يلزمه عن صوم ذي الليالي
بأن يصوم مثلها أياماً
أو لوفا بعوض في الأمر
ما لم يكن على الوفا به قدر
بالمستحيل في جميع الشان
إذ نذره من أصله اضمحلاً
مشتمل فمن هنا لم يثبت
صوم لعيد ولحيض يجري
وقد مضى ما فيه من كلام
وبعد نذر جاءه تحرراً
فإن في ذين الخلاف قد رسم
إن حنث العبد بعيد ما عتق
يلزمهم أو ذاك شيء ما لزم
قد نذرت والحيض فيها قد وجد
في ذاك تكفير عليها لزمها
كفارة إذ صومها تهدمها
إذ لم تكن ضيعت النذوراً

إلا إذا لنذرها قد حددت
ومن بكل ما له كان نذر
كذلك لا تكفير في ذا الشأن
والنذر بالمباح مثل من نذر
وأنه في حالة الصيام
فإنه يصوم والكلام
وما عليه فيه من تكفير
بأن نذر الترك للكلام
وقيل مسكيناً لذاك يطعم
لكل ما أتاه من كلام

أيام حيض ولها تعودت
صدقة فلا لزوم معتبر
لأنه نذر على عريان
بأنه يصوم شهراً كصفر
ليس يجيء قط بالكلام
ليس به بأس ولا ملام
وقد أتى في أثر ماثور
معصية للواحد العلام
أو ضعفه كفارة يلزم
والحمد لله على التمام



باب الذبائح

باب به أذكر للذبائح
ذبائح جمع ذبيحة وقد
والذبح فالذكاة والذكاة
فإنها الشق بوضع اللغة
والأصل في الذكاة نص ثبتا
قد حرمت عليكم الميتة في
ووجه كون ذاك أصلا متضح
فبحرام الميتة الصريح
والميت ما قد مات حتف الأنف
غير جرادهم وغير السمك
وإن كاللينة ما قد قتل
فكل مذبوح لأصنام وما
أو أنه من حيوان في الحزم
كذلك مامات بخنق أو ضرب
أو بسقوط في كبر أو هوى
أو بافتراس سبع قد قتل
لو مسلماً ذابحه إن كان لم
فإنما استثنأوه في الآية
وذلك المقال للجمهور
أبو عبدة وغيره وقد
وقال بعض للأخير يرجع
فما أتى من قبل ذاك لايحل
لو أدركت حياته وقد رفع

أحكامها من كتب صحاح
يعنى بها مذبوحة بلافتد
بحسبما تروى لنا الثقات
كذلك عن بعض من الأئمة
في الذكر من كلام ربي وأتى
مائدة جاءت بلفظها الوفي
بأنما الميتة غير ما ذبح
تعين التحليل للمذبحرح
مما يحل أكله في الوصف
فإن في ذين حديثا قد حكى
بهيئة لم تشرعن وتنقلا
لم يقطعن حلقومه ويصرما
فإنه من ميتة وقد حرم
بحجر أو خشب حتى عطب
من شاهق أو كان بالنطح ثوى
أو كان مذبوحاً لغير ذى العلى
تدرك حياته وبالذبح اخترم
إلى الجميع راجع بحالة
وجل صحننا أولى التفكير
روى عن البحر كذلك بسند
أى أنه ما يأكلن السبع
بالذبح أو بالنحر عن بعض الأول
عن مالك بأن الاستثنا انقطع

معناه لكن الذى أدركتم
وذاك لا تحله الذكاة
إلا إذا يرجى بأن الموت لا
وإن يكن أويس من حياة
والقطب قال إن ذا يرد
منها بأنما الذكاة تشرع
لأنها إزهاق نفس الروح
أو منحرف إن يكن ألفاها
فإنه لروحها قد أزهدا
من ذبحها لغير ذى الجلال
أيضا ولو آيس من حياة
صح له أن يتداركنا
وقال بعض المالكية الأول
لم تقد الذكاة فيها أبدا
والقطب قال إن فى ذا المذهب
أما التى مقتلها لم ينفذ
فقد حكى الباجى بها قولين
وتوكلن وقال بعض من غير
وهذه المقاتل التى اتفق
هى انقطاع ذلك النخاع
كذا انتشار لدماغ حصلا
كذلك الحشوة مهما تنفتق
والخلف جاء فى اندقاق العنق
كذلك فى انشقاق أوداج أتى
والحيوان قابِل التذكية

ذكاته سواء حل لكم
قط ولو أدركت الحياة
يصيبه من أجل ما قد حصلا
فلا يحل قط بالذكاة
بما أقوله وما أعدد
فى كل ما قد كان حيا يقع
بكديد فى محل الذبح
فيها حياة ثم قد ذكاهما
بذاك لأبما عليه سبقا
أو غيره من سائر الأحوال
مريضة لشدة الحالات
ذكاتها فهمى حلال هنا
إن التى مقتلها كان انفصل
فلا يحل أكلها طول المدا
كذلك قد نصوا به فى الكتب
لكنما حياتها ليست تظن
قال تذكى بعضهم فى الحين
لا تذبحن والأول الذى اشتهر
طراً بأن الموت منها يلتحق
وغرى أو داج بلا نزاع
والثقب فى المصران أيضا جعل
فهذه مقاتل فيها اتفق
إن يكن النخاع منه قد بقى
خلافهم هل مقتل ذا ثبتا
فمنه ما يكون تحت القدرة

ومنه ما لم يك مقدوراً على
 فأول النوعين إنما يحل
 تكون في حنجرة أو لبنة
 والسنة النحر لهذه الإبل
 والبقر الوجهان جاز فيه
 والقطب قال إن بعضهم ذكر
 أن تذبح ونحرها ممتنع
 وفي الكتاب ربنا قد ذكره
 قال أبو العباس إنما السنن
 إلا البعير وحده قد سنا
 قال وقد أحب جمع كثرا
 والحر والخيل معاً كالبعغل
 أو قول من كرهها فتنحصر
 وذابح ما ينحرن وناحر
 هل يؤكلن فبعضهم قد منعنا
 واختير أكله وقيل للإبل
 وعكسه في غنم وفي البقر
 ورابع الأقوال أن الإبل
 وغيرها لا يؤكلن إذا نحر
 وبعضهم كره نحر الشاة
 والذبح والنحر بإجماع وضح
 إن كان ذلك من ضرورة وقع
 أن ينحرن ما يكون ينحر
 أو عكس ما قلنا به كالنحر
 ثم الذكاة القطع للودجين

ذباحه لما منع قد حصل
 بذبمة شرعية إذا قتل
 بمدية لم تك بالكيلية
 والغنم الذبح كطير يعتلى
 على اتفاق بينهم نرويه
 وإنما السنة جاءت في البقر
 عن بعضنا أهل عمان يرفع
 أن تذبحوا بقرة في البقره
 في الحيوان كله أن يذبحن
 أن ينحرن وليس يذبحنا
 في البقر الذبح وأن لا تنحرا
 على مقال بجواز الأكل
 أو تذبحن فكل ذاك يؤثر
 ما يذبحن فيه خلاف شاهر
 لأكله وبعضهم قد وسعنا
 إن ذبحت فإنها لا تؤكل
 لا يؤكلن ما كان منها قد نحر
 إن ذبحت فجائز أن تؤكلا
 وذاك مثل غنم وكالبقر
 قائمة بلا حرام يأتي
 يجوز فيما ينحرن وما ذبح
 كمثل أن يكون ليس يستطع
 كجمل إذا أريد يعقر
 لم يستطع ذباحها فلتنحصر
 والمرى والحلقوم عند ذين

بذلك الحلقوم طولا وانطبق
وهكذا الطعام إذ يصاب
في صفحتي العنق ممدودان
في الذبح فهو فاسد ولا يحل
بأنه من كان عاملا عمل
رد ومنه الله ليس يقبله
بالسن والظفر فذاك حظلا
فالذكر في الزكاة شرط واضح
مدى الأحابيش حديثا يؤثر
عذبها وتحرم بما صنع
حلقومها الودجين والمرى معا
لم ينقطع جميعه في النظر
وترك المذبوح حتى خنعا
أوداجه فإنه قد فسد
أن تقطع الأوداج حين يذبح
هذا هو المشهور والمعلوم
نهى النبي المصطفى العدنانى
لم تنقطع أوداجها في الذبحة
حلقاً وحلقوما ففاسد يقع
والنحر كالذبح عند المنع
أسفله للذبح موضع حلا
لها إلى آخر حلق جعلها
يفسدها لو خطأ هذا جرى
فما عليه في الذى أتى بها
وصار قاطعا لها وفصلا

والمرى لحم أحمر قد التصق
وهو الذى يجرى به الشراب
وذاذك الودجان فالعرقان
ومن يخالف أمر شرعا الأجل
لخبر عن عائش لنا نقل
ليس عليه أمرنا فعمله
والذبح بالمحدد القاطع لا
وليذكر الله عليها الذابح
والسن والعظم كذاك الظفر
وإن يكن لغير ودجها قطع
ورخصوا في أكلها إن قطعا
وبقى الأسفل من ذاك المرى
وقيل إن كان المرى قطعا
فإن يكن لم يقطعن أحدا
والقطب قال انه لا بد من
ويقطعن الحلق والحلقوم
وجاء عن شريطة الشيطان
وفسرت بأنها هى التى
وناحر لجمال وما قطع
وجوزوا فيه بدون قطع
والعنق كله من الرأس إلى
والنحر في لبثها وماولا
والذبح من جانبها أو من ورا
أما إذا ما كان باضطرابها
إن كان أعضاء الزكاة وصلا

من تحت حلقها ورا الودجين
للنهي عنه دون تحريم بدا
والأكثر الجواز مع أهل البصر
إدخاله السكين مع قطع وجـر
جاء كذاك النهي عند وورد
وخز ونزع جاء نهى بعلن
في الجيد بعد الذبح للبهيمة
أن تذبح ذبحاً كما قد علما
بالخزل والترداد مهما فعلا
تفسد إذ ذلك تعذيب غدا
لصحب مالك وعنهم قد أثر
أصحابنا عنهم روته الكتب
ففيه قولان لهم قد وجدا
والرأس وحده فبتركنا
سليـل غيلان الخير العالم
فأكلها عليه لم يتفق
صار حلالا أكلها ولا يرد
منحـرها كنحو ذيب وثبـا
ذباحها منه وأكلها يصح
من عنق إن كان رأسه انعزل
للذبح فيه موضع بالعنق
من واحد إن موتهـا به اتضح
حتى تلاقى الموت بالعيان
بيده عليه حتى هلكا
من بعد أن أطلقت من أمسكا

وكرهوا الإدخال للسكين
وقطع أعضاء الذكاة مصعدا
وبعضهم حرمها بما ذكر
والخزل ينهى عنه وهو ما ذكر
لفوق أو أسفل والترداد قد
وهو الذباح بكليـلة وعن
فالوخز طعنـها برأس المـدية
والنزع كسر جيدها من بعدما
وتحرمـن بوخـزها والنزع لا
وإن أبان رأسها تعمدا
وعدم الفساد قول اشتهر
وصحح الفساد وهو مذهب
وإن يكن لـذاك ما تعمدا
وثالث الأقوال توكلنا
قال وذاك مذهب لهاشم
وإن تك الجلدة وحدها بقى
وإن بقى لحم مع الجلد فقد
ولا يصح الذبح مهما استوعبا
وإن بقى شيء من المنحر صح
وصح ذبح نحو ديك وجمـل
وأدركت حياته وقد بقى
وذات رأسين ذباحها يصح
وإن تعش فيذبحـن الثـانى
وذابـح لحيوان أمسكا
ففسد إن كان ما تحركا

قيل وإن لم يتحرك يفسد
ووجه ذاك أنها لعلها
فإن تكن من بعدما الذبح حصل
واختار بعض أكلها إن تكن
تحركت من قبل ما إن تطلقا
أو أنه لم يمسكها أصلا
وإن تكن مريضة لا تؤكل
وقيل مهما ذبحت ليلا فلا
لو أنها لم تتحرك بعد أن
والنار في الليل كضوء الشمس
وقد رأى القطب بهذا الحال
إن وضعت في جيدها السكين
تؤكل لو لم تتحرك بعد
لو أنها مريضة في حينها
وحية كانت لدى ذا الحال
لو أنها لم يخرجن منها دم
قال وفي المشهور أن لا تؤكلا
أو أنها بعد ذباح قد بدا
وعند من يشترط التحركا
تحرك الأذن أو الرجلين
وغضها من بعد أن تذبح لا
بدون غض وبدون فتح
واعتبروا تناؤياً من الجمل
وهكذا تحرك الجناح
وهكذا تحرك في الرجل

لو كان لم تمسك له منه اليد
قد هلكت من قبل ذبح حلها
تحركت لو قبل تمه تحل
صحيحة قبل الذباح البين
أم أنها لم تتحرك مطلقا
بل إنه ذكى لها وخلى
حتى لها تحرك قد يحصل
عليهم في أكلها فلتؤكلا
قد ذبحت أو ذات أمراض تكن
يكون في النهار دون نبس
بأنما الواضح في الأقوال
وحية في وقتها تكون
ولونها را لا كان ذاك ييـدو
غذاك لا يفيض إلى تهجينها
فإن أكلها من الحلال
في حال ذبحها بذاك جزموا
إن كان منها الدم لما ينزلا
ليس لها تحرك قد وجدا
فإنه يعتبرن هنا الكا
وذنب وفتحها للعين
تحركا في عينها قد حصل
وواحد يكفي بحال الذبح
والثور والطير إذا يوماً حصل
من طائر في حالة الذباح
من غير طير ظاهر في الحل

وقيل إن الرجل أيضا والأذن
يجزى لكل حيوان إن حصل
وفي الجميع يجزين بدون شك
وقال بعضهم حلال تؤكل
وبعضهم يزعم أن منها قطع
في سلخها من قبل موتها فلا
والقطب قال إن هذا في السعة
أما اضطرابها فلا يؤثر
لو بطنها بالاضطراب انخرقا
وهاشم يقول لا أحب أن
ويمنع الأكل متى ذكاهها
فإن تردت في كماء بعد ما
بما يموت مثلها في العادة
أما بما ليس يموت مثلها
فجائز إعادة الذكاة
إن أدركت حياتها وقد بدا
وقيل لو لم تتحرك بعدمها
وبعضهم يقول إن تردت
فلا يعيد ذبحها لكن تحل
وجاء في قول لبعض من غبر
ومن رمى الطائر في مكان
فسقط الطائر ميتا قابضا
ففسد إذ السقوط دون ما
لو أنه مات قبيل أن يقع
لأنه رماه في مكان

وذنبا وفتح عين إن يكن
وهكذا تتأوب من الجمل
تحرك بجسمها إن تحترك
وبعضهم قال حرام يحظل
بعد الذكاة قطعة أو قد شرع
بأس بها وجائز أن تؤكلا
لا يؤخذن به فلا تتبعه
في حلها لو بان منه ضرر
أو رأسها كان به تعلقا
أكلها إن نفسها قد تخرجن
ثم بعنف بعده رماها
أن تذبحن أو من مكان قد سما
فإنها فاسدة بحالة
به ولا يلحق منه قتلها
بعد سقوطها على الهوات
لها حراك بعد ذبح وجدا
قد ذبحت فالحل فيها علما
ترديا لا يقتلن في العادة
والبعض بالتكريه لحمها أعل
بأنها حرم فأكلها حبر
عال بسهم ذاك الرحمن
جناحه أو ناشرا لما قضى
إرادة منه له قد ألما
في الأرض إذ سبب ما كان وقع
مرتفع فخر للأذقان

أما إذا كان رماء في محل
لموضع عال ومنه قد سقط
وقال بعض إنه إذا سقط
فأكله يجوز إذ ليس يضر
وطير ماء إن هوى في الماء لا
خلفاً لمن بالضر فيه حكماً
وهكذا إن ذبح الطير ففر
وإنه لا يؤكل إذا هوى
وذابح ذبيحة فحسبها
فاظهرت تحركاً خالها
فأكلها يجوز في قول ذكر
وذابح شاة على سقف وقد
فإن يكن أمكنه بأن يمر
وليذكر اسم ربه وليأكلها
وقال بعض إنه إذا ارتفع
ومع سقوطها ثوت أو قبلاً
وإن تغب ذبيحة أو من ذبح
فأكلها يجوز ما لم يعلم
وقيل لا يجوز والبعض يرى
إن كان واراها ظلام منسدل
وذابح تيساً فقام للقدم
ثم أعاد الذبح مرة فإن
وقيل إن الذبح بعد الذبح لا
لو أنه يديه كان نزعاً
والنحر لا يحتاج فيه أبداً

ليس بعال ثم طار واستقل
للأرض يهوى لا فساد فيه قط
وكان ناشر الجناح حين حط
وقوعه بحاله الذي ذكر
يضره لو فيه قد ذاق البلى
فالماء لا يقتله إذا ارتقى
يؤكل مهما ناشرأ قد كان خر
منقبضاً خلفاً لبعض من روى
ماتت وفي عرقوبها قد ضرباً
حتى يكون الموت قد غشاها
إلا إذا ما بان للضرب أثر
خرت وفيها حركات قد وجد
سكينه في بعض أوداج أمر
منها وإن لم يمكنه فلا
مقدار ست أذرع حيث وقع
فذاك لا يمنع منها الأكل
من قبل أن يكون موتها اتضح
حدوث ما كان لها قد حرماً
منهم بأن الأكل منها حجراً
إذ ليس يدري ما الذي فيها يحل
ولم يكن حبل وريده انصرم
كان بأول يموت يفسدن
يفسد للمذبوح مهما فعلاً
عمداً بلا عذر له قد وقعاً
قطعا لحلقوم وحلق إن بدا

وإنما ينفذ للتأبوت وهو الذى القلب يكون فيه والنحر من بعد ذباح يعلم والشاة أيضا ذبحت من بعد ما والذبح بعد الذبح قيل يفسد وإن يعض ذنبا بشدة فحركت لنفسها ثمت قد إذا أعان ذلك العض على والبعض بالتكريه فيها جزما الا بشيء كان يقتلها والقطب قال إنه لا يحسن من رخص الأقوال للجهال قال وقال البعض ان من نتف فإن أكله له لست أحب وقال بعض إنه إن شقها وإنها كمثل ميتة بحق وقال بعض انه ان حسبا ولم تمت أعاد للذباح من فان تكن تحركت من بعد وناحر لجمل وقد بقا وبيد الناحر كان المقبض وفيه رخصة وان كان انكسر وفيه أيضا رخصة ويحرم من قبل ابراد ولا يؤكل ما وقيل من يضرب شاة أو بقر

وذلك يكفى لحصول الموت وليحذر القلب فلا يأتيه فذاك للجمال لا يحرم قد نحررت فذاك لن يحرم كالنحر بعد النحر غيرها يوجد من بعد ذبح ليرى هل ماتت ماتت فانها حرام تتعد هلاكها فأكلها قد حظا ورخص البعض بأن لا تحرم لوحية فهو يحرمها افشاء ما لكم هنا أبين وكل من لم يخش ذا الجلال شعرا من المذبوح من قبل التلف وهكذا ان شق منه للذنوب ذنبها فهي حرام تلقى وذلك ان تحركت من بعد شق بأنها ماتت فشق الذنبا أسفل ثم يذكرن ذا المنن هذا الأخير أكلت بقصد فى المنحر الحديد قد تعلقا ففيه تشديد لبعض يعرض فيه الحديد فحرام فلتذر قطع من المذبوح حيث يؤلم يقطع منه فهو مما حرما بمدية أو صارم غضب ذكر

يذبحها فجائز أن تؤكل
غير مريد ذبحها متى وثب
ذبحها أو نصرها مع ذلكا
والرأس لا يؤكل لكن يبتعد
يعمد لفصل الرأس حينما هجم

وقد أبان رأسها من قبل أن
لا رأسها وقيل أن لها ضرب
لا تؤكل إلا إذا ما أدركا
أن بقى المذبح من نحو الجسد
إلا إذا أراد ذبحها ولم

زكاة الجنين

زكاة أمه عن الأمين
ميتا ببطنها لدى ذبح بدا
فيما روت صحاح الآثار
ذبح ولو قد كان حيا نزلا
مخالف الحق به لا يعمل
عليه شعر بان في كل الجسد
وجاء في قول لبعض من سلف
ثلاث شعرات فذى تكفيه
من بعد أن وافى لأمه العطب
فيه تمام للحياة في النظر
بحيث لا يوجد شعر حلا
إذ ليس بالحى فليس يؤكل
لو كملت خلقتة عند النظر
تنفخ به فأكله مما يذم
ولو غدت خلقتة لم تكمل
وكان حيا داخلا أو لم يكن
أو لم يبين إذ كان فيها يسلك

وجاء في الزكاة للجنين
إن كملت خلقتة أن وجدا
وهو مقال صحبنا الأخيار
والشافعى قال يؤكل بلا
والقطب قال فيه ليس يقبل
تمام خلقة الجنين أن وجد
وقيل لو في بعضه الشعر وصف
بأنه أن وجدت عليه
وبعضهم يقول حتى يضطرب
وبعد ذبحها ووجد أن الشعر
أما إذا خلقتة لم تكمل
فذبح أمه له لا يعمل
فإن رأيتة بدون ما شعر
فقير كامل لأن الروح لم
وقيل لا بأس به أن يؤكلا
وبان فيه شعر أو لم يبين
بان له في أمه تحرك

لأنما في بطنها الجنين والخلف في الأرحام قيل تؤكل قال الامام القطب حسب الواضح يجوز كالجنين أكله متى كرحم وما به قد اتصل وبعضهم يمنع من أكل الذكر فانه ان شق ثم غسل وقال بعض ان ماء المبوله وبعضهم يقول ليست تؤكل وكره الأكل لها خير البشر والخلف في دم الفؤاد حصلا وجاء في قول لبعض ينقل وصح القطب الذي تقدا وقيل في الجنين لا يؤكل قط حيا وذكى ثم قد تحركا وقد أتى للبيهقي في السنن مرارة دم وفرج وذكر ومن يشق بطن شاة بعد أن فينزع منها جنينا حيا وأمه تحرم حيث ظهرا لو أنها ميتة مات الولد وهكذا كل بهيمة وجد فيما عدا الارنب فهي تؤكل من بعد شقها لأجل صحة ومن يشق بطن شاة قبل أن

كبضعة من لحمها يكون وبعضهم لأكلها قد يحظر جميع ما يكون في الذبائح ما بان ان ذاك لحم نبتا وذكر مبوله متى غسل وبعضهم أجاز ان زال القذر فليس من باس به أن يؤكلا طهر فتوكلن ولو لم تغسله مبوله لو أنها قد تغسل وفرج أنثى وكذلك الذكر فقال بعض انه قد حلا بأن ذاك نجس لا يؤكل بأنه الواضح حيث رسما الا اذا من بطن أمه سقط من بعدها فيؤكلن هنالكا بأنما المختار سبعا يكرهن مثانة وأنثيان والعذر يذبحها وموتها كان يظن فليذبحن ويأكلن هنيئا لها الحياة بالذى كان جرى فحياته حياتها تصد جنينها حيا مع الشق نفد لو ذلك الجنين حيا يحصل حياته في بطنها ان تمت يذبحها والابن منها ينزع

وأمه يأكلهن أجمعاً
فأنه ليس له أن يأكله
منها وباقي جسمه فيها ولج
يؤكل والأم حلال يؤكل
على هلاكه يعين والنكد
إن صدره من بطنها ينفصل

وكان حياً ثم ذكاه معاً
الا الذى لم تدرك الذكاة له
وان يكن رأس السليل قد خرج
فذبحت وذبح الابن فلا
لأنما الضيق الذى فيه الولد
وجاء فيه رخصة ويؤكل

شروط الذكاة

والذكر لله معاً والقبلة
ويذبحن من بعدما يأتى به
بعد الشروع فى ذباح حلاً
من ذكر ربه لهذا الوصف
فلا تحل عند بعض الخلق
ان أدرك الذاك حين يتلو
عرفت مما قبل ذا تقدا
ففيه خلف بينهم قد اتضح
عليه بالاطلاق بعضهم جزم
من مسلم أو من أخى كفران
عليه بالعمد مع الذكاة
ذو الشرك لا غيرها من شأن
بلغة الأعجام ممن قد ذبح
بلغة العرب لن بها نطق
وقيل يحتاج لاسماع الأذن
يعلم سوى من قوله هذا الكلم

ومن شروط للذكاة النية
فالذكر ان يذكر اسم ربه
وان يكن لم يذكرن الا
لكنه لم يكمل ما يكفى
الا وقد أتم قطع الحلق
وقال بعض انها تحل
لبعض أعضاء الذكاة وهى ما
أما الذى لا يؤكل مما ذبح
فقال بعض انه ما لم يسم
ان كان بالعمد أو النفسانيان
وقيل ما لم يذكر اسم الذات
وقيل ما يذبح للأوثان
وذكر اسم الله يجزى لو وضح
كمثل شمشال ويل والأحقوق
وان يحرك اللسان يجزين
وان يقله سمي بعجمة ولم

فانها تؤكل ان كان ثقـه
وبعضهم جوز ذاك مطلقا
وكل ذكر الله يجـزى ويحط
وان يقل لا بـارك الرحمن
وهـكذا لعنـها الاله
تؤكل مع عصيانه وقالوا
وقال بعض في الجميع تحرم
وان يكن أراد للتسمية
ومتن له يقال قل باسم الأحد
وذبح الشاة فان بها قصد
وان أراد النفي في القضية
ومن لها لم يشترط يحلل
ما لم يرد بذاك شركا فاذا
وذابح وكان بالتسمية
أقلها أم أنه لم يقل
وان لترك الذكر قد تعمدا
وقال بعض تؤكلن وقيلا
وان يكن غير كتابي ذبح
كذا كتابي محارب ظهر
وإنما ينفع ذكر يصلح
كمثما أن يقبضن للالة
فكل واحد عليه يذكر
وان هم قد ذكروا إلا نفر
فانها لا تؤكلن مع من شرط
وقيل ان تعاهد الذابح مع

أولا فلا يصح أن تصدقه
إن كان من حاضره قد صدقا
ولا يجوز الذكر بالقلب فقط
فيها كذا قبـحها الديان
ونحوه من كلما ضاهاه
تحرم في اللعن متى يقال
وهو مع القطب الصحيح الأقوم
فأكلها الصحيح في ذي الصفة
فقال لست قائلا باسم الصمد
تسمية فأكلها حل يعد
فالوقف مع مشترط التسمية
ولو أراد النفي حين يفعل
أرادها فانها حرم لذا
يدين ثم شك بعد الذبحة
فليس من بأس بها فليأكل
فقل لا تؤكل بل تبتمدا
أسا وفي الأكل نرى التحيلا
فأكلها ممتنع على الأصح
لو أنه مع الذباح قد ذكر
من ذابح لو جملة من يذبح
اثنان أو ثلاثة بمرة
ليس على الثـاني له يقتصر
لم يذكرن عندهم فيمن ذكر
للذكر اذ جميعهم لها شرط
سواه أن الذبح من شخص يقع

ويذكر الثـانـى فليس ضرر وان يكن بين الذبـاح قد صدر وبعضهم كرهه والفصل إن كمثـل تحـديد لتلك المـديـة وذابـح شاتين في الأولى ذكر لو أنه بتلكم التسمية وان يكن سمي فألقى مديته وبالأخيرة الذبـاح قد حصل وكرهوا اطالة الكلام وإن يكن سمي ومدية أمر وبعد ذا كلم شخصا وبقا الى الفراغ من ذباحها فلا ومن يكن أضجع تيسا وذكر ثمت قد أضجعه وذبحا فانه يؤكل ان لم يشغل وإن يسم الله ثم ذبحا وراح يبغي مدية وجاه بدون تجديد لذاك الذكر إن يكن المذبوح صار يضطرب لأنه في ذبحه قد شرعا أما إذا لم يضطرب فيفسد لأنما الذكر الذي كان ذكر كذاك إن أتم للذبـح هنا ويندب الذكر على الذبيحة في حلقها وإن يكن قد ذكرا

يذبح هذا والأخير يذكر والذكر بعض من كلام لا يضر في شأنها لو طاله ليس يكرهن وهكذا الاضجاع للذبيحة فقط فالأخرى فسادها ظهر أراد للشاتين عند النية وأخذ الأخرى ليأتي ذبحته بذكره الأول جاز ما فعل من بعد ما سمي بذا المقام وقطع اللحمان والدم انفجر على كلامه وفيه استغرقا بأس على من كان منها أكلا عليه ثم قام عنه اذ دعر ولم يعد للذكر لما جرحا عنه بغير الذبح حينما انقتل لكنه لم يكملن المذبـحـا بمدية وذبحه استقصاه فلا فساد عند هذا يجري بأول الذبح يعانى للعطب بالذكر أولا متى ما أوقعـا إلا إذا لذكره يجدد من قبله غير نافع ومعتبر غير الذى بداهه وكونا مع وضعه لتلكم الحديدية من قبله لا بأس فيما قد جرى

وكرهوا التحديد حين يوقع
فالواجب الرفق بما قد يذبح
ويشطح الذابح حينما ذبح
وصحة الزكاة بالنيـسـات
من ثم لو لجمـلـل قد طعنا
بدون نية الزكاة فهـو لا
وقال بعض يؤكلن إذا أتى
وينبغي استقباله للقبـلـة
ومن يكن لغير قبـلـة ذبح
إن كان لم يقصد بهذا الأمر
وتفسدن إن كان هذا معتقـد
وقيل لا وقيل الاسـتـقبـال
فتفسدن بالترك إلا ان ترك
وباليمين ينبغي ولا ضرر
إن كان في الذباح لما يقصدا
وقاصد الخلاف فيه يختلف
وبعضهم بالعمد ذاك حرما
وذابح وما عليه إلا
من نسي الذكر وبعد ما ذبح
والشاة مهما أكلت للرحم
يؤكل لحمها وأما اللبن
وإن تكن قد أكلت لرحم
فلحمها لا يؤكلن واللبن
وبقر عشرون يوما والابل
والشاة مهما أكلت لعـذـره

بحيثما تنظره أو تسـمـع
وليحضر الرحمة حين يجرح
شحطا ولا يجوز جزءا ان جرح
كغيرها من سائر الطاعات
بالرمح في منحره وأثـنـا
يؤكل لو تسمى عليه أولا
به على الوجه الذي قد ثبتـا
فذاك مندوب على الذبيحة
لا تحرمن ولو بعمد اتضح
خلاف سنة الرسول الطهر
خلاف سنة الرسول من معد
في الذبح واجب ولا يحـال
ضرورة أو ناسيا متى سلك
في الذبح بالشمال عن أهل البصر
خلقا ولو لذاك قد تعمدا
فقيل بالتحريم عن بعض السلف
إلا إذا ضرورة لها سـمـى
سرواله لا بأس فيه أصـلا
سمى وكانت لم تمت فهو يصح
لا بأس فيها وكذا حكم الدم
فشربه محرّم مستهجن
من غيرها ومثله حكم الدم
لسبعة الأيام هذا عينوا
لأربعين حداها ليس أقل
من آدمي قد أتت متحـدـده

والكرش والمصران منها يعزل
فمن أراد ذبحها فليحبس
لها فلا حبس عليها قدرا
ثلاث ليالات ليذهب النجس
من حين شربه بلا حبس يصح
وليغسلن ما مسه ثم ليتب
عند ذكاتها لشقق أيسر
لقبلة بنية مبسـملا
أوصافها فلتعرف الكيفية
فذاك بشيء لم يكن حراما

فذبحت من يومها فتؤكل
دجاجة إن أكلت لنجس
يومها وليالة وإن لم يبصر
والتييس إن يشرب لبوله حبس
ويذبحن من بعدها وإن ذبح
فليطهر من للحة يصب
وتضجع الشاة كمثل البقر
وباليمين يذبحن مستقبلا
فهذه ذكاتنا الشرعية
وإن تكن ذبحتها قياما

ما يذبح به

بها تصح هذه الذكاة
وشفرة أيضا وبالمقراض
وفيه جزءان بكلها يقص
بكلها كعادة القطع اتضح
للدن والاسم عليه ذكرا
في خبر عن الرسول بسند
إذا أتى بصورة القراض
طول فلا نمنعه ان شحذا
محدد كان رقيقا إن نهر
إن كان ذاك أبيضاً أو أحمر
لعدم التفريق قطب الكبرا
معذب فالحررم فيه قد وضع
(م ١٦ — سلاسل الذهب)

وللذباح فاعلمن آلات
يذبح بالسيف وموسى ماضى
وهو الذى يعرف أيضا بالمقص
بواحد يصح منها ويصح
لما رويانا كل ما قد أنهرا
فكله ليس السن والظفر ورد
وبعضهم يمنع بالمقراض
أما بجزئه إذا ما كان ذا
وصحت الذكاة أيضا بحجر
بأى لون كان والبعض يرى
لا غير ذين عندهم واستظهرا
ومن يكون بكليل قد ذبح

وقيل لا وقال بعض من غبر
مروا وغير المرو والمرو الحجر
والبعض بالمرو أجاز مطلقا
وقيل للمضطر جائز ولا
والسن والعظم معا والظفر
والبعض بالتكريه فيها حكما
ولا تصح بزجاج أو ذهب
أو فضة كذلك أيضا بالخشب
من ذرة أو سكر أو مطلقا
وبوعاء الطلع أيضا لا تصح
وبعضهم أجازوه بكلمة
كذا الزجاج والرخام إن يكن
قال ابن مسعود بما شئت اذبح
والعود والنايب وقيل ما أتى
فإنه محرم وما عدا
ويكره الذبح بمثل مدينة
وبعضهم حرم والذبح بما
وذلك في مذهبا وشهدا
وذابح بآلة مسومة
إلا إذا ما السم فيها كانا
والسالمى شيخنا قد جزمنا
وتفسدن بمثل منجل إذا
وقال بعض لا تحل مطلقا
وقيل يذبحن به ويدفع
ولا يجزه إليه إذ بدا

ليس يجوز الذبح أصلا بالحجر
ذاك الذى ينقذحن منه الشر
فقط لا بغيره لو رققا
يجوز عند سعة أن يفعلوا
بها الزكاة دون ريب تحجر
وقد أجاز الظفر بعض العلماء
ولا رخام خزف ولا قصب
والبعض منهم قد أجاز بالقصب
أجاز ذاك بعض من قد سبقا
والقرن والمخلب منعه اتضح
يقطع لو بذهب إن صرما
حد له وللذباح يصح
إلا بظفر فهو لما يصلح
عن الذباح فيه نهى ثبتا
ذلك فالتكريه فيه قد بدا
منجوسة لكن بغير حرمة
يغصب والمسروق لن يحرم
بعضهم في ذين تشديدا بدا
يجوز أكل هذه الذبيحة
على هلاك الشاة قد أعانا
في ذاك بالتحريم إذ تكلمنا
ما كان لحم جيدها قد جبذا
لأنه عذبها ومزقا
إلى الأمام حينما قد يوضع
يمزقن لحمها ويجبذا

إلا إذا ما كانت الأسنان لا
ومثله المنشار فيما علما
فجائز أن يذبح بمـدية
إن لم تكن للحـم تجب ذنا
لأنها تعذبـن وقيـل إن
فلا يجوز يذبحـن بها هنا
لا تؤكلـن ذبيحة الحمى على
وذابـح لـكـتـيـم ووقـع
فما عليه من ضمان إن جرى
وما على المحسن من سبيل
وبعضهم قال الضـمان يجب
وما على الوصى من ضمان

تجبذ إن جر إليه مقبلا
وكل ما يكون قد تـلـمـسـا
قد كان فيها ثلثة من جهة
وبعضهم يقول تمنعنا
كان بها ثلاث ثلمات تبـن
لأنما تعذبها تعينـا
نار وشمس الصيف مثله اجعلا
من ذبحه في الشاة ما الأكل منع
بدون ما عمد ولم يقصـرا
لنا دليل أيما دليل
وقال بعض يضمن المحتسب
ولا على الوكيل في ذا الشأن

من تصح ذكاته ومن لا تصح

تصح من موحـد قد عقلا
لأنما المختار في الرواية
كانت لكعب ذبحت لشاة
وفعلها أفاد مع من علمه
ثم جواز ذبح مال الغير إن
كذا جواز الذبح بالمرء لـقـد
وصحت الذكاة في نص الكتب
كذا من العريان ثم الأعجمي
وأخرس إن كان بالذكر نطق
وتكرهن ذبيحة من أبكم

لو كان أنثى أو رقيقا فعلا
أجاز للذباح من جارية
بالمرء إذ خافت من المـمـات
جواز أن تذبح خود لو أمه
كان عليه خائفا أن يتلفن
أفادنا حديثها الذي ورد
من حائض ونفسا ومن جنب
كذلك أيضا ذو العمى والصمم
أو بان أنه هو حـد بحق
إن كان لا يفصح بالتكلم

وقيل لا تجوز من أعمى ولا
كمائض وأعجمى عارى
ذبيحة الغاصب والسارق لا
وهكذا المجنون والخلاف في
ورجح الجواز مهما أحسنا
أو أنه دون الثمان كانا
وقد روى أن غلاماً صادا
وكان بالمرء وصفوة الرسل
وبعضهم ابن ثمان مختن
وبعضهم كرهه وقيل لا
وبعضهم أجاز منه مطلقاً
والبالغ الأقلف منه لا يصح
في الأربعين في الشتاء وكذا
وصحت الزكاة من قلفاء
ليس بواجب وقيل بل يسن
وصحت الزكاة من مستأصل
كذلك محبوب وبعض منعاً
والخلف في الغاصب والسارق هل
فمن يقل بحجره فقد نظر
في مال غيره بلا إذن بدا
ومن يرى الحل يرى الذباحا
ليس عبادة فمن له فعل
وقيل إنها حلال إن سمع
وقيل لا يصح من عبد بلا
ومدية لو ثنى يحرم

من نفسا وجنب ما اغتسلا
وبعضهم جوز لا يطرار
تجوز والسكران إن لم يعقلا
ذبيحة الصبي بين السلف
لو أنه قد كان لم يخنثا
إذا أجاد ذبحها إحسانا
لأرنب وذبحها أجادا
أجازه عن جابر لنا نقل
أجاز ذبحها إذا كان حسن
يجوز منه قبل ختن حصلاً
إن كان بالذكر عليها نطقاً
إلا إذا ما كان عذره اتضح
في الصيف مثلاً على هذا الحذا
إذ ختنها مكرمة قد جاء
والشافعي للوجوب يثبتن
ومثله الخصى عند الأول
من الخصى إن بدق وقعاً
ذباحهم يحل أم ليس يحل
بأن ذبحهم تصرف صدر
فمن هنا المذبح صار فاسداً
أمراً غداً ما بيننا مباحاً
أجزا ولو كان بغصب منه حل
منهم على ذباحهم ذكر وقع
إذن من المولى له قد حصلاً
بها الذباح في مقال يرسم

كذا المجوسى وبعض قال لا
وغنم إن حبست لتذبح
فذبح الحاضر منها دون ما
إن كان لم يؤمر به سواء
أو كان منهياً عن الذبح غذا
وذابح بهيمة فيها اشترك
تحرم إن كان تعدى وأحل
وقيل إن لم يأمره طرا
قلت وذا بدون شك أهون
وإن هم تخالفوا فى الذبح
بأن يقول بعضهم نذبح غد
فلا يصح ذبحها لأحد
وتحرم إن ذبحت من قبل أن
يضمن أغلى الثمنين من ذبح
وقال بعض إنها لن تحرم
لأنهم على الذباح اتفقوا
أى أنه لما يكن محرماً
وصحت الزكاة من كتابى
أعطى لنا الجزية أو منها أبى
فكونه غير محارب يحل
والبعض من معاهد قد منعنا
وإن ذا القول هو المشهور
وقد أتى فى أثر مروى
سمى ثلاثة عليها وهم
قال على وابن عباس الأجل

بأس بها فجائز أو توكل
لمثل عرس أو لعيد أصبحا
أمر فلا بأس بما تجهما
فإن يك المأمور من عدا
كغاصب وسارق على هذا
بدون إذن الشركا فيها فتك
إن قصد الذبح لهم متى فعل
فإن أكلها يكون حراماً
من غاصب فالحل فيها أبين
فى يومهم أو غدهم والصبح
والبعض قال الآن ذبحنا فقد
إلى اتفاقهم بيوم أو غد
يتفقوا وذابح لها ضمن
أى حية أو ميتة كما اتضح
وهو الصحيح عند قطب العلما
فخلفهم فى الوقت لا يعوق
إن بعضهم لذبحها تتقدما
معاهد مال عن الصواب
لكنه لما يكن محارباً
ذكاته لكل من منها أكل
إن كان للجزية ذا لن يدفعنا
فيما رواه قطبنا الخبير
حلت ذبيحة لنصرانى
الله والمسيح ثم مريم
إن الإله حينما لنا أحل

فالفضل منه دائماً نرجوه
والأكثر التحريم في المروى
وجهها وهاك القول بالإيجاز
ذباح أهل الكتب في الذكر الوفي
ولا يترك حربهم في الآيـة
بأنه لو جاز ذا في الشرع
وذلك الترويج منهم يحرم
أجازه بعض وبعض منعاً
فيه الخلاف عن أولى الأبواب
يحل منه ما يحل منهم
فحكمه كالحكم فيهم قد جرى
يحل ذا من مسلم إن بدلا
من المجوسى ولو تحولوا
عليه تغليظ لأجل ما اجترم
بما يشا من ماله أن ينفقه
وقدر الميتة يذبحنا
ما كان قد صلاه بالكمال
وتوبة لله يظهرنها

ذباحهم يدري بما قالوه
والخلف في ذبيحة الحـربى
والقطب قد وجه للجـواز
إن الإله أطلق التحليل في
ولم يقيده بإعطا الجزية
ووجه قول من يرى للمنـع
لجاز ترويج النساء منهم
وفي نصارى العرب خلف وقعا
كذا صـبى من أولى الكتب
والوثنى إن صبا إليهم
فذا المجوسى إذا تنصرا
كالذبح والنكاح والصيد ولا
وصار منهم وبعض حظـلا
وأكل من لحم ميتة لزم
وقيل إرسال وقيل صدقه
وقال بعض يتصدقنا
ثم يعيد بعد هذا الحال
من قبل ما إن يغسلن منها

الـكـلام على الصـيد

لو أنه بصورة الكلب غدا
أو غيره من سائر المحجـور
والآدمى فهو في المحجـور
في البر فهو مثله حرم يذم

جميع صيد البحر حل أبدا
أو آدمى كان أو خنزير
وقيل ما في صورة الخنزير
وقيل ما أشبه فيه ما حرم

فمثله يكون في التكريه
وصحح القطب الإمام العلم
من الصيود فهو غير حـجـر
أو آدمى أو كـخـنـزـير غدا
فإن حكمه كبحر وجد
لم يقدرن له سوى بقطع يد
لكنها لا تؤكلن فلترفضا
إلا بذبح فالذباح مشـتـرـط
يعيش من هنا الذباح شرعا
بدون ذبح إن لديهم حصلا
إلا بذبح فالذباح مشـتـرـط
وعيشه بالما وفيه قد سلك
ذبح لأنه كمثـل صيد ما
إن كان في أسفله تلقـيـه
به إلى البر بموج قد طما
وقد بقى في بره محتبسا
مات وقال البعض مكروه فقـد
من جملة المحرمات فدع
فحرمه من جهتين قد وجد
في النار وهي حية صريحه
وذاك للرحمة لا شيء حرم
قطعة لحم أكلها قد حـجـر
وإن تك القطعة ما لا يشترط
ككونها من سمك يحصل
كان له البحر الخضم قد رمى

وما غدا مثابه المكروه
وما عدا هذين ليس يحرم
بأن كل ما غدا في البحر
لو أنه في صورة الكلب بدا
وإن غير البحر من ماء غدا
وإن يك الغيلم في البر وجد
فإنها تقطع كيما يقبضا
ولا يجوز الأكل للغيلم قط
لأنه في البر والبحر معا
وقال بعض جائز إن يوكلا
وأكل طير الماء لا يحل قط
وقيل مهما كان يغذو بالسـمـك
فجائز أن يؤكلن بدون ما
وحل صيد البحر مات فيه
أو كان طافيا عليه أو رمى
أو كان عنه الماء يوما ييسا
وقيل لا يؤكل ما في البحر قد
وقال بعض إن لحم الضفدع
لأنه من السمومات يعـد
وتؤكل السمكة لو مطروحه
وطرحها في النار حية يذم
ومن يكن في بطن سمكة يرى
وتؤكل السمكة وحدها فقط
له ذكاة فحلال تؤكل
مما يدلنا على جواز ما

ما جاء عن صحب النبي الطهر
 حوتاً ومن لحومه قد أكلوا
 والمصطفى أجازاه وقد ورد
 إن الذي ألقاه بحر وجزر
 وإن ما قد مات فيه وثوى
 قال الإمام القطب في هذا الخبر
 لن يرى تحريم ما قد اخترم
 قال فإن صح الحديث عملاً
 لا بعموم حل ميت البحر
 مقدم على العموم إن هما
 من جملة الصيد صيد البر
 أبيح أكله ولا مالك له
 ومالك بعضها من الطيور
 ان كان قد رباه أو له شرى
 لو أنه قد كان عنه شردا
 وإن يك استوطن عنده بلا
 ثم توارى عنه يوماً ونفّر
 كذا حمام في البيوت يملك
 فذلك اصطياده ليس يصح
 إذ الدجاج لا يكون في القرى
 حتى يبين أنه ليس له
 وحكمه إن كان في البرية
 وصيدك الطير من البيدر لا
 والصيد بالبازي ونبله وبعده
 وقال بعض لا يجوز الصيد قط

أنهم ألقوا بسيف البحر
 وأخبروا الهادي بما قد فعلوا
 في خبر يوقع عنه بسند
 عنه كلوه ليس فيه من ضرر
 لا تأكلوه هكذا بعض روى
 دلالة واضحة لمن نظر
 في البحر إذ عن أكله نهى علم
 بما به من الخصوص حصلاً
 لأنما الخصوص حين يجري
 تعارضاً في موقف واصطدما
 وهو الذي صعبا غدا في القفر
 فصيده حل لمن قد حصله
 مثل بزاة الصيد والصقور
 فملكه لغيره قد حجرا
 إلى بعيد فهو ملائ غدا
 تربية ولا شراء حصلاً
 فملكه للغير حل إن قهر
 ومثله الدجاج حيث يسلك
 إلا باذن أهله إذا سرح
 صيداً فإن حكمه الملك جرى
 من مالك قام به وعاله
 كحكم باقي الطير بالسوية
 بأس به ومن بيوت للملا
 سيف ورمح وبكلب إن وجد
 إلا بكلب فهو بالكلب اشترط

لأنه هو الذى يعلم
أكثر مما غيره قد قبلا
ووجه من أجاز الاصطيادا
إن السباع كلها تسمى
فقوله مكلبين يعنى
وكل ما يكسب أو يعدو على
غيوكل المقتول بالبازى وما
وذاك إن حياته لم تدرك
فإن بقت من قبل ما إن تمكنا
وإن يك الجارح منه أكلا
إلا إذا ما أدركت حياته
وإن يكن للریش منه قد نتف
وإن يكن من دمه قد أكلا
وقال بعض إنه يؤكل ما
وقال بعض إنه إن أكلا
لو أنه من لحمه قد أكلا
وبعضهم يقول إن الجارح
فإن ما تأكل منه لا يضر
وقيل لو كلباً ومنه أكلا
وأكثر الأقوال أن ليس يحل
كان من الطيور ذاك الجارح
ويذكر الصائد مع إرسال
وما يصاد بيد فيذبح
لو أنه قد مات بالإمساك
ومن يرى مع كلبه كلباً على

ويقبل التأديب بل ويفهم
وأنه المذكور فيمسا نزلا
بكل سبع إن له أجادا
عندهم باسم كلاب جزما
متخذيها ككلاب تجنى
سواه فهو جارح لن يشكلا
من بعده بدون ذبح علما
ويذبحن إن أدركت فى المـرك
ذكاته فأكله حل لنا
فإنه يصير مما حظـلا
وبالذكاة قد غدا مماته
فليس نتفه بأكل قد عرف
فذاك أكله وله لا تأكلا
لم يأكلن من لحمه إذ هجما
منه عقيب الموت جندلا
فإن أكله غدا محـلا
إن كان طيراً كالصقور السارحه
به ولو قد كان حياً فى النظر
حياً فإن أكله لن يحظـلا
ما كان منه الجارح العادى أكل
أو أنه كلب لفوت جامح
جارحه والنبل ذا الجلال
وإن يمت لا يؤكلن بل يطرح
عند اصطياد ومع الإدراك
صيد فقير جائز ان يأكلا

لعلمهما الآخر كان قتله
وكل مقتول بغير ماله
مثل رصاص أو كعود أو حجر
فإنه إن أدرك الذكاة له
وإن يكن للحجر الذى رمى
وقد درى أن الذى أصابا
يأكله ولو رآه هالكا
وقال بعض ما يصاد بالحجر
لو الرصاص وكذاك العود
وما رمى ببندق ففيه
والقطب قال عندنا ممنوع
بالحالة التى بها يصيب لا
قال وأما حميه بنسار
فإنه شئ قليل لم يكن
ويأكل الصيد ولو قد غابا
وهكذا جارحة أهداها
والكلب إن لم يك أسودا أكل
فليل إن لم يدرك الذكاتا
كذاك ما أكثره السواد
ووجه ذاك المنع نهى الهادى
أيضا وقد جاء بقتل السود
وجاز بالطير مكلبا وإن
وجاز بالفهد معاً والنسر

أو أنه أعانه إذ جنده له
حد فلا يحل أن تناله
إلا إذا ذكاة بعد ما انعقر
يحل بعد ذبحه أن يأكله
به أو الرصاص حد علما
للصيد حده فذاك طابا
مع من أجاز ذبحه بذلكا
وبالرصاص العود أكله حجر
له سنون أوله حدود
مع قومنا خلف هنا يرويه
إلا إذا حد له مصنوع
بد إذا أصاب ما قد قتل
بارودهم وذلك الشرار
بمانع من الذكاة حين عن
إن يدر أن سهمه أصابا
إليه إن أردته قد رآها
قتيله وفيه خلف قد نقل
لصيده فأكله قد فاتا
لو أنه معلم يصطاد
عن اقتناء السود للعباد
أمر فكيف تقتنى للصيد
كان عقابا ذاك أو صقرا يكن
ونمر وجائز بالهـ

كيفية الاصطياد

تعليمها حتى تكون صالحة
زجرتها فانها تنزجرن
وتمكن لربها ما يحصل
ذاك ثلاثا فمعلم حصل
بل إنه في مرة إن فعله
وحل ما أمسكه لصاحبه
تعليم كلب يأخذن متى ولد
ويطعم الطاهر مما يأكل
وعنده طفل يعلمنا
لها فكلية غدا معلما
يولد من هذا وغيره انبذ
أو أرسل السهم لها لا قبله
لم يصلن لصيده واخترما
قوس بذكر ربه فليتيدي
لله مع إرساله للسهم
فأكله ممتنع وقد يذم
إذا رأى حيا ويوكلنا
يحل أكل صيده علانيه
ذبيحة فجائز أن تؤكل
جائحة أو سهمه وقد رمى
لا ما أصاب جارح إذا قتل
فبالذباح أكل لحمه يصح
جائحة علمها وأدبها

والشرط في الصيد بهذى الجارحة
بأن تجيب أن دعوتها وان
وان تكن أمرتها تمتثل
لا يأكلن من صيده فان فعل
وقيل لا تشترط الثلاث له
فانه معلم لا يشترطه
وجاء عن بعض بأن من يرد
قبل رضاع أمه فيغسل
ومن جميع الرجس يحفظنا
لقل هو الله فان تعلمنا
وبعضهم قال المكلب الذي
ويجب الذكر متى أرسله
أو بعده بمدقوجاز ما
والسهم عند وضعه في كب
لكنما الأولى بأن يسمى
وكل مقتول عليه لم يسمى
ولو بنسبتيان ويذبحنا
وقال بعض إن نسي للتسمية
كالذباح المسلم إن نسي على
وإن مجوسى أعار مسلما
فما أصاب السهم مطلقا أكل
إلا إذا أدرك حيا فذبح
وان يبيع لمسلم أو يهبها

وما له يأكل مما تقتل
ويؤكلن ما نوى بـجـارحه
لو أنه قد أدركت حيـاته
لكونه يضر من تقـربا
وإن يكن ذكاته استطاعا
من ثم جاز الرمي في بهيمة
وضربها بالسيف مثل طعنـها
من حيث أن لا يقدرن عليها
وجاز صيد امرأة أو عبـد
على الصحيح عندهم لا صيد من
وجاز صيد البحر لو مجنونا
والنمر العادى ومثله الأسد
والدب أيضا طبعه الغدر فما
فهو ولو أمسك لا يمسك قط
وإن رأى المصيد حيا من فقد
فإنه يلتصقن لها إلى
وهكذا إن كان منه امتنعا
لعدم قدرة عليه تحصيل
وأوجب البعض على الصائد أن
يجعله في موضع قد يسهل
كمثل كفه وكالحزام
وإن يكن هذا المصيد انتشبا
وعجز الصائد عن أن ينزعه
أو موت هذا الصيد فليذبح له
ويأكلن قتيـل بازلو نتف

من قبل تعليم به تمتثل
أو بسهام فيه صارت جارحه
إن كان لما تستطع ذكاته
إليه أو يخاف منه العطبا
فإنها واجبة إجماعا
إنسية توحشت في ربوة
بالرمح في حلقومها أو بطنها
إلا برمي من بعيد فيها
كذى صبي ميز حكم الصيد
قد كان سكران وصيد من يجن
صائده أو مشركا مفتـونا
والنسر لا يقبلن تعليم أحد
يصلح لو بقتله أن يعلما
إلا لنفسه لغدر فيه حط
لآلة الذبح هنا ولم يجـد
أن يهلكن فجائز أن يأكلا
في حجره أو سـدرة ترفعا
وقيل في الحالين ليس يؤكل
يستصحبن ما به قد يذبحن
منه إذا احتاج له التناول
إن أرسل الجارح كالسهم
في مخاب البازي لما وثبا
أو خاف كسر رجله إن قلعه
لو كان في حوصلة حصـله
لريشه إن كان عن أكل يعف

قد صاده بشيء كليل أظلما
الكلب عنده أو لسهم نفذ
فيه كراهة لأجل ما طرا
من عقرب أو غيرها كحياة
في الصيف إن عليه موت نزلا
في الصيف لا الشتاء فيما جربا
لم يرقط أثرا لغير هذا
وخل ما أنميت هكذا نقل
عنك ولكن في مكانه عطب
عنك متى ضربته ذهابا
على الوجوب ولأكل منعنا
يحملة وقال لا عليه
بلادنا بلاد صيد ظاهر
يوماً ويومين ويبيع دنا
فقال خير الخلق في جوابه
ولم تجد من أثر لغيركا
من ذلك السهم فكله إذ صرع
فان أكلها حلال قد ثبت
من بعده لغيره قد ظهرا
ومنه غير الرأس عضوا جذما
بالرمي صار أكله محرما
إن ميتا ألفاه بعد الضربة
فذلك الذباح بعد أصلحه
إن مات بالضرب الذي له وصل
جميعه إن مات مما قد حصل

وإن يحل ما بين صائد وما
أو مثل بعد أو عدو ووجد
فإنه يؤكل والبعض يرى
يمكن إن مات بمثل لدغة
من ثم قالوا في الشتاء يؤكل لا
لأنما اللدغ يكون غالباً
والأرجح الجواز فيهما إذا
وفي الحديث إن ما أصميت كل
أصميت أى قتلتها ولم يغيب
وخل ما أنميت أى ما غابا
فحمل البعض لقوله دعنا
وبعضهم ذاك على التنزيه
قال عدى للنبي الطاهر
نرمي له ويذهبن عنا
وبعدها نلقاه والسهم به
إن أنت قد وجدت فيه سهمكا
وقد علمت أن قتله وقع
وذابح شاة ومنه هربت
ما لم يكن أبصر فيهما أثرا
وقيل من كان لصيد قد رمى
فإنما العضو الذي قد جذما
وحل باقيه بتلك الرمية
وإن يكن رآه حياً ذبحه
وقيل حل العضو أيضاً وأكل
وإن أبان الرأس وحده أكل

وإن يكن ألفاه حياً حرماً
ويؤكل الصيد إذا ما قطعاً
وإن يكن حياً فبذبحنا
ويحرم الباقي فليس يؤكلاً
وإن يكن ما بان قد تعلقاً
وإن يكن لحم مع الجلد حصل
وقادر على ذكاة الصيد
فواجب أولاً فلا بأس وإن
وإن يقع حمار وحش في شبك
وذكروا عليه اسم المولى
وينبغي لهم بأن لا يسرفوا
والحق إن بطعن حتى يقدروا
ومن يكن على الذكاة يقدر
ومن رمى صيداً وكان أضعفه
فانه لأول والثاني
لأنه حرمة إذ قتله
فهو لذلك الأخير إذ وثب
كذلك طارد لصيد فتعب
أو كان بالسهم رماه فعجز
أو أنه في شبك كان وقع
فيحرم للغير أن يصطاده
وجاز مهما قدر الصيد على
لو المثير خلفه قد انطلق
ومن رأى جرحاً بصيد موهناً
إذا دراه صيد غير وإذا

لأن موضع الذباح انعدما
نصفين إن صودف ميتاً وقعاً
مما يلي الرأس ويؤكلنا
لأنه قبل الذباح انفصلاً
بالجلد فهو بائن تحقّقاً
فلا يكون بائناً لو كان قل
في منحر أو مذبح في الجيد
يطعن مع تسمية إذا طعن
فيطعنن بحرية حتى هلك
فإن أكله يكون حلالاً
في طعنه حتى يكون التلف
على ذكاته وبعد ينحر
في لبة ففى سواها يحجر
ثم رماه آخر فأتلفه
يؤخذ في ذلك بالضمان
وإن يك الأول ما أثبت له
إن كان قد أثبت له لما ضرب
من ذلك الطرد وناله النصب
من أجل سهمه متى فيه غرز
أو في خياله وبالحبس منع
لأنه بما ذكرنا آده
تنجية لنفسه من البلا
فهو لمن كان إليه قد سبق
له فلا يأخذه للذى عنا
لم يدره فجائز أن يأخذ

يكون أخذه له محلالا
بيده وبعد عنه قد ركض
لو أنه قد صاده وجنـدله
يقصد لواحد بعينه علم
قد قيل كل ما هناك جنـدلا
فأكله لما يكن محجـورا
منه وكالجلال صار حكمه
ثلاث ليلات ويتركـنا
لا بأس أن تذبحه وتأكله

وإن يكن رأى به نبلا فلا
وإن يك الصائد للصيد قبض
فغيره من بعد لا يحل له
ومن رمى صيدا كثيرا وهو لم
مسمياً فجائز أن يأكلـا
والجدي مهما رضع الخنزيرا
ما لم يكن رضاعه أعظمه
فإن يكن ذاك فحبسـنا
وبعد أن تمضى ثلاث كامله

صفة الصائد

في المنع والجواز هكذا اتضح
ما كان ذبحه حلالا إن أتى
إلا إذا ذكاه من لم يحـرما
ولذكاته المحل قد سـما
بأنه حل ولما يحـرما
عليه ثم إنه بالرمي فر
فأكله من جملة المحـرم
يصاد فالتكريه فيه نقـلا
موردها قبل ورود حصـلا
بدون ما كراهة فيها تعد
قد جاء في الحديث أى بياتها
لغيره بدون اذن قد يحس
عليه وهو مثل ميتة ودم

وصائد البر كمثـل من ذبح
جوز ما صاد الكتـابى متى
وما يصيد محرم قد حرما
فإن ما قد صاده من أحرما
قولان فيه والأصح منهما
ومن رمى صيدا بحل وذكر
فخر ميتاً بأرض الحـرم
والطير من أوكاره في الليل لا
وهكذا ضمانـة حامت على
وجاز أن تصاد بعد ما ترد
لا تطـرقوا للطير في وكناتها
وقاتل صيدا برمح أو فرس
ودون ما دلالة فهل حرم

كرء ما استعمله يلزم
بأنما الصيد الذى تخرما
عاد كمثل الرمح إذ بها حصد
لأنه كغاصب تبدى
لصاحب الرمح له فليأخذ
ويغرم الكرا الى أربابه
فرد صيدا نحوها فلزبت
شئ لمن جاء به وأقبل
طعام غيره فما قد حصلا
لصاحب الطعام مثلما بدا
فحرك الباب عليه فانقفل
لغيره إذ فى حماء حصلا
عليه باب البيت بل فيه بقى
فاخذه للغير جائز غدا
بدله وشبكة قد جمعلا
أولا فميتة لأكل لم تجز

أو أنه يمسكه ويعرم
وجاء فى قول لبعض العلماء
فهو لمن كانت له الآلة قد
ولا عناء للذى تعدى
وإن يكن لم يمت الصيد غذا
وقال بعض للذى صاد به
ومن رأى شبكة قد نصبت
فذلك الصيد لربها ولا
كذاك ناصب لشبكة على
لناصب ويغرم ما أفسدا
ومن يكن فى بيته صيد دخل
فذلك الصيد لرب البيت لا
وإن يك الصيد هنا لم يغلق
ولا عليه غيره قد أوصدا
وذبح ما قد أخذ المنداف لا
كذا الحديد التى لها غرز

اصطياد السمك والجراد

يكون نفس ذاك الاصطياد
أو من مجوسى إذا له سعى
من جسد حى فميتة يقع
فذاك جائز يكون فيهما
ليس بصالح لأكل علما
ويزعم البعض من الأبحار

ذكاة صيد البحر والجراد
وحل لو من وثنى وقعا
وما أتى بان ما كان قطع
فذاك فى غيرهما أما هما
وفى الجراد بعضهم قد زعما
إلا بعيد نضجه بالنار

أن الجراد إن يكن قد وجد
أو أنه لم يذكرن عليه
وساقط من شبكة الصياد
كذلك ما من الوعاء انفتلا
من ثم لو أرخى الفتى الصياد
وجرها وجاء شخص آخر
فانخرقت شبكته وقد خرج
فالصيد محكوم به للأول
وذلك لا نضباطه في الشبكة
وللآخر قال بعض السلف
وسائر الأسماك وسط البحر
وإن يكن في أرض قوم انفجر
فإن ذاك لا يصاد أبدا
إن لم يكن ذا الماء صار يجرى
والخلف في سمكة قد ارتمت
بعض يقول تلك للسفينة
وقال بعض إنها لأول
ولا يحمل قيل للصياد
لغيره إن كان أرباب البلد
حتى يبيع لذوى البلاد
ويجبرن على كذا وإن شرط
وإن يكن يشترط نوعاً من ثمن
كذا دراهم وما يكون
وقيل لا يسعر الإمام قط
كذا على البيوع لا يلزمهم

ميتاً قبيل طبخه الذي بدا
صائده فالأكل لا يأتيه
فلا يحل أخذه لعادى
فأخذه لما يكن محملاً
شبكة لسماك يصطاد
من خلفه أرخى لما ينتثر
منها ومع هذا الأخير قد ولج
وذلك في رأى لبعض الأول
والجر والإسماك بعد القبضة
لأنه صار بحمد التلف
وذلك ما أراه في ذا الأمر
ماء وفيه سمك كان ظهر
إلا بإذن منهم قد وجد
من هذه الأرض لأرض غير
على سفينة وفيها اقتحمت
وهو الصحيح عند أهل الفطنة
من يسبغن لها بهذا المحمل
حمل الذي قد صاد من بلاد
بحاجة لصيده الذي وجد
حاجتهم بثمن معتاد
في ثمن فيجبرن على الوسط
فبالدنانير يقال يجبرن
من الكسور لهما بين
على الورى أموالهم ولا يخط
ما لم تطب بذاك نفس لهم
(م ١٧ — سلاسل الذهب)

قال الإمام القطب هذا القول
قال ولكن تركه لما يرى
وهو إذا اضطروا وقد ترددوا
وأهله قد منعه أصلا
جاز له إجبارهم على ثمن
وجائز أيضا بأن لا يجبرا
وليس عنه من محيد قد يرى
ولا يجوز أن يسـعرنه
فللضرورات مقام قد عرف

هو الصحيح الواضح المعقول
أرفق بالناس أراه أجـدرا
إلى طعام غيره لا يجـدوا
أو ثمننا له أرادوا أغلى
يكون عدلا لضرورة تكن
وقيلا ان عاين ضرا حضرا
فواجب عليه أن يسـعرا
إلا لضر لا محيد عنـه
عن حكم الاختبار كان يختلف

النسيكة

ومن له ابن ذكر قد ولدا
تقرب إلى المهيمن الصمد
بذبح شاتين ومهما ولدا
فان ذاك اليوم ليس يحسب
وإن يكن قد فات يوم السابع
وقال بعض إنه يرتقب
أو ثالث وليس يجزينا
وهكذا قبل طلوع الشمس
ولا يؤخر ذبح إحداها
بل يذبح الشاتين ذابحان
أو يذبح واحدة من بعد
والضأن من معز الشياه أجدر
خلفاً لما تفعله اليهود
واحدة لذكر والجارية
ومالك يقول إن للذكر
لما روى أن النبي ذبحها
كذلك للحسين شاة ذكروا
وأول القولين للجمهور
وليس يجزى عند مالك سوى
وذا المقال فهو المشهور
ف عندهم أجزاء هذه البقر
والضأن من معز لأولى وأحق
والبقر المذكور من جنس الإبل

فيندبن له على ما وردا
في ضحوة السابع من يوم ولد
من بعد ما الفجر لهم كان بدا
بل يحسبن ما بعد ذا يعقب
فالذبح فات في المقال الشائع
للسابع الثاني به يقرب
ليلاً وبالعشى يكرهنا
فإنه يكرهه دون لبس
عن غيرها في حين يذبحنا
معاً بوقت واحد وآن
أخرى بدون فاصل وبعد
ولابنة شاة بها يقتصر
في ذبحهم فعندهم معهم
شاتان ذى العادة معهم جارية
واحدة كذاك للأثنى قدر
واحدة لحسن موضحا
وفي الجميع فهو كبش يحضر
لخبر في ذلكم مأثور
هذى الشياه هكذا عنه روى
لو غيره قال به الجمهور
وإيل للنسك الذى ذكر
والمعز عن باقرهم أيضا سبق
أولى وبعض غير هذا قد جعل

فإنه قدم إبلا غالباً
وجاز كسر عظمها وقيل لا
وليس تعطى أحداً غير ولى
ويقسم معها اذ تنفق
وفي الحديث ان أردت أن تعق
فضع يد اليمين منك في وسط
وأذن من بعد في يميناه
واقراً المثنى سبع مرات تعد
وسورة الإخلاص أيضاً قد أتى
وسبحن واحمدن وهلالا
تقول ذى عقيقة أتيتها
وهى على ملتك الزهراء
وسنة الهادى الأمين أحمدا
مولاي أنت قد وهبت لى ولد
فاجعله يا مولاي براً منقي
واجعله من شيعة سيد الورى
ولا يقـال ملة الله على
ولا يلطخ الجبين بالدمـا
بل بحـلوق وبزعفران
واختلفوا متى يسمى الولد
وبعضهم يقول يوم السابع
فـقـيل في السابع والبعض يرى
بل إنه يترك حتى يقـوى
وقيل من سبع سنين تأتى
وتثقبن في سبع منه الأذن

فالضأن فالعز لن قد اقتصر
وبعد أن تذبح فلتفصـلا
فذاك في انفاقها شرط جلى
خبز كذاك يقسم المرق
عن الصبى مع ولادة تحق
هامته من بعد ما كان هبط
ثم أقم كذاك في يسـراه
وآية الكرسي مثل ذا العدد
تقراها كذاك عدأً ثبـتا
مع ذبحها وكبرن ذا العلى
عن ولدى فلان وارفضيتها
ودينك القـويم ذا الآلاء
صلى عليه ربه ومجـدا
وأنت أدري بالذى به تجـد
ووسعن عليه مهمما ترزق
وآله الموفين والشـم الذرى
ما نقل القطب لبعض من خلا
خلفاً لما عن اليهود علما
يـاطـخن وما كهذا الشان
فبعضهم يقول يوم يولد
كذلك الختن على تنـازع
فيه وفي الأول تكريها جرى
خلفاً لما عن اليهود يروى
في حينما يؤمر بالصلاة
والرأس في السابع أيضا يحلقن

وليتصدق عنه وزن الشعر
وفعلت فاطمة ما قد زكن
وبعضهم يكرهه والبعض قد
وهكذا تسمية العقيقه
إذ جاء أن المصطفى قد قال
وهذه كراهة منه ترى
وجاء عنه أنه سماها
وحكمها في الأكل والاجزاء
كالحكم في ضحية وقد خلا
وقال بعض العلماء يؤكل
يخرجها من نفس ما له الأب
إن ترك الودجين من كان ذبح
وإن يكن من ذين شيئاً أبقى
وقيل إن بقي قليل لا يضر
وجاء عن بعض أولى العلوم
لأنما الحياة تفقدنا
وموتها في حينها يغشاها

من رأسه بفضة أو تبر
في ولديها أي حسين والحسن
أباحه فليتصدق من وجد
يكرهه في رواية موثوقه
هذا العقوق لا أحب حالا
لذلك الاسم على ما ظهر
نسبة فيما لنا تنهاى
وفي تصدق من الأجزاء
بيانه موضحا مفصلا
منها ومنها الصدقات تبذل
وإن يتيمما فعليه تحسب
وقطع الحلق وحلقوماً يصح
لو كان قلا فحرام تلقى
وأول القولين فهو المعتبر
يكفيه قطع الحلق كالحلقوم
بواحد ان كان يقطعنا
بقطع واحد اذا تنهاى

كتاب الحقوق حق الوالدين

فرض على الابن يبر الوالدا
في غير عصيان الإله الخالق
لاطاعة قط لمخلوق على
وإنما يطيع والديه
كذلك في المسنون والمندوب
كذلك في المكروه إذ لو فعلا
ولو عصاهما على المكروه
وليصحب لهما طول الزمن
من ذاك أن لا يخرجن عنهما
فلا يكن منعزلا في دار
إلا إذا ما كان في دارهما
ولا تقل أف ولا تنهـرهما
كذا لما تريد لا تكرهما
وقل لهما قولا كريما واخفضا
وقل إلهي ارحمهما كمثما
وطلب الرحمة الأخروية
وهكذا استغفاره قد جعل
بل يدعون لهما برحمة
ولا يصرح لهما بذلك إن
قلت ولا اكـره للتصريح
ومع رضاها رضى الرحمن
ومن يكن أدرك والديه
فدخل النار يقال أبعد

لو كافرا والده معا ندا
لما أتى عن النبي الصادق
معصية الخالق جل وعلا
فيما يكون واجبا عليه
وفي المباح فهو كالوجوب
ما كان فيه عاصيا لذى العلى
لم يك آثما ولا عليه
صحة معروف بمال وبدن
إذا أراد أن يقيم معهما
عنهم ولو تكون بالجوار
نكر ولا يزول إن نهـاها
أى عن ارادة فلا تزجرهما
أى لا تغلظ الكلام لهما
لهم جناح الذل أمرا فرضا
قد ربياني ولدا وأكـرما
لهم إذا كانا على ولاية
فان يكن لم يتولهم فـلا
دنياه كالدعاء بالعافية
كان يصيبهم لأجله حزن
إن كان ينهـاهم عن القبيح
كذلك سخطه بلا نكران
كليهما أو واحدا لديه
مولاه عن رحمته وطـرده

وليس يجزى والديه حقاً
 فيشتريهما من الموالى
 وفي مقال قد أتى للسلف
 لو يفعلن لهما ما فعلا
 لهم على عاتقه ويطعما
 والبول والغائط واللعبا
 ومثل أن تفعله بنتهما
 لأنهما هم حين يفعلان
 وهو ولو يفعل ذاك لهما
 واستظهر القطب بأنه إذا
 ويكرهن موتهما كمثلا
 فإنه يكون في ذا الحال
 وفي حديث أنه لو فعلا
 ما كان قدر طلقة واحدة
 وبرهم في خبر قد بينه
 وقيل يكفي عند بر لهما
 وإن خير النسل والأولاد من
 وهكذا التقصير ما دعاه
 لو أمراه بالخروج لازما
 فينبغي له أن يطيعا
 وإن يكن لم يفعلن ما ذكر
 إلا إذا عليهما دين لزم
 إلا بمال ذلك الابن فلا
 ولا يجوز لهما التفريق
 إلا إذا في فعل ذاك نظرا

إلا إذا رآهما أسـتـرقـقا
 ويعتقنهما لذى الجلال
 بأنه بحقهم ليس يفي
 به كمثلا أن يكون يحملا
 ويمسح المخاط أيضا منهما
 وكل رجس لهما أصابا
 جميعه وترضعن لهما
 ذاك بقاء الابن يطلبان
 يطلب دون مرية موتهما
 أحب معهما البقا على كذا
 ماكرها لموته من قبل
 مجازيا لهم على الكمال
 لهم من المعروف شيئا جلا
 من طلاقات تلکم الولادة
 أحب من عبادة ألفى سـنـه
 قليل أعمال لمن برهما
 لم يدعه البر لإفراط يكن
 إلى عقوبتهم ولا آداة
 من أهله وماله وجزما
 ما أمراه وليكن سميعا
 فما عليه من آثام وضرر
 ولم يكن لهم وفاء قد علم
 بد ولو جميع ذاك استأصلا
 ما بين أزواج ولا يليق
 مصلحة فإنه لن يجبرا

كما أجازہ النبی لعمر
فقد أجاز لهما أن یأمرا
لأنما الطلاق بالصلاح
وهكذا إن كانت الزوجة قد
أو أنها سیئة الأخلاق
أو أن فی إمساکها یغشاه
فإنه إذا أبى أن یمتثل
لأنه له صلاح وعصى
وماله أن یخرجن عنهما
وکسب قوت لو لمن کفله
إلا باذن منهما إذا هما
وإن هما لم یحتجا له معا
وبعضهم ألزمه النقد ما
وذاك إن کان لדיهما غنى
لو أنهم کان لهم عنه غنى
وإن أراد أن یحج منتفلا
فلهما إن یمنعاه قبل ما
فانه إذا بحج أحرمما
ولازم أبدا له إن أفسدا
لو منعاه وإذا ما منعما
فما له یفعله وإن منع
فلیطلبن الاتفاق منهما
فلیفعل الأخرى وما قد کانا
وقیل ما تحبه الأم فقد
ولحديث إن دعاك أبـ

ولأبى بكر الرضى فی خبر
لابنیمها بطلقة فائتمرا
عليهما یعود والصلاح
صار حراما لکما علی الولد
أو تکرهن لا بأس بالطلاق
فساد دینه کذا دنیاه
أمرهما عاص وبئسما فعل
إن کان عن فعل الصلاح نکما
فی غیر فرض مثل حج لزما
وکجهاد أمره یرجع له
کانا إليه باحتیاج علما
جاز الخروج عنهما لو منعما
إلى الجهاد لو بکره منهما
وقیل بل لابد من أن یأذنا
فی غیر فرض لازم تعینا
أو اعتمارا أو یصوم أو یصل
أن یحرمن لا یعد ما قد أحرمما
أو عمرة إتمامه قد لزما
لأمره من بعد إحرام بدا
هذا له والثان منهم وسعا
هذا وألزم الأخير وصدع
وإن هما ما اتفقا واختصما
لله أرضی حیثما استباننا
لأنها أرحم قطعا بالولد
والأم فاستجب دعاء أمکا

يخرج إن كان له لم يلزم من عليه في أمر الخروج عزمًا للمسلمين بعدما استقاموا فيه ولو قد كان ذا نفلا يقع في البعد مهما كان للتكاثر إلا لما لا بد منه لحقا في مستقره إلى دين الهدى في أى وقت لو عليه حجرا أطاق حملا لهما فليحملن أو يتركن ما يقوم بهما أو أبيا من الخروج في الطرق لأن ذاك الأمر عين فرض عليه للناس ديون في الذمم لكى يؤدى ما عليه سطرًا وليمض في السعى وفي التردد أقام معهم والخلص ينوين تفانيا فليمضين عنهما وأمه والأب أحيا ما فقد لكثرة التقصير في شئونه كان المتاب واجبا عليه وبعد قحط وحصول شدة وهكذا يكون إن عاصهما من الصلاة والصيام منتقل غير الفروض اللزمات للبشر يروى لنا أحد من حسام

وواسع له من الجهاد إن لو كان غيه داخلا إذا هما وليس في خروجه انهزام وليس كالخروج من حج شرع وجاز منعه من المتأجر ويمنعاه من مسير مطلقا وإن من لم يتوصل أبدا فواجب عليه أن يهاجرا ليعلمن أمر دينه فإن أو يتركن قائما عليهما وإن يكن من ذاك شيئا لم يطق فليتركنهما إذن ويمضى وإن هما احتاجا إليه ولزم ولم يجد لها وفاء سافرا وليتركنهما لمثل الولد وإن تكن ديونه لذى المن إذا هما ما استغنيا فإن هما ولا يصح قيل كيس لأحد لو واحد يعنى كمال دينه من ثم بعد موت والديه مثل وجوبه بعيد الفتنة ومن أسا إليهما عقهما وبرهم أفضل دون ما جدل والحج والجهاد أيضا والعمر ودعوة الوالد في كلام

فإنه فعل العقوق مرتكب
أو كنية ليس بأمرى أو بأب
أمنه في سره أو في سبب
وكان قادراً على أن يبذله
لو بعد ما قد مات هذا وقضى
إلا بإذن منهما تأسيساً
تحت لئلا يعلنون عليهما
يقعد بموضع عليهما علا
له القعود لاحترام لهما
تخترق السبع الطباق لاتصد
عظيمة في حين يلفظنها
يشق للأرض معاً وللسماء
إجابة لأنها لأرحم
مما غدا للأب في الاحسان
بأمراتكم غامهاكم
فالأقرب الأقرب هذا جائى
كالعلم والنكاح إن أتاه
بهجر من لا يستحق يهجرا
وليبد لطفاً لهما إليه
لما أراده والاتفاق
غذا هو الأولى عن المشاجرة
سر إذا أمكنه أن يختفى
وسائر الفروض كالزكاة
لوكرها وأظهر الإنكارا
في منعه أن يكسب المحللا

ومن دعاه والد فلم يجب
كذلك إن دعاه باسم أو لقب
وهكذا إن خانه وكان قد
أو كان مانعاً له ما سأل
كذلك إن لثتمه تعرضاً
وماله ينطق حيث جلساً
وماله يرقى لسطح وهما
أو تقع العبرة فيهما ولا
وفي غرائش وهما عليه ما
ودعوة الوالد قيل للولد
وتخرق الأرض بمعنى أنها
كانها جسم له حد سما
ودعوة الأم يقال أقدم
وبرها على ابنها ضعفان
وفي الحديث ربكم يوصى لكم
غامهاكم فبالآباء
وإن عن المعروف ينهيها
ومثل تجر أو له قد أمرا
فلا يضيق فعله عليه
حتى يكون منهما الوفاق
على رضى منهم بلا مكابره
ويفعلن ما نهياه عنه في
أما الذى كالصوم والصلاة
فإنه يفعله جهاراً
فما لهم من طاعة فيه ولا

فليكسب الحلال لو قد منع
وصحح القطب بأنه يجب
إذا هما الكسب عليه منعاً
إن يكن الكسب زيادة ولا
وفي حديث بعضهم قد رفعه
ليس لوالديك أى طاعة
تواضع لله ذى الجلال
ترك معونة لظالم شجبا
والغار بالجمع الكثير فسرا
إذا فجا من لا يطيق وجبا
والوالدان فى ولاية وفى
كغيرهم كذا فى القيام
من أمر معروف ونهى منكر
وقال بعض لاوقوف فيهما
تلمزه ولاية حتى تصح
وقال بعض يتوقفنـــــــــــــــــا
وإن يكن عليهما حد وجب
غالباً لى الأولى بأن يليه
كذلك فى القتال إن له وقف
فينبغى أن يعرض عنه
وإن يكن أرداه بالسيف فلا
وإن تولى لهما فليظهر
من طلب الرحمة من مولاه
وإن تبرأ منهما فليستتر
والمسلمون إن لهم قد هجروا

وما عليه من آثام وقعا
عليه الامتناع عن كسب النشب
وحجراه وله ما وسعا
يحتاج إلا أن بسر فعلا
إلى النبى الهاشمى أربعه
فيها ولو جاءك بالكراهة
سبحانه والكسب للحلال
والغز وللغار إذا يوماً فجا
ومثله الجمع القليل إن طرا
دفاعه لو والداه حجباً
براءة وقوفه أن يقف
بالقسط حسب مقتضى الأحكام
والقول بالحق الصريح الأنور
فإن له لم يظهرن أمرهما
براءة له وحتى تتضح
كغيرهم وهو الصحيح الأسنى
أو مثل حبس لاجترام أو أدب
سواه لا يباشرن فيه
أبوه فى الميدان يوماً وزحف
وجانباً له يولينه
بأس عليه فى الذى قد فعلا
ما تقتضى ولاية وليشهـر
فى هذه الدنيا وفى أخراه
ما تقتضى براءة لا يظهر
لوجب منهم وأمر يصدر

شاورهم ذا الابن فى الوصال
 وإن هما إليه ما احتاجا فلا
 ولا يشاور فيهما وليدعا
 والمسلمون إن له قد منعوا
 وإن يكن أمام جورها جرا
 بموجب الهجران أيضاً فكذا
 لأن ذاك منهم حق وقع
 والحق ممن جاء مقبول وقد
 يؤيد الله بأقوام ومما
 فواجب يعين من يؤيد
 وجوزوا الجهاد للكفار
 إذا هم فى ذاك لم يختلفوا
 ويأخذ السهم من الغنائم
 وقيل لا يلزم هذا الولدا
 حتى يتوبا من ضلال سلكا
 وإن هما عبيد كانا واصلا
 ويشتريهما بما قد قدرا
 وإن يكن هو الرقيق واصلا
 وإن هما قد مرضا بجدرى
 واساهما بنفسه وماله
 من غير أن ييدى لهم أو يظهرها
 إن لم يخف تلافيه وإلا
 وقال فى التاج كلاما يذكر
 وهو على النفس لهم يقدم
 فإنه يقوم بالعلاج

إذا هما احتاجا له فى الحال
 يصلهما وليك عنهم معزلا
 إذا تفانوا عنه حتى يرجعا
 عن وصلهم فإنه يمتنع
 لهم كذا جماعة الجور ترى
 يكون حكمهم على هذا الحذا
 ونصر دين وهدى فليتبّع
 جاء عن الرسول فيما قد ورد
 لهم خلاف دينه المكرما
 دين الهدى من أى جنس يوجد
 معهم على الصحيح والمختار
 عن طرق الحق ولم ينحرفوا
 عندهم والسبى فى المقاسم
 لوالديه صلة طول المدا
 فيه ولو لم يهجرا ويتركها
 بنفسه وماله وأجـزلا
 عليه من مال لهم وحررا
 بما به ليس يضر الكافلا
 أو بجذام موقع للضرر
 وجاهه والكل من أحواله
 كراهة من نفسه أو ضجرا
 فإن نفسه تكون أولى
 بأنه لأبويه يؤثر
 فإن يكن لهم أصاب سقم
 لهم وكل ما لهم من حاج

له الحضور في جميع ما عنا
 عيادة وبالصلاح قاما
 ثم ليوارى لهما محترما
 فإنما توبته أن يندم
 مما جنى عليهما واجترما
 فإن ذاك الأمر بربهما
 فليطلب العفو لهم والتوسعه
 من الديون وليسارع في الأداء
 ولينفذ وصية عليهما
 ذاك فقد برهما بعد الأجل
 من بعد فرض لازم يقضيه
 من بعد ما قد هلكا حقهما
 ماتت وعن أبيه لما اخترما
 حجا يراه في الثواب الأبدي
 براءة من حر نار في غد
 أيامه وهو بحسن حالة
 أولاده ما ينفين عنه الحزن
 يعقه أولاده ويلقى
 من حق والدله وألزم
 إذ حملت له من الهوان
 فكله لها سقام وبلا
 لأنه بمؤنة ملتزم
 ما دون ثلث دية يحدد
 بأنه يتبعه في الرتب
 ويبرأ ويوقفن بسبب

ويحضرن عندهما إن أمكنا
 وإن يكن لم يمكن أداما
 وإن يموتا فليشيع لهما
 وإن إلى موتهما عتهما
 ويطلب الغفران من باري السما
 ويحسنن إلى قريب منهما
 وإن يكونا في ولاية معه
 وليقضين ما عليهم وجدا
 لو كان للإله ما قد لزما
 وليتصدق عنهما فإن فعل
 وقيل من يدعو لوالديه
 فإنه بر وأدى لهما
 ومن عن الأم بحج بعدمها
 غاللة يكتبن لهذا الوالد
 ويكتبن بفضله للوالد
 ومن يوقر لأبيه طالت
 ومن يوقر أمه أبصر من
 وقيل من لوالديه عقا
 وحق أمه يقال أعظم
 لأجل ما قاست وما تعاني
 وبعد ما من بطنها قد نزلا
 وقيل بل حق أبيه أعظم
 وبجناية جناها الولد
 مما به رجح جانب الأب
 فيتولى بولاية الأب

وهذه ولاية النكاح
عن حسن حق أبيه أعظم
وتلزم صلة الأجداد
فمن يكن أقرب في المراتب
ثم الأخ الكبير مثل الوالد
والعم أيضاً كأب يقدر
ودونه أو مثل ذاك عمته
حكمهما كالأم في الإجلال
وكل من كان من الأقارب
فحقه بدون شك أعظم
والوالدات من رضاع فلها
لكنه بلا ارتياب دون حق
وقيل ما في صلة الأرحام
كالأم من رضاعة والأخوة
لكننا لسنا نحب لهم
ولا يكون آثماً ومرتكب
وأوجب الشيخ فتي محمد
والوالدان قيل موسومان
بخلق طبعاً يكون مستمر
وذاك بشيء قط لا يغير
وإنه للوالدين يكسب
كالجهل والجبن وبخل وخلق
وهو المحبته التي تنتقص
بحسب الحال وجاء الولد
أى أن جبه غداً معلقاً

للأب لا للأم في الإيضاح
وبره بأمه فالزم
بحسب القرب على الأولاد
أعظم صار مثل أم والأب
مع فقده عن النبی الماجد
لابن أخيه فله يوقر
كذلك أيضاً خاله وخالته
فأحسن إلى الأعمام والأخوال
أقرب للإنسان في التناسب
من البعيد رتبة وألزم
حق على من أرضعته رسلها
والده الأنساب إذ هي الأحق
من جهه الرضاع من إلزام
منه ونحو خاله والخاله
قطعاً وإن الفضل في وصلهم
جرماً سوى قاطع أرحام النسب
أحمد وصلهم لكل أحد
إن سلماً من عارض النقصان
وذا هو الإشفاق فيهم والحذر
بغير الحالات حين تخطر
جملة أوصاف لها يرتكبوا
يحدث بالكسب هنا ويعتلق
وقد تريد مرة وتخلص
أنوط عن خير الأنام يوجب
على نياط القلب فيه الترقا

وقد أتى لكل شيء ثمـ
وليس للوالد من زوال
إلا إذا منه عقوق صدرا
مع بقاء حذر إشفاق

والقلب فهو للسيل مـ
عن حب ابنه بكل حال
أو أنه في شأنهم قد قصرا
فإنه حتى الفناء باقى

حق الاولاد

ومثلما يكون للآباء حقوق
فهكذا يكون أيضاً للولد
قال فتى للمصطفى من ذا أبر
فقال مالى والدان قال بر
ورحم الله امرأ أعاننا
وعنه بروا قال للآباء
وقد يقال إن إحسان الأدب
أما الصلاح فمن الرحمن
وإن من أدب قيل ولده
وإن من أدبه صغيرا
وواجب عليه أن ييسرا
وإن من فعل الجفاء فى الولد
ورجل كان اشتكى ابناً له
فقال هل عليه قد دعوتا
ويندب الإحسان للبنات
وفى حديث للرسول أتى
منكم فعمهن بالإحسان
ومن حقوق ولد تأديبه

على بنهم لازم قد استحق
على أبيه وعلى الأم يعد
فقال والديك بر وائتمـ
ابنك فالكل له حق ظهر
أولاده فى بره أتنا
يأتيكم البر من الأبناء
للبن فهو من أبيه حين شب
يكون لابحيلة الإنسان
فإنه أرغم فيه حاسده
سر به فيما أتى كبيرا
له لكى يأتى رشيدا برا
أن يدعون عليه حينما حقد
إلى فتى مبارك أفعاله
قال نعم قال إذن أفسدنا
لكونها للنار ساترات
من ابتلى بهذه البنات
كن له سترا من النيران
تنظيفه تعليمه تهذيبه

يعلمنه فنون العلم من
وليأمرنه بالمطهرات وأن
وليحجب للأكل بالشمس
وليأمرنه بأن يرتديا
وليحجب عنه عن العيوب
لأنما الصبي إن تلتف
قفاه في أفعاله وارتسما
فإن قلبه طهور خالي
لكل ما ينقش فيه قابل
وإن يكن للنفس والشيطان
فهم به لما يضر الدنيا
وكان وزر فعله على أبه
فإنه مع أبويه صارا
وقد أتى في الذكر قوا أنفسكم
وفي حديث للنبي طابا
يوم القيام رجل قد جهلا
كيف يصون ابنه عن نار
ولا يصونه عن الجحيم غد
ولازم عليه أن يعلمه
أول ما يعلمنه بعد ما
يعلمنه سورة المثاني
فصاعداً وقيل ذا تعينا
وينبغي الثلاث أن تكونا
أو سورة الإخلاص والأحسن له
ثم له يعلمن ما لا يسمع

واجبها ومستحب وسنن
يجتنب الأنجاس طراً والدرن
وكثرة الأكل بكل حال
محاسن الأخلاق كي يهتديا
وكل ما يفضي به للحبوب
قائمه بأمره وعرفا
في قلبه جميع ما قد علما
من كل صورة ومن تمثال
لكل ما يدعى إليه مائل
وللهوى خلاه من يعانى
وهذه الدنيا سيخرجونا
إن كان أو على الذي قد قام به
أمانة ليمنعاه النارا
للنار والأهلين أن تصيبكم
أن أشد ذا الورى عذابا
لأهل بيته بدين ذى العلى
دنياه من مخافة الأضرار
أهكذا يكون من حق الولد
كتاب ربه وأن يفهمه
أن يعرفن ربه بارى السما
ثم ثلاث الآى من قرآن
وكلما زاد يكون أحسنا
سورة كوثر كذا يرونا
يتمها حتى تكون كامله
له بأن يجهله مما شرع

ثم الصلاة ومعانيها معاً
 قبل البلوغ ويختتنها
 فحاسة سباحة حساباً
 ثم له يعلم الفرائض
 من أمر دنياه معاً والدين
 فلو على أمور دنياه اقتصر
 عوقب في الأخرى وعاد الضرر
 وينبغي للمرء أن يختاراً
 فليتزوج من أناس لو ولد
 لم ينسب له من الأحوال
 فلينتق العفيفة الأصيلة
 وليرضعنه أطهر الألبان
 ثم يسميه باسم الأنبياء
 كمثل أعيان الصحابة الأول
 وتلكم الأنثى بمثل مريم
 وإن يكن سقطاً فباسم يصلح
 كحمزة وطلحة عبيدة
 ويندب التفريح للأولاد
 غفى حديث للنبي قد وضع
 يدخله من فرح الصبيان لا
 وحامل أطروفة إلى الولد
 ويندبن إكثار تقبيل الولد
 إن لم يحاذر فتنة مما ذكر
 وليلد بالأطروفة التي أتى
 وقال بعض يبدآن بالذكر

شرائع الدين الحنيف أجمعاً
 قبل البلوغ ويعلمها
 من واحد فما علا كتاباً
 وكلما يحتاج مما يرتضى
 كالتجرب أو صناعة اليمين
 أبوه في تعليمه متى كبر
 لنحوه وناله ما يحذر
 لابنه الأخوال والأصهار
 له من المرأة شيء من ولد
 دناءة من جهة الأخوال
 وليحفظن لها من الرذيلة
 وليحذر الحرام في ذا الشأن
 والصلحا والعلماء والأتقيا
 والتابعين والأئمة الفضل
 خديجة عائشة وفاطمة
 للبنات والابن له يرشح
 وعمرة وما كهذى الصيغة
 بما يسرهم من المعتاد
 بأن في الجنة باباً للفرح
 يدخله سواهم من الملا
 كحامل للصدقات قد يعد
 إلا البنات والجواز قد ورد
 ويندبن قيل إلى الابن النظر
 بالبنات للضعف الذي قد ثبتا
 وبعضهم في اللحم هذا يعتبر
 (م ١٨ — سلاسل الذهب)

بعض بها البدء بإطلاق جرى
قبل الذكور في حديث آتى
يرق من ضعف على البنت وجد
بكى من الخشية لله وان
في ساعة الحزن ويوم الترح
وعن النبي وكذا الأخوات
يستوجب الجنة من رب الوري
قال نعم فضلاً من الرحمن
لكان قد أنعم في ذى القاعده
كمثل أختين وعمتين
إليه من له ابنة فمتعب
ومن له خمس بنات تحصل
ومن له ست من البنات
دخلها من الجنان إن مشى
في السبع ريحانك التى تشم
ثم شريك أو عدو ظمما
يكون سبعاً حاجب المضرة
وليس هذا بحديث أخذنا
نفسى على الجماع لو لم تره
تسبح الله وتتلوا اسمه
والسبع عن فراشهم يجنب
تحت لحاف واحد في الرقده
والأب مع ابن كذا ترونا
يضرب إن صلاته قد أهمل
زوجيه بكفوه من الملا

وفي سواء بالبنات ويرى
لقوله وليد بالبنات
فإن ذا الآلاء للبنات قد
يعفرن لمن لها رق كمن
ومن لها يفرحن يفرح
وجاء أن من له بنات
وكان كافلاً لمن ساءترا
فقيل للهادى ولو ثنتان
قالوا ولو قيل له لو واحده
وعنه من عال لابنتين
فهو معى في جنة وينسب
ومن له ابنتان فهو مثقل
كان رفيقى ذاك في الجنات
لم يحجب عن أى أبواب يشا
وقال بعض إن ابنك الأتم
وبعدها سبع يكون خادما
وقيل بعد سبعة الأخيرة
ثم صديق أو عدو بعد ذا
قال غنى الخطاب إنى أكره
رجاء أن تخرج منى نسمة
وإن أتى للابن ست أدبوا
وامرأة تباشرن للابنة
ما لم تجاوز أربعاً سنينا
وإن ثلاث عشر قد وصلا
وإن يكن لست عشر وصلا

ويخطبن قائلًا يا ولدي	ويأخذنه بعد ذاك باليـد
أعوذ بالرحمن من فتنتك	أدبت علمت وقد زوجتك
حدوثها يكون أمراً حتما	محبة الأولاد طبع علما
إلى انقضاء الأجل الذي رسم	ليست ترول أبداً وتضـرم

صلة الأرحام

لو قاطعاً يكون ذاك الرحم
بينه ربي غمماً أحقّه
تأمرنا للرحم بالصلات
طوبى لمن تجنب المناهي
تواصل الأرحام هكذا أتى
فالبغى والعدوان في البرية
يا خيبة المسعى له مما اجترم
بالعبرانية خط قد بدا
وقد شققت من سمى لها سما
وكل من يقطعها قطعته
لا يصحبنا قاطع للرحم
واستغرب المختار منه ما صنع
والآن قد وصلت به بقدمي
صلى عليه الواحد القهار
مكترة لعدد الأقسام
منسأة تكون في الآجال
تريد في العمر معاً والنسل
يوم القيام الرحم عند الموقف
واقطع بعدل منك من قطعني
له وطاب أبدا مسعاه
لو بارزوه بأساءة وذم
وليعطهم لو منعوه الحازم
عليهم عون لما قد فعله

وصلة الأرحام فرض يحتم
وأت ذا القربى أتنا حقّه
وكم سوى هذى من الآيات
وعن قطيعة لهم تنهى غيها
وأسرع الخير ثواباً للفتى
وأسرع الشرور في العقوبة
وقاطع الأرحام كافر النعم
وفي مقام للخليل وجدا
أنا الإله قد خلقت الرحمما
فكل من وصلها وصلته
وقد أتى عن النبي الأكرم
فسار عنه رجل ثم رجع
فقال كنت صارماً لرحم
فسر عند قوله المختار
وعنه أن صلة الأرحام
وأنها مثرية للمسال
وأنها محبة في الأهل
وبلسان ذلق تنطق في
مولاي صل من كان قد وصلني
ومن أجارها أجار الله
ويلزم الإحسان حتماً للرحم
فليك واصلاً لهم لو صارموا
فلا يزال من إله العرش له

ومن أراد يحزن ماله
والخلف في حد القربات رسم
لو أنها في الشرك قد تقتحم
وقيل بالإشراك قد تنقطع
أو تنتهي لعشرة أو خمسة
وذا هو المختار في القضية
إذ أنزل الله له وأنذر
إلى بنى هاشم والمطلب
وبعضهم قال القريب من ترث
وليس من حد لفعل الصلة
وإن بنفسه ومهما وصلا
وواجب في المال أن تخوفا
وعاجز وإن بشغل مانع
إن دان بالوصال ما لم يقطعا
وجاء في التاج مقال يرسم
وصوله بنفسه ورويته
وإن يكن بقلبه قد واصل
وتجزئية مرة في العمر
كذا صلاة للنبي ترسم
وسامع من والديه إنما
فإنه تلزمه له الصلة
كذلك مهما قال من يوثق به
ثم الهدايا قيل خير الصلة
وأضعف الصلات للأريب
وكل من زارهم وسلم

فليصلن أرحامه وآله
فقال بعض مالها حد علم
لأنما الشرك أيضا رحم
أو تنتهي لسبعة لا ترفع
أو غاية الأمر إلى أربعة
لما أتانا عن نبي الأمة
أنذرهم حسب الذي في الخبر
وهم إلى أربعة في النسب
ويرثن منك إذا موت حدث
وهي على القادر عند المكنة
بماله فهو يكون أفضل
هلاكم بمثل جوع جرفا
فإنه في الحكم غير قاطع
نيتة عن صلة ممتنعا
بأن من يكره منه الرحم
فليعلن بالسلام صلتة
يجزيه مع بعض وبعض قال لا
كحالة التوحيد هذا يجري
وذا من دون مزية لأعظم
فلان من أقاربي قد انتمى
ومن وصية القربات فله
بأن ذا للمبت من أقاربه
لأنها تجلب للمودة
إرساله السلام للقريب
عليهم واصلهم وأكرموا

ولو بتبليغ إذا لم يجدا
أو أنه ببابهم كان وقف
وإن يكن واصلهم بما حرم
لم يك واصلبه فالمعصية
وإن يكن في فعله للصلاة
فماله في ذاك أجر صلة
وقد أتى في خبر عن الرحم
ومن هناك حفظت هذى العرب
وحالف لا يصلن لرحمه
واصله بالمال والسلام
وقد يرى من حقه لو ردا
وإن يكن لبابه سارولا
أو أنه كان عليه سلما
فقد يرى من حقه لكن هنا
لأن داعى القطع هاهنا بدا
ولو أرادوا قتله فليخف
وإن يكن أرحامه في قرية
فيندبن وصوله إن أمكننا
وإن يكن لم يمكنه أرسلنا
وصلة الوالد من مسيرة
ولم يكن لذاك وقت حـددا
من أنه يصلهم عند الفرح
وعن حكيم جاء في العيادة
وهكذا من جاء للتعزية
كذا الهنا من عقب الثلاثة

لهم ببيتهم متى ما قصدا
حين استحي من الدخول وانصرف
من نشب ومثل ذلك الكلم
ليست تكون طاعة في التأديب
لم يك ناويا بها للقربة
لكنه ينجو من القطيعة
بأنها إذا تناست تنصـرم
أى من صلات رحم أصل النسب
أى أنه لا يصلن بقدومه
وما عليه الحنث في الأحكام
إليه ما كان له قد أهدى
يفتح بابه لله مذ وصلا
لو برسالة فما تكلمنا
تعظم محنة ويكثر العنا
وقطعهم محرم طول المدا
مولاه وليصلهم وليتحف
غير التى يسكنها أو بلدة
إليهم بقدوم تعيننا
ولو سلاماً والأداء حصلا
عامين والأرحام قدر سنة
إلا الذى قد جاء عن أهل الهدى
بماله اسطاع وسقم وترح
واجبة بعد انقضا ثلاثة
من بعدها مجدد المصيبة
فاعله استخف بالمروة

وقيل إن صلة الأرحام
لو نغصوه ورموه بالنكد
فهم منافقون حين صنعوا
لو قلبه عليهم توغرا
للنهي عن قطيعة وليعف عن
عن قتله وإن خشيم لأينما
لو بكتاب لهم يسكن
وجاء في زيارة القربى وفي
وقيل من إلى قريب قد رحل
أوزاره أعطى أجر مائة
وإن يكن عن القريب قد سأل
والمال أعطاه عظيم المنة
يقال أربعين ألف حسنة
ويرفعن له بكل خطوة
وكان مثل من لربه عبد
ومن مثى إلى قطيعة الرحم
وكان من وزر عليه مثل ما
وقيل من قريبه في موضع
فإنه ينظر نحو جهته
وفي حديث قد حكاه عمر
أنهم لا يتجاوروننا
ومن يشا أن تكثر أعماله
فلا يكن مجالساً لعترته
ولا يكن مجاوراً قرابته
وتلزم الصلاة بل تعين

تلزم للمرء على التماس
وعزموا إجلاله من البلد
ذاك وإثمهم عليهم يرجع
غيظاً فغير جائز أن يهجرا
فعالهم إن كان منهم قد أمن
وإن بقول من بعيد أحسننا
لو بهدية وتلك أحسن
عيادة المريض ترغيب وفي
أو محرم منه وعنه قد سأل
من شهداء يالها من رتبة
وكان بالنفس إليه قد وصل
في سيره ذاك بكل خطوة
فياله من مقصد ما أحسنه
لأربعين قيل ألف درجة
مائة عام هكذا عنهم ورد
يغضب مولاه عليه وانتقم
لو واصل الأرحام من أجر سما
وصوله له من الممتنع
وذاك كاف لأداء صلته
يقول إن الأقرباء أمروا
بل من بعيد يتزاورونا
وتصلحن وتستقيم حاله
بل غيرهم ليسلمن من قنته
من شاء معهم يكثرن مودته
ولو على الأنثى بما قد يمكن

من ثم لا يجوز منع الزوجة
وإن يكن زيارة قد منعها
لأنما ستر النساء أفضل
لكنها تعتقدن للصلاة
وتصل المخدرات للرحم
كذلك في مسرة تحدث له
لو كان من لا تظهر له غدا
تبلغه للقول مع من يوصل
وبالسلام وحده لا تجتري
أو كعدو أو عمى أو حبرا
وليس في التسليم من بأس حصل
إن سلمت من ربيها القلوب
ويجزينه الحل من أرحامه
إن لم يصلهم وكان اعتقدا
وتوبة يمحو بها ما قد مضى

عن رحم تزوره والابنة
وقد أباح للسلام وسعا
وقد كفاها للسلام ترسل
في نفسها والترك للقطيعة
إذا أصيب بغراء وبهم
تهنينه وتزور منزله
كابن لعم وابن خال وجدا
له فما من ذاك بد يحصل
إلا لعذر كسقام معجز
والدها أو زوجها أن تظهر
على النساء في طريق أو محل
وعند ربي تظهر الغيوب
وجاره القريب من مقامه
وصولهم كمثما قد حددا
من القطيعة التي لا ترتضى

عيادة المريض

به من الله الثواب راغباً
يخوض في مسيره متى قصد
لديه في الرحمة هكذا ورد
نذكرها في النظم حسب الوارد
سؤاله إظهاره للرقعة
غض العيون عن عوارات المحل
تخفيفك الجلوس في العيادة
عيادة المريض والقيام
جبهته أو يده ويسألاً
يرفعه الراوى لخير البشر
للشرب أن بعضهم لم يقبلوا
يطعمهم وهكذا يستقيهم
إن أنتم قد عدتموه مسنداً
فذاك حظه من العيادة

من جاء عائداً مريضاً طالباً
فإنه في رحمة الباري الصمد
واستنقع استنقاعه إذا قعد
وخمسة آداب هذا العائد
تخفيفه جلوسه مع قلة
كذا الدعا بصحة مما نزل
وإن من سنة هادى الأمة
وجاء في الحديث من تمام
أن يضع العائد كفه على
عن حاله وقد أتى في خبر
لا تتركها المرضى على الأكل ولا
فإن ذا الآلاء وهو الأرحم
لا تأكلوا عند المريض وردا
وأكمل لديه في ذى الحالة

حق الأيتام

يمنعهم عن مطلق القيام
يقوم باليتيم والأموال
يلزمهم قيامهم إلزاماً
فإن يكن خلاه عند القدرة
فهاك وإن بما له ضمن
إن لم يقم وصيه في جانبه

وحيث كان العجز في الأيتام
فيلزم من وليه الموالى
وهكذا عشيرة اليتامى
ويلزم الوصى قبل العترة
عصى ومهما ضاع شئ في البدن
ويلزم العشيرة القيام به

أو أنه يحتاج في أمر إلى قاموا جميعاً وأذاهم تركوا وهو عليهم يكون كالصله وإن تمنع الولي أو ذهب فيلزم القيام من كان حضر ويلزم العشيرة استخلاف من إن كان لم يستخلفن عليه أب إن حضرت عشيرة وإلا وهكذا جماعة الإسلام وإن يك الجبار قد أقاما فلا ضمان يلزم الوكيل قط ويستحب لوكيل الجائر بالمسلمين وإذا لم يفعل أو أنهم نهوه عنه وهو لم لم يك ضامناً وهم فلا يحل ويأثمون إن يكن قويا وذلك القيام أمر مفترض فكل من قام به قد قاما ولا يجوز النقض للقيام لو كان من قام به غير ولي وإن هم هذا الوكيل اتهموا وليجعلوا مكانه من قد غدا وهكذا إن كان لما يصلح وإن هم قد علموه خائناً فعزله يلزمهم وليجعلوا

قيامهم مع الوصي مثلاً فكلهم على الضمان اشتركوا فليجعلوا في أمره من كفله أو لم يكن له ولي ينتسب من جملة الإسلام إلزاماً ظهر يقوم باليتيم ممن يؤتمن لو كان لا مال له ولا نسب فذو القضاء يتولى الفعلا تكون عند عدم القوام له وكيلاً وبه قد قاما فيما يضيع دون تضييع غرط بأن يتم فعل هذا البائر أو لم يتموا فعله لما ولي ينته بل قام به كما لزم أن يمنعوه من قيام وعمل هذا الوكيل ثقة مرضيا على كفاية لمن به نهض بالحق والعدل ولن يلاما بالحق بل يمضى على الإمام لأن ذاك لم يكن شرطاً جلي فإن نزعاه يجوز لهم أحسن منه مصدراً ومورداً هذا الوكيل للذي قد رشحا أو أنه مقصر فيما عنا سواء مهما قدروا أن يفعلوا

وإن أقاموا غيره وكيلا
فإنه أجوز قطعاً وأحق
وباطل توكيله فيهم
وكل من يفعله الوكيل من
وإن يكن من قبل علم فعلاً
إن لم يكن مخالفاً للحق
وقال بعض إن يك الجائر قد
فليس ينزعن وكيله ولا
وجائر لهم بأن يوكلوا
إلا إذا كان الوكيل خائناً
فنزعه يجوز إن هم فعلوا
كذلك إن عشيرة اليتيم قد
وكل فرقة أقامت واحداً
فالأول الوكيل والآخر لا
وليس بالضامن من ما لم يدر
أو أنه يفعل ما يخالف
ومن يقيم في أمر أيتام ولم
بل إن تطوعا قد قاما
فجائر وغير ضامن لما
وقد رأى الصلاح فيما قد فعل
وجاز نزع قائم إن خاننا
كذلك إن ضيع أو جن كما
والخلف هل ينزع مهما ارتدا
وقال بعض العلماء لا ينزع
لكنه إليه صالح يضم

من أول الأمر لهم كفيلاً
من فعل جبار ولو كان سبق
إذا درى بأنهم قد وكلوا
عقيب علمه ففيه قد ضمن
فما عليه من ضمان جعلاً
وخارجاً عن الهدى والصدق
قام بما يصلح هذا للولد
بيطله توكيل من قد عدلاً
سواء عنده ليقوى العمل
أو أنه لا يصلح لنا عنا
لأنما الخائن لا يوكل
تفرقت في قرية وفي بلد
بغير علم مامن الأخرى بدا
يرد فعله إذا ما فعلاً
توكيل غيره لهذا الأمر
للحق كالرّبي إذا يقارف
يكن أقامه عشير أو حكم
من نفسه وأصلح الأيتام
ضاع إذا كان بعدله قائماً
ولم يقصر أو يكن منه خلل
لو لأب خليفة قد كانا
لو كان عجزه لديهم علماً
وبعد ذاك للمتأب أبقى
خليفة الوالد حين يشرع
ليستقيم الأمر حالاً ويتم

وقيل لا يجوز للمحتسب
إن يدخل في ماله إلا إذا
فإن يكونا غير عدلين هنا
والكدمى من سوى الثقات قد
إلا إذا كان لدفع مال
فإن ذاك لا يكون إلا
وبعضهم للاحتساب قد منع
وعند عدم اللوكيل جوزا
وما على الحاكم قيل يجبر
لكيتيم أو لمعتوه إذا
بل يتولى هذه الأمور
إلا الذي لا يمكنه فله
يأمره بأن يقوم فيه
لأن من ليس له ولي
وذلك اليتيم مهما كانا
فأمر القائم بالختان
ولم ينل حشفة غماتا
على مختن ولا من قد أمر
وقد أصاب منه في رأس الذكر
ولا على عاقلة الذي أمر
قال ابن محبوب إذا مات الولد
إن لم يكن له ولياً ملّتم
فذلك الضمان قد تعلقا
ومن تولى ليتيم في بلد
فخاف فيه ربه وأحسننا

ولا وكيل لأخي جور أبى
عدلين كانا يعرفان المأخذ
فإن ما يتلف منه ضمنا
أجاز الاحتساب في أمر الولد
أو قبضه فيمنع بحال
لثقة في أمره تولى
إلا إذا لم يك حاكم صدع
كذا الوصي ليكون أحرزا
شخصاً على وكالة ويقهر
لم يك مال عندهم فينفذ
بنفسه لا يجبرن الغير
أن يأمرن ثقة قد عدله
ويجبرنه إذن عليه
فإنه وليه المرضي
في حد من يستوجب الختان
ولم يزد عن حد الاختسان
فلا قصاص فيه أو دياتا
وإن يزد خاتنه عن القدر
فهو عليه لا على من قد أمر
أو الذي منه الختان قد صدر
فذلك الأمر ضامن يعد
وهكذا خاتنه إذا علم
عليهما معاً وقد تحققا
كان له أو لسواه ذا الولد
إليه كان في الجنان عندنا

سبابة قد ضمها ممثلاً
صلى عليه ربه وشرفاً
وليه كأجنبي علماً
رأس يتيم رحمة قد فعلاً
حسنة بكل شعرة تعد
سيئة بكل شعرة ترى
ذى اليتيم والمرأة عنه يرسم
كان يتيم يحسنن إليه
فيه يتيم ويصاب بالنكد
ولو بأجر يؤخذن من ماله
وجاز للأُم إذا عنها أبى
منه وفى الترك له ضيقع
جميع من قام وأن يؤدبه
إذا رأى فيه صلاحاً جائى
تعليمه وأدب فليفعلاً
لو أثر الحبل عليه إذ حزم

كمثل هاتين ووسطاه إلى
يروى حديثاً للنبي المصطفى
وقوله لغيره أى غير ما
وواضع لكفه قيل على
غذاك يكتبن له فيما ورد
قد أخذتها يده وكفرا
وفى الضعيفين اتقوا ربكم
وحيز بيت قيل بيت فيه
وشر بيت فهو بيت قد وجد
وثقة يقام فى إشغاله
وللصلاة ماله أن يضرباً
وتضربنه للدوا إن امتنع
وقد أجاز بعضهم أن يضربه
على الصلاة وعلى الدواء
وجاز للمعلم الضرب على
وربطه لو باحتساب منه تم

مايجوز لقائم اليتيم فى ماله

إن كان محتاجاً يبيع أصله
وهكذا محتسب له يلى
بعلم الأوليا أو العشيرة
هناك حاكم رضى مؤتمن
ليس صلاحاً لليتيم علماً
فاعله إذا بـجـور فعلاً

وقائم اليتيم جائز له
لو أمه قد كان أو كان ولى
بقدر أثمان وقدر الحاجة
أولاً فعلم الصلحا إن لم يكن
وإنما يحذر فى ذلك ما
وما يعود ضره يوماً على

وأحسن الحال له أن يأتى
وإن يكن باع برخص بين
أبطله جماعة أو الولي
وقبل إن باع الذى قد كفله
فهو كمن بحضرة الحاكم قد
ولا يبيع أصله إلا إذا
ولا يبيع أبداً بأزيداً
وقد أجز كل ذا على نظر
وقائم اليتيم يشهد الولي
كذا على إنفاقه ما منه بد
فليشهدن خير من رآه
وان على انفقاق كل يوم
فذا هو الأحوط فى الأمور
وجاز بيعه بلا نداء
وللوصى بيعه بلا نداء
وبوفاء ثمن مع الأداء
وليس للحاكم إلا بالنـدا
ومن أراد بيع ما له ولا
قال لمشتريه حين عقدا
وليس بى علم به ولم أكن
ولا ظهور عيبه فها هنا
ولا على اليتيم أيضاً درك
ولا يبيع بنسيئة فإن
وجاز أن يبيع بالنسيئة
وإن يكن لم يوفه من اشترى

بنظر الولي والثقات
أو بمحابة بدت أو غبن
أو العشير أو كقاض أمثل
بلا جماعة تكون الأصل له
باع وبيعه لأجل ذاك رد
لم يلق فى العروض ما يكفى لذا
مما له اليتيم محتاجاً غدا
أمر الصلاح للذى له النظر
والصلاح فى بيع ماله يلى
وإن يكن لهؤلاء لم يجد
من أهل جملة وقد كفاه
أشهدهم بقدره المعيلوم
مخافة الإنكار والتغيير
ان كان فى ذاك صلاح جائى
ان كان ذا برأى حاكم بدا
وقيل لا يباع إلا بالنـدا
فى أربع من جمع تعـدا
يلزمه درك إذا ما فعلا
أبيع هذا لك فانظـر ما بدا
فى دركه أضمن قط إن يكن
إن بان شيء فله لن يضمننا
ولا تباعة عليه تدرك
باع نسيئة ولم يوف ضمن
إذا رأى الصلاح فى ذى الصفة
فإنه لضمان لما جرى

وضامن إذا له قد حملا
مع غير موثوق به وتلفا
وعائش قد دفعت فيمنها أثر
في سفر كذاك صاحب المصطفى
وقائم اليتيم إن لم يجدا
فليتول الأمر فيه وحده
وإن يك اليتيم قام بعد ذا
فما عليه من سبيل غير أن
وبعضهم يقول لا يباع
إلا بمن عليهم يسـتـخلف
أو بوكيل حاكم جماعة
ففعـل من كان لهم محتسبا
والأم قيل مطلقا ينهدم
ويرجعن المشتري عليهما
فإن هما كانا عليه أشهدا
كان لهم أن يرجعا عليه
وإن هما لم يشهدا فإن ما
لأنه تبرع يعـدد
ولبيع الأصول لليتيم
بالعدل ثم يحفظن للقيمة
ودون رأى المسلمين إن يكن
وقال بعض لا ضمان يلزم
إن صحت الحاجة لليتيم
لو أنه قد كان حين أنفقـا
والقطب قد صححه وقال لا

لبلد لو أنه يبغى الغـلا
بغير أمر غالب قد عرفا
مال يتيم للذي به اتجـر
لو أنه في البحر هذا عرفا
أهل صلاح أو عدولا يشهدا
يشهد من يأمل خيرا عنده
ونازع القائم فيما أنفذا
يحلفنه أنه لما يخـن
أصل اليتامى لو هم جياع
أو بوكيل من أبيهم يعـرف
وهكذا الوكيل من عشيرة
وأهم رد وقد صار هـبا
وقيل إن لم تتعدن عليهم
بالثمن الذي له قد عزمـا
في حينما قد أنفقـا ما حددا
بكل ما قد أنفقاه فيـه
قد أنفقاه لا يعود لهما
منهم فلا يكون فيـه رد
إمانا أو حاكم الإقليم
ولو بلا خلافة وكالة
لم ير منهم ناظر أو مؤتمن
محتسبا ولا رجوع يعلم
والبيع قدر الثمن المعلوم
لم يشهدن عليه من قد صدقا
يجوز غيره ولو قد نقـلا

وما سوى الأصول فهو القاعد
فبيعه يجوز واليتيم ما
والأصل معروف فلا ينتقل
وقد أمرنا نشهدن عليهم
وذاك من بعد بلوغهم ومع
وهكذا جميع من قد دخلا
ليس له أن يدفعنه إلى
وحجة واضحة وإلا
إن وقع الإنكار والإشهاد قد
ولا يجوز قط في الأحكام
أصلا وغير الأصل إلا أن يصح
فيما له جاز من المعاني
إن يكن البائع ممن يتثق
وإن يكن غير الوصي باعنا
ويطلب المال فذاك المال له
بأنه أنفذه في حاجة
ولا يبيع أصله إلا إذا
أو لقضا دين عليه إن يكن
وقائم اليتيم ماله يهب
مثل زكاة غليو دينها
وقال بعض جائز أن يجعل
إذا رأى بأن ذاك أنفع
كأن يجذ النخل ما من باس
لأنما في منعه إن أمسكه
وقيل يعطى منه كلما لزم

فيه الذي كان له فيه اليد
له رجوع فيه حين احتلما
لغيره إلا بوجه يقبل
إذا دفعنا لهم ما لهم
إيناس رشد منهم إذا وقع
شئ لديه ببيان حلا
أربابه إلا بوجه قبلا
فإنه على الضمان حلا
أرشدنا له المهيم الصمد
شراء مال كان للأيتام
بأنه قد باعه ويتضح
وجاز ذلكم في الاطمئنان
أن لا يبيع أبداً إلا بحق
ومع بلوغ أظهر النزاعا
إلا إذا بين من قد بذله
ذاك اليتيم والصالح الثابت
في قوت يوم لليتيم أنفذا
عليه دين قبل ذا وقد زكن
من ماله إلا لأمر قد وجب
وماله في المال يتركها
من ماله المعروف مهما بدلا
للمال واليتيم حين يدفع
إن يعطين من تمره للناس
مضرة المال ونزع البركه
فيه لمخلوق كجار ورحم

وقال بعض واسع إن يطعما
 بقدر ما رأى من الصلاح
 وجاز للقائم أن يخالطه
 إذا رأى له صلاحاً حملاً
 كالتمر والزرع ومطبوخ وما
 إن كان لليتيم فيه فائده
 ويأكلن من أكله ما فضله
 أو ادخاراً ويكون يعمل
 ويقرضن من ماله لنفسه
 لكنه يرده إن أيسر
 حتى لحاجة اليتيم يصرفا
 وإن يكن قد رد ذاك في الوعا
 وقيل مهما رده بالعين
 وليس ييرا إن يكن رد البدل
 وإنه ييرا قيل مطلقاً
 وإن يكن من ماله قد اقترض
 فليتيم رأس ماله ومما
 لأن هذا ليس معروفاً وقد
 أن يأكل الفقير بالمعروف
 أما الغنى قال فليستعفف
 وإن يكن هذا الغنى قد عفا
 قال ابن يوسف كذا قلت ولا
 إلا إذا وجدته طبق الهدى
 وإن يكن من ماله القرض استلم
 ويعطين أجره المخاصم

من ماله للضيف مهما قدما
 للمال ما في ذاك من جناح
 لو لم يكن مراهماً إذ خالطه
 كخلف أكله بما قد أكلا
 سواء من جميع ما قد طعما
 وهى عليه بالصلاح عائده
 إن كان غير صالح للبيع له
 له كمشه ومعه يأكل
 إن كان محتاجاً لقرض فلسه
 وماله براءة مما جرى
 فإنه بذاك يحصل الوفا
 فليس ييرا بالذى قد صنعنا
 فإنه ييرا من التضمين
 أو رد عنه ثمناً كما حصل
 بالرد في الوعا كما قد سبقا
 للتجرع مع عدم احتياج قد عرض
 يحصل من أرباحه متمما
 أباح في الكتاب ربنا الصمد
 ولم يبح لذى غنى موصوف
 أوضحه الله لنا في الصحف
 فيه كثيراً فله أخذ العنا
 تكن بما قد قلت فيه عاملاً
 ولم يكن عن الصواب ابتعدا
 ورده حاله بعد العلم
 في حقه وأجرة المعلم

من ماله وأجرة الطبيب
إن كان محتاجاً له ويركب
إلى صلاحه كذا يفديه
ويحسن عليه إذا إن أعطى
وجاز أن يبيع لو من أصله
أو جملاً ليحملن عليه
وجاز حرث أرضه كالغسل
وبيعه وبذله للأجرة
وجاز بيع الطرف ثم يشتري
والقطب قال حاصل الأمر بان
ومسجد والوقف والأمانة
فعلم ذاك في الذي يصلح له
ويجعلن قد قيل لليتيمة
من كلما تحتاج في الترويج له
وجائز يدفع للجبار
فإن أتى بعد البلوغ سائلاً
أو طلب الوارث بعد موته
فالبعض منهم للوصى يلزم
قال الثميني وليس يخفى
غالباً رفق الأولى خلاف ما ذكر
على الذي قد كان للجبار
وقال بعض تجعلن الخدم
يأكل منها ما يشاء ويدخر
ويجعلن له ثياب العيد
بدون أن يباع من أصوله

وحافظ المال عن الذهب
مركوبه إذا به قسده يذهب
من ظالم قد اعتدى عليه
من ماله ذلك عنه قسماً
ويشتري عبداً لحرث نخله
ما قد غدا بحاجة إليه
وقطع صرم من أصوله نخل
من ماله ما فيه من مضرة
له قريب في صلاح ظهرا
مال اليتيم والذي غاب وجن
وهكذا الزكاة كالوديعة
فكل ما يصلح فيه فعله
بدون إسراف ودون كلفة
كمثل ما عون وحلى تحمله
من ماله إن خاف للأضرار
ما قد غدا عنه الوصى باذلاً
قبل البلوغ دفعه في وقته
بدفعه لطالب ويغرم
ما فيه من تشدد قد يلفى
أو أنه يحمل ما عنهم أثر
أعطى تطوعاً بلا إجبار
له وهكذا الضحايا تطعم
وينفقن منها بمعروف وبر
بقدر ما له من المجهود
بل إنه يكون من مغلوله

وتجعلن له منحة اللبن
يسره ولا يضر المـــــــالا
ويشترى اللحم لكل شهر
وبعضهم يزعم أن الصالح لا
لجائز فان أراد الجائز
وبعضهم أجاز أن يصلح
ان كان ذاك الصالح للمال يرى
وقيل ليس لوحيه بأن
إلا إذا ما كان شفعة له
وقد أجاز بعضهم أن يشفعا
وجاز أن يبادلن لأصله
وأن يقاسمن بالخيار له
وجائز أن يغسلن المحتسب
ولا يحط عن أخى الشراء
ولا يقييل أو يولى إلا
وان يكن له وصيان جعل
فلي نصب الحاكم شخصا ثانى
وليس للوصى ان يوصى فى
إلا إذا ما أذن الأول له
وان يكن مال اليه آلى
وان يكن يقوى على أن يعمل
مثل طلوع النخل أو أن يزجرا
وأجره فهو اليه يدفع
وقال بعض يدفعن أجره
وقيل فى المخوف لا يستعمل

وصبغ ثوبه يجوز إن يكن
ويشرى الطيب والنعمــــالا
أو انه يكون بالتحــــرى
يجوز من أمواله أن يبدل
يأخذه فذو الجلال الناظر
خصمه فى ماله ان صالحا
أوفر فى الجائز لا حكما جرى
يشرى له المال ويدفع الثمن
على مشاع أخذا أحله
غير مشاع ان لضر دفعه
قائمه له بأصل مثله
وقيل غير جائز أن يدفعه
لأرضه وليس يضمّن العطب
من ماله إلا بعيب جائى
لأجل نفع أو لضر حــــالا
وواحد من ذين وافاه الأجل
له مع الأول ينفســــدان
أموره لغــــيره فليقف
من أول الأمر متى ما جعله
فالأول الوكيل فيه حــــالا
يجوز بالأجرة أن يستعما
وغير ذا مما عليه قدرا
ان كان للأجرة لا يضيع
لمن اليه يرجعن أمــــره
وفى ضمانه خلاف ينقل

وعدم الضمان مختار الأول
وقيل لا يستعملن إلا
وإن يكن بغير ذاك استعملا
وفي اليتيم الحلى ليس يوذر
لو كان هذا لفتاة الخدر
ولا يصح ثقب أذن لصبي
وقيل يثقبون لو يتامى
وثقبوا آذان صبيانكم
وقيل من لابنها قد ثقت
ويهلك الابن فغرمه إلى
وإن عليه اتفقا فاخترما
وبعضهم أجاز تثقيب الصبي
وقال بعض جائز للأم ما
وبعضهم أجاز للأم بأن
دون الغلام أن يكن هذا الأب
وقيل لا تثقبه الأم بلا
فإن تكن قد ثقت به سلمت
ومن عليه ليتيم لزمها
فقد يرى منه وبعض قال لا
وذا هو الأعدل في القولين
إلا إذا أعطى له في يده
أو أنه يعطى وصيه ومن
وماله لا يدفعن له إلى
ويؤنسَن رَشده والرشد في
وحفظه للدين بعضهم يرى

إن كان قادرا على ذاك العمل
بأذن قائم له تولى
فضامن إن مات فيما عملا
إن كان من تلافه يحذر
يرفع عن غران نجل الصقر
ولا صبية ولو من الأب
إن كان في صلاحهم قد قاما
عكس اليهود في حديث يرسم
بدون أذن من أبيه قد ثبت
والده تدفعه مكمل
فالغرم للوارث من بعدهما
بدون أذن أمه ولا الأب
لم ينهها أبوه عما علما
تثقب بنتا لو أبوها ما أذن
لم ينهها لبنتها تثقب
أذن وصيه الذي تكفلا
إلى الوصى أرشده وغرمت
حق ومنه قد كسى وأطعما
حتى يرى الكسوة نالها البلى
وقيل لا براءة بدين
بعد البلوغ وحصول رَشده
قام به إن كان ذاك مؤتمن
بلوغه فذاك حد جملا
ما قيل حفظ ما له عن تلف
إناس رَشده الذي قد ذكرا

يبايعن أو منه شيء يشترى
وعن وضيعة ونقص قد أبى
وجاز دفع ماله إليه
بحفظها لغزلها إن تأتية
يمسك عنه ما بقى ويقهر
أمواله قبل بلوغ يقع
فلاحتلام في الصبي الحد
بلا خليفة ولا قسوام
لم يكن الصبي وافي الحـ
لو أنه به جنون قد ألم
عشيرته فها هنا يستخلفن
ثم تزوجا عليها عقدت
وتكتسى قيل الكساء الكامل

وقيل يحتاج بأن يختـبرا
فان يرى في زائد قد رغـبا
فانه إيناس رشـد فيه
ويعرفن إيناس رشـد الجارية
ومن عليه سـفه قد يظهر
وليس ييرا من إليه يدفع
لو أنه أونس فيه الرشـد
ويضمن التارك للأيتـام
والأب يستخلف للصبي ما
وماله يستخلفن لاحتـلام
إلا إذا كان لديه اثـنان من
وامرأة على بنيتها قعدت
فجائز من مالهم أن تأكـلا

حفظ مال المسلم

على ذهاب وتلاف مرتـمى
عليه للمسلم من حق علم
على العموم والخصوص لهم
بر وتقوى حسبما قد نزلا
قارب هذا للهـلاك والعطب
إذ تركه خسارة عليه ثم
بأنه كاد الهلاك يلحقه
على الذى كان عليه يجد
وللضمان منك بعد يطلب

إذا رأى القادر مال مسلم
فحفظه يلزمه لـما لزم
فالمسلمون النصـح أمر يلزم
وإن ذاك من تعـاون على
وذاك مثل أن يرى تيسا يدب
فذبـحه لربه مـما لزم
وذاك إن كان الفتى يصدقه
أو كان للذابح ناس تشـهد
وإن يكن صاحبه يكذب

فما عليك ذبحه قتلًا — زما
وقال بعض انه ان علمًا
فما على ذابحه ان ادعى
وقال بعض يذبحن ولو منع
وكل من لم يحفظ المال كما
وقيل لا ضمان إلا إن يكن
كسامع قوما على إنسان
يلزمه إنذاره فان ترك
فدية المقتول حتمًا تلزم
ليس على عاقلة ويرجع
وان يك القاتل أداها فلا
وقيل ما عليه حفظ المال
وليس من عقل ولا ضمان
وإن يك المطلوب إن أخبره
فيقتل له فلا تخبر
وقيل لا وإن يكن ان أخبرا
فجاوز الجائر فيه الحد
فماله أن يخبرن به أحد
كذلك لو لم يرشد السبيل
أو أنه لم يطمعن مستطعمًا
تلزمه الديات مهما هلكا
لو أنه لم يطلبنه فهلك
وبعضهم يقول في التنجية
إلا من السبع وما مثل السبع
وقيل من يترك مكفوفًا وقد

نفسك تضمينا وكنت سالما
بحيوان مرض تقبدا
حضور موته ضمان وقعا
صاحبه لو حاضرا حين وقع
ذكرته فبالضمان ألزما
صاحب ذا المال وليا مؤتمن
تواعدوا بالقتل في مكان
توانيا حتى أصيب بالهلك
في ماله بنفسه يغررم
بها على قاتله ويتبع
عليه إلا التوب مما فعلا
كلا ولا الأبدان في القتل
وإنما يلزم ذاك الجاني
يسبق للطالب يلقي شره
فأنت ضامن بهذا الخبر
به دراهم جائر تجبرا
وغير ما يجوز فيه أبدى
وليك الأمر الى الفرد الصمد
من جاء منه يطلب الدليلا
أو يسق مستسقيه من الظما
وهكذا إن كان يدري ذلكا
بعطش أو بضلاله اذ سلك
لا تلزمه بهذى الصفة
من غير إنسان إذا فيه وقع
خر بحفرة لذاك قد عمد

فان ذاك ضامن لديته
وقال في الديوان من قد طلبا
فان هم دلوه أو أعطوه
وإن يقولوا ذى الطريق وهم
فسار من عندهم وقد هلك
فان غرمه عليهم لزمنا
وإن يكن هذا يقول لهم
فامتنعوا فصار حتى هلكا
وقيل بل يلزمهم وما سبق
لأنه بنفسه قد عرضا
وإن يكن هذا لديهم فقط
يطلبهم ترددا فامتنعوا
وقيل حفظ المال لا يلزم قط
بوجه تأمين كمثل لقطة
قال الثمينى ولو قد لزمنا
ضاق علينا ترك مال من خرج
ونحوه ولم يكن للحاكم
فانه مخير إذا طلب
والمال لليتيم منه أضيق
وحفظه لم يلزم أبدا
بل خوطب القادر ان لم يعتلق
فان يكن ضمانه تعلقا
لم يلزم سواء لو كان قدر
وقد يكون ذلك الذى ذكر
في مال بالغ أخى عقل أتم

ويعتقن رقصة لفعلته
دلالة أو مأكلا أو مشربا
فانهم نجوا بما أتوه
بأمرها لما يكونوا علموا
بتلكم الطريق بعدما سلك
لأنه برأيهم تقبلا
أريد زادا أو طعاما منكم
جوعا فمما عليهم من ذلكا
عندى هو القول الأصح والأحق
لنفسه إلى التلاف ففضى
يسأل منهم الطعام في البلد
حتى ثوى غفى الضمان وقعوا
إلا إذا ما كان عنده يحط
وكالكرا ومثل الاستعارة
ذاك الذى قلنا به وانحتمنا
من أرضه وغائب كان نهج
فيه الخيار دون أمر لازم
يدخل فيه أو أراد يجتنب
إن خيف أن يصيبه التمزق
على جميع من له قد وجدا
ضمانه بأحد كان سبق
بأحد بعينه والتحقا
لكن لزومه على من قد ذكر
من لازم الحفظ على من قد قدر
كذلك في مال صبي ما احتلم

ولو له أب متى كان يخفف
بعطش يكون أو مثل جرق
إن حضر الذى على الحفظ قدر
ضمانه يلزمه وقيـل لا
على مشاهد ولو قد قدرا
وصار آثما كمن لم ينـكرا
وعلمنا وجوب هذى التنجـية
محل الاتفاق فى الضمان
إذ ليس فيها عوض كالمال
فقل إنه على من قـدرا
بالمال أو بحيلة يأثم ان
لأنما الضمان فوق من قتل
لكنه قد يضمن الحريقا
كذلك مقصود بمثل عقرب
وكان قادرا على التنجـية
والقطب قال لا اتفاق علما
ولا اتفاق فى الديات إلا
أو الذى عليه قد أعانـا
أو نـورد أو بأمر وقعا
وقد يكون الحفظ واجبا فان
فى المال أيضا ان تعدى جائر
يسطيع أن يدفع عنه الجائرا
فضمن لواجب القيام
فى موضع يكون فيه قدرا
لأنه بهذه المثابة

عليه يوما أن يناله التلف
من قبل الله أتاه أو غـرق
حتى أصابه التلف والضرر
ضمان فى هذا وما قد ما تلا
يحفظه أو كان فيه قصرا
لنكر كان عليه قـدرا
فى النفس للقادر أن ينجـيه
والاثم للتـارك بالتوانى
فالنفس أولى دون ما جدال
بأن ينجى النفس ممن قهرـا
قصر فى ذاك ولكن ما ضمن
وهو مقال حسن لنا نقل
ويضمن الهديم والغريقا
أو حية أو سبع مقـرب
فلم ينج باتفاق الأمة
فى إنما الضمان فى ذا لزما
على الذى كان أصاب القتل
بنحو إمساك قد استباننا
من نحو ذى سلطنة ترفعـا
لم يحفظن فانه لقد ضمن
عليه والذى يراه قـادر
فلم يقم لدفعه مبادرا
بالعدل للقادر بالإلزام
فماله فى ذاك أن يقصـرا
مع قادر يكون كالأمانة

أو غيبة لهم تكون مانعه
 هناك يستطيع حفظه له
 فباتفاق ضامن ما وقعا
 والأمر بالإحسان فيهم علما
 ذلك أجر شأنه لا يختفى
 دون موحد لما قد نبذا
 من حق موقوف لما قد تعلم
 من حق ذي براءة وأجسم
 من حق ذمی ومن يضل
 للحق مانعا وقد تمردا
 وطاعن في الدين صار مجترم
 إلا إذا ما تاب مما قد فعل
 عليهم وغيرهم ويرتقى
 في قول ربی حبة قد أنبتت
 مولای مسكينا كذا واحشرنی
 عند الإله من مقام محترم
 من سعة الملك وما قد أعطيا
 هناك مسكينا به قد قعدا
 مع شكله المسكين حيث أنسا
 ان قيل يا مسكين بالتصريح
 هذا الكمال وبه قد وسما

لعجز أهله عن المداغمة
 أو عدم قادر عليه مثله
 وان من أمانة قد ضيعا
 والحق للمسكين شيء لزما
 واللين أيضا للمساكين وفي
 لو كان ذميا ولكن حق ذا
 وحق مسكين ولى أعظم
 وحق صاحب الوقوف أعظم
 وحق ذي براءة أجمل
 وليس من حق لمسكين غدا
 كقاعد على فراش قد حرم
 وهكذا من كان نفسه قتل
 وقد يزداد الأجر في التصديق
 قالوا لسبعمائة كم أنت
 وفي الحديث أحييني أمتني
 مع المساكين لما لهم علم
 ونجل داود على ما أوتييا
 إذا أتى مسجده ووجد
 يجلس عنده وقال جلسا
 أجب كلمة الى المسكين
 لله ما أكرم أخلاقهم

حق الجار

جاءت به الآي بلا إنكار

من جملة الفروض حق الجار

وحرمة الجار على الجار تعد
ومن بيت شبعان ليس مؤمنا
ومن بيت في شبع وجاره
وكان بالذى يعانيه علم
فربه منه برىء وأنا
والجار قبل الدار كالرفيق
وفى الذى قد جاء فى الأخبار
بأن ذى غلانة صوامه
وانها مؤذية الجيران
والجار ذو الفقر بجار موثر
يقول يا مولاي سل هذا لما
ويعمرن للدار فى قول علم
كذاك أيضا يثران المالا
كذا يطولان فى الآجال
تنقطعن به عرى الأسباب
وفى حديث المصطفى المختار
أقسم بالرحمن مولاه لما
إلا الذى قد رحم الإله
وأول النزاع والخصام
وصابر على أذى لجاره
ثم ركوب البحر فيما رسما
وقد نهى أن يحفر الإنسان ما
لو كان ذلك الذى أعطاه
وفى حديث المصطفى مازالا
حتى ظننت أنه لكثير ما

كحرمة الأم حديثا قد ورد
والجار فى جوع يبيت وعنا
طاو وقد دارت به أضراره
ولم يكن يطعمه مما طعم
منه برىء هكذا روى لنا
من قبل أن تسلك فى الطريق
بأنه قد قيل للمختار
نهارها وليها قوامه
فقال إنها لفى النيران
يمسك فيما قيل يوم الحشر
منعنى معروفه وحرما
حسن الجوار والصلات للرحم
وهكذا يحسنان حالا
فتارك لهذه الأحوال
وصار أمره إلى التباب
أتعلمون ما حق الجار
يعلم حق الجار شخص لو سما
له ومن أطافه حباه
ما بين جارين مع القيام
يورثه الله لسكنى داره
أحسن من جار بسوء وسما
يعطاه من جار به تكرما
كراع شاة محرقا آتاه
جبريل يوصينى بجار قالا
أوصى من الإرث له سيقسما

وكافرا وعابدا ومجرما
والبلادي ثمت الغريب
وأقربا لداره وأبعدا
فبعضها بدون شك أوجب
خير الصفات وهي ما قد تستمع
كذا الصديق النافع الغريب
في الحق للجوار من سواهم
أكثر من سواء في ذا الحال
من صاحب الخصلة بل وأكرم
لعكس ما قلنا من الخصال
حالتة في هذه المراتب
فقط مثل كافر قد أخطأ
كمسلم جار من المقام
حق له وهكذا يزداد
عن ذلك الجار وترك البذا
أو وثنيا للإله جحدا
معتبر لو أنه بالسفن
أو في النزول لقضا الأوطار
في باب إيمان هناك رسما
اثنان عن يمينه تعتبر
دور خصوص حكمها على حذا
وقيل في اليمين للأربعة
ومن إمامه لاثنين فقد
من القريب بابيه أن يرقد
جواره فذاك صار أوجباً

ويشمل اسم الجار شخصا مسلما
ويشمل الصديق والقريب
ونافعا ومن يضر والعدى
والأجنبي ولله مراتب
أعلى مراتب الجوار من جمع
فالمسلم العابد والقريب
وهكذا الأقرب دارا أعظم
وجامع لأكثر الخصال
وهكذا ذو الخصلتين أعظم
وعكس ذاك جامع في الحال
فليعط كل أحد بحسب
وبعضهم حق الجوار يعطى
والحق للجوار والإسلام
فان يكن هذا قريبا زادا
ثم من الإسلام كفك الأذى
لو كافرا ولو مجوسيا غدا
ثم الجوار عندهم بالمسكن
أو أنه في رحلة الأسفار
والحد للجوار قد تقدا
وقيل في البيوت إذ تسيطر
وواحد على الشمال وكذا
وهكذا القباب كالأخبية
وفي الشمال لثلاثة يحدد
وخلفه لواحد ولييتدى
ولو غدا البعيد بابا أقربا

وفى الجوار يحسب العبيد ما
لا الطفل والمجنون من أبنائه
وهكذا عبيده الذين ما
أى من إمائمه لهم يزوج
وهكذا البنات بالغات
وقيل فى ابنته البالغة
وعد من جواره أب وأم
وهكذا أولاده المحتلم
وهكذا حليمة كانت له
بمثل خلع كان أو فداء
وإن هؤلاء يقطعوننا
وامرأة يقطع للجوار
لو أنهم فى الحال ما تزوجوا
ويقطع الجوار عنها الزوج ان
والخلف فى ناشزة ومانع
وقاعد على فراش قد حرم
وقاتل ظلما فبعض نطقا
ويقطعون الحق عن غيرهم
ويقطعن حد الجوار السوق
وقيل لو لم يك فى ذا الواد ما
ومن حقوق الجار ان يكن طلب
وان تعينه اذا ما يستتن
وأن تعود اذا ما مرضا
تشييعن تصلين عليه
وتفعلن جميع ما قد أمرا

زوجهم من عند غيره أما
إن كان قد زوج من إمائمه
تزوجوا أو كان زوج الأمما
ففى الجوار عدهم لا يخرج
ان تحته غير مزوجات
إن لم تزوج حكمها كالجارية
إن لم يكن انفاقه لهم لزم
منهم إذا كان أجاز لهم
بانت متى ما جذ منها حبلة
أو بطلاق بثلاث جائى
حد الجوار حيث يوجدونا
عنها كأولاد لها صغار
فانهم جيرانها قد خرجوا
كان بيت غير بيتها سكن
وطاعن فى ديننا وقاطع
وأبق ومن عن الدين انهزم
يعطون حقا لجوار حقا
وقيل لا ولا احترام لهم
والوادى فيه الماء والطريق
ان كان بين الدور قاطع سما
للقرض ان تقرضه ولو ذهب
وان تجيب ان دعاك بعلن
وتشهدن جنازة اذا قضى
وان تقوم بالذى يعنيه
به إلى أن تدفنه فى السرى

وان تعزیه مع المساءة
وتحفظنـه في مغيبه ولا
أو الشوا إلا اذا أعطيته
وقيل لا يجوز شى اللحم
وسبب ابتلاء يعقوب الأجل
أذهب منه عينه وغيبا
لأنه لحم بعير قد غلا
ومن له لحم فأعطى الجار من
وإن يكن أعطاه مطبوخا يحق
ومن عليه يحدثن ما يؤكل
ولم يكن مع جاره فقد لزم
لو كل يوم يحدثن ذاك له
إلا إذا أعطاه شاة تحلب
وإن يكن لجاره ألبان
أو عكس ذا فانه يعطيه ما
كذلك في اختلاف أجناس الثمر
وبعضهم رخص في أن اللبـن
وان يكن مع واحد منهم لبن
كذا جديد اللحم والقديد
وقال بعض ان شريت الفاكهه
أولا فمنها فأعطه لا تبخل
وقيل ما ليس له ربح فما
قال الثمينى وعـل ما رستم
وقال بعض ان ما قد يشترى
وقال بعض عدم الحقـوق

وان تهنیه مع المسـرة
تؤذیه من قـتار قدر إن غلا
مما غلبته وما شـويته
في العمران أبدا والشحم
لن قـتار القدر كان قد حصل
مولاه عنه يوسف المحبـيا
وعنده جار وما تفضلا
نى فما عليه غير ما زكن
فلازم يعطيه من ذاك المرق
أو مثل مشروب عليه يدخل
عليه أن يذيقه ممـا علم
كلبن ورطب للمـأكله
أو نخلة يخرقها ويذهب
معزوما لديه الا الضان
لم يكـ عنده متى تكـرما
يعطيه ما لم يكـ عنده حضر
جنس ولو أنواعه تختلفن
وواحد جبن تعاطيا اذن
وغلة قديمها الجديد
فاستترعن الجار ولا تواجهه
وحكم غيرها كذاك فأجعل
للجار فيه أى حق لزمـا
إن كان لم يدره ولا علم
فليس للجار به حق جـرى
إن يكن اشترى له من سوق

وجاره ان كان لا يملك ما
أو كان لا يبايعن أو كمل
ومن حقوق الجار والأرحام
وحكمهم في الأمر والإنكار
وقيل يأتي الجار قد تعلقا
يقول يا مولاي إن جاري
فيحلفن بالله ذي الجلال
فقال يا مولاي انه صدق
لكن على معصية رآني
وللفتني أن ييغضن الجارا
لكنه لا يقطعن عنه الصلة
وان يكن قد خاف منه ضررا
فواسع أن يسكتن عنه
ومن حقوق الجار أن تصفح عن
وماله أن يتظلعن على
وماله تسامع لما ظهر
وعن حريمه يعض البصرا
وان يغيب غائبه يلاحظ
وصائد للبيع والتجار
إذا هم لم يأكلوا من ذا فمما
لو أخذ الأزواج والأطفال
والضياف ان مرقوم في بلد
يلزمه يعطيهم اذا نزل
والقوم مهمما طبخوا في منزل
غان بيتا أكلوا فيه لزم

يشري به عرضا ولا دراهما
قبل شراؤه فحقه حصلا
والصاحب الإحسان بالإكرام
كمثل غيرهم بلا إنكار
بجاره يوم القيام والبقا
قد خانني وما رعى جـواري
ما خنته في أهله أو مال
في كل ما قال به وما نطق
أرتكب الذنب وما نهاني
ان كان يعصي الواحد الجارا
ولا الكلام بل له غليبه
اذا نهاه أو له قد أمرا
في صادر من القبيح منه
زلاته وتغفرن وتسـترن
عوراته من فوق سطح قد علا
من قوله وليكتن كل سر
وليطلب لابنه لو سمعرا
لأهله وداره ويحفظ
إن اشتهروا للتجر والجزار
عليهم للجار حق لزما
منه بدون اذنهم ونالوا
وعنده ما ليس عندهم وجد
بقربهم أو قربه فأكـل
وأكلوا في غير ذاك الأول
إعطاء من جاوره كما علم

قلت وبیت طبخوا فيه كذا
وليس تجزى عندنا المحالله
وان يكن بعض الجوار قد حبر
فواجب يعطى ومن يرد ما
فما على المعطى اذا ما قبضا
وليعط للجار ولو جار له
خلیدع الریبة والجوار خلا
وجاء فى بعض من الآثار
وامرأة لمال زوجها ولا
كذا الغريم مال مديان ولا
فذاك جائز اذا لم یوقنا
أو تكن الریبة قد تقسوت
وإن بدا يأكل مثل جرة
فلیعط منه جاره قد علما
وليس من حقوقه كف الأذى
ثم المواساة مع الإعانة
لأنه لو لم يكن تعاوان
صاروا كمثل ساكنى القبور
ومن له جار أخو عصيان
أو أنه صاحب لهو ظهرا
ولو بأن ينهائى باللسان
وما عليه لازم أن ينتقل
كذاك لا يلزمه الخروج من
وهكذا السوق إلى أن يقضى
ولازم عليه مهما قدرا

إن كان من قاتر قدره أذى
للجار بعد منعه المواصله
أن يعطى البعض فحجره هدر
أعطاه جاره له وأنعمنا
ما كان قد رد له من أعرضا
قد استراب عند ذاك ماله
يعطيه الا الطاهر المحلل
لا يستريب الجار مال الجار
عبد لمال سيد تفضلا
ریبة فى السكة عن بعض الأولى
بأنه حرم وقد تعیننا
فیترکن لقوة فى الریبة
أو كجرب التمر أو قوصره
بأكله ذلك أو لم یعلمنا
فقط بل صبر له اذا أذى
من حق جاره بكل حالة
بینهم ولا تواس كایمن
والوحش فى الغلاة والطيور
یشرب للخمير أو الدخان
وما استطاع جاره أن ینکرا
یلزمه الإنكار بالجنان
من بیته لأجل ما الجار فعل
مسجده لمنكر فيه زكن
حاجته وبعد ذاك یمضى
أن ینكرن منكرنا فيه یرى

وقد أجاز بعضهم لمن غدا
بأن يقول اشتر مني المنزلا
أو تشتري منك لكيما ترحلا
فإن أبى فجائز أن يشتروا
ويخرجوا هذا الخبيث المفسدا
وان يكن أنكر باللسان
غرده عليه واستهزا به
كذاك أيضا صاحب ورحم
وهجر جار السوء جائز اذا
بدون أن يقصد ترك ما لزم
فإن يكن يهجره بنية
وجائز أن يدعون عليه
ان كان سوء حاله قد صدرا
وان يكن منافقا يجوز أن
لكنه لا يقصد الفرار
وجائز يحب موت الزوجة
ليس الدعا به لخوف فقر
وقد نهى المختار هادي الأمة
لو أنها غير سفيهة على
والولد السفيهة مثل الزوجة
وان يكن غير سفيهة الولد
وغيره من العيال ان يقل
وماله ان يمنعن لجواره
والقطب قال في الحديث قيـدا
فإن يك استأذنه ولا ضرر

مجاورا جارا خبيثا مفسدا
لنذهبن من هنا ونرحلا
أو تدع الشر فقد طال البلا
منزله بثمن يـقـدر
من بينهم ولو باجبار غدا
من كان قادرا على النكران
فإن ذاك عذره مع ربه
ان كان لا ينفع نصح فيهم
كان صلاح الدين والدنيا بذا
من حقهم تهاونا غذا حرم
ترك القروض بـاء بالخطيئة
قالوا بفقر مدقع يأتيه
من كونه صاحب مال وترا
يدعو بموت جارف له اذن
من حقه فإن نواه بارا
وموت أولاد أو القرابة
أو لطلاب الإرث من ذا الأمر
للمرء عن تصديقه للزوجة
جار لحقه الذي قد حصلا
لا يقبلن قوله في الجيرة
فجائز تصديقه فيما يعد
ان الذي أرسلتنى به وصل
أن يغرز الاخشاب في جداره
بأذنه وعدم ضرر قد بدا
وامتنع الجار عليه وحجر

وماله يمنعها ما سألها
وبعضهم يقول إن الجار
فالنهي في الحديث عن ذا الأمر
ورده بعضهم بما أتى
فإن ذا حق عليه وعمر
قال وفي المذهب أن الغرز له
لو كان لم يأذن له ومنعها
لو أنه احتاج إلى أن يثقبها
وإن يكن في ذاك بالجار ضرر
ويرسلن لجاره مع من يثق
ويلزم الإعطاء للجار على
وزوجة أو غير ذين كولد
فإن يكن للزوجة المال فقد
إلا إذا ما في يديه تجمع
وإن يكن للزوج فالعطية
إلا إذا فوضها في المال
فإن يفوضها فما للجار من
ومن أذى لجاره فهو بلا

فيحكم عليه أن يبيع له
إذا أبى منه فلا إجبارا
قد جاء للتنزيه لا للحجر
في آخر الحديث نصاً ثبتاً
قضى به ولم يكن نكر صدر
ولو أبى الجار ومنه عضله
أو كان ما استأذنه لما سعى
جداره للجذع حين ركبا
فالمنع جائز بإجماع صدر
به وإن طفلاً وعبداً ينطلق
من ملك المال كزوج مثلاً
محتلم إن كان عنده سبد
يلزمها دون الحليل ما يحد
وفوضته فيه كيف يفعل
عليه دون الزوجة السخية
ولا يحاسبن لها في حال
حق عليها دونه كما يكن
شك لحالة النفاق استكملاً

حق صاحب الجنب

والحق للصاحب للجنب لزوم
وصاحب الجنب الذي قد صحبا
وقال بعض إنه صاحب في
وقال بعض زوجة الإنسان

وفرضه في الآي نصاً قد علم
في سفر وحقه قد وجبا
تعلم صناعة تصرف
وقيل جاره القريب الداني

وقيل من لازمه في أمره
وليس بالمؤمن فيما نقلنا
فمن يكن أغلق دون جواره
في أهله أو ماله مخبونا
وجاء أن من أذى للجبار
وفي الحديث الناس كالأسنان
وبأخيه يكبر الإنسان
وليس من خير أتى في صحبة
كمثلما كان لنفسه يرى
كان لك العون ومهما تنسى
وأول الحقوق للصاحب أن
ولينبسط عليه بالإيناس في
وليك ناصحاً له في السر
ومن حقوقه بأن تخففنا
وهكذا تعينه في كلما
فإن من راقبه في الظاهر
فإنه منافق مضلل
وقال شخص لأبى هريرة
بأن أواخيك فقال تدرى
فقال لا فقال أن يكون ما
لست به أحق دوني قال لن
وينبغي أن يتوفى المرء في
لأنما الإفراط في الأمور
فإنه بأن يكون الحال
أحسن لا شك لهم وأولى

ويصحبه راجياً لخير
من خاف منه جاره الغوائل
باباً متى ما خاف من أضراره
فليس ذاك للجار حقاً مؤمناً
فإنه محارب الجبار
أسنان مشط في جميع الشان
في خبر ترفعه الأعيان
من لا يرى لصاحب من حرمة
وخير أصحابك من أن تذكر
ذكرك الله وكان أنسا
يعتقدن وداده وينصحن
غير محرم ولا تعسف
من أمره جميعه والجهر
أثقاله وترفع التكلف
ينوبه من حادث لو عظما
بدون أن يكون في السرائر
وتركه في شدة لا يحمل
إنى أريد يا أخا المروة
بالحق للإخاء كيف يجرى
لديك من تبر ومن دراهم
أبلغ ذا قال إذن فلتذهب
صحبه الإفراط كالتكلف
داع بلا شك إلى التقصير
باق ولا يطرقة ملال
من أن يكون بينهم منحل

كلا ولا بعصك أيضا تلفا
حفظ لدى الحضرة والمغيب
يكن مكثرا ولا مقـللا
هجر كما التكثر يعطى الملا
يعنى به القليل تردد حبا
يقبل له معذرة وقد ندم
مكس حديث قد روى عن النبى
لو لم يك انصاحب فى الولاية
به وصحة ولو حال الحضر
فإنه أوكـد حتما يعتبر
منبئة عن حالة الأحرار
وكرم الأخلاق والفعال
بدون ما ثلاثة يقـرر
يجهـزانه ويدفنان
وهكذا الاثنان شيطانان
وجاء ركب فى كلام يؤثر
أربعة من هذه الرجال
مسافرين خرجوا فى رفقة
لو فيهم بعض من الأطفال
لكن بأجرة عليه تدرك
لما يكن بواجب لأحد
أجاب بالعقد ولا تكلمـا
فهل بذا السكوت حقها لزم
أو ليس من حق هناك قد قضى
صرح بالعقد بلفظ أثبتـا

فلا يكن حبك يوما كلفا
ومن حقوق الصاحب الأريب
وليتوسط فى زيارة ولا
فإنما تقليلها داع إلى
وفى حديث المصطفى زغبـا
ومن أخوه يعتذر له ولم
كان عليه مثل وزر صاحب
ويلزم الحق لأهل الصحة
والحسن للعشرة مما قد أمر
فإن يكن ذلك فى حال السفر
لأنما تقلب الأسـفار
مظهرة جواهر الرجال
وأنه لا يصلح السفر
فإن يمت منهم فتى فائنان
وقيل فى الواحد كالشيطان
وما علا من ذاك فهو السفر
وإن خير الركب فى مقال
وأنه يلزم حق الصحة
لو عقـدوها خارج الأميال
أو الأرقا أو نسا أو مشرك
والحق للصحة إن لم تعقد
وطالب الصحة مع شخص وما
واصطحبا على الذى هنا رسم
لو لم يكن فى قلبه بها رضى
ولو رضى فى قلبه إلا متى

أو أنه يلزمه إن قبلا
وإنما يلزم حق من خلط
والعقد للصحة قد يفصل
إذا هم لم يعقدوا للصحة
وإن هم قبل الوصول افترقوا
فليس حق صحة عليهم
وإن على الفك لتلك العقدة
حتى ولو تصاحبوا من بعدما
ولا يجوز عقدها مع مانع
باغ وقاتل ولا ناشزة
فعقدها مع هؤلاء النفر
ويفسخ العقد إذا كان طرا
ويلزم الهجر لمن قد فعلا
ويسقطن حقه بما بدا
أصبح من الإخوان والأخاير
ومن إذا أودعته لسرر
ومن إذا ما منك ذنب قد فرط
ومن إذا شخصك لما ينظر
وقال بعض الحكماء القادة
من لم يكن وداده عن رغبة
وأين هذا الشخص لا تلقاه
وخير أصحابك من أعانا
وسر أصحابك من سعى لكا
وعن على خير إخوانك من
ويلزم الكل ابتداء الأكل من

في قلبه لو دون نطق حصلا
لديه زاده وأكله فقط
إن موضعا ساروا له قد وصلوا
للسير والرجوع عند البداية
لأجل داع أو لضر يلحق
وإن تلاقوا بعده فتلزم
توافقوا يزول حق الصحة
قد وقع الفك فذاك انهدم
وطاعن وآبق وقاطع
مهاجر وصاحب لفتنة
إهانة لديننا المطهر
من هذه الخصال واحد يرى
ذلك بعد عقد صحة خلا
إلا إذا تاب وعاد للهدي
من وده أصفى من الجواهر
لم يفشه عنك ليوم الحشر
أتاك بالعذر ولم يهجر قط
أقلقه الشوق ولم يصطبر
أخلص هذا الناس في المودة
فيما لديك لا ولا عن رهبة
قد عز في الوجود أن تراه
على الزمان في حديث بانا
في يومه بالسوء كي ينالكا
واسى وخير منه كافيك المؤمن
زاد له لقصد إيثار يكن

وبعد ذاك يأكلان زادا
وأكله كمثله أو بأقل
فإنها تباعة لكن يرد
فقد أباح أكلنا جميعا
وذاك إذ تخرجوا أن يأكلوا
كذى العمى ومثل أعرج اليد
ليسوا كمن كان صحيحاً يبصر
وقد نفى الله الجناح عنهم
ولا ينجى صاحب عن صاحب
أو بكلام وله قد أبهما
وهكذا تكلم بلغة
وذاك لا يختص بالصاحب بل
وما له أن يأكلن أو يشربا
بدون ما ضرورة إلا متى
ويرفعن أولاً على جمل
وإن تسابقا إلى المؤثره
فينبغي بأن يكون من سبق
ولييق فى انتظاره إذا اشترى
وإن أصيب بأذى أو سقم
وإن بماله إلى أن ييسرا
فبحقوق ميت يقوم له
كذا وصاياه معاً وليوصلا
وقد روى أن أخا يذكرك
خير يكون من أخ يعطيك فى
ولأخ يدعو لخل غائب

صاحبه ليقبى الوداد
وإن يكن زاد عليه إذ أكل
هذا بما فى محكم الآى ورد
كذاك أشتاتاً فكن سمياً
مع الذى به سقام يشغل
لأن هؤلاء دون فنى
وليس فيه عرج أو خور
وجوز الخلطة فضلاً بهم
ومثلها إشارة بحاجب
عن غدا محاضراً عندهما
لا رف الصاحب كالهندية
يعاب فى الحضرة إن كان فعل
قبل حضور من له قد صحبا
ما كان آذنا بذلك الفتى
صاحبه وهكذا إذا نزل
فالفضل فى الوفاق لا المشاجره
يقدمن فيما يشا فهو الأحق
أو باع لا يسابقنه فى الشرا
غفى حوائج له فليقم
وإن إليه موته قد جرا
ويحفظن تركته المحصله
ذاك إلى وارثه مكملاً
أمر المعاد دائماً ويشعرك
كل صبيحة لدينار وفى
غذاك ما أحسنه من صاحب

وأين في الناس تلاقى مثله
عليهما القطاع لما أصحرا
عن خله فقتلوه أو سلب
أصاب خله متى ما انهزما
ومنعه ممن إليه ساعى
ما بينه وربّه تعالى
قالوا ضمان لازم عليه
من أجل ضعف مطلقاً إذا غلب
أصحابه بالخلط سواء ومحن
معالم يولييه نصحا أكمل
وعن جميع ضرره ينهاه
فلا يكن للناس قط ذاكرا
مشتغلا لكن يراعى مطلبه
يذكره أو يكن به مشتغلا
فليبرأ منه دون ما خفا
ليحذروا من شره ويتقى
من علمه ما لم يكن قد فهمه
فإن أتى بزلة فليزجر
ذكره ما قد نسيه وذهل
صاحبه إذا رآه مقبلا
لكن يسوى بينهم في الشأن
في العلم والآداب إذ تشمرا
زيادة الرغبة والتشمر
على الذي لديه قد تلمذا
يجعله كوالد عليه

وما أجله وما أقله
ورجلان اصطحبا فظهرا
ففر منهم واحد ولم يذب
فذلك الهارب ضامن لما
إن كان قادراً على الدفاع
والقطب قال عل هذا الحالا
أما لدى الحكم فليس فيه
كمثل أن لا يضمنه إن هرب
ويفردن زاده من خاف من
ومن حقوق متعلم على
في أمر دينه وفي دنياه
فلينه عن اشتغال بالورى
كذاك لا يذكر عيوب الطلبة
وسوء من فد ساء فهمه فلا
إلا فتى كبيرة قد قارفا
عند الذى لم يعلمنه فاسقا
ويلزم العالم أن يفهمه
من أدب ومن علوم سير
ويسترن عيه وإن غفل
ولا يفضل طالبا منهم على
إن كان ذا يورث للنقصان
وإن يكن بعضهم تمهرا
جاز له تفضيله بقدر
ومن حقوق عالم تجهبذا
تواضع تأدب لديه

أعظم من حق أبيه اللازم
وكان غضبان إلى أن يبردا
لكن بلطف يبيدين مسألته
للعلماء وذوى الكمال

أو فوقه وقيل حق العالم
وما له يسأله إن حردا
وفي السؤال ما له أن يعنته
فليظهر الخشوع في السؤال

حقوق المسلمين

يسلمن عليه إن لقيه
وبعد ذكره إليه الناس
باريه من بعد عطاس وجددا
تشميته لم يك شيئا لزما
على مشمت إذا تبدى
أو أصلح الله العظيم بالكا
على كفاية لمن به سما
والندب قول جاء غير ذين
أى أنه كفاية على الملا
عنى له الدنيا بتلك الرحمة
ثلاث مرات وإن زاد على
تشميت للزكام مهما حصا
فاحمده فالفضل لمن به بدا
يأمن فيما قيل من ثلاثة
كذلك من خاصرة الأضلاع
أن يهلكن ويحسون كأس البلا
سابقه واللوص والعلوص
عين وبطن ذلك العلوص

من حق مسلم على أخيه
يشمتن له مع العطاس
كمثل أن يكبرن أو يحمدا
وإن يكن لم يذكرن باري السما
ويلزم العطاس أن يردا
كان يقول غفر الله لكا
وذلك التشميت فرض علما
وبعضهم يقول فرض عين
واستظهر القطب المقال الأول
وعاطس وليس ذا ولايية
وفي حديث جاء شمته إلى
فهو زكام كائن فيه ولا
وإن يكن لربه لم يحمدا
وسابق العطاس بالحمدلة
من مرض البطن ومن صداع
ولا يرى في جنبه كرها إلى
وقال بعض يأمن من شوص
فالشوص داء خرسه واللوص

وعن فتى العباس أيضاً رفعاً
وذلك التثاؤب الذى يذم
وسبب العطاس إنما الرثه
ويستر الله على من ستر
والله فى عون الفتى ما كان فى
ويغفر الله لمن قد فرجاً
كذاك من أعان مظلوماً يره
ومن قضى حاجة شخص مسلم
سبعين حاجة كذاك نقلاً
وخلصتان لم يكن فوقهما
وذا هو الإشراف بالإله
كذاك خصلتان ما فوقهما
إيماننا بالله ذى الجلال
وأفضل الأعمال للمهمين
ولا يحل لامرئ أن يهجر
وأن خير المتهمين
وقيل من هاجر فوقها ولم
فإنه قد قيل ييرا منه
وإن يكن مات وذاك الحال
وقيل إن من له عاماً هجر
وإنه من حق كل واحد
أن لا يرى الواحد منهم مكتنى
وهكذا فى الجوع أيضاً والشبع
وهكذا تزوج وعدم
فينبغى له بأن يواسيا

من ربنا العطاس مهما وقعا
فمن أبى مرة هذا إن ألم
تدفع عنها للأذى وتنفيه
على أخيه فى حديث أثرا
عون أخيه غير ما منحرف
عن غدا فى كربة تلججا
بضعا وسبعين رويانا مغفرة
قضى له الرحمن مولى النعم
فضلا من البارى به تفضلا
شئ من الشر ولو قد عظما
والضر أيضاً لعباد الله
شئ من البر ولو كان سما
والنفع للعباد فى الأحوال
إدخالك السرور عند المؤمن
إخوانه فوق ثلاث قدرا
من بالسلام يبتدى فى الحين
يبد له من بعد ذلك الكلم
لهجره حتى يكلمنه
فما له ولايته تنال
كسافك لدمه الذى حجر
على أخيه الصدق فى الشدائد
وخله عار من الملابس
ما بينهم تحالف فيه يقع
تزوج لعدم مال لهم
حتى يرى فى كل حال وانفيا

وإن من إجلال ذى الأنعام
ومن حقوق المسلمين الصلح
والواجب التوقير للكبير
ولا يحل نظر لمسلم
ونظر لدنيوى لا يحل
والمؤمن الصدق من المؤمن قد
وقبله المؤمن أن يضافها
وجاز تقبيل يد المجمل
وإن تقبيل إمام قد عدل
ورحمة يقال قبله الولد
وقبله الآباء بالإجلال
وقبله الأخوة زين تجعل
أن لا يحل قط تقبيل أحد
وولداً له لأجل الرحمة
وخيركم عند الإله وردا
ألطفكم بأهله وأجمـل

إجلال ذى الشيبة فى الإسلام
بينهم فى أمرهم والنصح
فى الدين ثم رحمة الصغير
بعين الاستحقار والتهجم
بعين تعظيم وعين من يحل
قيل كمثـل الرأس من باقى الجسد
أخاه باليدين إذ تناصحا
فى دينه تبركاً فقـبـل
عبادة وطاعة لله جل
وقبله الزوجة شهوة تعد
عبادة لله ذى الجلال
وجاء فى قول لبعض ينفـل
إلا عروسة لشهوة يجد
وغيرهم ليس لهم من قبلة
أحسنكم خلقاً حديثاً أسندا
عند اللقاء هذا الرضى الأكمل

حق ابن السبيل

والأمر بالإحسان أيضاً وردا
وهو الذى منقطع عن آله
وليس من مال له ولم يجد
وهو خلاف الضيف فى الأحوال
وقد تكون عنده أموال
وقيل إن الضيف من قد خرجا
لابن سبيل بوجوب أسندا
وخارجاً يكون من أمياله
قرضاً ولا ديناً يكون من أحد
فالضيف قد يكون فى الأميال
فذاك فرق بينهم يقال
أيضاً من الأميال لما نهجا

فابن سبيل حقه قد لزما
 إن لم يكن كمثله باغ مانع
 وابن السبيل قال بعض النبلا
 فواجب يقام بالإكرام
 وكلما زاد على الثلاثة
 وليست الضيافة المذكورة
 بل إنه إن يكن اضطر إلى
 لستر عورة وما ينجييه
 فإنه عليهم قد لزما
 والحق للضيف إذا يوماً حضر
 وبعضهم قد خصه بالباديه
 وقال بعض قومنا يحتمل
 وهكذا الجار لغير الفاسق
 ونحوهم فما لهم إكرام
 ويمكن إكرامهم من جهة
 فبحقوق الجار والضيافة
 ولفجور فيهم يهانوا
 وقد أتى بأن في كل كبد
 والضيف في أول يوم يكرم
 والثاني والثالث فليقدم
 وبعدها يعطيه ما يكفيه
 وما له يقيم حتى يضجرا
 وينبغي لمن به قد نزل
 بنفسه وأن لابن صرفا
 وسن أمر الضيف إبراهيم

من جاز في السير عليه مقدما
 وطاع وناشئز وقاطع
 بأنه الضيف الذي قد نزل
 إليه في ثلاثة الأيام
 صدقة ليس من الضيافة
 في أكله وشربه محصوره
 كنحو نعل أو لباس حصلا
 من هلكه وكلمة يرديه
 هذا الذي رآه قطب العلماء
 يلزم أهل البدو طراً والخضر
 لأنما الحاجة فيها داعيه
 إكرام هذا الضيف حين ينزل
 وغير مؤذ للورى ومارق
 بل لهم الهوان والإرغام
 وصددهم من جهة ثانية
 يكون إكرامهم بحالة
 لأن حق الفاجر الهوان
 أى رطبة أجرا حديثاً قد ورد
 بالبر والإلطاف حين يقدم
 له الذى يحضره من مطعم
 مسير يوم ليلة تأتيه
 مضيفه ويتعدى القدر
 ضيف بأن يكرمه مجلا
 ذلك أو لخادم فقد كفى
 عليه من إلهه التسليم

وكان قد يكنى أبا الأضياف
وبحثه عنه وكان يكرمه
والمصطفى كذا في القيام
ومن حقوق الضيف أن يقدموا
وتسرعن بأكله وتحفظن
وتحفظ المركوب أيضاً بالعلف
ولا تغيب عنه قط إلا
أو برضاه ومن اللوم يعد
أحضرن إليك أكلاً تأكل
يقدمن عنده المأكول
وأكل رب البيت عند الضيف
إن لم يك الضيف الذي قد حضرا
وقيل معه يأكلن مطلقاً
والحق أنه إذا ما استوحشا
فليأكلن عنده وإن غدا
في أكله فليأكلن وحده
ولا يناجى بعضهم عن بعض
ولا تناول أحداً شيئاً على
ولا تطل عن الضيوف الصمتا
وفي الكلام لا تكن مسترسلاً
ولا تكن مستخدماً للضيف
فإنما السنة أن تخدمه
ومن عليهم يثقلن فلا
ولا تكن ذا غضب في حضرة
وقد دعى شخص إلى طعام

لحبه للضيف إذ يوافي
ووحده إذا أتاه يخدمه
لضيفه قد كان والإكرام
إليه خير ما يبيت لهم
له مواقيت الفروض والسنن
والسقى في وقت لذا قد عرف
في شغل لا بد منه أصلاً
سؤاله لضيفه إذا ورد
أم لا فإن ذاك لوم يحصل
بالماء لا بدون ماء قتيلاً
فإنه من الجفأ المعروف
صاحب سلطان تعالى قدرا
وبعضهم يمنع ذاك أطلقاً
أن يأكلن وحده ولم يشا
أصلح للضيف بأن ينفردا
لا ينبغي أن يأكلن عنده
ولا ينيل بعطاً أو قرض
مائدة الغير فذاك حظلاً
فيتوحشوا إذا وجمتا
إذ كثرة الكلام يبدى الملا
فإنه من الجفأ المعروف
وحده بالنفس وأن تكرمه
تجلسه عندهم ولكن فاعزلا
ضيفك لو على كمثل أمة
وكان ذا فقه وذا مقام

أمر هناك وشروط جمعاً
وتحرم عيالكم المعروفاً
تضمن عن ضيفك إذ يأتيك
ليس لديك فتصيب مغرماً
فتبغضوه في حديث نقلاً
له ولكن قدمن ما تجد
يشهين لضييفه أن ينزل
لخير رواه من رواه
قد يشتهي له قد أطعما
خير الأنعام ألف ألف حسنة
له فما أحسن ما قد نهجه
فردوس عدن خلده وتتما

وقد أجاب داعياً له على
أن لا تجر فتقرين الضيفا
ولا تضمن وبالذي لديك
ولا تكلف في ضيافة بما
لا تتكلفوا بضيف نزلاً
والضيف لا تستقرض من أحد
وينبغي أيضاً لرب المنزل
لكي يصادف ما اشتهاه
بأن من لاذ مؤمناً بما
يكتب مولاه على ما بينه
ويرفعن ألف ألف درجه
ومن جناحه الثلاث أطعما

من تلزمه الضيافة

حياً وأهل منزل به أكرم
ولا المجانين ولا العبدان
يجد سوى النساء فحقه لزم
كسائح في الأرض قد تنقلا
وغيرهم وجوبه الكفائي
بعينه فيلزم الأحمدا
عن غيره يسقط ما قد حددا
ضيافة عن أهل منزل يلي
كل ثلاثاً من ليال بالولا
عليه من حق ضيافة الملا

وتلزم الضيافة التي رسم
لا تلزم النساء والصبيان
إلا إذا ما الضيف يضطر ولم
وما على مسافر حق ولا
ويجب الحق لهؤلاء
إن لم يكن لأحد قد قصدا
وإن يكن لأحد قد قصدا
وليس تجزى قيل أهل منزل
ولو تقارباً فيلزم على
من يكن أبراه ضيف نزلاً

فإنه من جملة الحقوق
من حقه مديانه فييرا
لأن حق دين الله الحكم
فمن هنا كان الإله سائله
ثلاث ليالات وبعدها انصرف
فلازم يوغوه ما قد فرطوا
بينهم وبين باري السما
فليس في ذلك من إلزام
فيحكم عليهم بالدية
من أهل حي قد أضاعوا نزله
من مال من عليه ينزلنا
ولو بلا رضا ومن جناه
فهو ضعيف وله لا تعتبر
بمنزل كاهله لزوما
لو انه قد كان لم يوطننا
فيما أتى لجائر عليهم
لسفر ولم يقيم في النجادي
يقرن عند الضيف مهما نزلا
قابله مضيفه وقد حمد
وعاد في حسرته منكوسا
تضجراً فاللعن واقع به
وليأخذن للنفس بالحزم الأتم

فإنه ييرا على التحقيق
مثل الغريم إن يكن قد أبرأ
ولا كذاك الجار حتما والرحم
ولم يكن يسقط بالمحالة
فمن أتى بمنزل ولم يصف
فحقه عليهم لا يسقط
والقطب قال إن ذاك الأمر ما
أما لدى اللزوم في الأحكام
إلا إذا ما مات في ذي المدة
وقيل أخذ حقه يجوز له
وقيل إن الضيف يأخذنا
ما كان يكفيه ومن بستانه
والقطب قال إن كل ما ذكر
وتلزم من غدا مقيما
كذاك من في منزل قد سكتنا
وإن حق الضيف ليس يلزم
إذا أراد منهم لزاد
واللعن فيما قال بعض النبلا
فإن يكن قد حمد الله وقد
فاللعن واقع على إبليسا
ومن يكن أظهر من صاحبه
فلينتبه لذي الأمور من علم

من تلزم له الضيافة

في السير غير راكب عصيانا
أحدهما ضيف المهيمن الصمد
أو زورة الأرحام أو في مثل حج
إلى مباح غير تجر مكتسب
وذا هو الخارج في العصيان
كرامة له فلا تبجلا
ولا الطبيب حق ضيف نزلا
أو للمداواة أتى من داء
عليهم حق ضيافة علم
فحقه الإكرام والإطعام
لهم عليه حق ضيف لزما
وعنده الطعام في أحماله
فحقه يلزمهم تماما
يسطيع هذا يصلن المنزلا
له عليهم حق ضيف قدما
تخصه وليس للضيافة
في مثل قرية ومصر قد كبر
لأنما الجيد فيها يوجد
إليه بل يجله مكرما
فإنها لعشرة تضعف
سبعين ضعفا في حديث نقلنا
في خبر عن أحمد روينا
وللأمانات تماما سلموا

تلزم للمحتاج مهما كانا
والضيف أنواع ثلاثة تعد
وهو الذي في طلب العلم خرج
وضيف سنة وهذا من ذهب
وثالث الأضياف للشيطان
وما له حق ضيافة ولا
وما على القاضي ومفت للملا
إذا أتى للحكم كالإفتاء
وإن أتاهم مثل غيرهم لزم
والضيف لو كان له طعام
ومن أتى لحاجة في السوق ما
إلا إذا ما كان في أميائه
وإن يكن لم يصطحب طعاما
لو كان في أمياله إن كان لا
وقاصد المنزل للتجر فمما
كذلك آت منزلا لحاجة
ولا يقدم الطعام المحتقر
لكن يقدم الطعام الجيد
وما له أن يحقر المقدما
ونفقات الضيف قال السلف
ومنفق على العيال فعلى
ولا يزال الناس مرحومينا
ما أظهروا الوداد ما بينهم

وأكرموا ضيفهم وعملوا وإن من أدى الزكاة وقرأ فهو من البخل برىء ومتى غذا هو الشحيح دون ما جدل وينزلن برزقه ويرحّلن

بالحق بينهم كما قد ينزل ضيفاً وأدى فى نوائب الورى لم يوف بالذى ذكرناه الغنى نعوذ بالرحمن من شح يحل بذنب أهل البيت ضيف يقفل

ما يلزم الضيف

لا يحقر الضيف الذى قد قدما بلومه لأهل بيت فيلم قال فتى الخطاب للضيف عندى ومع رزقكم المقدر فإن تلومونى فيما نلتهم ولتم ربكم إن لتم والضيف لايرمى إلى نواحي وما له أن يخرجن أو يدخلن ولا يكن لأحد مخبرا ولا تجى بغيره معه بلا فإن أتى به بلا إذن فما ويعذر الفقير إن لم يجد ولا تحمل أبداً للضيف لأن ذاك ضرر فليمض

لنحوه ورزقه لا يلما خالقه فيكفرن بالنعيم بتم ثلاثا من ليال ضيفي لكم وعند ذى الجلال الأكبر فإنكم لرزقكم قد لتم لرزقكم أيضاً وقد كفرتم بيتهم بطرفه اللماح إلا بإذن منهم قد حصلا بسر أهل البيت حين أبصرا إذن إذا دعاه كيما يأكله المجلوب قالوا حرما للضيف ما يعطى لضيق فى اليد يقيم عنده على الموصوف عنه ورزق ربنا فى الأرض



حق العبيد

قد جاء من خالقنا الحميد
جبريل أن أرفق بالعبدان
لكثر ما أوصاه لن يستخدما
لكل مرسل أتانا منذرا
والملك لليمين أيضا جائئ
رفيقه أكلا وكسوة معا
لهم بطونهم ولا يجوعوا
لهم مقالكم ولا تخشونوا
تستعملوهم حديثا نقلا
عليه وليمنعه من كل ضرر
ونعمة من ربه موجد
إليه بل باللفظ حين نظرا
يبيعه وايس شيئا قد وجب
أكل طريف دونه وجيد
ولا لزوم إن يكن لم يعلم
عن جلده وبرده والضرا
وقد رضى سيده ما صنعا
له وقد سامحه في الخدمة
من بعد فجر لصلاة العتمة
عليه خدمة لفجر ظاهر
له وما أراحه لينعما
يخدمه لو كان هذا الليل جن
عنه بشيء كان قد أعطاه

والأمر بالإحسان للعبيد
وفي حديث المصطفى أوصاني
حتى ظننت أن ابن آدم
وأن في آخر خطبة ترى
أن اتقوا الإله في النساء
فيلزم السيد أن يشبع
وفي الممالك أتى أن أشبعوا
ودققوا ظهورهم ولينوا
وفي الذي ليس يطيقون فلا
يستعملنه في الذي كان قدر
فإنه أمانة بيده
لا ينظرون بعين كبر وازدرا
وإن أراد أن يباع يستحب
وليعطه من أكله إن يعتد
إن كان هذا بالطريف عالما
ويكسونه ما يرد الحرا
وإن يكن العبد لنفسه سعى
فما على السيد من مؤنة
والعبد جائز بأن تستخدمه
وليس من بعد العشاء الآخر
إن كان في طول النهار استخدما
وبعضهم رخص تسهلا بأن
ولو مع النهار إن أرضاه

عن خدمة النهار إذ يشتغله
أو كان في شغل نهاره ضرر
أنهم في الليل كانوا يخدموا
قد كان في باطنة ذا علما
وليس في النهار زجر يعلم
غسان من قادة صحبنا الرضى
إلا على عبيد أهل الباطنة
أى حسب عادة لهم في الخدمة
ضر على المال يكون جارى
أو بقرأ وغير ذا من ضر
لسيد إن شاء منه العملا
فها هنا خلافتهم في جبره
أن يخدمن لغير سيد شرى
للناس والأجر له متمما
لذاك إن لم يك ضر قد جرى
فلازم عليه أن يزوجا
داع فإن ذاك أمر حظلا
صلى عليه الواحد القهار
والملك لليمين قد ردها
حتى مضى لربه وأكرمه

وشغله بالليل لا يجعله
إلا إذا ما العبد شاء ما ذكر
أو عادة البلاد كانت لهم
وفي النهار راحة لهم كما
فالزجر في الليل يكون لهم
لذاك قد قال الإمام المرتضى
إنا عدلنا في الرعايا الكائنه
فإنما الرحمة حسب العادة
أو كان في الخدمة بالنهار
مثل فساد آلة للزجر
ويجبر العبد على أن يعمل
وإن يكن أراد له غيره
فقال بعض إنه لن يجبرا
إلا إذا اشتراه كيما يخدم
وإننى يعجبني أن يجبرا
وإن يكن قد طلب التزوجا
وما له يضر به ظلماً بلا
وقيل لما احتضر المختار
قال الصلاة والزكاة بعدها
ولم يفه من بعدها بكلمه

حق السيد على العبد

يحفظه فيما له قد أئتمن
ومحسناً طاقته في خدمته

وحق سيد على العبد بأن
وليك ناصحا له في ضيعته

يطيعه في أمره إن لم يكن
وما له تنقل بغير ما
وجاز أن يحتاط بالصلاة
كمثلما جاز له فعل القضا
والعبد إن أحسن للعبادة
فهو مع الثلاثة الذين
وإن يكن السيد لا يعطيه
فجائز لنفسه أن يعمل
لكنه لا يعطين منه ولا
ورخصوا أن يصنع المعروف له
وقال بعض العلماء هو له
ورخص البعض له أن يعمل
إن لم يضر عملاً للسيد
قليل وغير لازم أن تسأله
وإن تكن بالمنع فيه تعلم
ومال ربه عليه جاز له
إن كان مثل قيمة أو أكثر
ولا يقاتل على مال أحد
ورخصوا له بأن يقاتل
ونفسه سلاحه يقاتل
لأنه فرض ولا يحل
كذلك لا يرمى سلاحه ولا
والراعي مسئول عن الرعية
وهكذا رعية الإمام
وزوجة تسأل عن قيام

معصية لربه مولى المن
قدمته إلا بإذن علماً
والصوم لو بدون إذن آتى
كذا إعادة لما كان مضي
وقام أيضاً بحقوق السادة
أول من في الخلد يدخلونا
شيئاً وصار ضرر عليه
ويأكلن جميع ما قد حصل
يبيع شيئاً دون إذن جعلاً
منه وجاز أخذه إن بذله
يفعل فيه ما يشاء أن يفعله
لغير سيد به تكفلاً
ولم يكن له بمنع مبتدئ
هل أنت ممنوع لكيما تشغله
فكف فاسـتعماله محرم
يقاتلن لو دون إذن حصله
والخلف في الأقل منها قد جرى
سواء والجواز بالإذن ورد
فيما عليه الحر طراً قاتلاً
لباسه ولو نهاه الكافل
تسليم نفسه لموت ينزل
يرمى لباسه فكل حظلاً
ثم الإمام عن جميع الأمة
تسأل عن إمامها المحامي
بحق زوجها لدى القيام

زوجه كذاك أيضا يسألن
ضيع والعكس كذاك علما
عن حق والد كعكس ذا يعد
لنساءلنهم أجمعين ثبنا
لآخر الآية لو قد فهموا
يعلموا أزواجهم بما ذكر
وكل من قد كان من أهلهم
ومن ركوب الجوب والأنام
وفعل ما أوجبه الله وحد
صغاره الصلاة والتطهرا
جهلهم بما عليهم سطر
وسائر الأرحام والقراة
من أحد منهم يكون منكرا
فينكرن عليه ما قد ركبا
وتركه الصلاة كالأوامر
فلا يصح ضربه لذلك
إن كان عبدا مشركا وآبى
بلا ختان فالختان ملتزم
لرأسها بخمرة أو مرط
حر ولا برد وقد أعضلها
كالبرد فأعط ذالها تماما

وماله قد ضيعت والزوج عن
والعبد عن سيده أيضا وما
والجار عن حق لجار والولد
كذاك في الذكر الحكيم قد أتى
وقال قوا أنفسكم أهليكم
فإنه أدبهم وقد أمر
وألهم كذا عبدا لهم
يحذرونهم من الحرام
ويأمرونهم بطاعة الصمد
ويلزم الإنسان أن يخبرا
لو أنهم لم يسألوه إن درى
أما الكبار منهم كالزوجة
فأمرهم أهون إلا أن يرى
أو أنه ضيع فرضا وجبا
ويضرب العبد على المناكر
وإن يكن لخدمة قد تركا
وجاز أن يباع في الأعراب
ويكرهن تركه إذا احتلم
وما على مولى إلا ما يغطي
وعلى ذا إن كان لم يؤذها
فإن يكن حر عليها فأما

باب المساجد

مساجد فيها أداء الفرض
مثل النجوم في السماء الأرفع
وقدروا على بناء مسجد
من خالص الأموال يجعلوه
وفيهِ إسلام ودين يزكو
واستووا إليه في التنقل
فينبغي قبلاً يخطوا المسجدا
بيوتهم عليه قد تشتمل
منازل لهم غما من حرج
بناؤه بقدر طاقة ترى
مسجده ويأمرن بالبننا
معتبر إلا وفيهِ مسجد
صالحة مع قصدهم للقرية
ويذكروا الله بكل ساعة
ويجعلوه واسع الأرجاء
في خبر من بينين مسجدا
لو أنه كمفحص القطر
أوسع بيت كان في الجنان
ولو كمفحص القطر كونا
بيتاً فما أعظمها من منة
من كان مؤمناً بنص وارد
يشاوروا فيه لأهل الدعوة
بعد اتفاق من خيار المنزل

إن بيوت ربنا في الأرض
وهي على الأرض بكل موضع
فأى قوم نزلوا بمعهـد
فيندبن لهم بأن يبنوه
لو في مكان كان فيه شرك
وينبغي بنائه وسط المنزل
وإن أرادوا أن يخطوا بلدا
يينونه وبعد ذاك يجعلوا
وإن رأوا بنائه في خارج
وقيل واجب على أهل العرى
إن استطاعوا والرسول قد بنى
ولا يرى للمسلمين بلد
يينونه في بقعة مباحة
لكي يصلوا فيه بالجماعة
وليجعلوا المسجد قرب الماء
وليس بينى لرياء وردا
لا لرياء لا ولا سمعات
يينى له فضلا من الرحمن
وجاء من الله مسجداً بنى
بنى له خالقه في الجنة
وإنما يعمر المساجد
وإن رأوا بنائه في بقعة
لو من سوى منزلهم والمحفل

إذ ليس للأشرار هاهنا نظر
لو أنهم لغيره لم يجدوا
بنية المسجد ليس مسجدا
وقد بناه وهو ينوي المسجدا
لو أن أصل أجره من مشرك
وحطب لسقفه والآجر
ملا ومنه قد بنوا ورفعوا
في صالح كحصر تستعمل
بأن ذاك مسجد للقرية
وضعهم أول طينة تقع
عند بنائه فما من ضرر
بنية تفسدها تحولت
بنية المسجد إذ يقاس
كعكس ذا ليس يصح أصلا
على مصلى فإذا ما حولا
أساسه وغير وضعه وضع
والبعض غير مسجد في الابتدا
جميعه لمسجد يجد
بنية المسجد لما أوقعا
لا تملكن أرضه طول المدا
أيضا بحكم مسجد تعلو
لغير مسجد وإن يزا
وفوق مثل سقف بيت جعله
والبيت ليسا مسجدين وصفا
ينقلبن لمسجد لو حولا

وما سوى الخيار ليس يعتبر
لايين فيه مشرك محادد
فإن ما بنى لنا وشيدا
وإن يكن قد أمر الموحد
غذاك مسجد بلا تشكك
وما به ابناء مثل الحجر
ومن هم لمسجد قد جمعوا
فكل ما يفضل منه يجعل
وليضعوا أساسه بنية
ويكتفى بتلك النية مع
وإن تلك النية لما تحضر
إن سبقت ولم تكن تبدلت
وإن يكن قد وضع الأساس
فلا يصح جعله مصلى
فإن يكونوا أسسوه أولا
وقد أرادوه لمسجد نزع
كذلك إن أسس بعض مسجدا
ثم بدالهم بأن يردوا
ولا يجوز رد ما قد وضعا
لغير مسجد لأن المسجدا
وبعضهم يحكم للمصلى
فلا يجوز أن يرد قالا
ومن بنى لمسجد وبجله
فليس مسجداً لأن السقفا
فما بنى لغير مسجد فلا

فَعْنَهُ لَا يَحُولُنْ بِمَقْصَدِ
حَفِيرَةٍ فَمَسْجِدٌ لَا يَنْتَفِي
مِنْ قَبْلِ مَصْنُوعاً كَسَقْفِ الدَّارِ
أَرَادَ بَعْدَ ذَلِكَ فِيهِ أَنْ يَزِدَ
وَشَاءَ أَنْ يَوْسِعَ الْأَرْكَانَا
جَمِيعَهُ وَلَوْ لِحَرَابِ سَمَا
يَهْدُمُ مِنْ جَوَانِبِ وَمِنْ وَرَا
مَحْرَابِهِ لَا يَهْدُمُ أَصْلًا
فَجَائِزٌ تَجْدِيدُهَا لَوْ وَقَفَتْ
لَهَا مِنَ الصَّلَاحِ إِنْ شَاءُوا الْبِنَا
وَالْهَدْمَ لِلتَّضْيِيعِ مِمَّا حَرَمَا
أَنْ تَنْقُضَ مَسَاجِدَ وَتَنْشُرَا
مِنْ حَالِهَا لِأَنْتَى لَنْ أَمْنَا
لَهُمْ مِنَ الْإِتِمَامِ حِينَ يَقْعُ
لَكِي تَعَادَ مِنْ جَدِيدٍ لَهُمْ
أَبُو الْحَوَارِيِّ لِتَجْدِيدِ الْبِنَا
فَجَائِزٌ تَجْدِيدُهُ حَتَّى يَقِفَ
مُقَابِلَ الْقِبْلَةِ كَيْ يَعْتَدِلَا
لَا يَنْقُضُ الْمَسْجِدَ عَمَّا قَدْ زَكُنَ
أَجَازَ مَا فِيهِ الصَّلَاحُ يَعْتَمِدُ
أَسَاسُهُ سَلِيلَ مَحْبُوبِ الْفُطْنِ
يَعْمُرُ بَعْضُهُ وَبَعْضُ يَهْمُلَا
وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَرْجَائِهِ
فِي ذَلِكَ لِلْمَسْجِدِ حِينَ يَفْعَلُ
لَا يَصْنَعْنَ بِلَا صِلَاحٍ جَارِي

كَذَاكَ أَيْضاً مَا بَنِيَ لِمَسْجِدٍ
وَمَا عَلَى غَارِ بَنَى أَوْ كَانَ فِي
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ سَقْفُ الْغَارِ
وَمَنْ يَكُنْ أَسَسَ مَسْجِداً وَقَدْ
أَوْ أَنَّهُ قَبْلًا صَغِيرًا كَانَا
فَذَاكَ جَائِزٌ وَلَوْ أَنْ يَهْدُمَا
وَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَالْبَعْضُ يَرَى
لَا مِنْ أَمَامِهِ وَقِيلَ إِلَّا
وَإِنْ تَكُنْ حَيْطَانُهُ قَدْ ضَعُفَتْ
إِنْ خِيفَ أَنْ تَسْقُطَ فَالْهَدْمُ هُنَا
وَلَوْ بِنَاهُ غَيْرٌ مِنْ قَدْ هَدُمَا
وَنَجَلَ مَحْبُوبٌ يَقُولُ لَا أَرَى
لَكِي تَعَادَ مِنْ جَدِيدٍ أَحْسَنَا
أَنْ يَحْدُثَنَّ حَدَثٌ وَيَمْنَعُ
إِلَّا إِذَا مَا خَرِبَتْ فَتَهْدُمُ
وَلَمْ يَرَى فِي نَقْضِهَا بِأَسَا هُنَا
وَقِبْلَةُ الْمَسْجِدِ مَهْمَا تَنْحَرَفُ
فَيَنْقُضُ مِنْ أَصْلِهِ وَلِيَجْعَلَا
وَفِي مَقَالٍ جَاءَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ
وَجَائِزٌ تَوْسِيعُهُ وَالْبَعْضُ قَدْ
وَقَالَ لَا يَغْيِرُ الْمَسْجِدَ عَنْ
وَلَا يَزَالُ عَنْ مَحَلِّهِ وَلَا
وَقِيلَ لَا يَزَادُ فِي بِنَائِهِ
إِلَّا إِذَا كَانَ صِلَاحٌ يَحْصُلُ
وَذَاكَ لِلتَّرْفِيهِ لِلْعِمَارِ

وجائز أن تفرزن للوتد
وفي الجدار الحفر للمصباح
وجاز فيه الجعل للكوات
وكما قد كان في الصلاح
وجاز غلق كوة نافذة
وما له حق إلى أن توضعا
لو أنه تم بناؤه وتم
غزالت العتبة تلك زالا
وقال بعض إنه إن دورا
لو أنه لأباب فيه حصلا
ويسقط الحق إذا أزيلا
وقيل لا تزين المساجد
لو بشرافات وذا سستار
وبعضهم رخص في البنيان
وجوزوا بناء ما كساتر
وهذه المساجد المكرمة
في أرضه قد بنيت بالدين
وشرفت كذاك بالتكريم
زينتها نظافة عليها
وقد روى ما شاء قوم قبلى قط
كمثما زخرف من قبلكم
فلا يزين مسجد بحمرة
ولا بفرش زخرفت وقيلا
وقال بعض تجعل المساجد
ولا تقوم ساعة في الوارد

لقربة في جدر للمسجد
ككوة ما فيه من جناح
لو أنها لم تكن نافذات
فليس في ذلك من جناح
وعكس ذاك جائز بحالته
عتبته العليا له وتصنعا
تسقيفه وهكذا إذا هدم
حقوقهم بعضهم قد قالوا
أساسه فحقه تقررا
وليس فيه عتبة قد جعل
تأسيسه التدوين فيما قىلا
فالنهي عن تزيينهن وارد
يبنى على جدارها يدار
إن كان مجعولا على الأركان
إن حاذروا مع ذاك جور حائز
بيوت ربى ذى العلى والعظمة
وبالأمانات وبالتصوين
والذكر للمهيمن العظيم
تعظيمها ذكر الإله فيها
إلا وزخرفوا مساجدا تخط
كنائسا وبيعا عندهم
ولا نقوش لا ولا بصفرة
يجوز والمنع الصحيح الأولى
جما وفي ذاك حديث وارد
أو يتباهى الناس في المساجد

ومسجد الرسول كان قبلاً
وخرباً وفيه أيضاً مقبره
وشاء فيه مسجداً أن يجعلن
فحلفوا بربهم مولى المنن
وإنما نرجو غدا للثمن
فقطع النخل وسوى للخرب
وجعل النخل الذى كان قطع
وحجراً عضادتيه جعلوا
وظللوها بجريد النخل
وفى زمان لأبى بكر الأبر
وبجذوع النخل والجريد
ثم بناه بعد ذا بمدة
وآجر وجعل السواري
والسقف من ساج وزاد فيه
وقيل إن عمرا له بنى
وقد روى أن علياً قد كتب
أن احذروا التزييق فى المساجد
وعن أبى محمد المجد
شئ من الكلام وهو يعرف
من كلم القرآن أو موعظة
وبعضهم يقول ما من باس
وحفر غار فيه للخوف منع
وإن بناه جائز فى بلد
فليس ذا بمسجد لو رفعوا
ومن يكن بناه فى أرض الولد

موضعه فيما رويناه نخلا
للمشركين ثم لما عمره
أراد من مالكيه بالثمن
بأننا لا نبتغى عنه ثمن
عند الإله وجزيل المنن
ونبش القبور أيضاً وقلب
صفاً إلى قبلة مسجد تقع
ثم السواري من جذوع عملوا
وذاك فى زمان خير الرسل
خليفة الرسول هذا قد نخر
اعاده كماله السيد
عثمان بالنجارة المنقوشة
قد قيل منقوشا من الأحجار
زيادة وضـمها إليه
بلبن وبجريد كوننا
للبعض من قضاته أولى الرتب
والشرفات فى كلام وارد
لا يكتبن فى قبلة للمسجد
خشية أن يشغل من قد يقف
ولا يجوز فيه جعل صورة
بصورة ليس لها من راس
وبعضهم رخص فيه إن وقع
وكان غاصباً لها من أحد
والأرض للمغصوب منه ترجع
فجائز ومسجداً هذا يعد

والابن كان بالغاً حد الحلم لكنه يضمن للابن البدل وقيل لا ضمان فيه يوجد ومن بأرضه بناه حتى معيناً وبعد ذاك يفعل فذاك مسجداً يكون أبداً ومن بنى لمسجد في داره فجائز بظهوره أن ينتفع بينى عليه ما يشاء من غرف وذاك مهما كان باب داره وقيل إن سماه مسجداً وقد فلا يجوز أبداً أن ينتفع وبيع أرض وعطاها منعاً كذا مخالف لبني مسجداً ومن نواحي المسجد المعلى من غير ما له وقيل لا ضرر وإنها تعطى من الأحكام

أو أنه كان صبيّاً ما احتلم طفلاً وبالغاً إذا له سأل طفلاً وبالغاً يكون الولد يصلين الناس فيه وقتاً ما شاء فيه إن أراد ينقل وغير نافع له ما حدداً له ومن يشاء من جواره ويبن فوقه ويرتفع ومن ستور وسوى ما قد وصف دار عليه وعلى جداره أراد وجه الله فيه وقصد منه بما من المساجد امتنع إلى كتابى لبني بيعاً إلا بقهر منهم له بدا بينى له ويجعل المصلّى وصرحة المسجد منه تعتبر أحكام مسجد على التمام

ما يصرف فيه مال المسجد

يجعل للحيطان والسواري من ماله الذى له قد جعلاً فقيل إن الباب والأقفالاً أما الذى يرجع نفعه إلى ومثل مصباح فليس يجعل

وسقف المسجد فى العمار وبابه فيه خلاف نقلاً من ماله وقال بعض لا لا عماره مثل حصير جعلاً من ماله لكن ذاك ييذل

من الذى كانوا له قد جعلوا
وبعضهم رخص فى أن يجعل
من ذلك المال الذى له جعل
وكل مجعول لكيما يوكل
فالأكلون بالذى لهم جعل
وكل ما لمسجد قد يجعل
كعكسه والعكس جاء فيه
والخلف فى منارة المسجد هل
ومن يكن أوصى بنقد جيد
فلا يجوز يشتري منه الحصر
والدهن للسراج جاز يشتري
وإن يكن قال له وللبناء
وإن يقل على الصلاح جائى
وقيل للبناء وما كان صالح
وجائز أن تشتري منه الحصر
وجاعل لمسجد بعض الشجر
وجاز أن يجعل فى السوارى
وتثبت الهبات للمساجد
وبقبول قائم وقبض
ومثله الإمام والمحتسب
وغير مسجد من الأوقاف
ويثبت الإيصاء حالا لعدم
وإن يكن أوصى لهذا المسجد
بياع ثم تصرف الأثمان فى
وتركه يجوز لاستغلال

فإنه فى دى الأمور ييذل
شئ لنفع أهله وييذلا
إذ نفعه له يعود إن فعل
فيه فللمسجد ذا لن يجعل
أحق فليدفع إليهم ما حصل
فللمصلى ذاك ليس ييذل
ترخص بعضهم يحكيه
من ماله تبني فبعضهم حظل
ليجعلن فى أمور المسجد
ولا مصلى لإمامه الأبر
منه على قول لبعض الكبرا
يكون للبناء فيما عندنا
فللصلاح ذاك والبناء
له من العمار وهذا يتضح
والدهن والقنديل لم يكن حجر
فإنه لمائط إذا اندثر
وسقف وسائر العمار
كذا العطايا من كريم ماجد
يصح ذاك عندهم ويمضى
أو بالقبول وحده ذا يجب
يكون كالمسجد فى الأوصاف
حاجته إلى قبول بنعم
بالدار أو أرض ونخل جيد
مصالح للمسجد المشرف
إن يكن الصلاح فى ذا الحال

والرأى للعمارة فيه يجعل
أما الذى يوقف للعمارة
كذلك ما غلته قد تجعل
ولا يبيع وأجيز النظر
وجاعل من ماله دراهم
فبنى المسجد منها وفضل
ولا لو ارثيه لكن تجعل
ونخلة لمسجد فى أرض رجل
فذاك لا يجوز قيل وفعل
قال الإمام القطب إذ لم ينطقا
فذاك فعل منه والتقليد فى
وجائز بأن يبيع إلا بعد
ويشترى به القريب لنظر
قلت وهكذا القياض إن ظهر
وقائل إن أنامت نخلتى
لأن ذاك منه إقرار وقد
ومن يكن لمسجد قد أوصى
أو لصلاحه فذاك فى القما
لا فى سراجيه وحصر لا ولا
وإن يكن أوصى لمن له عمر
وليس يشترى من الموقوف
ولا مراوح لأن ما ذكر
والصرم تحت نخلة فيه اختلاف
لأنه كتمر إن كان لا
وقال بعض إنه يعتبر

فما رأوه من صلاح فعلوا
ليأكلوا الحاصل من ثمار
على عماره فلا يبدل
فيه إذا كان صلاح يظهر
تنفذ فى بناء مسجد سما
شئ فأخذه له ليس يحل
فى صالح لمسجد وتبذل
وشاء أن يعطيه عنها بدل
ذلك بعض علمائنا الأول
بأن ذاك جائز محققا
فعل فإنه من المضعف
من مال مسجد متى ما يوجد
فعل الصلاح فالصلاح المعتبر
فيه الصلاح لا أقول قد حجر
لمسجد فما له من رجعة
قيل وصية رجوعها يجد
أو لعمارة له قد خصا
وفى صلاح وعمارة علما
حصاه والجواز قول نقلا
فمن صلى الخمس فيه مستمر
لمسجد كمرفع معروف
لم يك من صلاح مسجد ظهر
فقد أجاز بيعه بعض السلف
يحتاجه المال لكن يفسلا
من الأصول فالبيع يحجر

وأول القولين عندى الأصح
لأنما المدار فى ذا الأمر
وليس من شكى بأنما بقا
مضرة على النخيل وعلى
غالأصلح الأوفر للمسجد أن
وما به أوصى لمسجد وقد
لمسجد سواء والبعض يرى
وقال بعض إنه يصرف فى
إذا خلا المنزل لم يبق أحد
واستظهر القطب إذا هذا جعل
ومن يكن أوصى بمال بينا
فيجعلن فى مسجد الموصى إذا
وينسبن له وإلا فإلى
وإن تساوى القرب فى المساجد
وقيل فى الجامع هذا يجعل
وإن يكن قد قال فى المساجد
وصح قيل إن يكن فى واحد
وإن إلى المسجد أرض تتصل
تحويله مكانها ويسـتغل
وجاز فى رأى إذا ترجح
ومسجد كان له مال نزر
فبيع قطعة له فى الأثر
إن كانت القطعة لم تسمى
وكان لا يرجى له أن يعمرا
ومن يكن أوقف يوماً ما لا

وليس للثانى دليل متضح
على الصلاح وارتفاع الضر
ذا الصرم فى جذوره تعلقا
أرض بها ذاك الفسيل حصلا
بياع ثم فى الصلاح ينفذن
تخرب المسجد فالموصى يرد
بأنه يوقف حتى يعمرا
أقرب مسجد له مشرف
فيه وذا كالإرث بينها يعد
فى غير أقرب فيجزى ما فعل
لمسجد وام يكن قد عيننا
ما كان مسجد يصلى فيه ذا
أقرب مسجد إليه جعلنا
إليه يجزى صرفه فى واحد
وقيل شبهة فذاك يبطل
ففى مساجد لتلك البلد
أنفذه من جملة المساجد
فشاء من على صلاحه جعل
مكانه فذاك فى الحكم حظل
وكان للمسجد ذاك أصلا
أصابه الخراب يوماً واندثر
ممتنع وجائز فى النظر
وقفاً عليه يحتمن حتما
إلا سبع للقطعة التى ترى
على بناء مسجد فزالا

وقد بقى مكانه ماء فلا
ولا يكون الوقف قالوا إلا
ومن يكن أوصى بشيء أو جعل
فيمنع شراء غير ما جعل
وجوزوا شراء مثل ذا بما
والعكس جائز وذا إن ينفذ
والقطب قد صح قول من يرى
وإن كسوة المساجد الحصر
فلنفرشن بالحصى فهو حسن
وغير شها بالحصر قال من قطن
لكنها مقبولة لذاك قد
وجائز أن تخرجن القطع
ولا ينجس قط أو يحرق ما
والبيع للجدوع مهما استغنى
ولا يقومها لنفسه أحد
إلا إذا أراد خيراً يجعل
وحصر المسجد إذ تقطع
في مثل حك الرأس أو حك الأذن
وبعضهم أجاز به ما صغر
وجائز ينتفعن بكلمة
وبعضهم جوز للرقود
ولو بأن يحول الحصى
وقيل لا يحولن فيه
وجاز للمسألة أن يحولا
وجاز أن تطوى لى توسدا

بينى له فى قربه منفلاً
فى موضع قد خط فيه قبلاً
لحصر وكصاً بيح قلل
له وفيه رخصة عن الأول
قد كان مجعولا لمسجد سما
فى مسجد ما كان مجعولا لذا
فى الصورتين أن هذا حجراً
وإن يكن لم يمكن ما ذكر
وغير شهن بحصى مما يسن
بأن تلك بدعة ولم تكن
قبل من الحق لها هذا يعد
من مسجد إن بقيت لا تنفع
أخرج من مسجدنا لو هربا
عنها يجوز فى صلاح عنى
لكنه يرى أرباب الرشيد
منها مكاتها متى ينقل
فعودة استعماله ممتنع
ولو صغيراً وكذا تخليل سن
وخارجاً يرمى لذلك القذر
لا نفع للمسجد فيه علما
على حصير فيه كالقعود
من موضع لموضع يصير
للنوم والتعود أن يأتيه
لأنه لأجل ذاك جعل
بها إذا ام تنكسر مما بدا

وجاز أن تفرشها كما عرف
للضيف إن كان عليها قد طرا
فوت جماعة عليها ثابرا
ونحوه من صفة العبادة
للكل قاسه على القعود
وكلنا عبيده بحال
شمس إذا إذنهم لتدفعن
منه لنوم أو لغير ما ذكر
وكالمصاييح خروجها حظل
يغسلها لكي يزيل للدرن
كمثلها أو ثمننا متمما
لها كوقت الصيف إذ تفتحا
خيف عليها سرق ونحو ذا
يعطيه بالنصيب من قد عمله
وكان في الإصلاح ما يأتيه
منه لمن قام به وأصلا (١)
قياض ماله أتى عن سلف
صلاحه وبعضهم له حجر
ومالنا من نظر قد عرضنا
بيع نسيئه ولما يشهد
تحليفه يكون في ذي المسألة
أو شجر لو أنه قد اتسع
من ماله ويدفعن الثمننا
من ثقة عدل له تولى

وجائز أيضاً بها أن تلتحف
لكنما جواز ما قد ذكرا
وجائز أيضاً لمن قد حاذرا
أو فوت علم كان أو قراءة
وبعضهم رخص في الرقود
لأنها ملك لذي الجلال
وتجعلن سترأ عن الريح وعن
ويمنعن إخراج هذه الحصر
كذلك غير الحصر أيضاً كالقلل
ومن يكن نجسها عليه أن
ومن يكن أفسد فيها عزمنا
وجاز أن ترفع حين صلاحا
وجائز إخراجها منه إذا
ومن ولى نخلا لمسجد فله
إذا جرى بوجه عدل فيه
وإن رأى إعطاء سهم أصلا
فذاك واسع له والخلف في
فبعضهم أجازه على نظر
وقد ذكرنا ذاك فيما قد مضى
وبائع غلة نخل المسجد
يضمنها إن أنكر الشاري وله
وغرس نخلة بصرحه منع
ويمنعن من شاء يأخذ الطنا
ومثل ذلك اليتيم إلا

وإن يكن يدفع ما قد ذكرا
فقد يرى لو التلاف وقعا
وجائز لماله أن يشتروا
إن كان في ذاك صلاح جائى
وكشرا صرم وإعطاء العنا
وهكذا إعطاء أرضه لمن
أما قياض صرمة من ماله
فإن تمت صرمة مسجد وقد
فلازم عليه قالوا يغرم
ولا أرى هذا فما قد ذكرا
فمن يبيع صرمة لمسجد
من بعد ما في أرضه قد تفسل
والحكم في الببدال فيما ذكرا
ومن يكن في مسجد قد جعل
وبعد ذاك للحصير أخذا
وجائز لأهله أن يجعلوا
وذاك مهما كان لا يضر
وجائز إخراجها لتنتشرا
ولا أحب مثل هذا إن تكن
فليؤتجر من ماله كالحصر
وحصر المسجد للعبادة
وبيد الأمين يجعلن ما
يحفظه ذاك الأمين ويقد
وجاز أن يشرى لزيتيه وعا
من مال مصباح وبعضهم يرى

إلى أمين ثقة عدل يرى
في الثمن الذي له قد دفعا
مثل سـماد وبذور تبذر
وفسل أرضه طنء الماء
لحارث وغارس كما عنى
يغرسها بالجزء مما يغرسن
بصرمة ممتنع بحاله
عاشت بديلها مع الذي عقد
بصرمة المسجد إذ تقوم
أحكامه تكون أحكام الشرا
وتتلفن في الموضع المحدد
فهل على البائع عنها بدل
حكم البيوع في جميع ما جرى
مثل حصير مدة تفضلا
فجائز له إذا نوى إذا
أكلا على حصيره ليأكلوا
فإن يكن ضرر فينفى الضرر
جبوبه خبها لحاجة ترى
في ماله كفاية لما زكن
ينشر فيها ماله من ثمر
مجمولة ليس لهذى الحالة
يجعل للسراج مما علما
له بوقت حاجة ولا يزد
كذلك قنديل فتائل معا
أن سوى المصباح ليس يشتري

يخرج للإيقاد أو يحولا
لا تفسدن في ذلك المسجد شي
ولم يكن منها فساد يحصل
ويحصل الفساد من أسبابه
لسنة سيئة وبدلا
إلا إذا ما تاب مما قد بدا
فيها دعرب وحية جرى
تلزمه تناعة مؤكده
أن يصلن مسجده ويدخلا
بأنه يستقرضن من أحد
غلته فيرجع القيمات
منه لمن قد جاءه يستلف
من زيتته ليسلمن من ضره
لمسجد اثنين أوفيا أكثرا
لأهله بحسب المصالح
جميعه ولو غدا طويلا
مكروهة والنور خير وأتم
أليق لا شك من الظلام
بودك لمبته قد وجدا
كذا فغليله بها رجس يقع
يطفا ولو لغير مسجد علا
في قولهم يورث داء وضرر
وقال بعض نور وجهه يذهب
وريح أنف قال بعض العلماء
إطفأوه بريحها فليتركه

ويوقد المصباح في المسجد لا
كذلك لا يدخل بالنار لكي
ولا تباعة إذا ما تدخل
إلا إذا ما كان يقتدى به
فإنه قد سن فيما فعلا
يكون وزرها عليه أبدا
وجائز إدخالها لينظروا
ومخرج مصباحه ليوقده
ما أكل المصباح من زيت إلى
ورخصوا لقائم بالمسجد
ما يصلح له إلى أن تأتي
أو يرجع المثل ولا يسلف
وهكذا لا يقرضن لغيره
وجاز إيقاد مصابيح ترى
وتجعلن في مكان صالح
وجائز أن يوقدن الليلا
لو كان لم يعمر لأنما الظلم
والنور بالمساجد الكرام
ولا يجوز أبدا أن يوقدوا
والزيت إن رجسا فذاك يمتنع
وذلك السراج بالنفخ فلا
لأنما إطفأوه بما ذكر
فقل داء الكرب ذاك يعقب
وجاء أنه ينتن الفم
ويذهبن من يد للبركه

فينبغي إطفاءه بمروحه
وجاز قطع شجر قد نبتا
وإن تكن قد تركت غalthمر
وقيل في النابت فيها يجعل
وقال بعض إنه للمسجد
وإن يكن ينبت يوماً شجر
فجائز للفقراء يأكلوا
وإن تكن ثمار هذه الشجر
فنصفها لمسجد قد صيرا
ولا يجوز أكل ذاك للغنى
وإن تكن قد خرجت في المسجد
زرعاً وأشجاراً ولا بهائمها
وتدفن العين إذا تبيننا
وليس من بأس بما ينحدر
إذا أراد أحد ينفع
أما الذي حواه سقفه فلا
ويمنع المجب من أن يدخل
بأن تكون فيه عين فسرح
ولا يجوز حدث الجنابة
والخلف في إخراج ريح عامدا
لأنه يؤدي لمن قد حضا
وبعضهم أجازوه لوجع
والبعض منهم للجواز أطلقا
وقد أجازوه بيوم الجمعة
والميت لا يدخل فيه أبدا

أو ريح ثوب إن عليه طرحه
في مسجد أو حريمه أتى
في نفع مسجد هنا يصير
في الفقرا تصرف منه الغل
وذا هو الذي أراه فقدا
ما بنيه والدرب فيه ثمر
ما كان من هذى الثمار يحصل
تحصل منها قيمة عند النظر
ونصف ذاك راجع للفقرا
إلا إذا يأخذ به بالثمن
عين فلا يسقى بها لأحد
إلا الذي لمسجد قد علما
ضربه ودفنها قد أمكنا
في السيل من ميزانه ويقطر
به فما في ذاك حجر يقع
يؤخذ بل ملك له قد حصلا
فيه ولو أراد أن يغتسلا
هذا لكى يغتسلن فلا يصح
فيه بأن يجامعن للزوجة
فيه فبعض العلماء شددوا
والاحتباء فيه مما حجرا
ظهر أو الضعف ولما يمنع
باليدي أو بالثوب قد تمنطقا
حيث الخطيب يقرآن للخطبة
وقد روى في خبر لأحمدا

أن لا صلاة للذى قد صلى
ومن قضى حاجته في المسجد
وجنب قيل إذا اضطر إلى
فليتم وكذا إن أجنباً
وقد أجاز بعضهم أن يدخلوا
وقيل من أجنب فيه يستحب
ومن رأى نجاسة في المسجد
وما له أن يدخل بنعله
وجوزوا على كراهة إذا
وماله أن يجعل النخاما
إلا إذا يجعل ما كان زكناً
ومن حذوقه على أهليه
يحفظ للأوقات والصلاة
وليعمروه دائماً بالذكر
والدرس للعلوم والقرآن
وقد روى من يألفن المسجداً
وجاء إن رأيت للإنسان
فلتشهدوا لذكاء بالإيمان
ما مؤمن مربى مسجد وقد
إلا أثابه من العوائد
وهذه المساجد المطهرة
وأحسن البلاد عند الله جل
وبعض البلاد للرحمن
وقد أتى عن الأمين أحمد
نهى بأن تنطق بالتصغير

فيه على ميت له تولى
عليه لعنة العزيز الصمد
دخوله لأجل داع حصلاً
فيه وحيض ونفاس وثبا
ولو بلا تيمم قد فعلوا
ثوباً طهوراً وعليه يذهب
إخراجها يندب مهما يجد
إن كان لابساً له في رجله
لم يكن فيها نجس ولا أذى
فيه ولا البزاق حيث قاما
في ثوبه أو كان ذاك في البدن
جعل مؤذن أمين فيه
به مع الجماعة الثقات
لربهم في كل حال يجرى
في كل موقف وكل آن
يألفه خالقه طول المدا
يعتاد للمسجد كل آن
وجاء عنه في حديث ثانى
صلى هناك ركعتين للصمد
بملاء ما في الأرض من مساجد
فهى بيوت المتقين البرره
هذى المساجد التى لها نجل
أسواقها مجالس الشيطان
فى لفظة لصحف ومسجد
فلا تكن مصغر المذكور

قصد انتقاضه والاستحقار
ومن مشى لمسجد لأمر
وإنها مجالس الكرام
وإن يك المسجد لا مال له
فالمسجد الجامع قيل يعمر
وقال بعض العلماء يلزم
العقلاء البالغ الذكرا
وهو الذى يجمع أهل البلدة
ويلزم من عمارة من لزمت
كذلك من عنيه أيضا تلزم
وما على الفقير شيء لزما
وما سوى الجامع فهو قيل لا
وقال بعض يؤخذ من عمارة
ومن حقوق مسجد عليهم
وقاصد المسجد للفريضة
لحج فرض والذى له وصل
وفضل من كان بعيده الدار
كفضل غاز فى سبيله الهدى
وهذه الصلاة فى المسجد عن
وفى المصلى باثنى عشرة
ومسجد الحرام عن ألف ذكر
ومسجد الحرام فيما أتى
وسنة الفجر روى لنا الأرب
وهكذا الركوع يوم الجمعة
ولا صلاة لجوار المسجد

فاحذر بذاك غضب الجبار
فحظه ما كان فيه يجرى
ومن أبى مرة حصن حامى
يعمر منه إن ضياع ناله
من بيت مال الله فهو أجدر
أهل البلاد وبذاك يحكم
لا يلزم النساء ولا الصبا
جميع من يصلين للجمعة
عليه جمعة وقد تحتمت
قسامه ووصفه ستعلم
لأجل فقره الذى فيه ارتضى
يؤخذ فيه أحد من الملا
فلازم عليهم عمارة
أن يحفظوا لضيافته ويكرموا
فأجره كمن مشى لمكة
للقفل مثل من لحج منتفل
منه على القريب فى المزار
على الذى ببيته قد قعدا
أربع عشرين صلاة تحسبن
ومسجد القدس بخمسائة
من غيره إلا الحرام فى خبر
عن مائة الألف من الصلاة
صلاتها فى البيت بما يستحب
من الإمام قيل فرض مثبت
إلا بمسجد أتى عن أحمد

يعنى بذاك لا صلاة كاملة
والجار وأربعون من ذراع
وقال بعض حيثما قد يسمع
ويدرك الصلاة مع إمامه
ولا تشد هذه الرحال
المسجد الحرام ثم النبوى
ويندبن لمن مشى للمسجد
لأن كل خطوة بعشر
والقطب قال فى كلام ضبطا
أكثر من معتاده بل قصدا
فيمشين كالمشية المعتادة
ثم انتظار لصلاة فيه
بالذكر لله هو الرباط فى
ويندبن نعهد المساجد
وكنسه قبل مهور الحور
ولا ينجسن على تعمد
كذلك لا يرمى على مجرزة
كذلك لا ينتفعن به سوى
والبعض لا يرى بالانتفاع
وإن أتوا لمسجد يقدموا
فليتأخروا إلى أن يدخلوا
وفى خروجهم يقدمونا
وقدم اليمين حين تدخل
ويذكر الداخل عند الباب
يدعو الإله وإليه يضرع

لو أسقطت لفرضه والنافله
وقيل سامع أذان الداعى
أذانه واللوضوء يوقع
فذلك الجوار فى كلامه
إلا إلى ثلاثة يقال
والمسجد الأقصى حديثاً قد روى
يقرب الخطأ لكثير العدد
من حسنات فى حديث الطهر
ليس المراد فيه تقريب الخطأ
كون الخطأ كمثل ما تعودا
ويترك التكليف فى الإطالة
من بعد أخرى قد مضت عليه
ما قد أتى عن النبى الأشراف
بالكنس والتنظيف عن أماجيد
طوبى لمن قد قام بالمهور
والقصد فيما قيل كنس المسجد
وغيرها من بقعة منجوسة
كان تراباً أو كعود ما حوى
بأساً به من أيما أنواع
للرجل الأفضل ديناً منهم
لو أنه أصغر سنأ فى الملا
أصغرهم فيما روينأ دينأ
وفى الخروج عكس ذاك يجعل
إلهه وليأت للمحراب
وركعتين بعد ذاك يركع

وركعة تجزيه مهما اقتصرا
وهذه تحية للمسجد
كمثلا يفرح بالتحية
وعن يمين ذلك المحراب
وإن يكن يركعن حيثما
يصلين لهما من بعد
وإن يكن بعد دخوله قعد
فإنه للركعتين أدركا
فبعضهم بقول فيه إن قعد
ورده ما قد روى أن أبا
المصطفى قال ركعت لهما
يصلين الركعتين كلما
لو أنه كرر للتردد
والأمر في ذلك للنسب على
قال وصرح ابن حزم بعدم
ومن أتى المسجد مع قيام
وإن يكن جاء بوقت لا تقع
وأن أتى ثان وقد تقدما
فإنه على اليسار يركع
فليركعن مقابل المحراب
فحيثما شاء بلا ملام
وإن يكن ركوعها ما أمكنا
فإنه يذكر ذا الآلاء
وأفضل الذكر الكلام المنزل
ما جاء في الذكر من الكلام

له تحية كفعل عمرا
إذ يفرح بطاعة للصمد
أحدنا من صاحب المروة
يركع ركعتيه باستحباب
أراد أجزاه فليركعهما
دخوله قبل جلوس يدي
وبعد للركعتين قد عمد
على الصحيح لو خلافه حكى
يفوته ركوعه الذي يحسد
ذر إلى المسجد كان ذهباً
فقال لا فقال قم فاركعهما
يدخل للحوطة لا يتركهما
لو أنه من غير أهل المسجد
ما قد رواه القطب عن عدلا
وجوبهن وهو القول الأتم
صلاتهم صلى مع الإمام
فيه الصلاة فالصلاة تمتنع
في أيمن المحراب شخص قد سما
وإن أتى الثالث بعد يسرع
وإن أتى الرابع بانسياب
لأنما المحراب كالإمام
لمثل ضيق الوقت أو أمر غنى
بأيما ذكر هناك جائي
وكلمة الإخلاص فهي أفضل
فاذكر لها في البدء فالختام

ما لا يجوز فعله في المسجد

قد بنيت لما له قد بنيت
وشرفت بالدين والصيانة
هذى الحدود في الذي يجنيها
مخالفة الإحداث من أهل الريب
إذ ذاك مع ضرب السياط يرتقى
فيها ولا يتخذ سوق
فيها لإخبار بذاك توجـد
لا جمع الله عليك أبدا
ونحوها مرتكب أمر الخطا
بما ذكرنا تلزم لأحد
فيها وسل السيف كل منعه
به وما بطبخ ما فيه حرج
وبالقوارير فيمنعنا
فيمنع فاعلها علانيه
لم ينته عماله كان أتى
يضرب فليضرب لذاك وليهن
ممتنع وحلقة اليمين
فيها لما عن الرسول يرفع
ولو بطرف لكساء أو بيد
إلا لخوف أن يفوت عنهم
فتقتل من بعد ما إن ترجعا
فليقتلوا حيثما قد أمكنا
أن اقتلوا لحيـة وعقرب

إن المساجد التي قد أعليت
قد بنيت للذكر والعبادة
وطهرت من أن تقام فيها
وتشمل التعزير طراً والأدب
كالبول والغائط أو مثل الدم
كذاك لا تتخذ الطريق
وهكذا ما ضل ليس ينشد
وقد يجاب من لها قد أنشدا
وهكذا من ينشدن اللقطا
ولم تكن إجابة للمنشد
وهكذا لا توقع المبايعة
واللحم إن كان طرياً لا تلج
وبالتصاوير فليست تبني
كذاك لا توقع فيها معصيه
وينهرن ويخرجن منها متى
وإن يكن لا ينتهى إلا بأن
والحكم بين المتخاصمين
إلا اللعان فاللعان يوقع
كذاك لا يضرب فيها لأحد
كذاك لا يقتل ما فيه دم
وعقرب أمكنهم أن تخرجوا
وإن يكن إخراجها لم يمكنا
لخبر يروونه عن النبي

لو في الصلاة كنتم وما ذكر
وإن يكن لم يمكن إخراج ما
إلا بإفساد جدار طينا
وهكذا إن كان في الجدار
وأن به يقتل شيء وجرى
ولا يصح يدفن فيه
لو ذلك المال له ومن فعل
إن كان لم يهدم جداراً أو يكن
وإن يك المال لغيره وقد
وداخل لمسجد من بابه
فليفصلن بك دعا بينهما
ليخرجن عما من النهى ورد
والقطب قال لا يجوز عندي
لأنه قد قصد اتخاذا
فليس تغني عنه ركعتاه
وجائز في بابه أن ينشدا
بأن يكون خارجاً من عتبه
وما له في مسجد تكلم
لما روى كل كلام أتى
أو بسؤال كان عن حق وقع
وإن هم في مسجد تكلموا
نادتهم ملائكة الإله
أن اسكتوا يا بغضاء الله
قال ابن عباس سألت المصطفى
عشر سنين ثم بعدها سنة

حرصاً على قتلها خوف الضر
كحية وعقرب فيه ارتقى
عليهما وفي الجدار دفنا
مسكن نمل أو كجحر غار
منه دم في الحين فليطهرا
مال ولا يطينن عليه
ذاك فلا تباعة فيه تحلل
أصلحه من بعد هدم فيه عن
ألقاه في المسجد ضامناً يعد
ليخرجن من آخر مر به
أو ركعتين فيه يركعنهما
في جعل مسجد طريقاً لأحد
يمر فيه لو بهذا القصد
مسجدنا درياً له ولاذا
شيئاً ولا الدعا الذي أتاه
ما ضل عنه لو لغيره غدا
وقوفه لا داخل من جهته
بدنيوى من كلام لهم
فيه بغير الذكر والصلاة
فذاك لغو عنه نهى قد وقع
كلام دنيا وعليه أقدموا
أن اسكتوا يا مقتاء الله
فأين عنا هذه المناهى
صلى عليه ربه وشرفا
أردد السؤال كل آونه

فلم يزدني غير ما تشدد
فالبحر للمختار لم يعاصرا
وهو صغير وله قد أتحفا
لازمت للبحر ابن عباس الأجل
كلام مسجد وفيه ما أذن

يرخصن لي في كلام المسجد
وأن في هذا الكلام نظرا
إلا صغيراً وتوفي المصطفى
بل الصواب أنه قال رجل
عشر سنين وأنا أسأل عن

ما يجوز فعله في المسجد

أخذ سلاح من كضيف قدما
صنيع معروف لكيما يفعل
سعر سلامة من الأسفار
عن ميت فيه كذاك التهنيه
أو اشترى شيئاً شراء منعقد
غائبه أو قد برى من السقم
يطلقن لسنة يراجع
وذاك من سؤال حق قد علم
وداخلا أجاز بعض العلما
لأن فصل الحكم فرض يجب
بالعرف والنهي عن المنكر
لا يوقع الخصام فيه أصلا
فيه ولا البزاق لاحترام
كالجاد من نار عليه توقد
مسجده الهادي لخير ملة
أن يعرضن عنه الإله ويذب
غربه قبالة وجهه آتى

وجوزوا تصافحا فيه كما
وهكذا اتفاقهم فيه على
وهكذا السؤال عن أمطار
وموت مفقود وجاز التعزیه
لمن له قد كان مولود ولد
أو لبس الجديد أو كان قدم
ويخطبن والعقد فيه يوقع
ويوقع الخصام عند من حكم
ويحكم خارجاً إن حكما
والقطب قال إن ذاك أنسب
وأنه من جملة الأوامر
وقال بعضهم مقالا يتلى
ولا يصح الرمي للنخام
وينزوى من النخام المسجد
وقد رأى نخامة في قبلة
فحكما وقال أيكم أحب
فإن من قام إلى الصلاة

لا يصقن قدامه كلا ولا لكنه إلى الشمال إن يرد وقيل من تفل نحو القبلة والتفلة التي لها قد ألقى وإن به تمد مات ميت أخرجا وإن يكن لم يمكنهم يرد وكان ذاك قبره إلى الأبد لأنه في مسجد قد جعلاً لكنه لا يتخطاه أحد أو يمشين فوقه ولا يقف والقطب في كلامه ومذهبه لأن أرض المسجد المصان وإنما صار بهذا المسجد فإن يزل فالأرض ترجعن إلى ولا يصح الغلق للمساجد ليذكر اسم الله فيها إن قصد وغلقه عن يخاف الضر كذاك مهما حاذروا للسرقة ويمنع الإحداث في الحريم وكالبناء وإلقاء النجس وذلك الحريم بعض قالاً وقال بعضهم ثمان مع عشر وأربعين من ذراع حـددا وقال في التاج ذراعان فقد أما حريمه لمن يريد

عن اليمين هكذا قد نقلاً يلقي البصاق تحت يسراه فقد فإنه يجيء في القيامة ما بين عينيه جزاء حقاً إن كان قد أمكنهم أن يخرجوا عليه في مكانه التراب فقد وما لذا القبر حريم قد يحد ضرورة بلا اختيار حصلاً أو يقعدن فوقه إذا قعد ولا يصلى فوقه بل ينحرف بأنه إن زال لا يعتد به سابقة عليه بالزمان ضرورة بدون ما تعمـد حال عليه قبل ذاك حصلاً إذ غلقها منع لها من وارد وذاك سعى في خرابها يعد منه كتنجيس فليس يحجر أو مشركاً يدخله فليغلق كالغرس أو كالربط للبهيم فيه وكل ما يضره ففـس سبع وعشر أذرع كمـالاً حريمه والبعض زاد في القدر وقال بعض ضعف هذه عددا حريمه وذاك أدنى ما وجد بينى لديه مسجداً يزيد

فقليل فيه إنه إن كانا
أراق بولا وتوضى وذهب
لم يدرك المفرض مع الإمام
لو أنه يدرك ما كان بقى
فها هنا جاز لهم يزدوا
ودون ذاك لا يجوز أبدا
وقيل إن كان القديم يندثر
والمسجد الضرار ما إذا عمر
وجاز أن يبنى بقرب آخر
وربما قد وجدت مساجد
والمسلمون منهم ما علما
وجائز في مسجد يؤذن
ومسجد أصابه الخراب
فاختار نقله مكانا أجودا
فذاك جائز يكون لهم
ولا يصح الانتفاع بحجر
وغير جائز بأن تنجسا
يلزمه لها بأن يطهرا
ويمنع الصبيان من أن يدخلوا
وهكذا السباع والبهائم
وجائز لخائف أن يدخلوا
وهكذا إذا هم اضطروا إلى
فذاك جائز وللضرورة
وليخرجوا أرواثها وبعد ذا
وهكذا إدخال مال لا يضر

بحيثما قد يسمع الأذانا
لمسجد لكى يؤدى ما وجب
أى لم يكن يدرك للإحرام
من الصلاة مع إمامه النقى
لمسجد ثان وأن يشيّدوا
وذاك فى القرى لهم قد حددا
بالثان فالثانى بناؤه حجر
يخرب جاره به ويندثر
من كان للوصول غير قادر
فى قرية ما بينها تباعد
إنكاره وهو بعصر العلما
وفى سواء بالصلاة يعلن
وليس من مال له يصاب
بقرية يبنون فيه مسجدا
يبنونه على اتفاق منهم
كان به ذاك المصلى قد عمر
فإن يكن نجسها وقد أسا
والرد فى موضعها مستغفرا
مساجدا وكل من لا يعقل
وكل من بالسكر أيضا هائم
ما لم يكن أهل الصلاة أشغلا
بهائم فى مسجد أن تدخلوا
حكم مخالف لحكم السعة
فليغسلوا الموضع من كل أذى
لأجل داع كعدو أو مطر

وواضع فيه حديداً حيثما
 فما عليه من ضمان ثبتا
 ثم النساء لا تمنع المساجدا
 لا تمنعوا قال إماء الله
 إلا إذا ما دخلت بزيئة
 أو بالرجال اختلطت أو ترفع
 ومشارك يمنع من دخوله
 وهكذا يمنع أن يستندا
 وبعضهم يزعم أنه يصح
 وقال بعض من أراد الحكم لا
 من كافر وحائض وجنب
 والمصطفى في المسجد الشريف
 ولقطة المسجد مثل غيرها
 ومن رأى في المسجد الشريف ما
 من كل شئ للمصلى يشغل
 وما عليه من ضمان فيه
 وإن رأى فيه كتمر كوما
 والقطب قال إنه إن يجد
 فالواضح للزوم للضمان
 إلا إذا ما كان بالصف اتصل
 وسطحه لا يعملون عليه
 أو الذي حاصره أعداه
 وجاز أن يقاتل الأعداء
 وليحذرن من فساد ولا
 قد فضلت من البناء وجوزا

جاز له ولا مرى قد كلما
 إن كان وصعه مباحاً للفتى
 لخبر عن الرسول وردا
 بيوته واجتنبوا المناهي
 فاخرة أو دخلت بريئة
 لصوتها أو كشفت فتمنع
 أو يستظل خارجاً بظله
 إلى جداره وأن يعتمدا
 دخوله فيه لكم متضح
 يمنع من مسجدنا أن يدخل
 وغيرهم إلا الحرام جنب
 أنزل وفد الكفر من ثقيف
 من جهة التعريف أو مصيرها
 كالنعل أو كالثوب أو غيرها
 ففي مكان غير ذاك يعزل
 إن كان عن صلاته يلهيه
 أو حطب فما عليه إن رمى
 حيث يصلى من نواحي المسجد
 إذا أزاله من المكان
 فما عليه من ضمان إن عزل
 إلا الذي يصلح شيئاً فيه
 فجائز لضرر الجاه
 عليه أن جيشهم قد جاء
 يرمى بأحجار هناك حصلا
 إن جعلت يرمى بها من برزا

وجوز القتال قطب العلما
إن ألجأتهم ضرورة إلى
وداخل لمسجد فوجدوا
وما رأى من أحد معها ولا
فالشرب منها غير جائز إلى
وجائز في مسجد أن يوقدوا
إذا رأى صلاحها ويوقد
ويخرجن رمادها والقمل لا
وكل شيء نتن فجنب
واختلفوا في رمي هذا القمل في
وهكذا إلقاؤه في الأرض
وقد أجاز الجعل للبخور
فالمصطفى في موضع النخامة
ونائم في مسجد إذا أضر
أو بغطيط أو بكشف عورة
كذلك إن وقت الصلاة حضرا
وقيل لا تنبيه للصلاة
والمصطفى في المسجد استلقى على
على أخيره وذاك بعد ما
فقيل ذاك النهي منسوخ وقد
مبيناً كان ذاك النهي لا
كذلك قالوا والذي له أرى
بأن ذاك الفعل منه قد أتى
لأنما الرسول لا يفعل ما
ولا يصح لامرئ مسافر

بحجر المسجد إن لم يهدما
رمى به مع ضمان جعلاً
فيه خروساً ملؤها ماء غدا
درى لمن ما كان فيها جعلاً
أن يعلمه للشراب جعلاً
ناراً بكانون لبرد وجدوا
في الأرض أيضاً لصلاح وجدوا
يرمى بناره فذاك حظلاً
كذا البخور لو غدا من طيب
نار بغير المسجد المشرف
والقول بالمنع الصحيح المرضى
في مسجد للخبر المأثور
قد جعل الخلق في الرواية
بأهله بمثل ريح تنتشر
فإنه ينبهن من رقدة
ينبهونه لكيما يشعرا
إذ ما عليه من لزوم أتى
ظهر وإحدى رجله قد جعلاً
عن هذه الرقدة نهياً قدما
قيل بأن فعله ذاك ورد
للحجر بل للكره مهما فعلاً
أليق بالرسول ما قد ذكرا
لنسخ ما قد كان قبلاً ثبتاً
قد كان مكروهاً ولا محرماً
أن يطبخن فيه لأكل حاضر

كان سلاحاً والجواز قد رووا
وحيواناً عينه ليس يجعل
للشعر في التاج كذاك يوجد
فخض الإله فاك عما فعله
ينشد فيه شعره عيانا
قد كنت من قبيل هذا الزمن
منك يريد المصطفى المختارا
أولا لأعلوك بهذى الدرة
له رجال قولهم ليس يرد
بنى لحسان يبارى الشعرا
يمدح نيه ظالماً ومفسدا
أو يذكر النساء بالفتون
والوعظ والمدح لأهل الحلم
فليس من حجر عليه آتى
وصد أهل الزيغ والترندق
وطرد من بغى ومن تمردا
فيه إذا ذر له الترابا
فما له من داخل بتربه
لعمل لو كان لا يقـذيه
خفيفة كالنسج والخياطة
إن كان لم يؤذ به لأحد
فيه الصلاة ما عليه من ضرر
من مالهـم إن كان مال لهم
فليطعموا من مال مسجد أثم

أو يخزنن فيه ما له ولو
إن كان من ضرورة قد تنزل
ولا يجوز قيل فيه ينشد
ومنشد للتسعر فيه قيل له
وعمر مر على حسانا
فقال لا تنشد فقال إننى
أنشد مع من هو خير صارا
قال لتأتين إذن بصحة
فاستشهد الصحب على ذا فشهد
والمصطفى فيه يقال منبرا
وإنما يمنع منه من غدا
أو أنه يذم أهل الدين
فإن من ينشد شعرا لعلم
وما يحثنا على الطاعات
بكذلك ما يحثنا على الرقى
ونصرة الدين وإعلاء الهدى
وما على من كتب الكتابا
وإن يكن فى خارج قد يكتبه
وكرهوا أن يعملن فيه
وقد أجاز بعضهم للضيعة
ومثل ذا يأتى به فى المسجد
وكان ذا العامل ممن ينتظر
وضيف مسجد عليهم يطعموا
وإن يكن ليس لهم مال علم

ضمان المفسد في المسجد

ومفسد في مسجد والصرحة يلزمه الإصلاح لو أنهما لأنما الإصلاح واجب على أيضا وذاك المال للمخلوق وإن يكن أصلحه بغيره وإن يكن الغير أميناً ذا تقى إن قال قد أصلحته متمما إن قال من صدقه إنى لقد وبعضهم يقول ليس يقبل وإن رأى ما كان قد أفسده يلزمه إصلاح مثل ما ذكر وإن يكن لاضر مثل ضره قيمة ما كان به قد أفسدا إن يكن القائم ذا أمانة أو يجعلنه ذلك القائم في وقيل يجزيه إذا ما كانا فإن يكن لم يعلمن كم أفسدا وليس يجزيه إذا يحله لو أنهم كانوا هم البانين له ويصلحن في غيره إذ بهدم وهكذا إن كان قد تعطلا وإن يك المسجد قد تشكلا فمسجد بقرية قد وضعا

ولو بلا عمد لتلك الفعلة مال الإله فالصلاح لزما من كان مفسدا لما قد فعلا لما له فيه من الحقوق فذاك يجزيه لرفع ضيره ورخصوا بكل من قد صدقا كذاك كل ما عليه لزما أدبته عنك ففعله نفد في مثل ذا إلا الأمين الأفضل أصلحه الغير وقد سدده إن كان في المسجد مثله ضرر فإنه يلزمه في أمره يدفعها لمن يعاني المسجدا أولا نمنا في ذاك من براءة مصالح للمسجد المشرف في المال ذا أمانة وباننا أصلح حتى لا يشك أبدا من الذى أفسد فيه أهله لأنه مال الإله عطله مثل الذى أفسده ويغرم أو حيل دونه بشيء مثلا أعنى الذى فيه الفساد حصلا يحتاط بالإصلاح فيهما معا

يصلح من جميعهن واحدا
قالوا لأن هذه المساجدا
طراً إلى ملك العلى الحق
إلا الذى أفسد قبلا فيه
أو طفله أو حيوان عنده
بأنما الفساد كان منهم
فما عليه من ضمان لزما
ولم يفرط فى الذى قد وقعا
من ماله يصلح ما قد أفسدا
فدون والد عليه لزما
أن يفسدن للمسلمين مسجدا
مالا على تعدية تعمدا
إفساده أيضاً فحاذر ضره
ما بعد إسلام بنى ويحطم
لله دره كلاماً يؤثر
ويهدم كل ما قد لحقها
إثماً وعصياناً وبئسما فعل
إن كان بالعمد بلا كلام
قد انتهى بعون رب واحد

وجوزوا لمفسد مساجدا
أو يصلح غير ما قد أفسدا
قد أخرجت من ملك هذا الخلق
لكنما المختار لا يجزيه
وإن يكن عبد له أفسده
يلزمه إصلاحه إذ يعلم
من ماله وإن يكن لم يعلم
ولا آثام إن يكن ما ضيعا
وإن يكن للطفل مال وجدا
وإن يكن قبل الصلاح احتملا
وإنه يكفر من تعمدا
كذلك إن أحرقه أو أفسدا
ومسجد المخالفين يكره
كنائس الكفار منها يهدم
قال فتى عبد العزيز عمر
يهدم منها كل ما قد سبقا
ومن ينجس مسجداً فقد حمل
ويكفرن منجس الحرام
وها هنا الكلام فى المساجد

باب المصافحة

كغيره من موضع ممجد
كف اللذين قد تصافحا بحق
مثل انتشار ورق من الشجر
صافحنى ينقله أهل السنن
وإن يكن أنثى بحائل بدا
أصحاب فتنة أصابوا الباطلا
بضم رأس عنق إليه
إخوته الكبار ثم خاله
جوانب العنق مع المعانقه
يقبلان لليدين ضما
وعنقه أعنى بذلك الولي
في الدين للإجلال والتعظيم
قام إليه رجل قد حضرا
خير الورى منه يديه وامتنع
تفعل مع ملوكها الأعظم
كراهة منه وليس حجرا
في زمن الصحب وعنهم قد نقل
وقبله الابن فرحمة تعد
عبادة للواحد العلام
زين تكون وعبادة ورد
لغير زوج وسوى السليل

وجوزوا تصافحا في المسجد
وقد اتى في خبر لا تفترق
حتى ذنوب لهم قد تنتثر
وجاء من صافح عالما كمن
وجائز تصافح الموحدا
ولا يتصافح باغيا كلا ولا
يصافح الإنسان والديه
كذاك أجداد وأعمام له
ولأخ في الله كان وافقه
وقال بعض باليدين ثما
ولا تقبل كف غير الأفضل
وجاز تقبيل يد العظيم
وقد روى أن النبی الأطهرا
وشاء تقبيل يديه فنزع
وقال هذى حالة الأعاجم
والقطب قال إن هذا الأمرا
لأن ذاك الأمر بعده فعل
وقبله المرأة شهوة فقد
وقبله الوالد كالإمام
وقبله الأخوة في الله الصمد
وقد مضى ما قيل في التقبيل

زيارة الإخوان

أو أنه عاد مريضاً واهى ناداه من فوق السـماء ملك جنة خلـد منزلاً تبوأن والعلماء والصلحا والأقربا جالسنى فى خبر قد علما أجلسه الله معى فى العليا فإنه كمثل من لى زارا يرفعه عن قيادة أولى بصر آخر دهرنا وفيها الفضل قراءة الذكر لقصد الله تضرع إليه فى الأمور يسار يوماً قال بعض من مضى وقال بعض للضحى يشار له ثلاثة الأيام يمضى راحلاً مضى بيانه وما فيه ورد

وجاء من زار أخاً فى الله لو أنه غير ولى يدرك طبب وطاب اليوم ممشاك ومن وفى زيارة الكرام رغبا ومن يجالس عالماً كأنما وإن من جالسنى فى الدنيا ومن يزور العلماء الأخبارا وقد حكى القطب مقالاً فى الأثر ثلاثة يزهد فيها أهل زيارة تكون فى الإله وكثرة الدعاء للغفور ولعيادة الذى قد مرضا وقال بعضهم يسار قائله ولزيارة لمسلم إلى ورحم مسير سبعة وقد

المجلس وحقه

على مهم بينهم قد يقع لينظروا رأيهم السـويا أفضـلهم للذكر فى ناد يسع وبالدهاء لله وهو الأكرم فأكبر السن هو المقدم فالاجتماع فيه ليلاً يعقد

من سنن الإسلام أن يجتمعوا لو أنه قد كان دنيوياً وليحضروا بعد العشا الآخر مع وبالقرآن بعد ذاك يختموا وإن هم فى الفضل قد تراحموا وإن يكن لهم هناك مسجد

وفي حديث بعضهم قد ذكروا
أن على العالم قال يلزم
مادام ثم يحتج اليه أحد
فلينفعن بعلمه وإلا
ولعنة الملائك الكرام
ومع ظهور بدع في أمتي
وإن يكن لم يفعلن ما أمر
والناس والأملأك أجمعين
والجلس الصالح قد يكفر
ألفين من مجالس الشرور
وما أناس جلسوا بمحفل
إلا وحفت بهم الملائكة
وذكر الله لهم فيمن غدا
ولحضور مجلس العلم ورد
إن كان قائم بها وأفضل
ومن صيام ألف يوم أنعم
وألف حجة سوى الفريضة
لأنما خالقنا بالعلم
خير دنياكم وأخراكم معا
وشرهن كله يكون مع
فقال انسان هناك حضرا
فقال ياويحك ما القرآن
ما الحج ما الجهاد دون علم
أما أتاك أن هذى السنه
وقال والفرآن لا يقضى على

عن النبي المصطفى خير الورى
يعبد ربه بعلم يكتم
فإن هم احتاجوا له وقصدوا
فلعنة الله عليه تملئ
والناس لرا في الحديث السامى
فلينشر العالم كل حجة
فلعنه الله عليه تستمر
في خبر عن أحمد رويننا
عن مؤمن حين له قد يحضر
في خبر عن أحمد مأثور
ويذكرون فيه لله العلى
وغشيتهم منه رحمى داركه
لديه من أهل الرشاد والهدى
أفضل من جنازة لها يعد
من ألف ركعة لمن ينتفل
ومن تصدق بألف درهم
وألف غزوة سوى الواجبة
يطاع لا بالجهل والتعمى
عند العلوم للذى لها وعى
جهل غياويح الذى فيه سكع
قراءة القرآن يا خير الورى
بغير علم أيها الإنسان
فكله بالعلم قال الأملئ
تقضى على الذكر تبيننه
سننتنا هذا حديث نقلنا

والقطب قال إنه قد وردا
يجتمعون يقرءون سورة
والصوت واحد وذا في المذهب
قال وأما الصاحب من عمانا
وكل من كان له في الحضرة
قال وبالأول قال المازني
ومن حقوق مجلس عليهم
فليتكم ذلك الكبير
وإن يكن شاء الكلام أستاذنا
ومن حقوق المجلس التدوير
ليس بتثليث ولا تربيع
وإن أتت ملائكة الرحمن
فوجدوا فيه اعوجاجا ذهبوا
ويفرح الشيطان حين حضرا
وقيل إنه بتلك الفرجة
وذلك التدوير مهما وصلا
وقيل بل ثلاثة والقطب قد
ولا تصح العمدة بالتبسم
لأنه دعابة والضحك لا
وقد روى أن الرسول ابتسما
ومن حقوق مجلس إن جاءوا
ترك التناجي وكلام يوقع
وفي السؤال رخصوا عن المطر
ومن حقوق مجلس ترك الضحك
ويذهبن بنور وجهه فلا

إن صحابة النبي أحمردا
واحدة في حضرة كبيره
قال لدينا نحن أهل المغرب
يقرأ منهم واحد عيانا
يستمعون منه للقراءة
من تونس فيما مضى من زمن
كون الكلام للكبير منهم
ولينصنن لقوله الصغير
كبيره فينطقن بما عانا
كحلقه مفرغة يصير
لكنه يدور بالجميـع
لمجلس العلم أو القرآن
فأرصدنا مجلسكم وقربوا
بفرجة في مجلس لها يرى
يجلس ما أخبثها من جلسة
جمعهم لخمسة فما علا
حقق للأول منها واعتمد
في مجلس الذكر أو التعلم
يصح فيه وسواه إن علا
حتى بدى نأجه وعلمنا
سكينة وهكذا الإصغاء
في ذكر دنيا كل ذاك يمنع
ورخص سعر وقدم من سفر
فإنه يميم قلب من ضحك
تضحك فما في الضحك خير حملا

وضحك العالم قليل يذهب
وضحك المؤمن غفلة تلم
وضحك بمجلس فليس له
إلا إذا قام وبعد رجعا
ورخصوا له إذا ما تابا
وليترحزح للذى ناهلا
ثمت يدينه لوجه الحلقة
وقيل من لمسلم ترحزحا
وليس ينبغي يقوم أحد
لكن يزحزن له فيقعدا
ومن أراد قيل أن يكتالا
إن شاء أن يقوم من ذى الجلسة
لآخر الآية هذا عن على
وما له بأن يمد رجلا
وجائز أن يوقدوا للنار
ومن له في مجلس قد فسحوا
بأنه قد استحق الفسحا
وجائز أن ينزع المطوقا
وكعمامة قميص جببة
ولبس ما قلناه فيه يمنع
والأكل ان كان يسيرا لا ضرر
وإن يكن لعالم بمسجد
فحقه عليهم أن يحضروا
وإن لدنياهم ويلزمهم
ولهم عليه في التعليم

من علمه جزءاً وقد يخيب
لقلبه جاء بمنثور الحكم
أجر قعوده الذى قد حصله
لمجلس وتاب مما صنعنا
في مجلس الذكر وقد أنابا
لذاك وهو من تولاه الملا
فإنه أولى بذى المرتبة
كمعتق رقبة توضحا
لغيره في مجلس قد عقدوا
ويدخلن مع من هناك وجدا
بصاعه إلا وفي هناك قالا
سبحانه ربك رب العزة
ينقله الخازن في السفر الجلى
في مجلس إلا لعذر حلا
في مجلس لو دون ما اضطرار
فظن حينما له ترحزحوا
فهاك بظنه قد أضحي
في مجلس كخاتم تحققا
كذا لباس الرأس نحو الكمة
ونحوه لو نزع يتسمع
فيه كثرة وبعض من كسر
قوم مجالس لذكر الصمد
ويسمعوا منه وأن يأتروا
بأن يعينوه ومن يعلم
ينصحهم فهو من اللزوم

ما عنده من حكمة عليهم
عن مسلم يسأل قيل من منع
لهم وللحكمة ظالم يسم
فهو يصير ظالماً إياها
مع ربها في يوم يعظم الوجل
خنزيرة للؤلؤ وعسجد
دراغما أولاه بالعتاب
بها عباد الله من هذا البشر
طريقنا فبئس ما قد صنعنا
لأجل ما عند الإله أمله
لو أنه كان لها قد عرفا
يجوز والسكوت عما نصف
من ذهب وكدية من فضة
للناس فيه الخير فهو أعظم
من يعبدن مائة من سنة
تستغفرن له ملائكة السما
في الجو والحيتان في البحور
من ألف عابد على الطاغى الألد
لكيد إبليس بنور يبصر
له وفيه قط لا يؤثر
فنفعه يعم من ياتمر
فذاك كائن على حرف الردى
حيث يظن أنه على السنن
وهو صريع في مهامه الردى
وما أجله وما أعظمه

وليك صابراً لهم لا يكتم
فإن كتمان العلوم لا يتسع
لحكمة أصحابها فقد ظلم
ومن لغير أهلها أعطاهما
وحاكمته الحكمة التي بذل
وكان في الأمثال كالمقلد
ومثل من ألقم للكلاب
وإن من أعطى العلوم من يضر
فهو كمن أعطى السلاح قاطعاً
وإن من أفتى يقال مسأله
أو كان في إفتائها توقفاً
وذاك حيثما له التوقف
فهو كمثّل منفق لكدية
وإن يوماً واحداً يعلم
أجراً مع الإله من عبادة
ومن يكون للورى معلماً
مع حيوان البحر والطيور
والعالم الواحد جاء لأشد
لأنما أخو العلوم ينظر
فالكيد من إبليس لا يعثر
يحذر منه والورى يحذر
وكل من بدون علم عبداً
لربما يعقره الشيطان من
كم عابد يظن أنه الهدى
ما أشرف العلم وما أكرمه

لاهم علمنى وبصرنى ما من العيوب الجهل عنى كتما
وأحيينى يا خالقى فى الطاعة واختم لى اللهم بالمغفرة

حق الأيام

يطاع فيها ربها مولى المن
خالقه وعنه ولى ناكصا
وذلك المكان إذ لم يحترم
ففيه خلق آدم قد أوقعه
ونفخ روح كائن عليه
وفيه قد يتب عليه من خطا
على أهيل الكتب المنزله
ليوم سبت خالفوا المعبودا
لأحد فهاهم حيارى
له رواء جابر وأسندا
يوماً من الأسبوع كانوا ألزموا
له فلما يهتدوا وشاروا
وهى قصيرة على الرواية
فى يومهم جميعه ويعبدوا
فضلا من الرحمن قد عمهم
آخر ساعة ليوم الجمعة
منبره حين استوى فى الموقف
أو بعد عصر لغروب آتى
كليلة القدر به تبدل
لم تنحصر فى ساعة واحدة

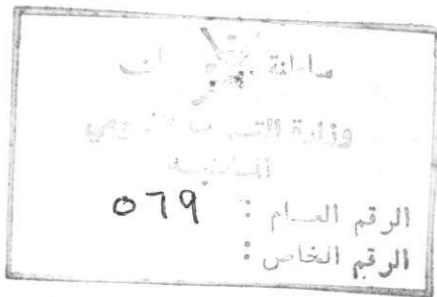
ومن حقوق هذه الأيام أن
وهكذا أماكن فمن عصى
فإنه لذلك اليوم ظلم
وأفضل الأيام يوم الجمعة
وأدخل الجنة أيضا فيه
وفيه نحو الأرض أيضا أهبطا
وذاك يوم فرض التعظيم له
فتركته علما يهودا
وتركته هذه النصارى
وذا المقال فى حديث وردا
وقال بعض العلما إنهم
لكى يقيموا دينهم يختاروا
وإن فيه ساعة الإجابة
وأبهمت فيه لكى يجتهدوا
فيحصل الأجر العظيم لهم
والخلف فيها قال بعض الأمة
وقيل بل مع مجلس الخطيب فى
إلى انصرافه إلى الصلاة
واختار بعض إنها تنتقل
تدور فى ساعات تلك الجمعة

وقيل مع وقت الزوال المسمى
في وقتها عند أذان الجمعة
حدس وتخمين بلا إشكال
كل بما يظنه يقول
فكيف قولنا بذا المقام
فيما حكاه أثر الأئمة
طلوع شمس مائة تعدا
غروبه من بعد عصر حلا
يكون ذا وبين وقت العصر
غسل نظافة لهذا الأمر
ركوع سبع من تحيات كمل
وسورة الإخلاص في الثواني
والصوم والصلاة وقت الضحوة
فينبغي في يومه يستاك
وعرقه أولى إذا ما يحصل
فيما عدا الرمان والريحان
يشير للجذام والتشيين
ففيهما منع أتى فاجتنب
بالسعف وهو ورق النخيل
لم تقض حاجة له لو سأل
في أربعين قد أتى من ليلة
يوماً وليلة بهم بيتلى
أحدكم ولا يقص شعرا
بأن هذا النهي تحريماً جرى
جاء وليس من حرام فيه

وقيل وقتها طلوع الشمس
وقد رأى بعض من الأئمة
قلت وكل هذه الأقوال
ليس عليها أبداً دليل
قد صح فيها صنعة الإبهام
وإن من حقوق يوم الجمعة
قراءة الإخلاص فيه عندا
وبعضهم يقول ذاك قبلا
وبعضهم يقول بين الظهر
ومن حقوقه حضور الذكر
صدقة زيارة في الله جل
قبل صلاة الفرض بالمثاني
ثلاث مرات بكل ركعة
من تلکم النظافة السواك
ثم السواك بالأراك أفضل
وجائز بكل عود كأنا
فالاستياك عندهم بذين
وغير خوص هكذا والقصب
وبعضهم رخص في التحليل
وإن من بالخوص قد تخللا
إلا بكد وعنا ومحنة
ومن يكن بقصب تخللا
وفي الحديث لا يقلم ظفرا
إلا على طهارة وذكر
وقيل هذا النهي للتنزيه

لسورة الكهف بليال الجمعة
أو يومها أعطى نوراً وسعه
ويغفرن له لثاني جمعة
وكله من فضل ربنا العلى
سبعون ألف ملك أخيار
إلى الصباح هكذا منقولاً
فتنة دجال وجنب ومحن
قد كان يقرأ في صلاة المغرب
وسورة الإخلاص في الثانية
بسورة الجمعة في الرواية
يزور مسلماً مريضاً إن وجد
سواه من ذى مرض وذى ضرر
في المسلمين والكبير الهرما
وسائر الأرحام يوم الجمعة
ممن يزوره يزور المسجدا
ما شاءه من صلوات النفل
فيه وباستغفاره والشكر
وبابنا ثم بهذى المسألة

ويندب الإكثار من قراءة
ومن لها يقرأ ليل الجمعة
من حيث يقرأها لأرض مكة
وفضل أيام ثلاثة تلى
وبات والملائك والأبرار
وهم يصلون عليه الليلا
ومن جذام برص عوفى ومن
وقد روى بعضهم عن النبي
بالكافرون وقت ليل الجمعة
ويقرأ في العشا الآخرة
وينبغى في يومها فيما نجد
وإن يكن لم يجده فليزر
وينبغى له يزور عالماً
وهكذا يزور للقراية
وإن يكن لم يجد أحداً
وليدعون فيه وليصل
وخاتم نهاره بالذكر
نهاره جميعه يكتب له



باب السلام

يندب للمسلم يلقي المسلما
تحية المسلم بالسلام
وإن يزد ورحمة الله فقد
وبركاته فقد أثما
يقال بالتعريف والتذكير
وأوجب السلام بعض لو يكن
يوجد هذا في كتاب التاج
وصحح القطب بأنه يسن
وفي الحديث من يقل سلام
فحسنت يكتبن عشرا
وإن يزد ورحمة الله كتب
ومن يزد وبركاته يزد
وقال افشوا للسلام أطعموا
كى تدخلوا الجنة السلام
وذلك السلام فهو أمن
وأنه يقال من أخلاق
قيل ثلاث تثبت الوداد في
تسلمن عليه إن لقينا
وتدعونه بأحب الأسماء
وكيف أصبحت عن السلام
وهكذا صبحك الرحمن
فكله عن واجب السلام لا
ولا عن الرد نعم ذلك من

بأن يحييه وأن يسلم
عليكم وأنها تمام
زاد لخير وإذا فيها يزد
لفظ السلام كله وعمما
فكله يصح في المأثور
في غير ما بيت ودار للسكن
وغيره وأصله المنهاج
وإنما الوجوب فيهما يكن
عليكم ما فوقه كلام
إلهه له يراها ذخرا
عشرين ضعفها له بما كسب
عشرا له وهكذا الذي يرد
تهجدوا والناس عنكم نوم
بالأمن والإيمان والسلام
من الورى إليه يطمئن
أهل الصلاح حالة التلاقي
قلب أخيك إن أردت تصطفى
تنفسن له إذا قعدتا
إليه إن دعوته واسما
عليك لا يغنيه في الكلام
بالخير أو مساك يا إنسان
يغنى ولا مسنونه إن فعلا
محاسن الأخلاق والقول الحسن

إذا بدا الفجر له ولاحا
إلى طلوع الفجر يذكرنه
من نصف ليلة إلى الزوال
ليل فذلك المساء في الوصف
كما علمته ورحمة الحكم
مبدي سلامه ولياً مؤتمن
عليكم السلام عنها لا يزد
له فإنه مع القطب كفر
يكفرونه إذا ما أهملوا
بدون جزم كان بالكفران
عليك إلا للولي الثقة
من خير دنيا كان في يديه
ليس برد إن يكن قد وقع
بنية الرد فرد كافي
خلف حكاة القطب بين الأول
جميعه ليس برد حسبا
يسلمن عليك يا إنسان
ذاك السلام وهو رد يرضى
أو يده فليس من رد له
أراد إبداء السلام وقصد
في الرد أيضا لو أراداه ومرت
أو أنه بعكس ذا تكلمنا
متحد في النطق حين يعنى
موحد إن بالغاً قد عقلا
باغ ولا رد له أن سلما

ويذكرن الرجل الصابحا
إلى الزوال والمساء منه
وللصباح جاء في مقال
ومن زوال شمس له نصف
والرد للسلام شيء قد لزم
وبركاته يزداد إن يكن
وإن يكن غير ولى فليرد
والرد للسلام فرض من يذر
قال وأما السلف الماضون لا
وحكموا عليه بالعصيان
ولا تقل سلام رب العزة
إلا إذا عنيت ما عليه
وطول الله بقاءك فدعا
وقيل في حياك ذو الألفاظ
وفي جوازه لغير ما ولى
وقوله أهلا وسهلا مرحبا
وإن من قيل له فلان
يقل عليك وعليه أيضا
ومن يحرك رأسه أو رجله
لو أنه بذلك التحريك قد
وليس يكفى ذلك الذى ذكر
وإن بلفظ الرد كان سلما
أجراه عندهم لأن المعنى
ثم السلام فهو مسنون على
ولا سلام يلزم على كما

ولليهودى يرد إن بدأ والخلف أيضا جاء فى النصرانى وقال بعضهم يكون الرد وسائر الكفار مثله جعل لا تبدءوا اليهود بالسلام فى خبر وإن لقيتم أحدا فلا توسعوا لهم واضطروا وسائر الكفار لا يسلم ومن عن الرد يشغل شغلا بكسالة أو بطهر أو وضو أو فى الخلاء لقضاء الحاجة أو فى قراءة وذكر كانا ومن يحفر القبر أو دفن حصل وهكذا قد قيل من فى مسجد وقيل من فى دين بالسلام وصحح القطب سلام المسجد فالمصطفى يسلمن عليه فى ولا على من كان فى التلبية أو فى قراءة لها جماع تحاكم ولا على مجنون ولا على الفاسق فى كلام ولا تسلمن على جبار ولا على المريض أو من حملا ولا على منغمس فى معصيه والخلف فى الصبى قيل سلم

عليك ما قد قلت جاء مسندا فقيل كاليهود فى ذا الشأن عليكم السلام حين بعدوا أما اليهود الشتم تعنى إن تقل ولا النصرارى وبالا احترام منهم على الطريق كان قد بدا لهم إلى أضييقه ومروا عليهم أيضا ولا يكرموا عليه لا تسلمن فتشغلا تيمم أكل وشرب يعرض أو فى أذان كان أو إقامة لو أنه لا يقرأ القرآن أو بجنائز يكون مشغلا أو مجلس للذكر والتعباد أحق من سواء والإكرام لأن فيه سنة عن أحمد مسجده كان ولم يعنف أو الدعاء أو فى سماع خطبة سكر نعاس نوم أو نزاع طفل وخود خشية الفتون وقيل جائز بلا ملام ليس يرد للسلام الجارى ثقلا ولا العارى بموضع خلا بل حقه الإعراض عنه ناحيه عليه والبعض به لم يلزم

وصحح الوجوب مع بعض السلف
في منزل أو في فضاء درسا
على النساء ولا النساء عليهم
بعضهم المنع لها وضيقا
وليس في الدور ولا الخصوص
عجوزة شبابها ترحلا
ويندبن لها إذا لم تشتهي
إن أمنت عائلة الفتون
وذاك مع سلامة السرائر
وعكس ذاك جائز بينهم
تسلمن عليهم مجلا
وهكذا الصغير للكبير
وراكب لقاعد قد استحب
فيما أتى فإنه خيرهما
وذاك بالإطلاق جاء عنهم
من جملة المسنون للأنام
للবাদ أجزر الفرض مع ما سنا
فنال ما سن وما قد وجبا
والكبر فوق الأنفس الأبية
في البدء والرد مع التحية
بل إنه على الجميع يلزم
حال الوقوف فعليهم يلزم
إذا هم كانوا مشاة أن يرد
من قام فهو جائز إن حصلا
فينبغي السلام في ذا الشأن

كذاك في الرد عليه يختلف
وجائز بين الرجال والنساء
وقيل في الرجال لا يسلموا
كانت فتاة أو عجوزا أطلقا
وقيل إن المنع في الفحوص
وصحح القطب جوازه على
بل قال إن ذاك مندوب لها
أو تشتهي لو غير حيزيون
في منزل أو في فضاء دائر
ومن له محرمة يسلم
وشرطة الجبار والجبار لا
يسلم القليل للكثير
ومن مشى على الذي كان ركب
والماشيان من تبدى منهما
ومن بدا فأجره لا عظم
لو أن هذا البدء بالسلام
والرد فرض وجه ذاك أنا
لأنه للفرض صار سببا
مع ما هناك من زوال الوحشة
وواحد يجزى عن الجماعة
وقيل عند الرد لا يجزيهم
وبعضهم يقول إن كانوا هم
جميعهم رد ويجزى منفرد
وقيل إن يسلم قاعد على
وإن تلاقى في الطريق اثنان

يسلم الصغير الكبير
يسلمن على الذى قد فضلا
كذى غنى على فقير ضعفا
وهكذا الكائن أيضا فى وسع
وراكب على الذى يمشى ومن
وهكذا الكثير للقليل
على الذى قد كان منه أدونا
ونازل لطالع يوافى
لأن الابتداء من الكبير
وهكذا الغريم للمديان
ومن قضى حاجة الإنسان ما
وفى لزوم رده من بعد ما
يسلم الإنسان بالتبسم
وسعة الصدر ووجه منطلق
ومن أراد الانصراف سلما
وإن من قال سلامنا على
فالرد عنه واجب عليه
لأنه خالف ما يسنن من
وليس يجزى عن جماعة متى
والخلف فى الطفل فبعض سوغا
ونحوه وامرأة وجاز أن
سلام ربنا عليك مثلما
ويجب الرد بأى لغة
لو كان من سلم لما يفهما
وصحح السلام ثم الرد

وهكذا المفضول فى الأمور
والندب قيل عكس ذاك فافعل
وآمن على الذى تخوفا
على الذى فى الضيق كان قد وقع
كان كبيراً بالصغير يبدآن
وراكب على كمثل الخيل
بحسب الحال الذى تعينا
وهكذا منتعل لحافى
تواضع للواحد القدير
كذا قوى للضعيف العانى
له يرد للذى قد سلما
أن يفرغن جاء خلاف العلما
على الذى حياه فى التكلم
فإن ذاك من محاسن الخلق
وردهم عليه مما لزمنا
من يتبعن للهدى متمثلا
بل جائز إذا أردت فيه
سلامنا وجاد عنه فى سنن
مارد مجنون ولما يثبتا
وليس يجزى مشرك ومن بغى
يقال يوماً للولى المؤمن
يقال ربنا عليك سلما
وذاك مجز لا ذا التحية
ما قاله من رد أو تكلمنا
لو باشارة عداة يبدو

وهو مخالف لما تقدمما
ومن نسيى أو أنه قد غفلا
وقد عصى من ترك الرد على
ما لم يكن من بعد ذاك يقطع
ولا سلام لعبيد غتم
ومن يكن عليهم قد سلما
فى الرد بالرأس وما قد علما
يرد من بعد انتباه حصلا
عمد وألزموه ردا أكمللا
بعمل يأتى به ويصنع
لا يفهمون منك بعض كلم
فإنه قد حاز فضلا أتما

الاستئذان

من شاء أن يدخل بيتاً سكنا
ومن يكن بدون إذن دخلا
وامرأة تستأذن بالدق
بقدر ما يسمع أهل البيت
وهكذا التسليم منها بشرط
وإنما تسلمن قبلا
أو قبله والمرء لا يستأذن
والقبط قال عله إن خالفا
وداخل بدون أن يستأذنا
وقيل لا يضرب حتى يعرفا
لعله ملتجئ أو سـكرا
وجاز قبل ضربه إذا علم
وإن تكن فى دارهم مساكن
ذاك الذى يجمعها وباب ما
ومنكر استئذاننا ومنكر
وداخل بدون ما استئذان

للغير لازم بأن يستأذنا
فإنه عاص لوزر حملا
لبابهم وهـكذا بالنطق
ولا تزيد فوق هذا الصوت
وما عليها ضرر فى ذاك قط
دخولها من بعد إذن حلا
بدق باب بل بنطق يعلن
لدقها فجائز وعرفا
عمداً فهدر دمه قيل هنا
ما حاله عل له عذرا صفا
أو غير ذا مما به قد عذرا
بأنه لقد تعدى وغشم
فإنه ببابها يستأذن
كان إليه قاصداً ميمما
هذا السلام مشرك مكفر
لو أنه قد كان بالنسـان

وأن يرده إلى وراه
دخوله بعد بإذن قد بدا
عليه فيه هكذا له ليقل
والنهي والرد لأجل النكر
يقبض ولا يقضى لحاج سأل
كذاك من نسي بان يستأذنا
ثم يعود بعد ذا معرجا
فيدخلن بعد بإذن صدرا
إن بعد نسيان له تذكروا
تهاون ولا يصح أن ييح
بدون إذن أهلها ويحجر
بدون إذن منهم تقررا
بدون إذن من ذويها آتى
كخط تمر ونوى قد جاء
مالكه والطفل مهما دخلا
في غير ما ثلاثة الأوقات
وعقب العشا أتى في الذكر
وقت مظنة الجماع والعرا
يراه إنسان عليها لو قرب
أشبهه من كل أمر كتما
أو بعدو أو بحر موجه
وكل ما جر التلف والضرر
لو كان لم يؤذن له إذ سأل
إذن يكون لهم دهما
وأن لال حاذر الهلاك

يلزم رب البيت أن ينهاه
وليأمرن له بأن يجدد
لو ذلك البيت لغير من دخل
ولا يكلمه بغير الأمر
ولا يناوله ومنه قط لا
حتى يعود مثلاً تعيننا
فإنه يلزمه أن يخرجنا
لطلب الإذن متى تذكرنا
وأهل بيت لهم أن يأمرنا
وذاك أمر واجب ولا يصح
ويحرم إلى البيوت النظر
كمثلما دخولها قد حجرا
ونظر المرء إلى الأبيات
قد قيل مما يحجب الدعاء
وجائز دخول مملوك على
على أب لو دون إذن آتى
قائلة وقبل وقت الفجر
لأن ذاك الوقت كله يرى
وكونه بحالة ليس يجب
ككونه ببطن زوجة وما
ومن يك اضطر بمثل سبع
أو مثل برد أو بريح أو مطر
يجوز أن يستأذن ويدخلا
وجوزوا دخوله بدون ما
كمثل أن ينجين هناكا

أو قيل يدخلن بيت إن سرق
أو وقعت فيه مصيبة كما
بدون أن يستأذنن ويدخلن
إذا استعاثت بالإله الفرد جل
لا إن تكن قد صرخت مما تجد
وقيل يدخلن على من ضربا
مجازفاً بدون إذن مطلقاً
وينبغي في ذاك كله بأن
بلا انتظارهم وقال القطب
قال وبعد ذلكم لى قد بدا
ويدخلن بدون ما إذن على
بما يعود نفعه عليه
إن لم يكن هناك آذن علم
كذا المصلى لريد يدخل
وكل بيت ليس فيه يدخل
فإنه ليس يصح ينظر
وكل بيت ليس فيه يقطع
فإنه ليس له استئذان
وامرأة ليس لها أن تأذنا
ولا تقم من الفراش فتصل

أو صار فيه الهدم أو قد احترق
أن استفتت فيه شخص مسلماً
على فتاة يضربها الرجل
والمسلمين من ضرار قد نزل
ولم تكن قد استعاثت بأحد
لأهله ضرباً تعدى الأدبا
لو أنها لم تستغث بذى التقى
يستأذنن وبعده فليدخلن
هذا هو القول الذى أحب
أن لا يجوز غير ذاك أبداً
ذى مرض أدنفه وأثقل
كالأكل والشرب إذا يأتيه
وهكذا النائم أيضاً والأصم
لنفعهم كالشرب أو ما يؤكل
إلا بإذن من ذويه يعقل
داخله وذاك أمر يحجر
إن كان فيه سرق قد يقع
إن شاء أن يدخله إنسان
فى بيت زوجها بلا إذن عنا
تطوعاً إلا بإذن قد كمل

كيفية الاستئذان

تھاونا بواجب الرحمن
فليس من كفر عليه وجدا

ولا يجوز ترك الاستئذان
وإن من للترك قد تعمدا

منه فلكفران حالا ركبا
ثلاث مرات بعد يحصل
كذلك استئذانه لديهم
لكنه بمهلة لا يعجل
صلاة ركعتين هذا قدرا
بما يشاء دون حد حتما
عن طلب الإذن يجيء أولا
أولا فإنه يعود للورا
من لم يكن سلم لا يؤذن له
قبل السلام لايجب أبدا
ثلاث مرات فإن هم أذنوا
وصحح القطب المقال الأول
ثلاث مرات لهم ببيان
وبعدها فيتصلحونا
أو أنهم لذاك يدفعونا
من رب بيت إن يكن به نطق
قد جاءه داخله مسلما
فليدخلن إليه هذا حالا
لأن الاستئذان للإيذان
لبيته جاز له أن يدخل
بأنه في بيته يأتيه
مفتاحه فمثل ذا نراه
غذاك إذن منهم معقول
بأنما الرسول إذن قد عرف
فليس يحتاج لإذن يرضى

إلا إذا من المتاب قد أبى
يسلمن من أراد يدخل
وقال بعض مرة يسلم
ثلاث مرات بعد يجعل
ما بين كل مرتين قدرا
وقال بعض يفصلن بينهما
يقدم السلام حين وصلا
فإن هم قد أذنوا له جرى
وهو الصحيح للذي قد نقله
وما روى من بالكلام قد بدا
وقال بعض إنه يستأذن
يسلمن قبل ما إن يدخل
وفي حديث جاء الاستئذان
في أول المرة ينصتونا
وثالث المرة يأذنونا
وجوزوا الدخول عن إذن سبق
لو أنه لم يك فيه حالما
وإن يفل من داخل تعالا
لو أنه بدون ما استئذان
كذا إذا أرسل يوماً رجلا
وهكذا إن يبعثن إليه
وهكذا إن كان قد أعطاه
وفي الحديث إن أتى الرسول
وقد أتى في أثر عن السلف
وهكذا المفتاح إذن أيضا

وذلك السلام ليس يلزم
الأئمة السلام مقرون معا
وأنه في الآية الكريمة
فواجب لديه يجعلان وقد
وانه ان لم يكن استئذان
وصح إذن من هناك وجدا
لمو أنهم لغير رب المنزل
إلا إذا يعلم أن من به
وإن من يؤذن بالدخول له
فليدخلن الدار ثم البيت ثم
ومن لبيت غيره يختلف
فيدخلن ويخرجن ترددا
وهو الصحيح أو يجددنا
كذاك أيضا عامل لآخر
ولا يصح لامرء أن يدخل
بأنه بدون إذن دخلا
ولا بطفل إن رآه خارجا
ولا يصح لامرء أن يدخل
بإذن طفل إن له قد أذنا
إذا خشى من صاحب العيال
وصحوا المنع للاستعمال
وطفل غيره وعبد غيره
ومن يكن مستعملا بغير ما
فإنه عاص وعزمه لزم
وبعضهم جوز أن يستعملا

في الصور الأربع ما بينهم
ذلك الاستئذان حيث شرعا
لديه مقرون لدى التلاوة
يكون لاستئذانهم ركنا وحده
لم يلزم السلام والبيان
لو كان طفلا ثم أو عبدا بدا
فالإذن كاف منهم أن يحصل
قد كان داخله بغضبه
إلى خزانة بيت حاصله
تلك الخزانة التي لها يؤم
لأجل حاجة لديه تعرف
فأول استئذانه كاف غدا
لكل مرة تكون إذنا
في بيته لو كان لم يستأجر
بإذن من قد رابه من الملا
أو أنه مغتصب ذا المنزلا
لو أنه ابن لرب البيت جا
على حريم أحد من الملا
كذاك إذن من رقيق قد عني
كراهة أو فتنة بحال
لعبد رب البيت كالأطفال
إلا لدى دلالة في أمره
دلالة أو نفع مولى لهما
إذ ذاك ملك لسواه مختم
طفلا وعبدا في دخول حصلا

على أب وسيد وطلب
كذلك أخذ الماء منهما على
وكل من لا يدخل إلا
إلا إذا كان بيت داخلا
ورب بيت أن يقل لمن غدا
ادخل إذا شئت فذاك يدخلن
وإن تقل عارية اللباس
وبعد ذاك ادخل فهذا يدخل
فإن حد إذنها قد جعلت
وما له يدخل أو تأذن إن
وإن يكن قال له رب محل
فقل لا يدخل أو يستأذن
لو أنه بدون إذن يعقد
وصحح القطب المقال الثانى
حق لمخلوق وفيه إذنا
إن لم يكن فى ذلك البيت أحد
كمثل من يقول كل من مالى
فقل مرة له الأكل وقد
وبعضهم يقول إن الأكل له
وهو سواء عندهم كان حضر
ومن يخل البيت للضيوف
يدخل كل واحد منهم على
مادام فى ذاك المكان أكثر
وان يكن هناك واحد فلا
وجائز ندخل بيت رجل

إذن إليهما غداة ذهبوا
بئر ومعروفهما إن بذلا
بالإذن لا تدخل به لو جلا
فجائز بإذنه أن تدخل
مستأذنا عليه حينما بدا
إذا يشا لأنه له إذن
اصبر قليلا لأعطى راسى
إذا غطاء الرأس هذى تفعل
تغطية الرأس إذا ما فعلت
قالت له اصبر قليلا وتان
ادخل لبيتى مذ تشا فالخلف حل
وجوز الدخول بعض الفطنا
إن لم يكن فى ذا المكان أحد
لأنما حصول الاستئذان
على عمومها فلا منع هنا
فطلب الإذن هناك للأحد
ولم يجد أكله فى الحال
قل ثلاثا يأكلن إن لم يجد
ما لم يكن نهاه ذا وعضله
مع ذاك رب المال أو قال ومر
فجائز له وذاك الضيف
صاحبه لو دون إذن جعل
من واحد من الضيوف يحضر
يدخل عليه دون إذن قبلا
دلالة ان غاب رب المنزل

فى ذلك المكان إنسان سكن
فيه بإذلال هناك يحصل
أن يدخلن بإذنه لو فعله
لو جاز إذنه على الدلالة
معقودها ما أسرع انحلاله
قلب الفتى حالا بأذن كدر
إن كان ذا أمانة فى منصبه
يدخل عن إذن له يصير
كان ببطن البيت حينما أذن
لم يرض ثان منهما بما أذن
تفاضلا فى شركة لما حووا
فى بيت عبده ويأذنتنا
والعكس لا يجوز حين يبدو
لسيد والعبد فيه يسكن
على محارم بلا إذن حلا
كذلك حكم الأخت والخالات
من القربات ومن يليه

بدون أن تستأذنن إن لم يكن
ويأذنن لمن أراد يدخل
وإن من شاء الدخول ليس له
لو أنه قد كان ذا أمانة
وذلك للحسوة فالدلالة
إذ يعتريه غير غير
وبعضهم قد جوز الدخول به
ومكثر بيتاً ومستعير
لو خارجاً وربّه يأذن إن
وأحد الزوجين لا يأذن إن
إن كان ذاك البيت للجميع لو
وجاز للسيد يدخلنا
ولو نهى عن الدخول العبد
وذلك مهما كان هذا المسكن
ولا يجوز لامرئ أن يدخل
كأمهاته وكالعمات
وكل من قد ينتهى إليه

ما يجب فيه الاستئذان

فانما ذاك بيت الغير
هذا الذى يلزم أن يستأذنا
وهكذا بيت يكون من شعر
كذلك المقبل أيضا جارى
لأهلها وجوب إذنها يكن

وجوب الاستئذان حسب الأمر
إن يكن الغير به قد سكنا
لو كان من تلك الجلود والوبر
كذا مبيت لأخى الأسفار
مادام غير راحل كذا السفن

وهكذا الأجنحة المزربة
وغير واجب إذا ما كان لم
ولا بيت لم يكن قد سكتنا
إن لم يكن هناك مال جعلا
كفندق المسافرين فيه
وبعضهم أوجبه في كلما
أو أنه من شعر هذا غدا
مادام قائماً على ساق فلا
وليس للحنوت من إذن بعد
وقيل إن كان متاع فيه
وليس في المسجد من إذن ولا
كذلك قصر للجميع جعلا
ومجلس القضاة للأحكام
وهكذا بيت لذكر الله جل
والبيت للصانع للصناعة
كذلك بيت فيه ميت لمن
كذلك بيت فيه أكل يجعل
ومخرج من بيته عائلته
فليدخلوه دون ما إذن وقد
ومدخل الزوج على حليلته
بدون إذن وبلا سلام
وإن يكن البيت لغيرهم فما
إن لم يكن في البيت وحده فقط
وإن هما قد سكتنا فيه وإن
وليس من شغل بمنع حصلا

فالإذن في دخولها قد أوجبه
يوار ذاك أهله ولا الحرم
لو مغلقاً يكون ذلك البناء
لو حطباً أو كان تبناً أو خلا
أزوادهم ومالههم يحويه
يغلق لو من كل شيء عدما
لو لم يكن في ذاك سكن وجدا
يدخل إلا بعد إذن حصلا
وذلك بالإطلاق في قول ورد
وفتح الباب لمن يأتيه
محضرة يقصدها كل الملا
كذلك فندق وحمام الملا
ومجلس يكون للإمام
أو للصلاة أو لعلم قد جعل
لا بيته المسكون بالحاشية
جهزه أو عنه ضرا يدفعن
للعرس من أراد منه يأكل
للضيف لا متاعه وآلته
يقال بل لابد من إذن يجد
في بيته كذا على سريته
والعكس مثله بلا ملام
له الدخول دون إذن علما
أو وحدها فقط فهو المشترط
للغير فالإذن هناك لا يكن
من واحد للثان من أن يدخلها

لو واحد في منزل قد سكنا
 إن لم يكن مع واحد إنسان
 ويدخلن على فتاة طلقا
 وهكذا مظاهر ومولى
 وهى كذاك تدخلن عليه
 وقال بعض إنه يسلم
 تستأذن الضرة إن شئت على
 فى بيتها لو الحليل فيه
 بدون إذن إن يكن توحد
 وإن يك البيت له فتدخل
 إن لم تك الضرة منه تمنع
 لو كان هذا البيت للحليل
 إن لم يكن فى البيت قد توحد
 وبيت مشرك فليل يدخل
 وقيل بل يقول من هنا بدا
 ولا سلام إن يكن لم يمنع
 والبيت فيه الظلم يدخلنه
 أو منكر أو فيه شيء حرما
 أو تهمة وأمرها تحققا
 وضامن كاسره بتهمة
 وبعضهم يمنع من تقدم
 كذاك من له ببيت رجل
 يدخل نحوه ولو لم يأذنا
 أما إذا صاحب بيت ما وجد
 فما له الدخول حتى يؤذنا

والثان فى ثان فلا منع هنا
 فإن يكن فثم الاسـتئذان
 إن كان فى الطلاق رجعة بقا
 ما بقيت فى عصمة الحليل
 بدون إذن صادر إليه
 يصفق النعلين حين يقدم
 ضررتها عندهم أن تدخل
 وجائز دخولها عليه
 حليلها فى بيت ضرة غدا
 طرا إذا ما كان فيه الرجل
 واختير منع لدخول يقع
 إلا بإذن حسب هذا القيل
 بنفسه فثم لا إذن بدا
 بالإذن ممن كان فيه ينزل
 ندخل فليدخل بلا إذن غدا
 والأول الصحيح للتورع
 بدون إذن ليغيرينه
 إن كان من يدخله قد علما
 وليكسرنه إذا ما أغلقا
 إذا رأى ليس لها من صحة
 لكسر بابهم لأجل التهم
 مال وقد قال له لا تصل
 إذ حال دون أخذ حقه هنا
 أو من له يأذن حينما قصد
 إذ لم يكن منع له تبينا

من الورى فى بيته ونهبها
بدون إذنه لكى يحويه
مديانه بدون إذن حصلا
فى ذلك البيت وعنه لاذا
مال الورى وسارق وناهب
غريمه إن لم يجد ما يوفين
بلال للنبي صفوة الرسل
له ومذاعجزه أمر الوفا
عليه فى تأدية الحقوق
يدفع دينه الذى قد لزمنا
عن الغريم فأخو العسر عذر
بالحسن الجميل والمعروف

وغاصب يدخل ما قد غصبا
يهجم ربه عليه فيه
وليس للغريم يهجم على
فى بيته إذا توارى هذا
ولا يروعه كمثله غاصب
وجائز له بأن يندس عن
إلى يساره كما كان فعل
قد أخذ الدين بأمر المصطفى
وطالبوا بلال بالتضييق
ولم يكن للمصطفى المختار ما
قال توارى بلال واستتر
حتى نرى له الوفا فنوفى

خاتمة

فى بيته إذا أراد يدخل
زوجته فى موضع كان خلا
إن كان ليس أحد لديه
فى بيت أطفال له ووصفا
إلا الصغار والعبيد يوجد
لا يدخلوا إلا بأذن حالى
خليفة المجنون فى الأحكام
أن يدخلوا بدون إذن يعلم
مع أمه فذاك حكمه هنا
من قوله لمن له قد سالا

من الجفا يستأذن الرجل
ومثله المرأة والزوج على
وهكذا استئذناها عليه
وهكذا استئذناه من الجفا
إن لم يكن فى ذا المكان أحد
والأم والجد على الأطفال
وهكذا خليفة الأيتام
ومن تشاركوا بيت لهم
إن سكنوا كلهم لو سكننا
أما الذى عن الرسول نقلا

أطلب الإذن على والدتي
تحب إن عريانة لها ترى
في الأم مهما سكنت مع غير
وكل من لم يشترك بالسكن
ومن أتى بيتاً وكان قد خلا
فينبغي له بأن يسلم
ثم على عباد ذي الجلال
وهكذا من يدخلن مسجدا
وقيل إنه يسلمن على

وقد أجابه نبي الأمة
فذاك فيما قال بعض الكبرا
سليها كالزوج في التقدير
معه فلا يأتي سوى بالإذن
من ساكن فإن يشأ أن يدخل
لنفسه من ربه باري السما
من كان منهم صالح الأعمال
يقول في سلامه إذا بدا
من كان منه مثل ما لنا خلا



وتم مع تمام هذا الباب	رابع أجزاء من الكتاب
ضمته مسائل الزكاة	والصوم والحج وكفارات
نذر وأيمان مع الذباح	والصيد بالنبل وبالرمح
مسائل الحقوق بالتمام	وباب الاستئذان والسلام
والفت إلى الخامس فيه تجد	حكم النكاح وطلاق الخرد
والحمد لله على الألفاظ	مع الصلاة والسلام الوافي
على النبي الهاشمي الخاتم	وآله وصحبه الأكارم

قد تم والحمد لله نسخ الجزء الرابع من سلاسل
الذهب وكان تمامه صباح الخميس في السادس
والعشرين من جمادى الثانية سنة تسع
وثمانين وثلثمائة وألف هجرية
ببيت البديعة من بلدة المسفاة
بقلم ناظمه محمد بن شامس
البطاشي
بيده

يشتمل هذا الجزء على تسعة آلاف بيت وعشرين بيتاً

فهرست الجزء الرابع من سلاسل الذهب

الصفحة	الصفحة
٤٩ الاستخلاف على أخذ الزكاة	١ خطبة الكتاب
٤٩ متى يأخذ الإمام الزكاة	١ كتاب الزكاة
٥١ الكنز والمعدن	٢ من تجب عليه الزكاة
٥٢ زكاة الفطر	٥ ما تجب فيه الزكاة
٥٧ كتاب الصوم	٨ النصاب وصفة الوجوب
٦٣ النية للصوم	٩ زكاة الثمار
٦٤ وقت الصوم وموجبه	١٤ وقت وجوب زكاة الحبوب
٦٧ مبيحات الإفطار	١٨ ما ياكله رب المال والعمال
٦٩ افطار الحامل والمرضع	وقت الحصاد
٧١ الإفطار للكبير	٢٢ زكاة العمال
٧١ الصوم في السفر	٢٤ زكاة النقدين
٧٦ نواقض الصوم	٢٦ زكاة الحلى
٨٦ قضاة رمضان	٢٦ شرط زكاة النقدين
٩٠ فوائد	٢٧ زكاة الصداق والاجاره
٩٢ الصوم المسنون والمنحوب	والحمالة
والمحرم والمكروه	٢٨ ما يكون الحول فيه شرطا
٩٤ باب الاعتكاف	٢٩ التوقيت
٩٩ كتاب الحج	٣١ زكاة الأنعام
٩٩ الاستطاعة	٣٤ ما يعطى من الغنم
١٠٣ النيابة في الحج	٣٥ زكاة الابل والبقر
١٠٧ ما يفعله الخارج الى الحج	٣٦ من تعطى له الزكاة
١١٠ المواقيت	٤٢ دفع الزكاة
١١٢ أشهر الحج	٤٥ ما يفعله الامام في الزكاة
١١٣ ما يفعله مريد الحج	٤٨ الوكالة في دفع الزكاة

الصفحة	الصفحة
٢٣٥ ذكاة الجنين	١١٧ صفة الاحرام
٢٣٧ شروط الذكاة	١٢٠ ما لا يفعله المحرم
٢٤١ ما يذبح به	١٣٠ منع المحرم من الصيد
٢٤٣ من تضح ذكاته ومن لا تضح	١٣٢ ما يجوز للمحرم فعله
٢٤٦ الكلام على الصيد	١٣٤ دخول مكة والطواف
٢٥١ كيفية الاصطياد	١٣٩ السعى
٢٥٥ صفة الصائد	١٤٢ الخروج الى منى
٢٥٦ اصطياد السمك والجراد	١٤٣ الخروج الى عرفات والوقوف
٢٥٩ النسبىة	١٤٨ الرمى والحلق والنحر
٢٦٢ كتاب الحقوق حق الوالدين	١٥٤ فوات الحج
٢٧١ حق الأولاد	١٥٦ الوداع
٢٧٦ صلة الأرحام	١٥٨ الفدية والجزاء
٢٨١ عيادة المريض	١٦٢ الهدى
٢٨١ حق الأيتام	١٦٥ الضحايا
٢٨٥ ما يجوز لقائم اليتيم فى ماله	١٦٩ زيارة قبر الرسول صلى الله
٢٩٣ حفظ مال المسلم	عليه وسلم
٢٩٧ حق الجار	١٧٢ كتاب الإيمان والكفارات
٣٠٥ حق صاحب الجانب	١٧٧ الاستثناء فى اليمين
٣١١ حقوق المسلمين	١٨٠ موجب الحنث
٣١٣ حق ابن السبيل	٢٠٦ باب الكفارات
٣١٦ من تلزمه الضيافة	٢١٢ كفارة الإلزام
٣١٨ من تلزم له الضيافة	٢١٧ باب التذور
٣١٩ ما يلزم الضيف	٢١٩ المنذور به
٣٢٠ حق العبيد	٢٢٦ باب الذباح

الصفحة	الصفحة
٣٥٣ المجلس وحقه	٣٢١ حق السيد على العبد
٣٥٨ حق الأيام	٣٢٤ باب المساجد
٣٦١ باب السلام	٣٢٩ ما يصرف فيه مال المسجد
٣٦٦ الاستئذان	٣٤٢ ما لا يجوز فعله في المسجد
٣٦٨ كيفية الاستئذان	٣٤٤ ما يجوز فعله في المسجد
٣٧٢ ما يجب فيه الاستئذان	٣٥٠ ضمان المفسد في المسجد
٣٧٥ خاتمة	٣٥٢ باب المصافحة
	٣٥٣ زيارة الاخوان

